

السُّبُلُ الثَّلَاثُ

فِي تَحْقِيقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ



لِإِمَامِ الْحَكَمَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ الْعُلَمَاءِ

فَضْلُ جَوْالْخَيْرِ أَبَادِي الْعُمَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

(١٢٧٨-١٣١٢ هـ)

أَعْتَقَ بِهَا تَلْقَاءَ وَتَحْقِيقًا

غُلَامِ حَيْدَرِ الْخَيْرِ أَبَادِي

قَطْلُهُ

الْشَيْخُ الْعُلَمَاءُ الْأَصُولِيُّ أَبُو الطَّيِّبِ مَوْلِدُ السَّرِيْرِيِّ الْأَشْعَرِيِّ

مُؤَدِّرُ رِسَالَةِ تَنْكِيسِ الْعَيْقَةِ

تَعْدِيْلُهُ

الْأَمْتَأَذُ الدَّكْتُورُ جَمَالُ فَارُوقُ الدَّقَاقِ

وَمِنْ كَلَامِهِ الدَّقْتُورُ الْأَمْتَأَذُ جَمَالُ الدَّقْتُورِ الْأَمْتَأَذِ الْأَمْتَأَذِ الْأَمْتَأَذِ

السَّيَّالَةُ

فِي تَحْقِيقِ الْعَالَمِ وَالْمَعْلُومِ



المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإبداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2022/11/5725)

501

محمد فضل حق الشهيد العمري الماتريدي الحنفي الغنيري آبادي.
الرسالة في تحقيق العلم والمعلوم / محمد فضل حق الشهيد العمري الماتريدي الحنفي الغنيري آبادي (ت 1278 هـ)،
تحقيق «عبدل علي صديقي» مهتر علي.
عمان: مكتبة الغانم للنشر والتوزيع، 2022.
(246) ص.
ر. : 2022/11/5725.
الواصفات: / العلم / / العلماء / / فلسفة العلم / .
ينحصر المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوي مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة
الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة الأولى: 1444 هـ - 2022 م

ردمك: 978-9923-789-19-3 ISBN



مكتبة الغانم للنشر والتوزيع
جوال: 00962799170301
Alghanemlibrary@gmail.com



السِّيَالَةُ

فِي تَحْقِيقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ

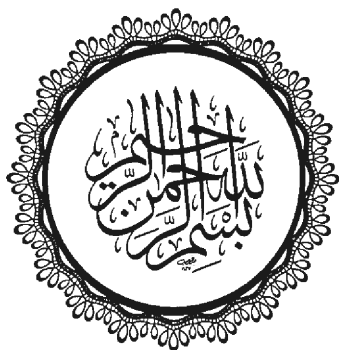
لِإِمَامِ الْحَكَمَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ الْعُلَمَاءِ
فَضْلُ حَقِّ الْخَيْرِ أَبَا دِي الْعَمْرِي رَحِمَهُ اللَّهُ

أَعْتَقَ بِهَا تَلِيْقًا وَتَحْقِيقًا
غُلَامَ جَيْدٍ رَاجِحٍ أَبَا دِي

فَقِيلَ
السَّيِّحُ الْعُلَمَاءُ الْأَصُولِي أَبُو الطَّيِّبِ مَوْلُودُ السَّرِيحِيِّ الْأَشْعَرِيِّ
مُؤَدَّرُ مَدْرَسَةِ تَكْرِتِ الْعَيْشَةِ

مَنْزِلُهُ
الْأَمْتَنَادُ الذَّكُورُ جَمَالُ فَاوُفِ الدَّقَاقِ
بَعْدَ الْكَيْدِ الدَّخْرِيِّ الْأَمْرِيِّ الْخَيْرِيِّ الْخَيْرِيِّ الْخَيْرِيِّ

السَّيِّحُ
لِلْخَيْرِ وَالْخَيْرِ



تقديم الشيخ جمال الفاروق الدقاق حفظه الله الرزاق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ،
والتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

وَبَعْدُ، فَقَدْ قُمْتُ بِمُطَالَعَةِ سَرِيعَةٍ لِمُحْتَوَى هَذِهِ الرَّسَالَةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا بِعُنْوَانِ
تَحْقِيقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ مَعَ الشَّرْحِ الْمُبَسَّطِ لَهَا لِمُؤَلِّفِهَا الْإِمَامِ، الشَّيْخِ فَضْلِ
حَقِّ الْعُمَرِيِّ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ، وَهُوَ عِلْمٌ مَشْهُورٌ بِفَضْلِهِ، وَحُكْمَتِهِ، وَبَرَاعَتِهِ فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ
وَعَبْرَهَا.

وَكَذَلِكَ التَّحْقِيقُ الْمُشَيَّدُ بِالْفَرَائِدِ وَالْفَوَائِدِ لِلْأُسْتَاذِ غُلَامِ حَيْدَرِ الْقَادِرِيِّ، قَرَأْتُ
هَذِهِ الرَّسَالَةَ فِي نَوْبِهَا الْجَدِيدِ الْقَشِيبِ مُفِيدَةً فِي مَوْضُوعِهَا، مُفْتَةً فِي مَسَائِلِهَا وَقَضَائِيهَا،
اخْتَوَتْ عَلَى تَعْرِيفِ الْعِلْمِ، وَذَكَرَ الْمَذَاهِبِ فِي ذَلِكَ وَتَوَجَّهَتْ، اشْتَمَلَتْ مَوْضُوعَاتِهَا
عَلَى بَحْثِ أُمُورٍ فِلَسْفِيَّةٍ وَكَلَامِيَّةٍ، وَبَيَانِ الْإِخْتِلَافِ بِشَأْنِهَا مَعَ تَحْرِيرِ الْأَدِلَّةِ، وَتَقْرِيرِ
الْمَسَائِلِ، وَمُنَاقَشَتِهَا وَالتَّرْجِيحَ بَيْنَهَا كَمَبَحَثِ الْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ، وَأَنَّ الْعِلْمَ هُوَ حُصُولُ
صُورَةٍ فِي الذَّهْنِ، مَعَ إِبْطَالِ الْحُجَجِ الْفَلَسْفِيَّةِ فِي ذَلِكَ.

اِشْتَمَلَتْ هَذِهِ الرَّسَالَةُ كَذَلِكَ عَلَى مَبَاحِثَ عِلْمِيَّةٍ مَنْطِقِيَّةٍ غَابَةِ فِي الْأَهْمِيَّةِ،
كَالْكَلَامِ حَوْلَ مَذَاهِبِ الْحُكَمَاءِ فِي الْعُلُومِ، وَالْجَوَاهِرِ الْمَجَرَّدَةِ وَالْمَادِيَّةِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ

بِمَبْحَثِ الصُّورِ وَالتَّصْدِيقِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَبَاحِثِ الدَّقِيقَةِ.

فَجَاءَتِ الرُّسَالَةُ مُؤَيِّدَةً فِي مَضْمُونِهَا، نَافِعَةً لِطُلَّابِ الْعِلْمِ حَسَبَ مُسْتَوَاتِهِمْ الْمُخْتَلِفَةِ. فَهِيَ رِسَالَةٌ لَا غِنَى عَنْهَا لِدَارِسِ الْمَنْطِقِ، وَالتَّصَوُّرَاتِ، وَالتَّصْدِيقَاتِ، وَالْمَقُولَاتِ بِحَيْثُ يُمَكِّنُ لِدَارِسِهَا أَنْ يَتَّخِذَهَا مَعْيَارًا فِي وَزْنِ آرَاءِ الْفَلَاسِفَةِ، وَيَبَيِّنَ خَطِئَاتِهَا وَصَوَابِهَا، وَزَيَّفَهَا وَصَحِيحَهَا. وَبِهَذَا يَكُونُ طَالِبُ الْعِلْمِ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِهِ، وَعَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ نَفْسِهِ. وَأَقْلُ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجِدْ لَهُمُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]. فَالْحُكْمَةُ هِيَ الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ، وَالْمَوْعِظَةُ الْحَسَنَةُ وَالْمُجَادَلَةُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ لَا بُدَّ أَنْ تَقُومَ عَلَى أُسُسٍ عَقْلِيَّةٍ وَمَنْطِقِيَّةٍ.

فَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ طُلَّابَ الْعِلْمِ بِهَذِهِ الرُّسَالَةِ الْقِيَمَةَ، وَأَنْ يَجْزِيَ مُؤَلَّفَهَا وَشَارِحَهَا خَيْرَ الْجَزَاءِ عَنِ الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ، وَأَنْ يُوفِّقَ الْجَمِيعَ لِمَا فِيهِ الْخَيْرُ وَالصَّوَابُ. صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ.

كتبه

جمال فاروق الدقاق (حفظه الله)

عميد كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة سابقًا



تقريظ الشيخ أبي الطيب مولود السريري الأشعري

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه
ومن والاه.

أما بعد، فقد اطلعتُ على تحقيق وتصحيح الرسالة السَّامِيَّة، المنيقة، الموضوعة
في موضوع «تحقيق العلم والمعلوم» مع شرحها للإمام الشيخ المجاهد العلامة فضل
حق العمري الخير آبادي - قدس سره -.

هذا التصحيح والتحقيق للشيخ المحقق الفاضل غلام حيدر القادري الخير آبادي -
وفقه الله وسدَّده لكل خير -.

وقد مضى هذا المحقق - وفقه الله - على سنن التحقيق العلمي السامي، فأبدى
في مجرى ذالك تصحيحات علمية معتبرة بشروح لمصطلحات منطقية وفلسفية يعزب
الاطلاع عليها على كثير من الناس، مع تحقيقات تليج الصُّدور وتكسب الحُجُور.

وبهذا كلُّه وما انطوى عليه من معارف علمية، وقواعد نظرية، جاءت هذه الرسالة
ترفل في حلّة من حسن بظاهرها وجمال في باطنها تسقي النفوس من جداول علمية،
تكسب الملكات، وتحرك الأنظار وتعمق الإدراك، لما يرد من معارف دقيقة على
النفس من تلقي المادة المعرفية المودعة في هذه الرسالة الشامخة القدر السامية المرتبة.

وهذا أهيب بطلبة العلم أن يقدموا على دراسة هذه الرسالة وتلقي ما انطوت عليه من علوم ومعارف قد تغير عقولهم، وتبدل مداركهم، ومسالك نظرهم إذا استوعبوها على الوجه المطلوب.

تقبل الله هذا العمل من المؤلف ومن المحقق المصحح، وجعله في ميزان حسناتهما آمين.

مراود السیری

مولود السريوي

عندئذٍ عرفتُ أني كنتُ العتقة

طوبى لمن أطلق العنان لغيره



مقدمة

الحمد لله الذي هو واهب النطق والكمالات، والصلاة والسلام على سيدنا حبيب الله، الذي كانت صوابه التصديقات بطابعها متوجهة إلى حضرة الأقدس، وحقائق التصورات بأنفسها مائلة إلى جنبه المقدس. فروحه المعلى مركز المعقولات: تصوراتها وتصديقاتها، ونفسه العليا منبع العقليات: فطرياتها ونظرياتها، وعلى آله الأبرار، وأصحابه الأخيار، عظماء مانس القدس، ورؤساء مجالس الأنس، هداة مراسم العلم واليقين، حماة معالم الجملة والدين.

أما بعد، فمستلة العلم والمعلوم من المسائل الغامضة المنطقية، فلما توجه المهرة إليها تصنيفاً وتاليفاً، وما ذكر في الكتب المنطقية والكلامية والفلسفية، إلا مجملة، فالإمام فضل حق الخير أبدي - رحمه الله تعالى - صنف بفكره الوفا، هذه الرسالة في تحقيق مسئلة العلم، وتتميمها، ثم وضع عليها شرحاً، حافلاً، حقيقة بأن اسمه تحقيقاً، كيف وقد اختوت بالتدوين العميق على المباحث التي لا يطلع عليها، إلا بعد السفر الطويل العلمي وغيب نضج العقل والطبع العلمي، فالله الغني قد وفق لهذا الفقير لإخراجها بالتحقيق والتصحيح والتعليق في حلة قيسية. وأسأل الله تعالى أن ينفع بها أهل الفضل واليقين وسائر أصحاب التحصيل،

وَجَعَلَهَا لِلْفَقِيرِ سَبِيلًا لِلنَّجَاةِ فِي الدَّارَيْنِ، آمِينَ، بِجَاهِ سَيِّدِنَا مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ وَسَلَّم.

خادم العلم الشريف

غُلَامُ حَيِّدٍ رَاجِي خَيْرَ آبَادِي

غفر الله له



[السند الأشعري الخیر أبادي]

السند: قَدْ قَرَأَ الْفَقِيرُ غُلَامُ حيدر القادريُّ الخیر أباديُّ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدٍ فَضْلٍ سُبْحَانَ الْقَادِرِيِّ (إدام الله ظلّه السابغ). وَهُوَ قَرَأَ عَلَى فَضِيلَةَ الشَّيْخِ عَطَاءِ مُحَمَّدٍ الْبَنْدِيالِيِّ، قَرَأَ عَلَى فَيِّهِ الْعَصْرِ، أَفْضَلَ الْعُلَمَاءِ فِي زَمَانِهِ الْأُسْتَاذِ الْمُدَقِّقِ مَهْرُ مُحَمَّدٍ صَدْرِ الْمُدَرِّسِينَ بِجَامِعَةِ فَتْحِيَّةٍ مِنْ مَضَافَاتِ لَاهُورِ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ غُلَامِ مُحَمَّدٍ الْكَوْتُوِيَّ شَيْخِ الْجَامِعَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ بِبِهَاولِ فُورِ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِجِ، حَاتِمِ الْحُكَمَاءِ مَوْلَانَا فَضْلَ حَقِّ الرَّانْفُورِيِّ - مُحْشِي حَوَاشِي الْإِمَامِ مِيرِ زَاهِدٍ عَلَى الْأُمُورِ الْعَامَّةِ مِنْ شَرْحِ الْمَوَاقِفِ - وَهُوَ قَرَأَ عَلَى أَسْتَاذِ الْعَرَبِ وَالْعَجْمِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الْحَقِّ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ - شَارِحِ هِدَايَةِ الْحِكْمَةِ وَالْمِرْقَاةِ وَغَيْرِهَا - وَهُوَ قَرَأَ عَلَى أَبِيهِ الْأُسْتَاذِ الْمُطَّلِقِ، إِمَامِ الْحُكَمَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ فَضْلٍ حَقِّ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْإِمَامِ الْهُمَامِ مُحَمَّدٍ فَضْلٍ إِمَامِ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ - صَاحِبِ الْمِرْقَاةِ فِي الْمَنْطِقِ، وَتَلْخِصِ الشِّفَاءِ - وَهُوَ قَرَأَ عَلَى شَيْخِهِ الْمَاجِدِ مَوْلَانَا عَبْدِ الْوَاحِدِ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ وَهُوَ قَرَأَ عَلَى شَيْخِهِ الْإِمَامِ الْأَعْلَمِ مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ أَعْلَمِ السَّنْدِيلِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْأُسْتَاذِ الْكَامِلِ مَوْلَانَا كَمَالِ الدِّينِ، وَشَيْخِ الْعُلَمَاءِ أَسْتَاذِ أَسَاتِذَةِ الْهِنْدِ، وَاضِعِ الدَّرْسِ النَّظَامِيِّ مَوْلَانَا نِظَامِ الدِّينِ، وَأُسْتَاذُ الْكُلِّ قَرَأَ عَلَى الْحَافِظِ الْعَلَّامَةِ أَمَانَ اللَّهِ الْبَنَارِيِّ وَعَلَى أَبِيهِ مُلَّا قُطْبِ الدِّينِ الشَّهِيدِ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى مَوْلَانَا دَانِيَالٍ وَهُوَ قَرَأَ عَلَى أَسَاتِذَةِ الدَّهْرِ مَوْلَانَا عَبْدِ السَّلَامِ الدُّيُوبِيِّ وَهُوَ قَرَأَ

عَلَى مَوْلَانَا عَبْدِ السَّلَامِ اللَّاهُورِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْعَلَامَةِ فَتَحَ إِلَيْهِ الشَّيْرَازِيَّ وَهُوَ
 قَرَأَ عَلَى جَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ الشَّيْرَازِيَّ وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْمُحَقِّقِ جَلَالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ
 الصَّدِّيقِيِّ، الدَّوَانِيَّ، الشَّافِعِيِّ بْنِ مَوْلَانَا سَعِيدِ الدِّينِ أَسْعَدِ الدَّوَانِيَّ وَهُوَ قَرَأَ أَوَّلًا عَلَى
 وَالِدِهِ، ثُمَّ عَلَى الْإِمَامِ هَمَامِ الْهَلَمَةِ وَالدِّينِ الْكَلْبَارِيِّ - شَارِحِ الطَّوَالِجِ - وَعَلَى مَوْلَانَا
 مُخِي الدِّينِ مُحَمَّدِ الْأَنْصَارِيِّ، الْكُوشْكَنَارِيِّ، وَعَلَى خَوَاجَةِ حَسَنِ شَاهِ الْبَقَالِ، وَهُمَا
 وَوَالِدُهُ مِنْ تَلَامِذَةِ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْجُرْجَانِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ
 عَلَى الْعَلَامَةِ مَبَارَكَ شَاهِ الْمِصْرِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ أَبِي عَبْدِ
 اللَّهِ قُطْبِ الدِّينِ الرَّازِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْقَاضِي عَصِيدِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ
 الْإِنِجِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ زَيْنِ الدِّينِ الْهَنْكِيِّ وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْقَاضِي التَّبِصَّائِيِّ
 نَاصِرِ الدِّينِ أَبِي سَعِيدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الشَّيْرَازِيَّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى تَاجِ الدِّينِ مُحَمَّدِ
 بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَزْمَوِيِّ، وَعَلَى الصَّفِيِّ الْأَزْمَوِيِّ، وَهُمَا قَرَأَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
 مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنِ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ أَوَّلًا عَلَى وَالِدِهِ الشَّيْخِ
 ضِيَاءِ الدِّينِ عُمَرَ، ثُمَّ عَلَى الْعَلَامَةِ مَجِيدِ الدِّينِ الْجِيلِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ
 يَحْيَى، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَبِي حَامِدِ الْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ، وَهُوَ
 قَرَأَ عَلَى أَبِي الْمَعَالِيِّ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ الْجَوِينِيِّ،
 وَهُوَ قَرَأَ عَلَى إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ، الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
 الْإِسْفَرَايِينِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْبَاهِلِيِّ الْمَتَوَفَى (٣٧٠هـ) وَهُوَ قَرَأَ عَلَى
 شَيْخِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْعَرِيِّ (المتوفى سنة
 ٣٢٦هـ). وسنده مشهور^(١).

(١) مراجع هذا السند: «الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني» و«وفيات الأعيان لابن خلكان»
 و«سبحة المرجان في آثار هندوستان» وغيرها.

[ترجمة العلامة]

فضل حق الخير آبادي رحمه الله تعالى

[هو لده الشريف ونسبه القديس]

هو الإمام الهمام، مرجع الفضلاء الأعلام، فخر الحكماء والمتكلمين في
أوانه، بطل الحرية، المعلم الرابع للمنطق والحكمة، الأستاذ المطلق، الشيخ العلامة
محمد فضل حق الشهيد، العمري، الماتريدي، الحنفي، الخير آبادي - تعلمه الله
بالآبادي - ولد الفاضل الخير آبادي - رحمه الله تعالى - سنة اثنتي عشرة بعد الألف
ومائتين من هجرة نبي الثقلين - صلى الله تعالى عليه واله وسلم - ويتصل نسبه بسيدنا
أمير المؤمنين، غبط المتأفين، عمر الفاروق - رضي الله تعالى عنه - بإثنين وثلاثين
واسطة. ولذا كان - رحمه الله تعالى - راسخاً في الدين، شديدًا على الكفرة والمبتدعين،
المتقنين بحضرة سيد العالمين عليه صلوات رب العالمين.



تَحْصِيلُهُ الْعُلُومَ وَثَبَّتْ مَشَايِخُهُ

تَلَمَّذَ فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ عَلَى وَالِدِهِ الْمَاجِدِ، الْفَاضِلِ الْعَلَّامِ، الْبَحْرِ
الطُّمَّطَامِ، مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ فَضْلِ إِمَامٍ - قُدَّسَ سِرُّهُ الْمُنْعَمُ - وَأَخَذَ عُلُومَ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ
عَنْ شَيْخِ الْمُحَدِّثِينَ، مَوْلَانَا، الشَّاهِ، عَبْدِ الْقَادِرِ الْمُحَدِّثِ الدَّهْلَوِيِّ، ابْنِ مَوْلَانَا الشَّاهِ
وَلِيِّ اللَّهِ الْمُحَدِّثِ الدَّهْلَوِيِّ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَاسْتَفَادَ مِنْ إِمَامِ الْمُحَدِّثِينَ مَوْلَانَا
الشَّاهِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُحَدِّثِ الدَّهْلَوِيِّ.



[ذكاءاته المتوقّدة]

وَحُكِي أَنَّهُ أَتَشَدَّ قَصِيدَةً مَنْسُوجَةً عَلَى قَصِيدَةِ امْرِءِ الْقَيْسِ، وَعَرَضَهَا عَلَى شَيْخِهِ الشَّاهِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُحَدِّثِ الدَّهْلَوِيِّ، فَأَشَارَ الشَّيْخُ إِلَى غَرَابَةِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ، فَاسْتَشْهَدَ الْعَلَّامَةُ الْخَيْرَآبَادِي بِعِشْرَيْنَ شِعْرًا مِنْ كَلَامِ الشُّعْرَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ، فَقَالَ الشَّيْخُ قُدَّسَ سِرُّهُ: «إِنَّكَ مُصِيبٌ! وَقَدْ وَقَعَ لِي السَّهْوُ».

وَلَمَّا صَنَّفَ سِرَاجَ الْهِنْدِ الشَّاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمُحَدِّثُ الدَّهْلَوِيُّ كِتَابًا التَّحْقِيقَةَ الْأَثْنِي عَشْرِيَّةً فِي رَدِّ الْفِرْقِ الشَّيعَةِ، جَاءَ الْمُجْتَهِدُ الْإِيرَانِي مِنْ أَوْلَادِ مِيرِ بَاقِرِ بْنِ الدَّامَادِ الشُّبَيْمِيِّ إِلَى الدَّهْلِيِّ؛ لِيُنَظِرَ الشَّيْخَ الْمُحَدِّثَ، فَلَقِيَهُ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ فَضْلُ الْحَقِّ بْنِ الْخَيْرَآبَادِيِّ - وَهُوَ ابْنُ اثْنَتَيْ عَشَرَ سَنَةً - فِي غُرْفَةِ الضَّيْفَانِ - وَفِي يَدِهِ كِتَابٌ -، فَسَأَلَ الْمُجْتَهِدُ عَنْهُ يَا بَنِي! مَا تَقْرَأُ؟ فَأَجَابَ ثِقَةً بِنَفْسِهِ: إِنِّي أَنْظُرُ «الشُّفَاءَ»، وَ«الْإِمَارَاتِ» لِلشَّيْخِ وَ«الْأَفْقِ الْمُبِينِ» لِلدَّامَادِ!، فَاسْتَعْرَبَ الْمُجْتَهِدُ مِنْ هَذَا الْجَوَابِ، فَعَادَ قَائِلًا مُفْتَحِنًا لَهُ: هَلْ أَسْتَفْسِرُ مِنْكَ تَوْضِيحَ بَعْضِ عِبَارَاتِ الْأَفْقِ الْمُبِينِ؟، فَقَالَ: بَلَى! فَاسْتَفْسَرَهُ عَنْ مَطْلَبِ إِحْدَى عِبَارَةِ الْأَفْقِ الْمُبِينِ، فَأَجَابَ الْفَاضِلُ الْخَيْرَآبَادِي عَنْهُ، ثُمَّ أَخَذَ يَغْتَرِضُ عَلَيْهِ بُوْجُوهَ عِدِيدَةٍ، وَرَدَّ كَلَامَهُ بِطُرُقِ سَدِيدَةٍ، فَبُهِتَ الْمُجْتَهِدُ الْإِيرَانِي مِنْ هَذِهِ الْجَلَالَةِ الْعِلْمِيَّةِ، ثُمَّ أَخَذَ الْفَاضِلُ الْخَيْرَآبَادِي فِي تَضْحِيحِ كَلَامِ الْفَاضِلِ الدَّامَادِ الْحُسَيْنِيِّ وَتَأْوِيلِهِ، حَتَّى خَتَمَ الْمَجْلِسُ عَلَى هَذِهِ الْمُنَاطَرَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُنَظَّفَةِ، فَبَادَأَ أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ أَرْضَ الدَّهْلِيِّ، فَسَأَلَ الشَّيْخَ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمُحَدِّثُ

الدَّهْلَوِيُّ عَنْ صَنِيفِهِ الْإِيرَانِيِّ، فَقِيلَ لَهُ: يَا سَيِّدِي! إِنَّهُ رَجَعَ إِلَى إِيرَانَ فِي آخِرِ اللَّيْلِ مُخْتَفِيًا، فَقَالَ مَنْ لَقِيَهُ بِالْبَارِحَةِ؟ فَقِيلَ: أَلْمَوْلَوِيُّ فَضَلَ حَقَّ الْخَيْرِ أَبَادِي، فَتَبَسَّمَ وَفَهُمَ الشَّيْخُ الدَّهْلَوِيُّ الْأَمْرَ كُلَّهُ.

فَرَعَ الْعَلَّامَةُ الْخَيْرَ أَبَادِي مِنْ جَمِيعِ الْعُلُومِ الْعَالِيَةِ وَالْأَلْيَةِ، وَاشْتَغَلَ بِتَدْرِيسِهَا - وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثِ عَشْرَةَ سَنَةً فِي عَامِ (١٨٠٩ م - ١٢٢٤ هـ). وَبَعْدَ ذَلِكَ حَفِظَ الْقُرْآنَ الْمَجِيدَ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَيَضَعُ أَيَّامًا، وَيَبَاعُ عَلَى يَدِ شَيْخِ الْعَصْرِ الْمُشْتَهَرِ بِدُھو مَنْ شَاءَ الدَّهْلَوِيُّ فِي السُّلْسِلَةِ الْعَالِيَةِ الْجِسْتِيَّةِ.



[عُلُومُهُ وَمَعَارِفُهُ وَأَرَءَ الْمَشَاهِيرَ فِيهِ]

وَكَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَائِقًا عَلَى جَمِيعِ الْأَقْرَانِ فِي الْعُلُومِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْفَرْعِيَّةِ، مُتَخَصِّصًا فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَالْعُلُومِ الْأَدَبِيَّةِ وَالْكَلَامِيَّةِ. وَأَمَّا الْمَعْقُولَاتُ فَقَدْ بَلَغَ فِيهِ دَرَجَةُ الْاجْتِهَادِ. وَلَا يُدَانِيهِ أَحَدٌ فِي عَصْرِهِ.

قَالَ الطَّبَيْبُ عَبْدُ الْحَيِّ^(١) الْمُدِيرُ السَّابِقُ لِنَدْوَةِ الْعُلَمَاءِ بِلِكْهَنُو فِي الْجُزْءِ السَّابِعِ مِنْ «نُزْهَةِ الْخَوَاطِرِ وَبَهْجَةِ الْمَسَامِعِ وَالنَّوَاطِرِ» فِي تَرْجَمَةِ الْعَلَامَةِ: أَحَدُ الْأَسَانِيدَةِ الْمَشْهُورِينَ، لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ فِي زَمَانِهِ فِي الْفُنُونِ الْحِكْمِيَّةِ وَالْعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَقَالَ السَّيِّدُ أَحْمَدُ خَانَ مُؤَسَّسِ كَلِيَّةِ عَلِي كَرِهِي فِي «آثَارِ الصَّنَادِيدِ»: قَرِبْدُ الدَّهْرِ فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ وَالْفُنُونِ، كَأَنَّ فِكْرَهُ الْعَالِي مُؤَسَّسُ الْمَنْطِقِ وَالْحِكْمَةِ. وَلَمْ يَكُنْ لِلْعُلَمَاءِ الْعَصْرِ وَفُضَّلَاءِ الدَّهْرِ مَجَالٌ أَنْ يَحْضُرُوا فِي حَضْرَتِهِ لِلْمُنَاطَرَةِ. وَكَثِيرًا مَا سُوِّدَ أَنْ أَهْلَ الْكَمَالِ وَالْعِرْفَانِ، لَمَّا سَمِعُوا حَرْفًا مِنْ كَلَامِهِ، افْتَحَرُوا بِتَلْمِذِهِ.

وَقَالَ الْمُؤَرِّخُ مُحَمَّدُ جَعْفَرُ التَّائِيْسِرِيُّ فِي «السَّوَانِحِ الْأَحْمَدِيَّةِ» فِي حَقِّ الْعَلَامَةِ

(١) إِيْلَمُ أَنَّ عِبَادَ الْحَيِّ الْمَشْهُورِينَ فِي الْهِنْدِ، ثَلَاثَةُ أَشْخَاصٍ، الْأَوَّلُ: عَبْدُ الْحَيِّ الْبُدْهَانَوِي مِنْ أَصْحَابِ الْمَوْلَوِي إِسْمَاعِيلِ الدَّهْلَوِي، الثَّانِي: عَبْدُ الْحَيِّ الْحُسَيْنِي الدِّيُونَدِي صَاحِبُ نُزْهَةِ النَّظَرِ كَانَ مُتَأَخِّرًا عَنِ الْأَوَّلِ زَمَانًا، وَالثَّلَاثُ: الشَّيْخُ الْأَسْتَاذُ، إِمَامُ الْمَعْقُولَاتِ وَالْمَنْقُولَاتِ، سَيِّدُنَا أَبُو الْحَسَنَاتِ عَبْدُ الْحَيِّ بِنْ عَبْدِ الْحَلِيمِ اللَّكْنَوِيُّ، وَالْأَنْصَارِيُّ صَاحِبُ حَاشِيَةِ قَمَرِ الْأَقْمَارِ عَلَى نُورِ الْأَنْوَارِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ. فَافْهَمْهُ وَلَا تَخْلُطْهُ.

- رحمه الله :- «إِنَّهُ مُجَسِّمُ الْمَنْطِقِ، وَمُصَحِّحُ أَغْلَاطِ أَفْلَاطُونٍ وَسُقْرَاطَ وَأَبُقْرَاطَ».

وَقَالَ مَوْلَانَا مُحَمَّدُ الدِّينِ فِي «رَوْضَةِ الْأَدَبَاءِ»: «قَصَائِدُهُ الْغَرَاءُ فَائِقَةٌ عَلَى قَصَائِدِ
أَمْرِئِ الْقَيْسِ وَلَيْبِيدَ. وَلَهُ يَدٌ طُولَى فِي النِّظْمِ وَالتَّشْرِيحِ لَا يَكُونُ لَهُ عَدِيلٌ فِي السَّلَفِ
وَالْخَلْفِ، إِلَّا قَلِيلٌ، بِلَا مُبَالَغَةٍ»، وَالْحَقُّ أَنَّهُ حَقِيقٌ بِأَنْ يُسَمَّى بِالْمُعَلِّمِ الرَّابِعِ.



[اشتغاله بالقصائد والمدائح]

وَكَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَشْعَرُ أَهْلِ الْعَصْرِ. وَأَشْعَارُهُ تَنَيْفُ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ شِعْرِ، وَأَكْثَرُ كَلَامِهِ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَدْحِ سَيِّدِ الْأَبْرَارِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُخْتَارِ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَذِكْرِ الْمِحْنِ الشَّاقَّةِ الَّتِي تَحَمَّلَهَا رَمَنَ جَلَائِهِ بِحَزْبِ زِيَرَةِ أُنْدَلِيسٍ، وَبَعْضِهِ فِي هَجْوِ الْكُفَّارِ، وَدَمِّ الْفِرْقَةِ الطَّاغِيَةِ الْوَهَّابِيَّةِ. وَلَهُ - قُدَّسَ سِرُّهُ - قَلَمٌ سَيَّالٌ وَفِكْرٌ سَلِيمٌ حَيْثُ أَنَّهُ كُلَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَى إِنْصَاحِ مَنْتَلَى، يُظَنُّ أَنَّ غِيَابَ الشُّكُوكِ تَزُولُ بِبَيَانِهِ، وَأَنْوَارُ الْحَقِّ تَبْدُو مِنْ فِيهِ وَلِسَانِهِ. وَمِنْ شِعْرِهِ فِي مَدْحِ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

هُوَ أَوَّلُ النُّورِ السَّنِيِّ تَبَلَّجَتْ	بِضْيَائِهِ فِي الْعَالَمِ، الْأَضْوَاءُ.
هُوَ أَوَّلُ الْأَنْبَاءِ آخِرُهُمْ بِهِ	خَتِمَ النَّبُوَّةَ، وَابْتَدَى الْإِنْدَاءُ.
بَذَرَهُ بِأَبْدَى الْمُهَيَّمِينَ سِرُّهُ	فَلَا جِلْوِ، الْإِنْدَاءُ وَالْإِنْدَاءُ.
قَدْ خَصَّهُ الْبَارِي بِأَوْصَافٍ عَلَى	لَمْ يُعْطَهَا الْأَخْدَاتُ وَالْقُدَمَاءُ
أَعْطَاهُ فَضْلًا، لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُو	نَ لَهُ شَرِيكَ فِيهِ أَوْ شُرَكَاءُ
أَسْمَاءَهُ إِذْ أَسْمَاهُ بِالْحُسْنَى فَمِنْ	أَسْمَاءِ خَالِقِهِ لَهُ أَسْمَاءُ
بَرٌّ، رَحِيمٌ، مِفْضَلٌ، ذُو قُوَّةٍ	هَادٍ، رَوْوْفٌ، مُخْسِنٌ مِعْطَاءُ

[ثَبَّتْ مَنَاصِبِهِ وَتَدَرَّيسِهِ وَتَلَامِذَتِهِ]

وَبَعْدَ مَا قَرَعَ مِنْ تَحْصِيلِ الْعُلُومِ، صَارَ مَحْشُودَ الْأَقْرَانِ، وَقَارَ بِمَرَاتِبِ عَالِيَةِ
 بِدَارِ مَلِكِ «دِهْلِي» وَ«تُونَك» وَ«الْوَر». وَنَالَ مَنَصِبَ الصَّدَارَةِ بِ«لَكهنُو» وَ«رَامْغُور».
 وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ يَشْتَغِلُ فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ وَالذِّنِّيَّةِ. وَقَدْ شَدَّ الرَّحَالَ إِلَيْهِ الطُّلَبَاءُ
 وَالْعُلَمَاءُ مِنَ الْعَرَبِ، وَالْإِيرَانِ، وَبُخَارَا، وَأَفْغَانِسْتَانِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْأُمْدُنِ الْبَعِيدَةِ؛
 لِاسْتِفَادَتِهِمْ مِنْ مَشَاةِ عُلُومِهِ الْمُوَقَّظَةِ لِلْأَذْهَانِ، آفَاقِ الْعَالَمِ وَأَكْنَافِهِ، حَتَّى صَارُوا
 بِبَرَكَتِهِ صُحْبَتِهِ، وَفَيْضَانِ كَرَمِهِ مِمَّنْ تُشَارُ إِلَيْهِمُ الْأَتَامِلُ. وَاعْتَرَفَ مِنْ بَحْرِ عُلُومِهِ
 جَمْعٌ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَجَمٌّ غَفِيرٌ مِنَ الْفُضَلَاءِ. فَلَنُكَتِفَ بِذِكْرِ بَعْضِ الْمَشَاهِيرِ،
 وَإِلَّا فَالْإِخْصَاءُ عَسِيرٌ جِدًّا، وَمِنْهُمْ:

(١) - ابْنُهُ النَّسَبِيُّ، الْإِمَامُ الْهَمَامُ، سَيِّدُنَا، الْعَلَّامَةُ، شَمْسُ الْعُلَمَاءِ، مُحَمَّدُ عَبْدُ
 الْحَقِّ الْخَيْرِ أَبَادِي، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْكَثِيرَةِ (١٨٩٩ م - ١٣١٦ هـ).

(٢) - عَلَّامَةُ الدَّهْرِ، مُحَشَّى «الشَّمْسِ الْبَارِعَةِ شَرْحِ الْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ»، الْإِمَامُ
 الْهَمَامُ، سَيِّدُنَا، هِدَايَةُ اللَّهِ خَانِ بْنِ رَفِيعِ اللَّهِ خَانِ الْجُونْغُورِيِّ (١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م)،
 وَهُوَ أَمْتَاذُ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْبَلْبَاوِيِّ مُدِيرِ شُعْبَةِ الْمَعْقُولَاتِ فِي دَارِ الْعُلُومِ دِيُونَبَدَ،
 صَاحِبِ ضِيَاءِ النُّجُومِ حَاشِيَةِ سَلَمِ الْعُلُومِ.

(٣) - مَوْلَانَا، الْأَدِيبُ اللَّيِّبُ، الْفَاضِلُ الْأَرِنُّ، الشَّيْخُ فَيْضُ الْحَسَنِ السَّهَارَنْغُورِيِّ

(١٣٠٤هـ - ١٨٨٧م)، وَهُوَ أَسْتَاذُ الْأَدِيبِ الشَّهِيرِ شَيْبِلِي النُّعْمَانِي.

(٤) - أَلْفَاضِلُ الشَّاهِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ الشَّاهِ فَضْلِ رَسُولِ الْبَدَايُونِي، صَاحِبِ الْمُعْتَقَدِ الْمُتَقَدِّ (١٣١٩هـ - ١٩٠١).

(٥) - مَوْلَانَا هِدَايَتِ عَلِيٍّ الْبَرْزِيلَوِي (ت ١٢٣٣هـ) أَسْتَاذُ إِمَامِ الْمَنَاطِقَةِ، صَاحِبِ شُمُوسِ الْبَرَاعَةِ حَاشِيَةِ دُرُوسِ الْبَلَاغَةِ، الشَّيْخِ فَضْلِ حَقِّ الرَّامَقُورِيِّ، صَاحِبِ التَّصَانِيفِ الْوَفِيرَةِ.

(٦) - شَمْسُ الْعُلَمَاءِ، مَوْلَانَا عَبْدُ الْحَقِّ بْنِ الشَّاهِ غُلَامِ رَسُولِ الْكَانَقُورِيِّ (ت ١٤١٢هـ).

(٧) - مَوْلَانَا السَّيِّدُ عَبْدُ اللَّهِ الْبُلْغَرَامِيَّ بْنِ شَاهِ آلِ أَحْمَدَ، (ت ١٣٠٥هـ).

(٨) - مَوْلَانَا عَبْدُ الْعَلِيِّ خَانَ الرَّيَاضِيِّ، الرَّامَقُورِيِّ (١٣٠٣هـ)، أَسْتَاذُ إِمَامِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ سَيِّدَنَا الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رِضَا خَانَ الْقَادِرِيِّ، صَاحِبِ الْمَوْسُوعَةِ الْفِقْهِيَّةِ الْكُبْرَى، الْمُسْتَهْرَةِ فِي دِيَارِنَا بِ الْعَطَايَا النَّبَوِيَّةِ فِي الْفَتَاوَى الرَّصَوِيَّةِ فِي ثَلَاثِينَ مُجَلَّدًا.

(٩) - مَوْلَانَا خَيْرُ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدَ هَادِي (ت ١٣٢٦هـ - ١٩٠٨ء)، وَالِدُ مَوْلَانَا أَبِي الْكَلَامِ آزَاد.

(١٠) - مَوْلَانَا مُحَمَّدُ أَحْسَنُ الْجِيلَانِيِّ بْنِ شُجَاعَتِ عَلِيِّ الْوَايِطِيِّ (١٣٠١هـ)، وَهُوَ جَدُّ مَوْلَانَا مَنَاطِرِ أَحْسَنِ الْجِيلَانِيِّ.



[مَصَنَّفَاتُ الْإِمَامِ]

فَضْلُ حَقِّ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ قَدَسَ سِرُّهُ

وَلَهُ تَصَانِيفُ عَالِيَةٌ تَشْهَدُ كُلُّهَا عَلَى جَلَالَةِ فَضْلِهِ، وَعَزَازَةِ عِلْمِهِ، وَتَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ اسْتِدْلَالِهِ، وَكَمَالِ فَصَاحِيهِ. فَقَدْ أُوْرِدَ الْعَلَامَةُ فِيهَا بِتَحْقِيقَاتٍ مُعْجِبَةٍ رَائِقَةٍ، وَتَذَقِيقَاتٍ مُطَرِّبَةٍ فَائِقَةٍ، خَلَّتْ عَنْهَا الزُّبُرُ السَّالِفَةُ، وَلَمْ يَلُغْ إِلَيْهَا أَحَدٌ مِنَ الْمَهَرَّةِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ طَالَعَ تَرَاثُهُ الْعِلْمِيَّ بِعَيْنِ الْإِنْصَافِ مُبْعِدًا عَنِ الْإِعْتِسَافِ. وَفِيمَا يَلِي تَبْتُ مُصَنَّفَاتِهِ:

(١): أَلْحُسْنُ الْعَالِي فِي شَرْحِ الْجَوْهَرِ الْعَالِي.

(٢): حَاشِيَةُ الْأَفْقِ الْمُبِينِ لِلْسَيِّدِ بَاقِرِ الدَّامَادِ الْحُسَيْنِيِّ.

(٣): حَوَاشِي «تَلْخِيصِ الشِّفَاءِ» لِلشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ ابْنِ سَيْنَا، وَتَلْخِيصُ طَبِّعَاتِ الشِّفَاءِ، لِوَالِدِهِ الْمَاجِدِ مَوْلَانَا فَضْلِ إِمَامِ بْنِ أَرْشَدِ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ تَوَرَّ اللَّهُ مَرْقَدُهُ.

(٤): أَلْهَدِيَّةُ السَّعِيدِيَّةُ فِي الْحِكْمَةِ الطَّبَّعِيَّةِ. وَطُبِعَتْ فِي الْهِنْدِ وَبَاكِسْتَانٍ وَمِصْرَ.

(٥): أَلرَّوْضُ الْمَجُودُ فِي تَحْقِيقِ مَعْنَى وَخِذَةِ الْوُجُودِ. لَقَدْ بَيَّنَّ الْعَلَامَةُ فِيهَا بِالْقَالَ، مَسْئَلَةَ «وَخِذَةِ الْوُجُودِ» الَّتِي تَعَلَّقَ بِالْحَالِ.

(٦): أَلرِّسَالَةُ فِي تَحْقِيقِ «الْكُلِّيِّ الطَّبَّعِيِّ».

(٧): أَلرِّسَالَةُ فِي تَحْقِيقِ «النَّشْكِيكِ فِي الْمَاهِيَّاتِ».

(٨): شَرْحُ تَهْذِيبِ الْكَلَامِ لِلْعَلَامَةِ التَّفَنَّارَانِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ النُّورَانِيِّ.

(٩): أَلْزَمَ سَأَلَهُ فِي تَحْقِيقِ «الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ».

(١٠): تَحْقِيقُ الْقَتْلِ فِي إِبْطَالِ الطَّغْوَى. لَقَدْ رَدَّ فِيهَا عَلَى الْمَوْلَوِيِّ إِسْمَاعِيلَ الدَّهْلَوِيِّ فِي مَسْئَلَةِ الشَّفَاعَةِ بِالْمُحَبَّةِ وَالْوَجَاهَةِ لِلْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ.

(١١): إِمْتِنَاعُ النَّظِيرِ: كِتَابٌ وَحِيدٌ فِي بَابِهِ، أَثْبَتَ فِيهِ إِمْتِنَاعَ نَظِيرِ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْأَوْصَافِ الْخَاصَّةِ بِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِدَلَائِلَ قَاهِرَةٍ، أَعْيَتْ الْمُخَالِفِينَ عَنِ الْمُعَارَضَةِ وَالْمُقَاوَمَةِ. وَرَدَّ الْعَلَامَةُ الْخَيْرُ أَبَايُ فِيهَا عَلَى إِسْمَاعِيلَ الدَّهْلَوِيِّ وَتَلْمِيزِهِ حَيْدَرَ عَلِيِّ التُّونَكِيِّ.

(١٢): الثَّرْوَةُ الْهِنْدِيَّةُ وَقَصَائِدُ فِتْنَةِ الْهِنْدِ: أَفْصَحَ فِيهَا إجمالاً عَنْ أَسْبَابِ جِهَادِ الْحُرِّيَّةِ سَنَةَ (١٨٥٧ م) لِاسْتِنْصَالِ مَظَالِمِ الْبَرَاطِنَةِ عَنْ أَهْلِ الْهِنْدِ، وَعَوَاقِبِهَا، وَمَا جَرَى عَلَيْهِ - قُدَسَ سِرُّهُ - مِنْ الْجَمْحِنِ وَالْمَصَائِبِ.

(١٣): حَوَاشِي عَلَى شَرْحِ سُلَّمِ الْعُلُومِ، لِلْقَاضِي مُحَمَّدٍ مُبَارَكِ بْنِ مُحَمَّدٍ دَائِمِ الْأَذْهَمِيِّ، الْفَارُوقِيِّ الْكُوفَامَوِيِّ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى رَحْمَةً وَاسِعَةً.



[زَهْدُهُ وَتَصَوُّفُهُ]

وَكَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مَعَ الْأَمَارَةِ الظَّاهِرَةِ وَالرَّئَاسَةِ الْعِلْمِيَّةِ مُتَّبِعًا لِلشَّرِيعَةِ
السَّيِّئَةِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. قَالَ مَوْلَانَا عَبْدُ اللَّهِ الْبُلْغَرَامِيُّ
فِي مُقَدِّمَةِ «التُّحْفَةِ الْعَلِيَّةِ حَاشِيَةِ الْهَدْيَةِ السَّعِيدِيَّةِ»: وَلَا يُشْغِلُهُ مَا رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ
الْأَقْبَالِ وَالْجِلَادِ وَالصَّافِنَاتِ الْحَيَاةِ، عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ فِيمَا أَمَرَهُ وَنَهَاهُ، فَكَانَ مِنْ رَجَالٍ
لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ.

[جِسْمُهُ رَهْنُ صُحْبَةِ السُّلْطَانِ + قَلْبُهُ فِي تَذَكُّرِ الرَّحْمَنِ]

وَكَانَ مُوَظِّبًا عَلَى خَتَمَةِ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ مِنَ الْأَيَّامِ، وَالصَّلَاةِ النَّافِلَةِ فِي جَوْفِ
الَّيْلِ وَالنَّاسِ نِيَامَ، فَمَنْ كَانَ مُوَظِّبًا عَلَى التَّطَوُّعَاتِ فَمَا ظَنُّكَ بِهِ فِي الْمَكْتُوباتِ؟



[إِحْرَامُهُ عَلَى الْأَصْدِقَاءِ وَإِزْشَادُهُمْ]

وَكَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - كَرِيمَ الْخِصَالِ، جَمِيلَ الْفَعَالِ، جَيِّدَ الْأَخْلَاقِ، كَثِيرَ الْأَحْبَابِ. وَكَانَ الشَّاعِرُ الشَّهِيرُ أَسَدُ اللَّهِ الْغَالِبُ بْنُ الدَّهْلَوِيِّ مِنْ خُلَصَى أَحْبَابِهِ، وَأَعْظَمَ أَحِبَّائِهِ، يَسْتَفِيدُ الشَّاعِرُ الْغَالِبُ مِنْهُ، وَيَسْتَنْبِيهُ، وَيَهْتَمُّ بِرَأْيِهِ غَايَةَ الْإِهْتِمَامِ، حَتَّى أَنَّ الدِّيَوَانَ لِلْغَالِبِ بْنِ الدَّهْلَوِيِّ، رَبَّةُ الْعَلَامَةِ الْخَيْرِ آبَادِيٍّ، وَأَخْرَجَ مِنْهُ الْأَشْعَارَ الْمُسْتَمْلَةَ عَلَى التَّعْقِيدِ، وَأَمَرَهُ بِالِاخْتِرَازِ عَنْ مِثْلِ تِلْكَ الْأَشْعَارِ. وَهَذَا إِحْسَانٌ عَظِيمٌ مِنْهُ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَنْشَدَهُ غَالِبٌ مَثْنِيًّا تَرِيدُ أَشْعَارُهُ عَلَى مِثْلِهِ فِي تَأْيِيدِ الْعَلَامَةِ فَضَّلَ حَقَّ الْخَيْرِ آبَادِيٍّ، وَرَدَّ الْوَهَائِيَّةَ. وَأَفْصَحَ فِيهِ مَسْئَلَةَ امْتِنَاعِ النَّظِيرِ بِالْفَارِسِيَّةِ، نَذَكُرُ تَبْدَأُ مِنْهُ:

اے کہ ختم المرسلینش خوانده، دانم از روی ی یقینش خوانده۔
 این الف لامے کہ استغراقی راست، حکم ناطق معنی اطلاق است۔
 منشا ایجاد ہر عالم یکے است، گرد و صد عالم بود خاتم یکے است۔
 مفرد اندر کمال ذاتی است، لا جرم مثلش «محال ذاتی» است۔
 زیں عقیدت بر نگر دم والسلام، نامہ رادر می نور دم، والسلام۔

وَكَانَ الْعَلَامَةُ الْخَيْرِ آبَادِيٍّ يُرِيدُهُ، وَيُضْلِحُ كَلَامَهُ، وَيُعِينُهُ فِي إِصْلَاحِ مَعَايِشِهِ، وَلِهَذَا كَانَ غَالِبٌ يَحْتَرِمُهُ وَيُوقِّرُهُ مِنْ أَعْمَاقِ قَلْبِهِ شُهُودًا وَعَيْبَةً.

[أَسْبَابُ جِهَادِ الْحُرِّيَّةِ]

وَاشْتِغَالِ الْفَاضِلِ الْخَيْرِ أَبَدِيًّا بِهَا]

كَانَ الْعَلَّامَةُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَلِيمَ الْعَقْلِ، صَائِبَ الرَّأْيِ، مُبْقِطَ الْقَلْبِ، جَامِعًا لِأَوْصَافِ الْقَادَةِ، مَاهِرًا بِرُمُوزِ السِّيَاسَةِ، عَالِمًا بِأُصُولِ الْمَعِيشَةِ، يَشْعُرُ مَا فِي بَاطِنِ الْأَحْوَالِ الْمُتَبَدِّلَةِ مِنَ الْحَوَادِثِ وَالْمَصَائِبِ، يَنْغُصُ النَّصَارَى الْبَرَّاطِنَةَ؛ لِكُفْرِهِمْ وَاسْتِثْلَائِهِمْ، عَلَى مَمَالِكِ الْهِنْدِ وَأَقْطَارِهَا، وَيَتَأَلَّمُ مِنْ زَوَالِ شَوْكَةِ الْمُسْلِمِينَ وَفَنَائِهِا، وَكَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ النَّصَارَى يَسْعَوْنَ بِأَنْ يُنْصَرُوا سُكَّانَ الْهِنْدِ، وَيُحَرِّفُوهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَاخْتَارُوا لِذَلِكَ حِيلًا، أَشَارَ إِلَيْهَا الْعَلَّامَةُ فِي كِتَابِهِ الْأَسْنَى «التَّوْرَةُ الْهِنْدِيَّة».

(١) - بَنَوْا مَدَارِسَ فِي الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ؛ لِيَلْقَنُوا أَطْفَالَ الْمُسْلِمِينَ الدِّيَانَةَ النَّصْرَانِيَّةَ، وَبَذَلُوا قُصَارَى جُهِدِهِمْ فِي تَخْرِيبِ الْمَدَارِسِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

(٢) - أَخَذُوا جَمِيعَ الْمَأْكَلِ وَالْعَلَّاتِ بِذَلِ الْقُدُورِ؛ لِيَصِيرَ النَّاسُ مُخْتَاجِينَ إِلَيْهِمْ، مُنْقَادِينَ لَهُمْ، وَلَا يَنْفَى لِأَحَدٍ مَجَالٌ عِضْيَانِهِمْ وَمُخَالَفَتِهِمْ.

(٣) - إِرْتَكَبُوا بِمَنْعِ الْخِتَانِ، وَرَفْعِ الْحِجَابِ عَنِ النِّسْوَانِ؛ لِلِافْتِتَانِ بِأَهْلِ الْإِيمَانِ، وَأَرَادُوا طَمَسَ سَائِرِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ.

(٤) - كَلَّفُوا عَسَاكِرَ الْمُسْلِمِينَ وَالْهَنَّاكِ بِتَذْوِيقِ شُحُومِ الْخَنَازِيرِ وَالْبَقِيرِ عِنْدَ اسْتِعْمَالِ الْبَنَادِقِ.

فَنَارَتْ حَرَكَةً بَيْنَ الْعَسَاكِرِ؛ لِاسْتِثْصَالِ النَّصَارَى حِفْظًا لِأَدْيَانِهِمْ فَقَتَلُوا كَثِيرًا

مُتَّهِمٌ. وَتَلَقَّوْا دَارَ مَلِكٍ دِهْلِيٍّ. وَجَعَلُوا آخِرَ السَّلَاطِينِ السُّلْطَانَ سِرَاجَ الدِّينِ يَهَادُ شَاهَ ظَفَرٍ أَمِيرًا لَهُمْ. فَجَاهَدَ الْمُجَاهِدُونَ جُنُودَ النَّصَارَى، وَبَدَلُوا مَهْجَهُمْ؛ لِاسْتِخْلَاصِ وَطَنِهِمْ عَنِ أَيْدِي الْكُفْرَةِ الظَّالِمَةِ، وَحِفَاطَةِ أَعْرَاضِهِمْ.

وَكَانَ الْعَلَّامَةُ، إِذْ ذَاكَ بِأَلُورَ، ثُمَّ جَاءَ يَدَارِ الْمَلِكِ دِهْلِيٍّ، وَاشْتَغَلَ بِإِنْجَاحِ جِهَادِ الْحُرِّيَّةِ، وَكَانَ لَهُ رَوَابِطُ سَالِفَةِ السُّلْطَانِ، فَتَقَرَّبَ إِلَيْهِ، وَكَانَ يَحْضُرُ مَجَالِسَ الْمَشَاوَرَةِ، وَيُنِيرُ إِلَى أُمُورٍ صُرُورِيَّةٍ: مِنْهَا: إِعَانَةُ الْمُجَاهِدِينَ بِالْأَمْوَالِ وَالْأَقْوَاتِ، وَتَعْيِينُ أَهْلِ الصَّلَاحِ وَالْخُبْرَةِ عَلَى الْأَعْمَالِ، وَانْتِظَامُ تَخْصِيلِ الْمَحَاصِلِ، وَدَعْوَةُ الرُّؤَسَاءِ إِلَى مُشَارَكَةِ الْجِهَادِ، وَإِعَانَةِ الْمُجَاهِدِينَ.

فَكَانَ رَأْيُهُ مَقْبُولًا وَمَعْمُولًا، حَتَّى عَيَّنَ ابْنُهُ الْعَلَّامَةُ عَبْدَ الْحَقِّ الْخَيْرَ أَبَادِيَّ عَلَى تَخْصِيلِ الْمَحَاصِلِ بِكَرْكَائِهِ، وَجَعَلَ مِيرْتَوَابَ مِنْ أَقَارِبِهِ عَامِلًا عَلَى دِهْلِيٍّ، وَأَرْسَلَ الْمَكَاتِبَ إِلَى وِلَاةِ الرِّيَاسَةِ.

وَكَانَ يَحْضُرُ الْعَوَامَ وَالْخَوَاصَّ عَلَى الْجِهَادِ تَخْرِيرًا وَتَقْرِيرًا، وَيُرْغِبُهُمْ فِي دِفَاعِ النَّصَارَى سِرًّا وَجَهَارًا، وَكَتَبَ بِإِشَارَةِ السُّلْطَانِ دُسْتُورَ الْمَمْلَكَةِ. فَدَامَتِ الْحَرْبُ بَيْنَ عَسَاكِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَجُنُودِ النَّصَارَى أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ إِنْهَزَمَ جُيُوشُ الْمُجَاهِدِينَ؛ لِعَدَمِ إِخْرَاطِهِمْ فِي سِلْكِ الْإِنْتِظَامِ الْمُسْتَحْكَمِ، وَفُقْدَانِ الْأَقْوَاتِ، وَخِيَانَةِ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ بَاعُوا الْإِيمَانَ بِبَيْخُسٍ مِنَ الْأَثْمَانِ بِإِفْشَاءِ أَسْرَارِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى النَّصَارَى الْكَافِرِينَ.

فَلَمَّا تَسَلَّطَ النَّصَارَى عَلَى دِهْلِيٍّ مَكَتَ الْعَلَّامَةُ فِيهِ خَمْسَةَ أَيَّامٍ وَلَيْالِيٍّ، مَعَ أَهْلِهِ، وَعِيَالِهِ جَانِعًا عَطْشَانًا، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى بَلَدِهِ خَيْرَآبَادَ مُحْتَفِيًا. وَقُتِلَ فِي هَذَا الزَّمَنِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَنِسَائِهِمْ، وَصِبْيَانِهِمْ يَبْلُغُ عَدْدَهُمُ الْآفَاءُ، وَاجْتَمَعَ جُيُوشُ كَثِيرَةٌ إِلَى مَلَكَةِ عَلِيَّةٍ (حَضْرَتِ مَحَلِّ، مَلِكَةِ أَوْدَه) فَوَصَلَ إِلَيْهَا الْعَلَّامَةُ، وَصَارَ رُكْنًا رَكِينًا

لِمَجْلِسِ الشُّورَى، وَقَائِدَ الْعَسَاكِرِ، وَمُدَبِّرِ الْأُمُورِهِمْ. فَوَقَعَتِ الْمُحَارَبَاتُ الْعَنِيفَةُ بَيْنَ
الْفَرِيقَيْنِ حَتَّى غَلَبَتِ النَّصَارَى فَاسْتُشْهِدَ كَثِيرٌ مِّنَ الْأَبْطَالِ، وَأَخَذَ سَيِّلاً مِّنِ اسْتِطَاعَ
مِنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ، وَكَانَ ذَلِكَ خَاتِمَةَ الْحُرُوبِ وَالْقِتَالِ.



[شهادته الحزينة]

وَلَمَّا تَسَيَّرَتِ النَّصَارَى عَلَى جَمِيعِ الْبِلَادِ الْهِنْدِيَّةِ، وَشَهَرَتْ مِلَكَةُ النَّصَارَى
بِالصَّفْحِ وَالْأَمَانِ مُوثِقَةً بِالْإِيمَانِ، رَجَعَ الْعَلَامَةُ الْخَيْرِ أَبَادِي إِلَى بَلَدِهِ، وَلَمْ يَكُنْ
اسْتِرَاحَ حَتَّى دَعَاهُ عَامِلُ نَصْرَانِيٍّ، وَحَيْسَهُ، وَحَكَمَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ قَادَةِ الثُّورَةِ، وَمِنْ
أَعْظَمِ أَعْدَاءِ الدَّوْلَةِ الْبَرِيطَانِيَّةِ! فَلَمَّا يَسْتَحِقُّ الْجَلَاءَ وَالْحَبْسَ الدَّائِمَ. فَأَرْكَبُوهُ الْبَاخِرَةَ
وَأَرْسَلُوهُ إِلَى جَزِيرَةِ «أَنْدِيمَان» الَّتِي كَانَ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَخْرَارِ مَحْبُوسِينَ مِنْ قَبْلُ.
فَتَحَمَّلَ الْمَصَائِبَ وَقَاسَى الشَّدَائِدَ، وَقَمَّ نَبْذًا مِنْهَا فِي «الثُّورَةِ الْهِنْدِيَّةِ» وَ«قَصَائِدِ فِتْنَةِ
الْهِنْدِ». وَفِي هَذِهِ الْعُزْبَةِ لَحِقَ بِجَوَارِ رَبِّهِ، لِأَنِّي عَشَرَ مِنْ شَهْرِ صَفَرِ الْمُظْفَرِ مُوَافِقًا
لِعِشْرِينَ مِنْ أَوْغُسْطُسَ (١٤٧٨هـ - ١٨٦١م). تَعَمَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِوَاسِعِ كَرَمِهِ وَمَغْفِرَتِهِ،
عَاشَ سَعِيدًا قَرِينًا وَمَاتَ حَمِيدًا شَهِيدًا^(١).



(١) هذه الترجمة مقتبسة من مقدمة الطباعة للشيخ عبد الحكيم الشرف القادري رحمه الله تعالى على حواشي العلامة فضل حق الخير آبادي قدس سره.

[الحديث عن

الرَّسَالَةِ فِي تَحْقِيقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ]

(عنوان الكتاب)

عَرَفْتُ هَذِهِ الرَّسَالَةَ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَوَادِرِ تَرْجُمَةِ الْعَلَّامَةِ فَضْلِ حَقِّ الْخَيْرِ آبَادِي بِ«الرَّسَالَةِ». وَقَدْ عَبَّرَ الْفَاضِلُ الْخَيْرِ آبَادِي عَنْهَا فِي «حَوَاشِيهِ عَلَى شَرْحِ الْقَاضِي مُحَمَّدٍ مُبَارَكٍ» بِ«الْكِتَابِ فِي تَحْقِيقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ» حَيْثُ قَالَ: وَقَدْ حَقَّقْنَا نَحْنُ فِي كِتَابِنَا الْمَعْقُودِ فِي تَحْقِيقِ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ: أَنَّ مُرَادَ الشَّيْخِ لَيْسَ مَا تَوَهَّمَهُ^(١). وَذَكَرَ الشَّيْخُ مُعَيَّنُ الدِّينِ الْأَجْمِيرِيُّ - تَلْمِيزُ الْفَاضِلِ مَوْلَانَا بَرَكَاتِ أَحْمَدِ التَّوْنُكِيِّ قَدَسَ سِرُّهُ - فِي رِسَالَتِهِ بِعَنْوَانِ «التَّبْيَانِ» فِي مَوْضِعٍ^(٢)، وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ^(٣) بِ«رِسَالَةِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ أَيْضًا».

وَعَبَّرَهَا تَلْمِيزُ الْمُصَنِّفِ، الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْبُلْعَرَامِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي مَقْدَمَةِ حَوَاشِي الْهَدْيَةِ السَّعِيدَةِ فِي الْحِكْمَةِ الطَّبَعِيَّةِ بِ«الرَّسَالَةِ فِي تَحْقِيقِ الْعِلْمِ

(١) حَوَاشِي الْعَلَّامَةِ فَضْلِ حَقِّ الْخَيْرِ آبَادِي عَلَى شَرْحِ الْقَاضِي مُحَمَّدٍ مُبَارَكٍ: ٢١٤.

(٢) الْعِلْمُ وَالْمَعْلُومُ أَوْ مَسْئَلَةُ عِلْمِ الْبَارِي تَعَالَى: ٥٣، مَطْبُوعَةٌ بِتَحْقِيقِ مَوْلَانَا أَنْسِ رِضَا الْقَادِرِيِّ، مِنْ دَارِ الْبَرَكَةِ لِلنَّشْرِ وَطَبَاعَةِ.

(٣) الْعِلْمُ وَالْمَعْلُومُ أَوْ مَسْئَلَةُ عِلْمِ الْبَارِي تَعَالَى: ٤٧، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

والمعلوم^(١)، عليه أكثر أهل التراجم^(٢). ولهذا نرجّحه؛ لترجيح المصادر التاريخية له على غيره^(٣).



(١) خطبة التحفة العلية حاشية الهدية السعيدية: ١١، مطبوع مكتبة البشري، كراتشي باكستان، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠ع.

(٢) مقدمة الثورة الهندية: ١٦٥ مطبوع بتحقيق دكتورة قمر النساء حفظها الله تعالى، من المكتبة القادرية بالجامعة النظامية الرضوية.

(٣) علامة فضل حق الخير آبادي: ٩٠، تأليف الدكتوراه سلمة سيهول حفظها الله تعالى، مطبوع طبعة ثانية من دار الإسلام - لاهور، ١٤٣٤هـ - ٢٠٢١ع، باغي هندوستان: ١٨٦، ترجمة وسوانح مولانا عبد الشاهد خان الشرواني.

[نسبة الرسالة إلى المصنّف وتأريخ تأليفه]

إِنَّ الرِّسَالَةَ فِي تَحْقِيقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ مِنْ تَصَانِيفِ الْعَلَّامَةِ فَضْلِ الْحَقِّ الْخَيْرِآبَادِيِّ، الَّتِي لَا مَجَالَ لِأَيِّ شَكٍّ فِي نَسَبِهَا إِلَى مُؤَلِّفِهَا، لَا سِيَّمَا لِمَنْ كَانَ لَهُ الْعَامُ بَثْرَاتُ السَّادَةِ الْعُلَمَاءِ الْخَيْرِآبَادِيِّينَ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ كُتُبِ تَرَاجُمِهِمْ تَشْهَدُ بِذَلِكَ^(١)، وَصَاحِبُ الْبَيْتِ أَذْرَى بِمَا فِيهِ وَذَكَرَ الْعَلَّامَةُ الْخَيْرِآبَادِيُّ إِيَّاهَا فِي حَوَاشِيهِ عَلَى الْقَاضِي مُحَمَّدٍ مَبَارَكٍ^(٢) بَرَهَانٌ قَوِيٌّ عَلَى تَحْقِيقِ نَسَبِهَا إِلَيْهِ. وَأَنَّ تَلْمِذَهُ الشَّيْخَ عَبْدَ اللَّهِ الْبُلْغَرَامِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ذَكَرَهَا أَيْضًا فِي مَقْدَمَةِ التُّحْفَةِ الْعَلِيَّةِ حَاشِيَةِ الْهَدْيَةِ السَّعِيدِيَّةِ^(٣).

وَأَمَّا تَارِيخُ تَأْلِيفِهَا، فَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِمَّنْ تَرَجَمَ لِلْعَلَّامَةِ الْخَيْرِآبَادِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، يَبْدُو أَنَّ الظَّاهِرَ الْبَاهِرَ مِنْ آخِرِ مَخْطُوطَةِ الرِّسَالَةِ، الَّتِي تُوُجِّدُ فِي مَكْتَبَةِ رَضَا رَامْغُورَ، أَنَّهُ فُرِغَ مِنْ كِتَابَتِهَا عَامَ ١٢٣١ هـ، حَيْثُ قَالَ: «قَدْ اسْتَرَّاحَ الْقَلَمُ مِنْ تَسْوِيدِ هَذِهِ الْأَوْرَاقِ عَلَى السَّنَةِ الْحَادِيَةِ وَتَلْنَيْنِ بَعْدَ الْمِائَتَيْنِ بَعْدَ الْأَلْفِ مِنَ الْهَجْرَةِ الْمُقَدَّسَةِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى صَاحِبِهَا»^(٤).

(١) راجع: أبجد العلوم للفتوحى: ٣/ ٢٥٣ - ٢٥٤، نزهة الخواطر: ٧/ ٣٧٥، تذكرة علماء

الهند: ١٦٤ - ١٦٥، باغى هندوسان: ١٩٦.

(٢) راجع: حواشي مولانا فضل حق الخيرآبادي على شرح السلم للقاضي: ٢١٤.

(٣) راجع: خطبة حاشية الهدية السعيدية: ١١.

(٤) راجع: فهرست مخطوطات الرامفور: كتاب المقالات، رقم: ٣٤٥٩.

[منهج العلامة فضل حق الخير أبدي]

رحمه الله في الرسالة وغيرها من عامة تصانيفه

سار العلامة الخير أبدي - رحمه الله تعالى - في عامة كتبه على الطريقة المعروفة التي كان عليها أسلوب قليل من المحققين - كالفاضل محمد مبارك^(١)، والفاضل السيد زاهد الهروي صاحب التدقيقات العالية^(٢)، والمحقق الجلال الدواني^(٣)، والمحقق الطوسي^(٤) وغيرهم - أعني: سلوكًا على مسلك الدقة المتناهية مع وضوح العبارة والمباني، وتحديد تام للمعاني، لكن سلك في هذه الرسالة على السنة المختارة المفيدة لأصحاب التحصيل، وهي: أنه يبين مذاهب القوم أولاً، ويذكر مناسبي اختلاف المعاني^(٥) ثانياً، وينقد على المسالك غير المرضية ثالثاً، ويظهر حقانية المسلك الحق ويظهر بطلان المسلك الباطل.

إن المحققين يعرفون منهج العلامة ميرزاهد الهروي: أنه لا يخلو في أغلب

(١) راجع: نزهة الخواطر: ٦ / ٧٣٢.

(٢) راجع: نزهة الخواطر: ٦ / ٨٠٣.

(٣) راجع: الأعلام: ٦ / ٣٢ - ٣٣.

(٤) راجع: أعيان الشيعة: ٩ / ٤١٥.

(٥) إذ به يتعدد المذاهب والمسالك. فتفتح مناط المسائل العلمية من وطيرة العلماء المحققين، الراسخين في العلوم.

كُتِبَ عَنْ غَمُوضِ الْأُسْلُوبِ؛ لِعَدَمِ ذِكْرِهِ مُقَدِّمَةً تَمْهِيدِيَّةً^(١) أَوْ عَدَمِ تَفْسِيرِهِ لِلَاضْطِلَاحِ
الْفَنِيِّ؛ اعْتِمَادًا عَلَى فَهْمِ الْقَارِئِ وَخُبْرَتِهِ لِمَبَاحِثِ الْفَنِّ، وَعَنْ كَثْرَةِ النَّقْدِ وَالتَّحْقِيقِ^(٢)،
وَتَوْفِيهِ مُرَادِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ. وَأُسْلُوبُ الْعَلَّامَةِ الْخَيْرِ أَبَادِي يُسَابِهُ بِهِ فِي أَكْثَرِ الْوُجُودِ،
إِلَّا أَنَّهُ خَرِيصٌ عَلَى التَّوْضِيحِ الْجَامِعِ، وَبَيَانِ تَمْهِيدِ الْمُقَدِّمَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ الَّتِي تَدُورُ
الْمَسْئَلَةُ الْعِلْمِيَّةُ عَلَى مِحْوَرِهَا بِدُونِ اتِّكَالِهِ عَلَى ذَهْنِ الْقَارِئِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ
طَالَعَ كُتُبَهُ سَيِّمًا «حَاشِيَةُ الْخَيْرِ أَبَادِي عَلَى شَرْحِ الْقَاضِي مُبَارَكٍ» وَ«الْهَدْيَةُ السَّعِيدَةُ»
وَ«الرَّوْضُ الْمَجُودُ فِي تَحْقِيقِ مَعْنَى وَحَدَةِ الْوُجُودِ».



(١) والعلامة الخير آبادي قدس سره يمتاز عنه فيه.
(٢) هذه ميزة بارزة للعلامة الخير آبادي في سائر التصانيف.

[الآراء الخاصة للعلامة]

[الخيرآبادي في هذه الرسالة]

قد تقررَ في موضعه أن العلومَ تَنْضِجُ بِتِلْكَ آراءِ الْمُدَقِّقِينَ؛ إِذْ بِهَا تَكْثِفُ جِهَاتٌ عِلْمِيَّةٌ عَدِيدَةٌ فِي الْفَنِّ، وَتَكُونُ لِلْمُتَأَخِّرِينَ سَبِيلاً وَإِذَا لَرِثَاءَ إِلَى دُرُوءِ التَّحْقِيقِ فِي مَقَاصِدِهِمُ الْعِلْمِيَّةِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى صَاحِبِهِ وَسَلَّمَ - «إِخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ»^(١)

قَالَ الْعَالِمُ الرَّبَّانِيُّ، السِّدُّ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ - قُدَّسَ سِرُّهُ النَّوْرَانِيُّ - تَفْلَا عَنْ بَعْضِ الْمُدَقِّقِينَ فِي شَرْحِ الْمَوَاقِفِ: يُرِيدُ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِإِخْتِلَافِ أُمَّتِهِ إِخْتِلَافَ هِمَمِهِمْ فِي الْعُلُومِ، فَهَمَّةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْفِقْهِ، لِيَصْبُطَ الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْأَفْعَالِ، وَهَمَّةٌ أُخْرَى فِي الْكَلَامِ، لِيَحْفَظَ الْعَقَائِدَ، فَيَسْتَقِيمَ بِهِمَا أَمْرُ الْمَعَادِ، وَقَانُونُ الْعَدْلِ الْمُقِيمِ لِلنَّوْعِ، كَمَا اخْتَلَفَ هَمَمُ أَصْحَابِ الْحِرَفِ وَالصَّنَاعَاتِ؛ لِيَقُومَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِحِرْفَةٍ أَوْ صِنَاعَةٍ^(٢)، فَيَتِمَّ النِّظَامُ فِي الْمَعَاشِ الْمُتَمَيَّنِ لِذَلِكَ الْأَنْتِظَامِ، وَهَذَا الْإِخْتِلَافُ أَيْضًا رَحْمَةٌ كَمَا لَا يَخْفَى، لِكَنَّهُ مَذْكُورٌ هُنَا تَبَعًا وَنَظِيرًا^(٣).

وَلِلْعُلَمَاءِ الْمُدَقِّقِينَ آرَاءٌ فِي مُخْتَلَفِ حَوَاقِلِ الْعُلُومِ وَالْفُنُونِ، تُمَيِّزُهُمْ عَنِ

(١) راجع: جامع الأحاديث للسيوطي، رقم: ٧٠٦ / ١، ١٢٤، كشف الخفاء، رقم: ١٥٣ / ١،

٧٩، الأسرار المرفوعة في آحاث الموضوعات: ١٠٨.

(٢) راجع لتوجيه التريد: حواشي مولانا حسن الجلي على شرح المواقف: ٣١ / ١.

(٣) راجع: شرح المواقف للسيد الشريف: ٣٠ - ٣١.

الصُّحُفِيِّينَ وَالْمُقَلِّدِينَ. وَلِلْعَلَّامَةِ فَضْلٌ حَتَّى الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ - قَدَسَ سِرُّهُ - آراءٌ خَاصَّةٌ فِي تِلْكَ الرِّسَالَةِ، أَصْبَحَ عَدَدُ مِثْلِهَا مَبَانِي لِكَثِيرٍ مِّنْ مَّسَائِلِ الْفَلَسَفَةِ وَحَلَّهَا، مِمَّا لَمْ يَرِ خُصَّ لِمَنْ جَاءُوا بَعْدَهُ أَنْ يُعْرِضُوا عَنْهَا أَبْصَارَهُمْ وَيَتَرَكُّوْهَا جَانِبًا كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى طَالِعِ تَرَانِيهِ الْعِلْمِيِّ. وَقَدْ أَرَدْنَا هُنَا أَنْ نُورِدَ مَا حَقَّقَهُ، أَوْ اخْتَارَهُ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ مِنْ نُصُوصٍ عِبَارَاتِهِ، وَمَا تَفَرَّقَ مِنْهَا ذَوْنٌ تَصَرَّفَ بِغَيْرِ مَعَانِيهَا، إِلَّا مَا قَلَّ وَحَيْثُ اتَّفَقَ عَلَيْهِ؛ لِيَكُونَ هَذَا، كُحْلُ الْبَصِيرَةِ لِطَالِبِ الْعِلْمِ وَالْعِرْفَانِ.

(١) - الْحُكَمَاءُ الْمَشَاوُونَ وَالْإِشْرَاقِيُّونَ، قَالُوا: أَنَّ صُورَةَ الشَّيْءِ مَبْدَأٌ لِإِنْكَشَافِ الشَّيْءِ، كَمَا إِذَا أُطْلِقَ لَفْظُ الْمَاءِ مَثَلًا، يَحْصُلُ فِي أَذْهَانِنَا صُورَةُ الْمَاءِ، وَتَكُونُ صُورَةُ الْمَاءِ كَاشِفَةً عَنِ ذَاتِ الْمَاءِ أَنَّهُ جَوْهَرٌ، شَفَافٌ، سَيَّالٌ. هَذَا الْقَدْرُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ، لَكِنْ اخْتَلَفَ فِي سَبَبِ تَكُونِ الصُّورَةِ بِهِ كَاشِفًا لِذِي الصُّورَةِ، فَقَالَ الْحُكَمَاءُ الْمَشَاوُونَ: إِنَّ مَنَاطَ الْإِنْكَشَافِ هُوَ اتِّحَادُ الصُّورَةِ مَعَ ذِي الصُّورَةِ بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ، أَيْ: فِي الْمَقُولَةِ. فَتَكُونُ الصُّورَةُ عِنْدَهُمْ مُتَّحِدَةً مَعَ ذِي الصُّورَةِ فِي الْمَقُولَةِ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا تَخَصَّلَ فِي الذَّهْنِ فَتُحَذَفُ عَنْهَا الْمُشْخَصَاتُ الْخَارِجِيَّةُ، مِثْلُ الْكَيْفِيَّاتِ، وَالْمَقَادِيرِ وَغَيْرِهَا. هَذَا الْإِتِّحَادُ بَيْنَهُمَا سَبَبُ الْكَشْفِ.

وَأِنْ لَّمْ تَكُنِ الصُّورَةُ مُتَّحِدَةً مَعَ ذِي الصُّورَةِ، فَتَكُونُ الصُّورَةُ مَبَايِنَةً عَنِ ذِي الصُّورَةِ. وَالتَّبَايُنُ يُنَافِي الْإِنْكَشَافَ كَصُورَةِ الْجِدَارِ لَا تَكُونُ كَاشِفَةً عَنِ صُورَةِ زَيْدٍ وَبِالْعَكْسِ؛ لِعَيْنِ مَا قُلْنَا مِنْ قُدْرَانِ الْإِتِّحَادِ بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ. وَقَدْ عَبَّرَ الْعَلَّامَةُ مُحِبُّ اللَّهِ الْبَهَارِيُّ فِي سُلَمِ الْعُلُومِ عَنْ هَذِهِ الْفِكْرِيَّةِ بِـ «حُصُولِ الْأَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا»^(١). فَعِنْدَهُمْ، الْعِلْمُ وَالْمَعْلُومُ مُتَّحِدَانِ بِالذَّاتِ، وَمُتَعَايِرَانِ بِالْإِغْتِيَارِ، أَيْ: الْحَاصِلُ فِي الذَّهْنِ فِي

(١) سُلَمِ الْعُلُومِ فِي الْمَنْطِقِ لِلْعَلَّامَةِ الْبَهَارِيِّ: ١١١.

مَرْتَبَةِ الْحُصُولِ «مَعْلُومٌ»، وَفِي مَرْتَبَةِ الْقِيَامِ «عِلْمٌ»^(١) وَهُوَ بَاطِلٌ.

وَأَمَّا الْحُكَمَاءُ الْإِسْرَافِيُّونَ: فَيَقُولُونَ: الْإِتِّحَادُ بَيْنَ الصُّورَةِ وَذِي الصُّورَةِ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِصُرُورِيٍّ. وَإِنَّمَا الْمُرْتَبِسُ فِي الذَّهْنِ هُوَ مِثَالُ الشَّيْءِ وَشِبْهُهُ. فَحُصُولُ الْأَشْيَاءِ فِي الذَّهْنِ بِطَرِيقِ الْأَشْبَاحِ لَا بِأَنْفُسِهَا - كَمَا هُوَ مَذَاقُ الْفَلَاسِفَةِ الْمَشَائِيَّةِ - فَأَبْدَى الْعَلَمَةُ الْخَيْرَ أَبَادِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - رَأْيُهُ يُطْلَانِ رَأْيِ الْفَلَاسِفَةِ الْمَشَائِيَّةِ بِأَنَّ الصُّورَةَ إِنْ كَانَتْ مُتَّحِدَةً مَعَ ذِي الصُّورَةِ، يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَكُونُ مِنَ الْحَقَائِقِ الْوَاقِعِيَّةِ النَّفْسِ الْأَمْرِيَّةِ، وَيَكُونُ حَقِيقَتُهُ تَابِعًا لِذَاتِ الْمَعْلُومِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَعْلُومُ جَوْهَرًا، فَعِلْمُهُ أَيْضًا جَوْهَرًا، وَإِنْ كَيْفًا فَكَيْفٌ، وَإِنْ إِضَافَةٌ فَإِضَافَةٌ... وَقَسَّ عَلَيْهِ سَائِرَ الْمَقُولَاتِ، فَلَا يَنْدِرُجُ جِوْشِدًا فِي مَقُولَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَاحِدَةٍ، مَعَ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ مُحَقَّقٌ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الْحُكَمَاءُ أَيْضًا أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ مِنَ الْأُمُورِ الْاِغْتِبَارِيَّةِ، بَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ، وَاقِعِيَّةٌ لَيْسَتْ تَابِعَةً لِاِغْتِبَارِ الْمُغْتَبَرِ، وَلَا لِلْمَحَاطِ الْأَظْهَرِ، وَحِكَايَةِ الْحَاكِي!

ثُمَّ أَوْرَدَ الْفَاضِلُ الْخَيْرَ أَبَادِيٍّ تَقْضًا عَلَى الْفَلَاسِفَةِ الْمَشَائِيَّةِ بِأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنْ الْمُبَايِنَ لَا يَكُونُ كَاشِفًا لِمُبَايِنٍ آخَرَ، وَلِذَا اشْتَرَطَ الْإِتِّحَادُ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ فِي الصُّورَةِ وَذِي الصُّورَةِ. نَحْنُ نَقُولُ لَهُمْ: إِنَّكُمْ سَلَّمْتُمْ وَأَمَنْتُمْ بِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْوَجْهِ يُفِيدُ مَعْرِفَةَ ذِي الْوَجْهِ، وَالْوَجْهُ يَكُونُ مُبَايِنًا لِذِي الْوَجْهِ. وَهَذَا التَّبَايُنُ كَيْفٌ كَانَ كَاشِفًا لِحَقِيقَةِ ذِي الْوَجْهِ، وَأَفَادَ عِلْمَهُ؟ يَعْني: إِذَا تَعَلَّمَ الْإِنْسَانُ بِالْعَرَضِيَّاتِ، فَيَحْصُلُ أَيْضًا مَعْرِفَتُهُ، - مَثَلًا - إِذَا تَعَلَّمَ بِالضَّاحِكِ أَوْ الْكَاتِبِ، فَيَكُونُ هَذَا الْعِلْمُ بِالْعَرَضِيَّاتِ، عِلْمًا بِالْوَجْهِ، وَوَجْهُ الشَّيْءِ يَكُونُ كَاشِفًا لِذِي الْوَجْهِ مَعَ التَّبَايُنِ الْحَقِيقِيِّ يُوجَدُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الصُّخْرَ لَيْسَ مِنَ الذَّائِيَّاتِ. هَذَا الْإِزْمَامُ إِنَّمَا يَرِدُ عَلَى الْفَلَاسِفَةِ الْمَشَائِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِسْرَافِيَّةَ

لَيْسُوا قَائِلِينَ بِالِاتِّحَادِ بِحَسَبِ الْمَاهِيَّةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ مَذْهَبَهُمْ مَبْنِيٌّ عَلَى الْحَقِّ؛ لِمَا سَبَّحْنَاهُ بِعَمْرَةِ بَرَاهِينٍ.

(٢) - إِنَّ لِلشَّيْءِ وَجُودَيْنِ: أَحَدُهُمَا: يَتَرْتَّبُ الْإِتَارُ عَلَيْهِ، يُقَالُ لَهُ «الْوُجُودُ الْخَارِجِي» وَالْآخَرُ: مَا لَا تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْإِتَارُ، يُقَالُ لَهُ «الْوُجُودُ الدَّهْنِي». وَعَامَّةُ الْمُتَكَلِّمِينَ يُنْكَرُونَ الْوُجُودَ الدَّهْنِيَّ؛ بِنَاءٍ عَلَى حُصُولِ الْأَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَنْطُوقُ لَازِمِ الشَّرْطِيَّةِ: لَوْ حَصَلَ فِي الدَّهْنِ نَارٌ، أَوْ جِبَالٌ، أَوْ بَحْرٌ، يَلْزَمُ خَرْقُهُ، وَخَرْقُهُ وَغَرْقُهُ. فَأُورِدَ عَلَى عَامَتِهِمُ الْفَاضِلُ الْخَيْرَ أَبَادِيَّ بِأَنَّهُمْ إِذَا بَتَّصَرُّوْا الْحُمُوصَةَ فَلَمْ يَمْلَأْ أَفْوَاهُهُمْ رِنَقًا؟ وَكَذَا هَلْ يُمْكِنُ لَهُمْ أَنْ يُنْكَرُوا وُجُودَ الْكُلِّيَّةِ، وَالْجُزْئِيَّةِ، وَالْفَوْقِيَّةِ، وَالتَّحْتِيَّةِ، وَالنَّسَبِ، وَالْإِصَافَاتِ، وَغَيْرِهَا مِنْ الْأُمُورِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي لَا حَظَّ لَهَا مِنَ الْخَارِجِ؟.

(٣) - ذَكَرَ الْحُكَمَاءُ لِإثْبَاتِ الْوُجُودِ الدَّهْنِيِّ، دَلِيلًا عَلَى ضِدِّ عَامَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ النَّافِينَ لَهُ: بِأَنَّا نَحْكُمُ عَلَى الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا تُوجَدُ فِي الْخَارِجِ، كَقَوْلِنَا: «الْمُسْتَحِيلُ مَفْهُومٌ» فَحَكَمْنَا عَلَيْهِ بِالْمَفْهُومِيَّةِ. وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي مَقَامِهِ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ فَرَعٌ لِنَصُورِ وُجُودِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ. وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ - أَيُّ: الْمُسْتَحِيلِ - لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ - كَمَا لَا يَخْفَى - فَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الدَّهْنِ، وَإِلَّا يَلْزَمُ تَوَجُّهُ النَّفْسِ النَّاطِقَةِ نَحْوَ الْمَجْهُولِ الْمُطْلَقِ، وَذَلِكَ حَرَامٌ فِي شَرِيعَةِ الْفَلَسَفَةِ وَالْحَقِيقَةِ. فَنَبَتْ أَنَّ الْوُجُودَ الدَّهْنِيَّ مَوْجُودٌ. فَمَنَعَ عَلَيْهِمُ الْمُتَكَلِّمُونَ بِأَنَّ الْمَعْدُومَاتِ الْأَعْيَانِيَّةَ لَا تَصْلُحُ لِأَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهَا بِأَحْكَامِ خَارِجِيَّةٍ، مِثْلَ «زَيْدٌ سَيُولَدُ»، «الْصَّرَاطُ يُوضَعُ عَلَى الْحَسْرِ» لِأَنَّ مَوْضُوعَهُ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ - كَمَا لَا يَخْفَى - وَلَا فِي الدَّهْنِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ، حَتَّى تَحْصُلَ صُورَتُهُ فِي الدَّهْنِ؛ لِأَنَّ مَا يُوْجَدُ فِي الْخَارِجِ يُوْجَدُ

فِي الذَّهْنِ عِنْدَكُمْ، وَمَا لَا يُوجَدُ فِيهِ لَا يُوجَدُ فِي الذَّهْنِ بَدَاهَةً. فَلَزِمَ أَنْ تَكُونَ الْقَضِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ وَمَا يُشَابِهُهَا مِنَ الْقَضَايَا الْكَادِبَةِ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ، مَعَ أَنَّهَا مِنَ الْقَضَايَا الصَّادِقَةِ!

فَحَقَّقَ الْفَاضِلُ الْخَيْرَ أَبَادِيًّا قَدَسَ سِرُّهُ هَذَا الْمَقَامَ وَأَفَادَ أَنَّ الْأَحْكَامَ لَيْسَتْ بِمَشْرُوعَةٍ أَنْ تَوْجَدَ مَحْكُومَاتُهَا بِالْفِعْلِ، بَلْ أَمْرُهَا مُخْتَلِفٌ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْمَوْضُوعِ، وَأَفَادَ تَخْفِيفًا لَطِيفًا، فَقَالَ: «قَالَ الْفَقِيرُ - عَفَى اللَّهُ عَنْهُ - الْأَحْكَامُ الْمَحْكُومَةُ بِهَا، عَلَى الْأَشْيَاءِ أَنْهَاءٌ. فَمِنْهَا: أَحْكَامٌ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا يَحْكُمُ بِهَا عَلَيْهَا، تَثْبُتُ فِي لَهَا، مَوْجُودًا فِي الْخَارِجِ، بَلْ يَكْفِي لَهَا وَجُودُهُ فِي الذَّهْنِ أَيْضًا، كَمَا يُقَالُ: «الشَّيْءُ مَوْجُودٌ». وَمِنْهَا: أَحْكَامٌ غَيْبِيَّةٌ، خَارِجَةٌ، ثَابِتَةٌ لِمَوْضُوعَاتِهَا بِالْفِعْلِ. فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مَوْضُوعَاتُهَا مَوْجُودَةً فِي الْأَعْيَانِ بِالْفِعْلِ.

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَنْهَاءٌ:

الْأَوَّلُ: أَحْكَامٌ خَارِجَةٌ ثَابِتَةٌ لِمَوْضُوعَاتِهَا فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ^(١).

وَالثَّانِي: أَحْكَامٌ خَارِجَةٌ ثَابِتَةٌ لِمَوْضُوعَاتِهَا فِي الْحَالِ^(٢).

وَالثَّالِثُ: أَحْكَامٌ خَارِجَةٌ ثَابِتَةٌ لِمَوْضُوعَاتِهَا فِيمَا يَسْتَأْنِفُ مِنَ الزَّمَانِ^(٣).

فَالطَّائِفَةُ الْأُولَى تَسْتَدْعِي وَجُودَ مَوْضُوعَاتِهَا فِيمَا مَضَى، وَالثَّانِيَّةُ تَسْتَدْعِي وَجُودَ مَوْضُوعَاتِهَا فِي الْحَالِ، وَالثَّالِثَةُ تَسْتَدْعِي وَجُودَ مَوْضُوعَاتِهَا فِيمَا يَسْتَقْبِلُ.

(١) نحو: زيدٌ ذهب.

(٢) نحو: زيدٌ يأكل الآن.

(٣) نحو: زيدٌ سيكون مهندساً.

وَمِنْهَا: أَحْكَامٌ خَارِجِيَّةٌ غَيْرُ بَيِّنَةٍ^(١)، لَا تَسْتَدْعِي وَجُودَ مَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ إِلَّا عَلَى التَّقْدِيرِ، فَهِيَ مُسَاوِيَةٌ لِلشَّرْطِيَّاتِ.

وَمِنْهَا: أَحْكَامٌ يَجِبُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعَاتُهَا مَوْجُودَةً فِي الدَّهْنِ، كَالْكُلِّيَّةِ وَنَحْوِهَا.

فَإِذَا حَكَمْنَا عَلَى زَيْدٍ بِـ «أَنَّهُ سَيُؤَلَّدُ»، وَعَلَى حَجَرٍ قَدْ انْعَدَمَ بِـ «أَنَّهُ كَانَ ضَلْبًا تَقِيلاً»، فَإِنَّمَا يَجِبُ وَجُودُ زَيْدٍ فِيمَا يَسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، وَلَا وَجُودَ الْحَجَرِ إِلَّا فِيمَا مَضَى مِنْهُ. وَتَبَوُّتُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ بِوَجْهِ مَنْ الْوُجُوهُ فِي الدَّهْنِ صَرُورِيٌّ جِئِنَ الْحُكْمُ فِي جَمِيعِ الْأَنْحَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ مُثَبَّتًا لَهُ.

(٤) - الْمُنَافَاةُ بَيْنَ الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ ثَابِتٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَلَنْ يَصْدُقَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الْجَوْهَرَ: مَاهِيَةٌ إِذَا وَجَدَتْ فِي الْخَارِجِ، كَانَتْ لَا فِي مَوْضُوعٍ. وَالْعَرَضُ: مَاهِيَةٌ إِذَا وَجَدَتْ فِي الْخَارِجِ كَانَتْ فِي مَوْضُوعٍ. وَكَوْنُ الشَّيْءِ فِي مَوْضُوعٍ، وَلَا فِي مَوْضُوعٍ قَوْلٌ بِالْمُتَنَافِيَيْنِ، لَكِنْ يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ: أَنَّ الْاجْتِمَاعَ بَيْنَ الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ جَائِزٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ جَوْهَرًا وَعَرَضًا مَعًا؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي مَبْحَثِ الْعِلْمِ مِنَ الْإِهْيَاتِ الشُّفَاءِ إِشْكَالًا عَلَى عَرَضِيَّةِ الْعِلْمِ، تَقْرِيرُهُ: أَنَّ الْعِلْمَ الْمُكْتَسَبَ مِنْ صُورَةِ الشَّيْءِ مُجَرَّدَةٌ عَنِ الْمَادَّةِ، فَصُورُ الْجَوَاهِرِ تَكُونُ جَوَاهِرَ أَيْضًا فِي الدَّهْنِ؛ بِنَاءً عَلَى إِنْحِفَاطِ الْمَاهِيَّاتِ فِي الْوُجُودِ، مَعَ أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهَا فِي الدَّهْنِ تَعْرِيفُ الْعَرَضِ؛ لِأَنَّهَا وَجَدَتْ فِي مَوْضُوعٍ؛ إِذِ الدَّهْنُ يَسْتَغْنِي عَنْهَا، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا. فَيَلْزَمُ كَوْنُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ جَوْهَرًا وَعَرَضًا مَعًا، مَعَ أَنَّهُمَا مُتَبَايِنَانِ، لَا يَصْدُقَانِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ مَعًا.

(١) أي: غير القطعية.

ثُمَّ أَجَابَ عَنْهُ بِنَفْسِهِ: إِنَّ الْجَوْهَرَ مَا هِيَئُهُ، إِذَا وَجِدَتْ فِي الْخَارِجِ كَانَتْ لَا فِي مَوْضُوعٍ. وَالْعَرَضُ مَا كَانَ فِي مَوْضُوعٍ، سَوَاءً كَانَ فِي الذَّهْنِ أَوْ فِي الْخَارِجِ. فَالْصُّورَةُ الذَّهْنِيَّةُ جَوْهَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا مَا هِيَ إِذَا وَجِدَتْ فِي الْخَارِجِ كَانَتْ لَا فِي مَوْضُوعٍ - وَإِنْ صَدَقَ عَلَيْهَا فِي الذَّهْنِ كَوْنُهَا فِي مَوْضُوعٍ - لَكِنْ لَا يَقَالُ لَهَا: جَوْهَرٌ هُنَا؛ لِوُجُودِ هَذِهِ الصِّفَةِ لِلْمَاهِيَةِ الْمَعْقُولَةِ. فَالْتَّائِي بَيْنَ الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ، إِنَّمَا هُوَ فِي وَجُودِهِمَا فِي الْخَارِجِ بِأَنْ مَا يَكُونُ فِي الْأَعْيَانِ لَا فِي مَوْضُوعٍ، لَا يَكُونُ فِيهَا مَوْجُودًا فِي مَوْضُوعٍ. وَأَمَّا فِي الذَّهْنِ فَلَا مَانِعَ؛ لِصِدْقِ الْعَرَضِ عَلَى الْجَوْهَرِ؛ لِأَنَّهُ جَوْهَرٌ بِمَعْنَى أَنَّهَا إِذَا وَجِدَتْ فِي الْخَارِجِ لَكَانَتْ فِي الْمَوْضُوعِ عَرَضٌ بِإِغْتِيَابِ أَنَّ مَوْجُودًا بِالْفِعْلِ فِي الْمَوْضُوعِ الَّذِي هُوَ الذَّهْنُ.

لَكِنْ يَرِدُ عَلَى جَوَابِ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ اخْتِلَالُ الْحَضَرِ فِي الْمَقُولَاتِ النَّسَبِ؛ لِأَنَّ الْمَقُولَاتِ أَجْنَاسَ عَالِيَةً مُبَايَنَةً بِالذَّاتِ، فَلَا يَصْدُقُ مَقُولَةٌ مِنْ مَقُولَاتِ الْعَرَضِ عَلَى الصُّورَةِ الْجَوْهَرِيَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْ مَقُولَةِ الْجَوْهَرِ، مَعَ صِدْقِ تَعْرِيفِ الْعَرَضِ عَلَيْهَا، مَا هَذَا إِلَّا إِفْسَادُ حَضَرِ الْحُكَمَاءِ.

فَاعْتَرَضَ الْفَاضِلُ الْخَيْرِ أَبَادِي عَلَى جَوَابِ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ بِمَا لَا مَرَدَّ لَهُ حَيْثُ قَالَ: وَهَذَا الْكَلَامُ يَنْدُ أَنْ تَوْصَحَ أَنَّهُ حَقٌّ، لَا يُغْنِي عَنِ الْحَقِّ شَيْئًا فِي هَذَا الْمَقَامِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ حَقِيقَةً، مُحَصَّلَةً، مُتَّصِلَةً، وَاقِعِيَّةً فِي الْأَعْيَانِ، مَعَ ظُهُورِ ذَلِكَ قَدْ تَصَوَّرُوا عَلَيْهِ. ثُمَّ أَنَّهَا لَيْسَتْ قَائِمَةً بِنَفْسِهَا، بَلْ قَائِمَةٌ مُنْصَمَّةٌ إِلَيْهَا فِي حَاقِ الْخَارِجِ مَعَ عَزْلِ اللَّحَاطِ عَنِ الْأَعْيَانِ وَالْفُرُوضِ. فَلَيْسَتْ بِحَقِيقَةٍ جَوْهَرِيَّةٍ، بَلْ تَكُونُ - لَامُحَالَةً - حَقِيقَةً عَرَضِيَّةً، فَإِذَا هِيَ فِي الْأَعْيَانِ فِي مَوْضُوعٍ. فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هِيَ مَا هِيَ مِنْ حَقِّهَا فِي الْأَعْيَانِ: أَنْ يَقُومَ لَا بِمَوْضُوعٍ، حَتَّى يُمَكِّنَنَا أَنْ نَنْظُرَ أَنَّهَا جَوْهَرٌ. نَعَمْ لَوْ صَحَّ مَا

ذِكْرُ فَإِنَّمَا يَصِحُّ فِي الْمَعْلُومِ؛ لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ ظَلَمِيٌّ ذَهْنِيٌّ. وَأَيْضًا تِلْكَ الْحَقِيقَةُ - لِأَنَّهَا فِي الْأَعْيَانِ فِي مَوْضُوعٍ لَامُحَالَةٍ - تَنْدَرِجُ فِي مَقُولَةٍ مِّنَ الْمَقُولَاتِ الْعَرَضِيَّةِ بِالذَّاتِ، لَا بِالْعَرَضِ حَتَّى يُظَنَّ أَنَّهَا جَوْهَرٌ بِحَسَبِ حَقِيقَتِهَا الْمُتَّحِدَةِ، مَعَ مَعْلُومِهَا الْوَاقِعِ فِي الْأَعْيَانِ، وَإِنْ كَانَ جَوْهَرًا وَعَرَضًا بِالْعَرَضِ أَوْ يَصْدُقُ عَلَيْهَا فِي الذَّهْنِ أَنَّهَا فِي مَوْضُوعٍ ثُمَّ أَنَّهَا فِي الْأَعْيَانِ مِنْ مَقُولَةٍ الْكِيفِ حَقِيقَةً؛ لِإِنْفَاءِ حُدُودِ الْمَقُولَاتِ الْبُتَوَائِي عَنْهَا. فَيَلْزَمُ عَلَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ مُنْدَرِجًا تَحْتَ الْجَوْهَرِ، وَالْكِيفُ بِالذَّاتِ حَقِيقَةً فِيمَا إِذَا عَلِمْنَا الْجَوْهَرَ، وَقَدْ ظُنُّوا عَلَى بُطْلَانِ اللَّازِمِ. وَإِذْ حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ مَحْفُوظَةٌ عِنْدَ هَؤُلَاءِ فِي أَنْحَاءِ الوجودِ وَظُرُوفِ التَّحَرُّرِ

(٥) - وَادَّعَى الْبَعْضُ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّ الصُّورَةَ الْجَوْهَرِيَّةَ حِينَ كَوْنِهَا فِي الذَّهْنِ لَا تَبْطُلُ بِهِ جَوْهَرِيَّتُهُ؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ مَوْجُودَةٌ فِي الْعَقْلِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ. وَالْمَوْجُودُ فِي الشَّيْءِ الْمَوْجُودُ مَوْجُودٌ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ، فَالصُّورَةُ الْجَوْهَرِيَّةُ تَكُونُ مَوْجُودَةً فِي الْخَارِجِ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْجَوَاهِرِ.

فَأَبْدَى الْقَاضِلُ الْخَيْرَ أَبَادِي رَأْيَهُ بِأَنَّ هَذَا الْقِيلَ مِنَ الْآبَاطِيلِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ قَوْلِهِمْ: الْمَوْجُودُ فِي الشَّيْءِ الْمَوْجُودُ مَوْجُودٌ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ هُوَ مَخْصُوصٌ بِالظَّرْفِ الْمَكَانِيِّ؛ لِأَنَّ الْأَعْيَانَ لَا تَكُونُ حَقِيقَتُهَا ظَرَفًا وَمَحَلًّا لِلْمَوْجُودَاتِ فِيهَا، بَلْ هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَشْيَاءِ الْمَوْجُودَةِ فِي أَنْفُسِهَا، مَعَ غَضِّ النَّظَرِ عَنِ الْأَذْهَانِ. فَمَا لَا يَكُونُ مَوْجُودًا فِي نَفْسِهِ يَدُونِ لِحَاطِ الذَّهْنِ لَا يَكُونُ مِنَ الْأَعْيَانِ أَبَدًا. ثُمَّ أَوْضَحَهُ بِمِثَالِ الْحَرَكَةِ؛ فَإِنَّ مَاهِيَّتَهَا كَمَالٌ أَوَّلٌ لِمَا هُوَ بِالْقُوَّةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ بِالْقُوَّةِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الذَّهْنِ، مَعَ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَتَحَرَّكُ؛ لِعَيْنِ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ الصَّابِغَةَ لَيْسَتْ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ هِيَ مَخْصُوصَةٌ بِالظَّرْفِ الْمَكَانِيِّ.

(٦) - قَالَ السَّيِّدُ الْبَاقِرُ الدَّامَادُ الْحُسَيْنِيُّ فِي الْأَفْقِ الْمُبِينِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُتَقَلِّسِينَ فِي كُتُبِهِمْ: إِنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ حُصُولَ الصُّورَةِ، بَلْ هُوَ الْوُجُودُ الْإِنْطِبَاعِيُّ. وَيُرِيدُ بِهِ الْحُصُولَ الدَّهْنِيَّ. فَأَظْهَرَ الْفَاضِلُ الْخَيْرَ أَبَادِيَّ تَحْقِيقَهُ بِأَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ بَاطِلٌ بِوُجُوهٍ ثَلَاثَةٍ:

الْأَوَّلُ: لَوْ كَانَ الْعِلْمُ عِبَارَةً عَنِ الْحُصُولِ الدَّهْنِيِّ الَّذِي هُوَ مَعْنَى مَصْدَرِيٍّ، يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ التَّصَوُّرُ وَالتَّصْدِيقُ مُتَّفَقَيْنِ نَوْعًا، مَعَ أَنَّهُمَا نَوْعَانِ مُتَبَايِنَانِ مِنَ الْإِذْرَاكِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الطَّبَعِ الذَّرَّاكِ. وَوَجْهُ الْمَلَاذِمَةِ: أَنَّ الْوُجُودَ الْمَصْدَرِيَّ لَيْسَ لَهُ أَفْرَادٌ سِوَى الْحِصَصِ، وَهِيَ تَكُونُ مُتَّفَقَةً الْحَقِيقَةَ؛ إِذْ لَا حَقِيقَةَ لَهَا سِوَى الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّ الدَّهْنِيِّ هِيَ حِصَصُ لَهَا، فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ هُوَ الْوُجُودُ الْإِنْطِبَاعِيُّ لَكَانَ التَّصَوُّرُ وَالتَّصْدِيقُ اللَّذَانِ هُمَا أَفْرَادُهُ، مُتَّفَقَيْنِ نَوْعًا وَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا.

الثَّانِي: لَوْ كَانَ الْعِلْمُ عِبَارَةً عَنِ الْوُجُودِ الْإِنْطِبَاعِيِّ الْمَصْدَرِيِّ، يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ خَارِجًا عَنِ الْمَقُولَاتِ؛ لِأَنَّ الْوُجُودَ خَارِجٌ عَنْهَا؛ إِذْ هُوَ مِنَ الْأُمُورِ الْعَامَّةِ، وَهِيَ مِنَ الْبَسَائِطِ الدَّهْنِيَّةِ الَّتِي تَكُونُ خَارِجَةً عَنِ الْمَقُولَاتِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ ذَاتِيَّاتٍ لَهَا، كَمَا أَنَّ فُضُولَ الْجَوَاهِرِ جَوَاهِرٌ، مَعَ أَنَّ الْجَوْهَرَ لَيْسَ ذَاتِيًّا لَهَا، وَلَا لَزِمَ التَّسْلُسُ، فَكَمَا أَنَّ الْجَوْهَرَ عَرَضٌ عَامٌ لَهَا، كَذَلِكَ الْوُجُودُ عَرَضٌ عَامٌ لِلْعِلْمِ، كَمَا حَقَّقَهُ الْفَاضِلُ الْخَيْرَ أَبَادِيَّ قُدَّسَ سِرُّهُ فِي الرِّسَالَةِ قَاطِنُ غُورِ بَاسَ.

ثَالِثًا: لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعِلْمُ عِبَارَةً عَنِ الْوُجُودِ الْإِنْطِبَاعِيِّ الْمَصْدَرِيِّ، يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ أَمْرًا إِنْتِزَاعِيًّا يَتَوَقَّفُ عَلَى اعْتِبَارِ الْمُعْتَبَرِ، وَلِحَاطِظِ اللَّاحِظِ، وَحِكَايَةِ الْحَاكِي؛ لِأَنَّ الْوُجُودَ مَعْنَى مَصْدَرِيٍّ، وَالْمَعْنَايَ الْمَصْدَرِيَّةَ إِنْتِزَاعِيَّةٌ إِنْتِزَاعِيَّةٌ، مَعَ أَنَّ الْعِلْمَ حَقِيقَةً، حَقَّةً، وَاقِعِيَّةً، ثَابِتَةً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ!.

(٧) - أَطْبَقَ الْحُكَمَاءُ الْمَشَاوِزُونَ وَالْإِسْرَاقِيُّونَ عَلَى أَنَّ الصُّورَةَ هِيَ مِضْدَاقُ

العلم؛ لأنَّ العلمَ يَتَّصِفُ بِالمُطَابَقَةِ لِلْمَعْلُومِ، وَالمُطَابَقَةُ لِغَيْرِ الْمَعْلُومِ بِأَنْ يُقَالَ: «الْعِلْمُ مُطَابِقٌ لِلْمَعْلُومِ»، وَغَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْمَعْلُومِ. وَلَا يَصْلُحُ لِلْمُطَابَقَةِ، إِلَّا الصُّورَةُ، فَتَكُونُ عِلْمًا.

فَحَقَّقَ الْعَلَّامَةُ فَضْلُ حَقِّ الْخَيْرِ أَبَادِي قُدَسَ سِرُّهُ بِأَنْ كَوْنَ الصُّورَةِ مُضَادًّا لِلْعِلْمِ بَاطِلًا. وَأَبْطَلَ هَذِهِ الْفِكْرِيَّةَ بِالْبَرَاهِينِ الْعَشْرَةِ، نَذَكَّرُ مِنْهَا:

الأول: أَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الْعِلْمِ هِيَ الصُّورَةُ الْحَاصِلَةُ الْمُتَّحِدَةَ مَعَ الْمَعْلُومِ، أَنْ يَتَّحِدَ التَّصَوُّرُ مَعَ تَقْيِضِهِ^(١)؛ إِذَا تَصَوَّرْنَا «اللاتَّصُورَ» كَانَ «اللاتَّصَوُّرُ» عَيْنَ التَّصَوُّرِ؛ لِاتِّحَادِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ حَقِيقَةً. وَاتِّحَادِ التَّقْيِضَيْنِ حَقِيقَةً بَاطِلًا.

الثاني: أَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى الْقَوْلِ بِكَوْنِ الْعِلْمِ هِيَ الصُّورَةُ مَعَ الذَّهَابِ إِلَى حُصُولِ الْإِنْفُسِ، أَنْ لَا يَكُونَ الْعِلْمُ حَقِيقَةً، مُتَّصِلَةً^(٢)، مُتَدَرِّجَةً تَحْتَ مَقُولَةٍ؛ لِأَنَّ الصُّورَ: مِنْهَا صَوْرُ الْأَعْرَاضِ مِنْ مَقُولَاتٍ شَتَّى، بَلْ وَمِنْهَا صَوْرُ الْأَعْيَارِيَّاتِ فَكَيْفَ يَكُونُ الْعِلْمُ حَقِيقَةً مُتَّصِلَةً وَاحِدَةً^(٣)؟ وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ ضَرُورَةً. وَهَذَا مِنَ الْحُجَجِ الْمَشْهُورَةِ.

الثالث: أَنَّ الْعِلْمَ، لَوْ كَانَ هِيَ الصُّورَةُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ أَمْرًا عَدَمِيًّا؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ قَدْ يَكُونُ عَدَمِيَّةً، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى فَسَادِهِ.



(١) لِأَنَّ التَّصَوُّرَ يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِهِ وَبَتَقْيِضِهِ أَيْضًا.

(٢) أَيْ: الْحَقِيقَةُ النَّفْسِ الْأُمْرِيَّةُ.

(٣) لِأَنَّهُ إِذَا نَعَلِمَ إِنْفِعَالًا فَيَكُونُ الْعِلْمُ بِهِ حَاصِلًا، وَالْعِلْمُ وَالْمَعْلُومُ مُتَّحِدَانِ فَيُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ أَيْضًا مِنَ الْإِنْفِعَالِ مَعَ أَنَّهُ خِلَافُ التَّحْقِيقِ؛ فَإِنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّهُ مِنْ مَقُولَةِ الْكَيْفِ، وَهَكَذَا يُلْزَمُ اخْتِلَافُهُ فِي سَائِرِ عُلُومِ الْمَقُولَاتِ.

[الأسس في تحقيق النص]

أولاً: تحصيل النسخ الخطية من المخطوطات. فالنسخ المخطوطة التي وقعت بين أيدينا هي كالتالي: ١ - نسخة إيران، الخطية، وتوجد بخط محمد ضياء الحق بركي تحت رقم: ٢٠٩٤٨٨ / ١٨٢٢٤، ومسطرتها: ١٧، وتقع في ٣٣ ورقة من القطع الصغير بعنوان: حاشية العلم والمعلوم، في كتابخانه مجلس شوري اسلامي - جمهوري اسلامي إيران، وهذه النسخة جيدة الخط، ممزوجة بالمتن على نهج «قال» و«أقول»، أي: عبر المتن بـ «قال»، والشرح بـ «أقول». والظاهر أنها من خط تلميذ العلامة الخيرآبادي قدس سره، ولهذا قدمناها، ورمزنا لها بـ (١).

في أولها: عجلالة في مبحث العلم والمعلوم من تصانيف رئيس الحكماء، وإمام المتكلمين، أستاذنا وأستاذ الكل مولانا فضل حق الخيرآبادي غفر الله له ولجميع من توسل به. بسم الله الرحمن الرحيم وبك نستعين يا كريم. سبحانه الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم... إلخ.

وفي آخرها: تمت حاشية العلم والمعلوم من تصانيف رئيس المتكلمين، إمام المسلمين، خاتم الحكماء، قدوة العلماء، سيد الأذكياء مولانا وأستاذنا وأستاذ الكل مولوي محمد فضل حق صاحب الخيرآبادي قدس سره، بيد أخير العباد محمد ضياء الحق بركي.

٢- نسخة خطية لمكتبة رضا رامفور - الهند، ولم يُعلم ناسخها، وهي موجودة تحت رقم ٤٦٣٧ / ٤٦٣٨، ومسطرتها: ١٩، وتقع في ٦٧ ورقة من القطع الكبير بعنوان «رسالة العلم، في مكتبة رضا رامفور، والعناوين ليست موجودة فيها سوى أن المتن مُعْتَوَنُ بِقَالَ، والشرح بِأقول. تُدْمِجُ مَعَهَا رِسَالَتَانِ لِلْمُصَنِّفِ قُدَّسَ سِرُّهُ: إِحْدَاهُمَا: الرُّوضُ الْمُجُودُ فِي تَحْقِيقِ مَعْنَى وَحْدَةِ الوجود، وَالْأُخْرَى: الرِّسَالَةُ قَاطِئُغُورِيَّاسٍ، فِي تَحْقِيقِ مَبَاحِثِ الْجَوْهَرِ وَالْأَعْرَاضِ. وَهَذِهِ النُّسخَةُ جَيِّدَةٌ الخَطِّ، مَمْرُوجَةٌ بِالْمَتَنِ عَلَى نَهْجِ «قَالَ» وَ«أقول»، أَي: عَبَّرَ الْمَتْنُ بِ«قَالَ»، وَالشَّرْحُ بِ«أقول». وَرَمَزْنَا لَهَا (ب). فِي أَوَّلِهَا: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مُبْحَانُ الَّذِي عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ.... إِلَى آخِرِهِ.

وَفِي آخِرِهَا: وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَوْلَانَا سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَإِلَيْهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ فَقَطْ....

ثَانِيًا: (أ) قُمْنَا بِكِتَابَةِ النُّسخَةِ رَقْمَ (١) عَلَى حَسَبِ قَوَاعِدِ الْكِتَابَةِ الْحَدِيثَةِ مَعَ إِثْبَاتِ عِلَامَاتِ التَّرْقِيمِ أَثْنَاءَ الْكِتَابَةِ.

(ب) بَعْدَ الْإِنْتِهَاءِ مِنَ الْكِتَابَةِ أَخَذْنَا فِي مَرَاجَعَةِ النُّسخَةِ (أ) عَلَى النُّسخَةِ (ب). وَاتَّبَعْنَا بِالْهَامِشِ فُرُوقَ النُّسخِ، الْجَوْهَرِيَّةَ فَقَطْ، مَعَ التَّصْحِيحِ بِدُونِ الْإِشَارَةِ إِلَى الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ وَالتَّحْرِيفَاتِ فِي النُّسخَةِ؛ هَزَبًا عَنْ تَثْقِيلِ النَّصِّ.

(ج) حَرَصْنَا بِقَدْرِ الطَّاقَةِ عَلَى تَنْقِيَةِ النَّصِّ مِنَ الْأَخْطَاءِ النَّحْوِيَّةِ وَاللُّغَوِيَّةِ.

(د) الْكِتَابُ كَانَ مَمْرُوجًا بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، خَالِيًا عَنِ الْعَنَاقِينِ فَقُمْنَا بِوَضْعِ الْعَنَاقِينِ الْمُتَلَامِئَةِ لَهَا. وَهُنَاكَ بَعْضُ الْمَوْضُوعَاتِ الْمُتَدَاخِلَةِ، وَالتِّي رَأَيْنَا أَنَّهَا فِي

حَاجَةٌ إِلَى عَنَّاوَيْنِ مُسْتَقَلَّةٍ، وَهَذَا مَا حَرَضْنَا عَلَيْهِ.

(هـ) أَخَذَ الْمُصَنَّفُ نَصُوصًا مِنْ كِتَابِ الْفَنِّ كـ «الْمَبَاحِثِ الْمَشْرِقِيَّةِ لِلْإِمَامِ الرَّازِيِّ»، وَ«إِلَهِيَّاتِ الشَّافِعِيِّ»، «الْأَفْقِ الْمُبِينِ»، وَ«الْقَبَسَاتِ» وَ«خَوَاشِي مَوْلَانَا بِخَيْرِ الْعُلُومِ عَلَى الْحَاشِيَةِ الرَّاهِدِيَّةِ عَلَى شَرْحِ التَّهْذِيبِ لِلدَّوَانِيِّ» وَغَيْرِهَا، فَعَمِلْنَا بِقَدْرِ الطَّاقَةِ عَلَى تَقْلِيدِهَا مِنْ أُصُولِهَا، وَأَشْرَفْنَا إِلَى ذَلِكَ فِي الْهَوَامِشِ مَعَ إِنْبَاتِ أَسْمَاءِ الْكُتُبِ وَتَحْدِيدِ الصَّفَحَاتِ - مَا أَمَكْنَا ذَلِكَ - الَّتِي يُوجَدُ بِهَا النَّصُّ.

ثَالِثًا: بَعْضُ الْأَعْلَامِ ذُكِرَتْ مُحَرَّفَةً، فَعَمِلْنَا عَلَى تَصْحِيحِهَا وَالتَّرْجَمَةِ لَهَا مِنْ أُمَمَاتِ الْمَرَاجِعِ؛ لِيَكُونَ الْبَاحِثُ أَوْ الْقَارِئُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهَا، أَوْ الرُّجُوعُ إِلَى مَصَادِرِهَا إِنْ أَرَادَ الزِّيَادَةَ.

رَابِعًا: الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْأَصْلِ، عَمِلْنَا عَلَى تَشْكِيلِ كَلِمَاتِهَا، وَتَرْقِيمِهَا، وَالِدَّلَالَةَ عَلَى سُورِهَا.

خَامِسًا: قَدْ أَتَيْنَا فِي بَدَايَةِ الْكِتَابِ سَنَدَنَا فِي الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ: الشَّرْعِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ مُتَوَاصِلًا إِلَى الْمُصَنَّفِ إِمَامِ الْحُكَمَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ، إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْإِسْلَامِ، الْعَلَامَةِ فَضْلَ حَقِّ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ، وَمِنْهُ إِلَى إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ، مُخَيِّ السُّنَّةِ، كَامِسِرِ الْفِتْنَةِ، سَيِّدِنَا أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ الْقَوِيُّ.



[صور النسخ الخطية]



بسم الله الرحمن الرحيم وبك نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم وبك نستعين
 سبحان الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم واصططفى من العلم خير من اولى جماع الحكم وتوابع
 الحكم واكرم من اولى سراج العلم واكرم من اجمع صفى العبد والكرام وافضل من بعث ادى الاحكام الى
 سواء الامم والطبيب خلقوا والشمس والشمس اهل البرية ولا يجمع اليهم اكل الخليفة هو قوامهم بالدم سيرة
 آوهم وعروة ابراهيم وبشرى ابن مريم محمد البعوث الى العرب والعجم فساوا اساس الحق بعد
 ما انشروا وصحبتهم الميناء ما ذكك علم صفا الله عليه وسلم وصلى الى الكرم واصحابه الذين ظفروا
 فاكس طبر الكفر والقتل ودمع الجبل والقدر وعلى كل من صمد به واسلم بالقوام الغياور
 وانظم هذا الجبل اقسامه بركاته العظماء انما اقسما لرحمة الله في العلم في هذا العصر طامس
 العلم وارس العلم والجبل قد شاع في الامم باوى العلم ان معاني العارف وتدارس المدرس
 في هذا الزمان طامس الاهل ودارس الزمان بيد ان قد نعت من دمع العلم وضيق التحقيق
 فيه اذ ما قد رايت علماء الا علمهم شفا مبین من حقيقة العلم والادراك وكل اوفى في الادراك
 لا تظن بجا الطبع المدرك فرست ان اصطف محبا في تتبع هذا المطبوعة وتحتية بارز الاجبة

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم واصطفى على العالم خريز
 اولى جوامع الحكم وبواضع الحكم واكرم من اولى سوابغ النعم واختم من منعم
 من صفى المبدأ واكرم وافضل من بعث لادب الامم اية سويك الامم و
 الطيب الخلق واليسم بالخلق واليسم اجل البرية واعلهم بالهمم والكل المنفعة
 واوقاهم بالهمم سيد ولد آدم وعونه ابراهيم وابراهيم وابراهيم وابراهيم
 الى العرب والعجم فشا واساس الحق بعد ما استتم وصحت فنة البيضاء تار
 على علم صلعم وعلى الاله الكرام واصحابه الذين ظاهروا فاعلمهم الكفر وانقصم
 ودم جبل الجبل وانقصم وعلى كل من ابن بر دالم ما تصادهم البيضاء والنظم اب
 ففلا قسم بمنافع العلوم وانه يقسم ليعلمون عظيم ان العلم في هذا العصر طاسر
 العلم وارس المعلم والجبل قد ساع في الامم باوى العلم وان معارف المعارف
 ومدارس الدارين في هذا الزمن طواسير الاطفال ودارس الدارين يبدان في

على صاحبها واله وصحبه وسلم عین امت الدارس ودارس معارف المعارف
 مسکونه ومعالم العلم طواریس بر علیها التکت والرویس فكان الدبر
 المطراف بدر البدر بدر افرد اولی صی لم یبق منها الا و منه لا یستعمل من امر و
 فی سلام علی با فقر منها واقوی من غل حال ورسم مال لانیین کلامه و لا و
 سلامه والی الله المشتكى و آخر دعوانا ان الحمد لله

رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ عَلَى سُلَاطَنَا

سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَاللهُ وَصْحَاهُ

رَجَعِينَ فَقَطْ

نَهْمُكُمْ

نَصُّ

الرَّسَائِلِ

فِي تَحْقِيقِ الْعِلْمِ وَالْمَحْلُومِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

سُبْحَانَ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ. وَاضْطَفَى عَلَى الْعَالَمِ خَيْرَ مَنْ أُوتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ^(٢) وَتَوَائِعَ الْحِكْمِ، وَأَكْرَمَ مَنْ أُوتِيَ سَوَائِعَ النِّعَمِ^(٣)، وَأَفْخَمَ مَنْ تَبَعَ^(٤) صَفِّي^(٥) الْجَلَالِ وَالْكَرَمِ، وَأَفْضَلَ مَنْ بُعِثَ هَادِي الْأُمَمِ إِلَى سَوَاءِ الْأُمَمِ^(٦)،

(١) في «١»: وبك نستعين يا كريم.

(٢) إشارة إلى قوله عليه الصلاة والسلام: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرَّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهْرًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلَتْ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ» رواه الإمام مسلم في صحيحه.

(٣) أي: النعماء الكاملة.

(٤) في «١»: من.

(٥) أي: السطرين المستقيمين من غير عوج. يعني أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى وَسَلَّم أَعْدَلَ الْعَادِلِينَ فِي نِعْمَاتِ الْجَلَالِ وَالْكَرَمِ. وَالْأَعْدَلِيَّةُ فِيهِمَا تَسْتَلْزِمُ لاسْتِقَامَةَ جَمِيعِ الصِّفَاتِ الْكَمَالِيَّةِ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْجَلَالِ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَعْلُقُ بِالْقَهْرِ وَالْعِظْمَةِ وَالْقُدْرَةِ، وَصِفَةُ الْكَمَالِ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَعْلُقُ بِاللِّطْفِ وَالرَّحْمَةِ. وَالنَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَامِعًا لِهَئِمَّا. رَاجِعٌ إِلَى: حَوَاشِي شَرْحِ الْعُقَاثِدِ النَّسْفِيَّةِ: ١٧ / ١، الْفَتْوحَاتِ الْمَكِّيَّةِ لِلشَّيْخِ الْأَكْبَرِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ٢٥١ / ٤.

(٦) الْأُمَمُ: الطَّرِيقُ الْأَوْسَطُ الْمُسْتَقِيمُ. وَأَشَارَ قَدَسَ سِرُّهُ بِهِ إِلَى أَنَّ أُمَّةَ حَبِيبِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّم أَقْرَبُ أُمَّةٍ؛ لِأَنَّهَا خَالِيَةٌ عَنِ الْإِفْرَاطِ وَالتَّغْرِيطِ اللَّذَانِ كَانَا فِي أُمَمِ مِيدَنَّا عِيسَى وَمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. رَاجِعٌ: نُورُ الْأَنْوَارِ شَرْحُ الْمَنَارِ لِلشَّيْخِ مُلَّا جَيُّونَ رَحِمَهُ اللَّهُ: ١٢ / ١.

وَأَطِيبَ الْخَلْقَ وَالنَّسَمَ وَالشَّيْمَ^(١)، أَجَلَ الْبَرِيَّةِ وَأَعْلَاهُمْ بِالْهَمَمِ^(٢)، أَكْمَلَ الْخَلِيقَةَ وَأَوْفَاهُمْ بِالذَّمِّ^(٣)، سَيِّدَ وَلَدِ آدَمَ^(٤)، دَعْوَةَ إِبْرَاهِيمَ^(٥)، بُشْرَى ابْنِ مَرْيَمَ^(٦)، مُحَمَّدَ بْنَ الْمَبْعُوثِ إِلَى الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ^(٧)، فَشَادَ^(٨) أَسَاسَ الْحَقِّ بَعْدَ مَا انْتَلَمَ^(٩)، وَأَصْبَحَتْ

(١) قال معاوية بن حكم رضي الله تعالى عنه: فبأبي هو وأمي ما رأيتُ مُعَلِّمًا قبله ولا بعده أحسن تعليمًا منه، والله ما كهرني، ولا ضربني ولا شتمني. رواه الإمام مسلم. النَّسَمُ: الريح اللينة قبل أن يشتد، وقال أنس رضي الله تعالى عنه: ما شممتُ مسكة أو عبيرةً أطيب رائحة من رائحة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم. رواه الإمام مسلم والإمام البخاري في الصحيحين. وَالشَّيْمُ: الخصال الكريمة.

(٢) كما قال بعض الصحابة واصفا لعلو همة النبي ﷺ: (كُنَّا وَاللَّهِ إِذَا أَحْمَرَ الْبَأْسُ نَتَّقِي بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ الشُّجَاعَ مِمَّا لِلَّذِي يُحَافِظِي بِهِ) رواه مسلم.

(٣) كما قال رسول الله ﷺ: «أربع من كنَّ فيه فَهُوَ مُنَافِقٌ خَالصٌ، ومن كانت فيه خلة منهن كان فيه خلة من نفاق حتى يدعها: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اتَّخَذَ خَانَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ» [رواه أبو داود]

(٤) كما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «أنا سيد ولد آدم، ولا فخر». [ابن ماجه: ٣٤٩٦].

(٥) إشارة إلى قوله تعالى حكاية عن سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام: ﴿رَبَّنَا وَأَنْتَ فِيهِمْ رَسُولٌ مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩].

(٦) إشارة إلى قوله تعالى حكاية لقول سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦].

(٧) قد جاء عنه عليه السلام: «أرسلت إلى الخلق كافة وختم بي النبيون» [صحيح ابن حبان: ٢٣١٣].

(٨) شاده: أحكمه وشيئده.

(٩) الإنلام: الإنكسار، الإتهام.

مِلَّةُ الْبَيْضَاءِ قَارَّةٌ عَلَى عِلْمٍ^(١)، وَعَلَى آلِهِ الْكَرَامِ، وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ ظَاهَرُوا^(٢)
فَانْكَسَرَتْ لَهُمُ الْكَفَرَةُ وَالْقُصَمِ^(٣)، وَرَمَ^(٤) حَبْلُ^(٥) الْجَهْلِ وَانْقَصَمَ^(٦)، وَعَلَى كُلِّ مَنْ آمَنَ
بِهِ وَأَسْلَمَ مَا تَصَادَمَ الضِّيَاءُ وَالظُّلُمُ.

أَمَّا بَعْدُ: فَلَا أَقْسِمُ بِمَنَافِعِ الْعُلُومِ^(٧) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ. إِنَّ الْعِلْمَ فِي هَذَا
الْعَصْرِ طَوَامِسُ^(٨) الْعِلْمِ، دَارِسُ الْمَعْلَمِ^(٩)، وَالْجَهْلُ قَدْ شَاعَ^(١٠) فِي الْأَمَمِ بِأَدْوَى الْعِلْمِ^(١١).
وَإِنَّ مَعَارِفَ الْمَعَارِفِ^(١٢) وَمَدَارِسَ الدَّرْسِ فِي هَذَا الزَّمَنِ طَوَامِسُ الْأَطْلَالِ^(١٣) وَمَدَارِسُ

(١) الْعِلْمُ: الْجِبِل، والمراد به بطريق ذكر الملزوم وإرادة اللازم: الْعُلَى.

(٢) غَلَبُوا الدِّينَ بِالسِّيفِ وَالسَّانِ وَبِالْحُجَجِ وَالْبُرْهَانِ فَارْتَفَعَ الْإِيمَانُ وَأَهْلُهُ وَانْخَفَصَ الْكُفْرُ
وَانْكَسَرَتْ لَهُمُ.

(٣) الْقُصَمُ: جَمْعُ الْقَصِيمِ، وَهُوَ كُلُّ مَنْ يَأْتِي إِلَى مَكَانٍ، وَيَرْجِعُ خَائِبًا بَدُونِ تَمَامِيَةِ الْمَقْصُودِ.
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْقُصَمِ مُنَافِقِينَ بِدَلَالَةِ تَقَابُلِ الْكُفَرِ مَعَهُمْ فَيَكُونُ عَلَى ذَلِكَ تَأْسِيسًا
لِلْمَعْنَى الْجَدِيدِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِمُ الْكُفَّارُ، فَيَكُونُ عَطْفُهُ عَطْفًا تَفْسِيرِيًّا وَتَأْكِيدًا
لِمَا قَبْلَهُ. وَالْأَوَّلَى هِيَ الْأَوَّلَى.

(٤) رَمَ: تَقَطَّعَ.

(٥) فِي «أ»: حَبْلٌ.

(٦) انْقَصَمَ: انْكَسَرَ.

(٧) فِي «أ»: بِمَوَاقِعِ الْعُلُومِ.

(٨) الطَّامِسُ: الْمُنْدَرَسُ.

(٩) الْمَعْلَمُ: الْمَدْرَسَةُ.

(١٠) فِي «ب»: سَاعَ. وَهُوَ سَهْوٌ.

(١١) أَي: عَمَّ الْجَهْلُ فِي النَّاسِ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ، وَنَسُوا قُدْرَهُ وَعَظَمَتَهُ.

(١٢) الْأَبْحَاثُ الْغَامِضَةُ.

(١٣) طَوَامِسُ الْأَطْلَالِ: الْأَطْلَالُ الطَّامِسَةُ. الْأَطْلَالُ جَمْعُ الطَّلِّ وَهُوَ مَا بَقِيَ شَاخِصًا مِنْ أَثَارِ الدِّيَارِ =

الزمن، يَبْدَأُ أَنِّي قَدْ اِتَّخَضْتُ^(١) مِنْ دَرَجِ الْعِلْمِ قَدِيمًا، وَصَعْتُ^(٢) بِالتَّحْقِيقِ فِيهِ أَدِيمًا - وَقَدْ رَأَيْتُ الْعُلَمَاءَ الْأَعْلَامَ مِنْ أَرْبَابِ اللَّبَابِ، وَأَصْحَابِ الْأَخْلَامِ^(٣) مُتَخَاصِمِينَ فِي حَقِيقَةِ الْعِلْمِ وَالْإِذْرَاكِ، وَكُلُّ مَا أَتَوَاهُ فِي هَذَا الْمَعْرَكِ، لَا تَطْمَئِنُّ بِهِ الطَّبَعُ الدَّارِكُ. فَرُمْتُ^(٤) أَنْ أَصِفَ عَجَالَةَ فِي تَنْفِيجِ هَذَا الْمَطْلَبِ وَتَحْقِيقِهِ، بِإِذْلَالِ الْجُهْدِي فِي تَخْرِيرِهِ وَتَنْمِيقِهِ، وَأَسْرَحَهَا شَرْحًا دَقِيقًا بِاسْمِ التَّحْقِيقِ حَقِيقًا. فَأَلْفَتُ فِي تَخْرِيرِهِمَا تَأْلِيفًا. فَلَمَّا حَانَ إِخْتَامُهَا، وَقُضِيَ اخْتَامُهَا جَاءَتَا فِي الْاِتْسَاقِ، كَبَاكِيرِ مُنْجَمٍ يَبْدُو أَنَّ لِلنَّوَاطِرِ كَوَشْيٍ مُعْلَمٍ^(٥). وَعَلَى اللَّهِ التَّوَكُّلُ، وَلِحَبْلِهِ أَعْتَصِمُ إِنَّهُ خَيْرٌ مُتَمَسِّكٍ وَأَفْضَلُ مُعْتَصِمٍ، وَأَسْأَلُهُ أَنْ يَغْصِمَهُمَا^(٦) مِنَ الْجَدَلِيسِ الَّذِينَ هُمْ لِلْحَقِّ عَادُونَ، وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: اتَّبِعُوا الْحَقَّ، قَالُوا: «بَلْ تَتَّبِعْ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا»، أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا، وَلَا يَهْتَدُونَ!.

= ونحوها. الطامس: المتدرس.

(١) الانتخاض: التشهير، والدُّرُجُ: الحشيش الأخضر، والمراد به العلم الخالص عن شوائب الأوهام والظنون.

(٢) وصعْتُ: اخترعت، أديمًا: ظاهر كل شيء، والمراد به الحظ الوفير؛ لأنَّ كلَّ ما يكون كثيرًا فيكون ظاهرًا. فالمعنى: اخترعت من قبلي بعد التحقيق في العلم حظًا وافرًا بدون اتباع أحد.

(٣) الأخلام جمع الخَلْمِ وهو العظيم، فيكون المراد به العلماء الأعظم.

(٤) أي: قصدت.

(٥) باكر منجم: أوَّل ما يخرج منه من معادن نفيسة.

النواظر: أعين النَّاسِ.

وشْي: ثوب ذو طراز نفيس.

والمُعْلَمُ: ذو علامة معينة.

(٦) في «١»: ها. والصحيح ما أثبت في المتن.

وَإِذَا سَمِعُوا مَا أَنْفَ^(١) طَبَاعُهُمْ، وَلَمْ يَفْرَحْ بِهِ أَسْمَاعُهُمْ وَلَوْ أُمْدِيرِينَ، قَائِلِينَ:
 «مَا سَمِعْنَا هَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ» كَذَلِكَ مَا أَتَى عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ حَقٍّ،
 إِلَّا وَهُمْ مُنْكَرُونَ أَنْوَاصُ بِهِ؟ هَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاعُونَ. وَبِاللَّهِ يَتَّقِينَ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ، وَأَسْأَلُهُ
 الْهِدَايَةَ فِي الْبِدَايَةِ وَالنَّهَايَةِ إِنَّهُ خَبِيرٌ مُجِيبٌ.





متن الرسالة في تحقيق العلم والمعلوم

قُلْتُ: أَمَّا بَعْدُ الْحَمْدُ وَالشُّعْبُ وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ، وَآلِهِ الْأَكْرَمَاءِ، وَأَصْحَابِهِ الْأَشِدَّاءِ الرَّحَمَاءِ، فَإِنَّ النَّاسَ قَبْلَ قِيَامِ الْحُجَّةِ وَوُضُوحِ الْمَحَجَّةِ، كَانُوا يَظُنُّونَ بِالْعِلْمِ ظُنُونًا، هُمْ فِيهَا مُتَوَعِّلُونَ. فَلْتَقْصُصْهَا عَلَيْكَ، ثُمَّ تَقْصُصْ مِنْهُمْ فِيمَا هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ.

وَقَدْ عَمِدْنَا قَبْلَ الْإِفَاضَةِ فِي ذَلِكَ إِلَى إِبْطَالِ الْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ؛ لِأَنَّهُ أَسَاسُ هَذَا الْمَقْصِدِ. فَلْيَعْلَمْ: أَنَّ الْوُجُودَ مِنْهُ خَارِجِيٌّ - وَهُوَ ظَاهِرٌ - وَمِنْهُ ذَهْنِيٌّ بِخِلَافِهِ. وَيَكَادُ أَنْ يَكُونَ هَذَا صَرُورًا يَكْفِي الْفِطْرَةَ فِيهِ بِمُؤَنَّةٍ بَيِّنَةٍ، وَمَعْمُورَةٍ بِرَهَانٍ. وَمِمَّا دَلَّنَا عَلَيْهِ أَنَّ الْعِلْمَ وَهُوَ أَمْرٌ يَنْكَشِفُ بِهِ الْأَشْيَاءُ، ذُو الْإِضَافَةِ، وَلَا يُضَافُ إِلَى مَعْدُومٍ بِحَيْثُ صَرُورَةٌ. فَمَا تَعَلَّقَ هُوَ بِهِ وَهُوَ مَعْدُومٌ فِي الْأَعْيَانِ، مُوجُودٌ فِي الْأَذْهَانِ، مُتَمَيِّزٌ بِخَوِ وَجُودِهِ عِنْدَ عَالِمِيهِ. وَأَيْضًا أَنَّا نَحْكُمُ عَلَى مَعْدُومَاتٍ أَعْيَانِيَّةٍ إِنْجَابًا، فَتَوَجَّدُ فِي الْأَذْهَانِ؛ إِذْ طِبَاعُ الرِّبْطِ الْإِنْجَابِي تَسْتَدْعِي وَجُودَ الْمَوْضُوعِ.

وَشَبَّهَ الْمُتَكِرِّرِينَ مِنْ لُزُومِ رُوحِيَّةِ الذَّهْنِ وَفَرْدِيَّتِهِ، إِذَا حَلَّتْ فِيهِ، وَامْتِنَاعِ حُلُولِ عِظَامِ الْأَجْسَامِ فِي الْمَشَاعِيرِ الصَّغِيرَةِ الْأَحْجَامِ، نَاشِئَةً مِنْ قِيَاسِ وَجُودِ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْإِتِّكَارُ عَلَى وَجُودِ يَتَرْتَّبُ هِيَ عَلَيْهِ، فَالزَّوْجُ مَا قَامَ بِهِ الزَّوْجِيَّةُ إِصَالَةً. وَالْمُسْتَحِيلُ حُلُولُ الْأَجْسَامِ فِي مَا دُونَهَا مِنَ الْأَمَكِنَةِ فِي الْأَعْظَامِ.

ثُمَّ الْمُؤْمِنُونَ بِهِ، تَحَرَّبُوا جَزَائِنَ: فَحَزِبَ رَعَمٌ: أَنَّ الْحَاصِلَ فِيهِ الْأَشْبَاحُ.

وَحِزْبُ ظَنُّوا أَنَّهَا تَنْطَبِعُ فِيهِ بِأَنْفُسِهَا وَإِلَيْهِ تَلْمِيحُ كَلَامِ الشَّيْخِ.

وَلَقَدْ تَطَابَقَتْ أَلْسِنَةُ الْأَوَاخِرِ وَالْأَوَائِلِ، وَأَسَّسُوا عَلَيْهِ جُمَّةً مِّنَ الْمَسَائِلِ.
وَاغْتَصَمُوا بِأَدِلَّةِ الوجودِ الدَّهْنِيِّ؛ ظَنًّا مِنْهُمْ بِأَنَّ تَعَلُّقَ الْعِلْمِ بِشَيْخٍ مُّغَايِرٍ لِّمَا قُصِدَ
عِلْمُهُ، لَا يَكْفِي فِي الْعِلْمِ بِهِ. وَالْحُكْمُ عَلَى مِثْلِ شَيْءٍ يُغَايِرُهُ، لَا يَتَعَدَّى مِنْهُ إِلَيْهِ. وَهَذَا
لَا يَقْنَعُ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا انْكَشَفَ الشَّيْءُ بِصُورَةٍ مُّغَايِرَةٍ لَهُ وَجُوداً وَهُويَّةً وَإِنْ شَارَكَتْهُ مَاهِيَةٌ
وَتَعَدَّى مِنْهُ الْحُكْمُ إِلَيْهِ فَمَا بَالُ الشَّيْخِ لَا يَكُونُ كَذَالِكَ؟ وَإِذْ قَدْ سَوَّغُوا أَنْ يَكُونَ وَجْهُ
الشَّيْءِ كَاشِفاً لَهُ، وَتَعَدَّى مِنْهُ الْحُكْمُ إِلَيْهِ فَهَلَّا جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ شَبَحُهُ كَذَالِكَ، فَيَكُونُ
لَهُ عِلَاقَةٌ مَعَهُ بِهَا، يَنْتَقِلُ مِنْهُ الدَّهْنُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ.



[شرح الرسالة]

[بيان مذاهب خمسة للمناطقة في حقيقة العلم]

أَقُولُ: كَانَ لِلنَّاسِ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ عَرْشِ الْحِكْمَةِ جِبْنَ تَوَعَّلِيهِمْ فِي الْفَلَسَفَةِ الْفُحَّةِ^(١) قَبْلَ قِيَامِ الْحُجَّةِ وَوُضُوحِ الْمَحَجَّةِ فِي حَقِيقَةِ الْعِلْمِ ظُنُونٌ وَتَشَاغُبٌ. فَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَقُولُ: هُوَ إِضَافَةٌ^(٢)، وَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَذْهَبًا لِأَحَدٍ، إِلَّا أَنَّ إِمَامَ الْمُتَكَلِّمِينَ^(٣) قَدْ اعْتَصَمَ بِهِ فِي «شَرْحِ الْإِشَارَاتِ»^(٤).

وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَظُنُّ^(٥) أَنَّهُ الصُّورَةُ الْحَاصِلَةُ مِنَ الشَّيْءِ عِنْدَ الْعَقْلِ، الْمُطَابَقَةُ

(١) أي: الخالصة.

(٢) أي: أَنَّ الْعِلْمَ نَسْبَةٌ، تَحَقُّقٌ بَعْدَ مَلاحِظَةٍ وَجُودِ الْعَالِمِ وَالْمَعْلُومِ. وَلِزَمَ عَلَى هَذَا، أَنَّ الْعِلْمَ صَارَ أَمْرًا انْتِزَاعِيًّا، اعْتِبَارِيًّا، مَرْهُونًا بِأَيْدِي اعْتِبَارِ الْمُعْتَبِرِ وَلِحَاطِ الْأَحْظِ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ مَعْنَى مَصْدَرِيٍّ، وَالْمَعْنَى الْمَصْدَرِيُّ انْتِزَاعِيٌّ لَا وَجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ، مَعَ أَنَّ الْعِلْمَ مِنَ الْحَقَائِقِ الْحَقَّةِ الْحَقِيقَةِ الْيَقِينِيَّةِ النَّفْسِ الْأَمْرِيَّةِ.

(٣) هُوَ سَيِّدُنَا الْإِمَامُ الْهَمَامُ الشَّيْخُ فخر الدين الرَّازِي رحمه الله تعالى.

(٤) وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ مَذْهَبُ عَامَّةِ الْمُتَكَلِّمِينَ كَمَا نَسَبَهُ الْمَدَقُّ مِيرزَاهُ الْهَرَوِيُّ وَغَيْرُهُ فِي حَوَاشِي الرِّسَالَةِ الْقُطْبِيَّةِ: ١١٣، وَالْمُحَقِّقُونَ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ مَقُولَةِ الْكَيْفِ فَنَفِي الْعَلَامَةِ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ عَنْ تَمْذُهِهِ مُطْلَقًا سَوَى الْإِمَامِ الرَّازِيٍّ بِاعْتِبَارِ قَوْلِ أَصْحَابِ التَّحْقِيقِ مِنْهُمْ فَتَدْبِيرٌ. رَاجِعُ: شَرْحُ الْإِشَارَاتِ وَالتَّيْهِاتِ لِلرَّازِي: ١ / ١٣٧، مُحَصَّلُ الْأَفْكَارِ لِلرَّازِي: ٦٩ - ٧٠، الْمُبَاحَثُ الْمَشْرِقِيَّةُ لِلرَّازِي: ١ / ٢٣١، شَرْحُ الْمَوَاقِفِ لِلْسَّيِّدِ: ٣ / ٤.

(٥) وَهُمْ الْحُكَمَاءُ الْمَشَاوُونَ، الْقَائِلُونَ بِحُصُولِ الْأَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا مَعَ حَذْفِ الْمُشَخَّصَاتِ =

إِيَّاهُ بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى ^(١) أَنَّهُ مِثَالُهُ الْمُتَغَايِرُ لَهُ بِالْحَقِيقَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَوَهَّم ^(٢): أَنَّهُ نَفْسٌ وَجُودُ الصُّورَةِ، يَعْنِي الْحُصُولَ الْإِنْطِبَاعِيَّ ^(٣).

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْسَبُ ^(٤): أَنَّهُ حَالَةٌ إِذْرَاكِيَّةٌ مُخَالِطَةٌ بِالصُّورَةِ، مُتَّحِدَةٌ مَعَهَا وَجُودًا.



= واشترطوا للإنكشاف باتحاد الصورة مع ذي الصورة في المقولة. فإذا حصلت صورة زيد في الذهن، فتحصل ماهية زيد في الذهن مع حذف العوارض الخارجية من الطول والعرض والعمق واللون وغيرها، وإلا لزم الخرق والخرق والغرق. فعلم منه أن ما في الذهن يكون متجداً في المقولة، لما هو موجود في الخارج؛ لأنهم ظنوا أن الصورة إنما تكون مبدأ للإنكشاف وعِلْمًا، إذا كانت متحدة مع ذي الصورة في مقولة المعلوم.

(١) وهم الحكماء الإشرافيون القائلون بحصول الأشياء بأشباحها وأمثالها. وبيان مذهبهم: أن حصول الأشياء إنما بأشباحها وأمثالها، فإذا حصل لنا العلم بزيد فيحصل في أذهاننا شبح زيد ومثاله دون ذاته وهويته المجرد. وذلك المثال والشبح لا يكون متحداً مع المعلوم في المقولة - كما زعمه المشائية من الاتحاد في المقولة - ويكون ذلك الشبح عندهم سبباً لإنكشاف الأشياء ومناطق للإنجلاء. وهذا المذهب أقرب إلى التحقيق كما سينجلي أمره عليك في السطور الآتية.

(٢) هو مير باقر الداماد صاحب الأفق المبين. راجع: القيسات للداماد: ٥٩ - ٦٠، رسالة إثبات العقل المجرد للتصير الطوسي: ١٤٢، العقل والفعل في الفلسفة الإسلامية: ١٣٤، دستور العلماء للنكري: ٢ / ٢٤٩، التقديسات للداماد: ١ / ١٢٧.

(٣) يعني: أن الأشياء تنطبع وترتسم في النفس، وهذا هو الحصول الإنطباعي.

(٤) هو محب الله البهاري صاحب سلم العلوم، والمحقق ميرزا همد الهروي، راجع: سلم العلوم:

١٣، حواشي الفاضل الهروي على الرسالة القطبية: ٨٣، حواشي شرح المواقف: ١٤٥.

[بَيَانُ فَهْرَسِ إِجْمَالِيٍّ لِمَضَامِينِ الْكِتَابِ]

فَعَلَيْنَا أَنْ نَقْصَّ عَلَيْكَ مَذَاهِبَهُمْ، وَنَتْلُوَ لَدَيْكَ مَشَاغِبَهُمْ^(١)، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ نَنْسَأُ إِلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ. وَإِذْ قَدْ كَانَ لِمَا نَحْنُ بِصَدِّهِ شِدَّةٌ لُصُوقٍ يَبْحَثُ الْوُجُودَ الدَّهْنِيَّ وَكَانَ بَعْضُ مَا نَتَكَلَّمُ فِيهِ مُتَوَقِّفًا عَلَيْهِ، فَصَدْنَا بَادِيَّ بَدءٍ إِلَيْهِ فَقُلْنَا: فِي هَذَا الْكِتَابِ مَقَالَاتٌ فِي مَقَامَاتٍ.

الْمَقَالَةُ الْأُولَى: فِي مَا تُرِيدُ أَنْ نَتَكَلَّمَ فِيهِ مِنْ مَبْحَثِ الْوُجُودِ الدَّهْنِيِّ.

وَالثَّانِيَّةُ: فِي اقْتِصَاصِ رَأْيِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الصُّورَةُ، وَفِي خِلَالِ ذَلِكَ تُبْطِلُ مَذْهَبَ مَنْ يَرَى أَنَّهُ الْوُجُودُ الْإِزْتِسَامِيُّ لِلصُّورَةِ.

وَالثَّالِثَةُ: فِي تَحْقِيقِ الْحَقِّ. وَهُنَاكَ تُبْطِلُ مَذْهَبَ مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّهُ حَالَةٌ مُخَالِطَةٌ بِالصُّورَةِ وَجُودًا.

وَالرَّابِعَةُ: فِي تَبْدِيلِ حَالِ الْمَعْلُومِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ تُبْطِلُ مَا حَكِي عَنْ بَعْضِ الْأَقْدَمِينَ مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ اتِّحَادُ الْعَالِمِ مَعَ الْمَعْلُومِ، أَوِ الْعَقْلِ الْفَعَالِ.

ثُمَّ لَمَّا كَانَ هُنَاكَ كَلَامٌ حَقُّهُ أَنْ يُعَمَّدَ إِلَيْهِ بَعْدَ تَحْقِيقِ الْحَقِّ، دَلَّلْنَا الْكِتَابَ بِهِ وَطَرَزْنَا حَاشِيَتَهُ بِذِكْرِهِ. فَهَذَا فَهْرَسْتُ مَا فَصَدْنَا إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الرَّسَالَةِ.

[المقالة الأولى]

في تحقيق مبحث الوجود الذهني

[تحرير محل النزاع]

فَلْيَعْلَمْ أَنَّ لِلْأَشْيَاءِ وَجُودًا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ أَثَارُهَا^(١)، وَبِهِ تَصْدُرُ عَنْهَا أَحْكَامُهَا وَهُوَ
الْوُجُودُ الْخَارِجِيُّ، الْعَيْنِيُّ الْمُسَمَّى بِالْأَصْلِيِّ. وَلَهَا وَجُودٌ آخَرٌ لَا يَتَرْتَبُ أَثَارُهَا عَلَيْهِ
وَهُوَ الْوُجُودُ الْعَقْلِيُّ الذَّهْنِيُّ الْمُتَلَقَّبُ بِالظَّلِّي، فَالنَّارُ - مَثَلًا - لَهَا وَجُودٌ أَصْلِيٌّ، بِهِ
يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا الْإِحْرَاقُ وَالْإِسْحَاقُ. وَوُجُودُ ظَلِّي لَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ.

وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى: إِنَّ لِلْوُجُودِ ظَرَفَيْنِ: الْخَارِجَ وَالذَّهْنَ، فَأَمَّا الْوُجُودُ الَّذِي ظَرَفُهُ،
الْخَارِجُ فَهُوَ الَّذِي هُوَ مَصْدَرُ الْأَثَارِ، وَمَظْهَرُ الْأَحْكَامِ. وَأَمَّا الْوُجُودُ الَّذِي ظَرَفُهُ، الذَّهْنُ
فَلَيْسَ عَلَى هَذِهِ الشَّكْلَةِ. هَذَا عَلَى رَأْيٍ مَنْ ذَهَبَ إِلَى حُصُولِ الْأَنْفُسِ^(٢)، لَا عَلَى رَأْيِ
مَنْ رَأَى حُصُولَ الْأَشْيَاءِ^(٣).

(١) والمراد بالآثر ههنا هو كمال الشيء، سواء كان كمالاً أولاً تتم به حقيقة الشيء كالحوانية
والنطق في الإنسان، أو كمالاً ثانياً مترتباً على الشيء بعد تمام ذاته، كالتعجب والضحك
للإنسان. راجع: بداية الحكمة للطباطبائي: ٣٦، حواشي مولانا عبد الحكيم السيالكوتي
على البيضاوي: ٢٣٤، وغيره.

(٢) كما ذهب إليه المتأخرون وهو خلاف التحقيق كما سيلوح من تحقيق المصنف قدس سره
أيضاً.

(٣) كما ذهب إليه المتقدمون، وهو موافق التحقيق عقلاً ونقلاً. وتؤيده عبارات الشيخ الرئيس =

فَالْحَرِيَّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْوُجُودَ قِسْمَانِ، فَمِنْهُ وَجُودٌ خَارِجِيٌّ - وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا يُنْكِرُهُ أَحَدٌ - وَمِنْهُ وَجُودٌ ذَهْنِيٌّ، بِخِلَافِ الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ^(١).

فَتَحْرِيرُ مَحَلِّ النِّزَاعِ بِهَذَا النُّحْوِ صَحِيحٌ عَلَى رَأْيِ الْفَرِيقَيْنِ وَمُنْطَبِقٌ عَلَى مَذْهَبِ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ ثُبُوتُ هَذَا النُّحْوِ مِنَ الْوُجُودِ مِمَّا يُصَدَّقُ بِهِ؛ ضَرُورَةٌ، وَلَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى مُؤَنَةِ بَيَانٍ، وَمَعُونَةِ بَرْهَانٍ؛ فَإِنَّا إِذَا تَرَجَّعْنَا إِلَى الْوُجُودِ نَجِدُ صُورَ الْأَشْيَاءِ مُرْتَسِمَةً فِي أَلْوَابِ الْأَذْهَانِ^(٢).



= في «الموجز الكبير» و«الشفاء» أيضاً كما سيأتي.

(١) راجع لتفاصيل هذا المبحث: الأسفار الأربعة للشيرازي: ١/ ٢٦٣، شرح المنظومة للسبزواري: ٢٧ - ٢٩، والمباحث المشرقية للرازي: ١/ ٤١ - ٤٣، وكشف المراد للحلي: ٢٨، وشرح المقاصد للفتنازاني: ١/ ٧٧ - ٧٩، وشرح المواقف للسيد الشريف: ١٠٠ - ١٠٢، الفصل الخامس من المقالة الأولى من إلهيات الشفاء، والتحصيل للبهمنيار تلميذ الشيخ الرئيس: ٢٨٩ - ٤٨٩، والمطارحات للسهروردي: ٢٠٣.

(٢) فتكون الدلائل المثبتة للموجود الذهني من قبيل التنبيهات على رأي الفاضل الخيرآبادي قدس سره؛ لأنَّ البديهيَّات لا يستدلُّ عليها بل يتبَّه عليها؛ لإزالة الخفاء الناشئ من قلة المزوالة في الفن، أو العناد، أو القصور في الإدراك.

[بَيَانُ تَغْرِيزِ الْعَلَامَةِ الْخَيْرِ أَبَادِي]

عَلَى عَامَّةِ الْمُتَكَلِّمِينَ النَّافِينَ بِالْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ]

وَأَمَّا عَامَّةُ الْمُتَكَلِّمِينَ فَجَحَدُوا^(١) بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ. أَفَلَيْسُوا يَتَصَوَّرُونَ

(١) والتحقيق ما أفاده بعض الأكابر قدس سره حيث قال: إنَّ المشهور في عرف العلماء بل على أفواه بعض الخواص أيضًا، أَنَّ المتكلمين يُنكروْنَ الوجودَ الذهنيَّ مطلقاً، يعني: لا يحصل شيءٌ في الذهنِ أصلاً - سواءَ كَانَ عَيْنًا للمعلوم في الماهية، أو شيئاً له - وهذا الانتساب غَلَطٌ صريحٌ كيف؟ وقد ذهب مُحَقِّقُو الْمُنْطَقِيِّينَ إلى أَنَّ العلمَ صفةٌ ذاتٌ إضافةً إلى المعلوم. ولأربَّ أَنَّ تلكَ الصفةَ الانضماميةَ لا تحصلُ إلَّا في الذهن، فكيف يصحُّ نسبةُ إنكارٍ مطلقٍ الوجودِ الذهنيِّ إليهم. وقد نصَّ السيّدُ الهرويُّ في حاشيته على الأمور العامة من شرحِ المواقف: أَنَّ المتكلمينَ إنَّما ينكرونَ ما ذهب إليه أهلُ التحقيق من الحكماء والمنطقيين من أَنَّ حصولَ الأشياءِ في الذهنِ إنَّما هو بأنفسها بمعنى أَنَّ الحاصلَ في الذهن، والمعلوم متحدانِ في الماهية، والاختلافُ بينهما بالاعتبار كما هو المصرَّحُ في كتب المنطق. ويدلُّ على ذلك دلائلُ المتكلمين من أَنَّهُ يلزُمُ على ذلك التقدير الخرقُ والخرقُ والغرقُ بحصول صورة الجبل، والنَّار، والبحر في الذهن، وإن أجاب عنها الحكماء. وقد شيدَّ أركانُه البحر الزَّاخر عبدُ العلويِّ اللكنويُّ قدس سره في شرحه لسلِّم العلوم وفي «حواشيه على الحاشية الزاهدية على الرسالة القطبية». ومن لم يتدبَّرْ في كلمات العلماء نسبوا إنكار الوجود الذهنيِّ بالمرَّة إلى السادة المتكلمين فكيف ينسب إلى بحور العلم الأمر الذي يعلمه البُلهُ والصبيانُ. فراجع: تعليقات الفاضل عبيد الله القندهاريُّ على الحواشي الزاهدية: ٦٥، حواشي مولانا إسماعيل الكلبويُّ على شرح العقائد العضدية للفاضل الدُرَّاني: ١ / ١٥١، المعتمد المستند بناء نجات الأبد للشيخ المفتي الإمام أحمد رضا الهندي: ١٠٦.

أَشْيَاءَ لَا خَلَقَ لَهَا مِنَ الْوُجُودِ فِي الْأَعْيَانِ كَالْكُلِّيَّةِ، وَالْجُزْئِيَّةِ، وَالْفَوْقِيَّةِ، وَالتَّحْنِيَّةِ،
وَسَائِرِ النَّسَبِ وَالْإِضَافَاتِ؟ ثُمَّ مَا بِالْهَمِّ لَا يَتَفَكَّرُونَ فِي حَرَكَاتِهِمِ الْإِزَادِيَّةِ؛ فَإِنَّهُمْ
يَكَادُونَ يَتَصَوَّرُونَ لَهَا غَايَاتٍ قَبْلَ وُجُودِ تِلْكَ الْغَايَاتِ وَلَوْ كَانُوا يَعْقِلُونَ!

وَأَيْضًا أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ الْحُمُوزَةَ إِذَا خَطَرَتْ بِالْخَاطِرِ امْتَلَأَ الْقَمَرُ رَيْقًا^(١)، هَلْ
هَذَا إِلَّا لِيُوجِدَ صُورَةَ الْحُمُوزَةِ فِي الدَّهْنِ.



(١) في (ب) أيضاً، وهو سهو.

[بَيَانُ حِجَجِ ثَبُوتِ الْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ]

[الْحَجَّةُ الْأُولَى]

ثُمَّ حِجَجُ الْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ جُمَّةٌ ثِنْتَانِ هُمَا الْعُمَدَتَانِ، الْأُولَى: أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ أَمْرٌ يَتَكَشَّفُ بِهِ الْأَشْيَاءُ أَيَّا مَا كَانَتْ، حَقِيقَتُهُ صِفَةٌ نَاعِيَّةٌ لِلْعَالِمِ^(١)، ذَاتٌ إِضَافَةٌ إِلَى الْمَعْلُومِ^(٢)؛ إِذِ الضَّرُورَةُ قَاضِيَةٌ بِأَنَّهُ لَا يَعْقِلُ الْإِضَافَةُ إِلَى مَعْدُومٍ مَحْضٍ وَمُمْتَنِعٍ صَرَفٍ^(٣). فَالْأُمُورُ الَّتِي يَتَعَلَّقُ هُوَ بِهَا، هِيَ مَعْدُومَةٌ فِي الْأَعْيَانِ، مَوْجُودَةٌ فِي الْأَذْهَانِ

(١) أي: يتصف العالم بصفة العلم، فيقال: الرجل العالم.

(٢) أي: العلم صفة ذات إضافية، فلا بد من أن يتحقق المعلوم عند تحقق صفة العلم؛ لأن العلم إضافة بين العالم والمعلوم على رأيهم، والإضافة لا يتحقق بدون المضاف إليه فلا بد من تحقق المعلوم الذي هو مضاف إليه عند تحقق العلم الذي هو المضاف من حيث هو مضاف.

(٣) خلافاً لأبي الهاشم المعتزلي؛ فإنه ذهب إلى أن العلم يتحقق بدون المعلوم كالمستحيل، والحق أنه خلف لفظي؛ لأن المستحيل - كما قال ابن سينا في برهان الشفاء - لا تحصل له في العقل منه صورة مخصوصة، هي له في نفسه، فلا يمكن أن يتصور شيء، وهو اجتماع التقيضين. فتصوره إما على سبيل التشبيه بأن يعقل بين السواد والحلاوة أمر هو الاجتماع، ثم يقال: مثل هذا الاجتماع لا يمكن حصوله بين السواد والبياض، وإما على سبيل النفي بأن يعقل أنه لا يمكن أن يوجد مفهوم هو اجتماع السواد والبياض فقد تعقل ههنا المستحيل المخصوص باعتبار عام، هو كونه مسمى باجتماع السواد والبياض، لا باعتبار خصوصه وإثبات غيره. فعلم أن معنى معلومية المستحيل: معلومية تلك الصورة المسببة عن التشبيه أو الأمر =

وَهُوَ الَّذِي كُنَّا بِصَدْدِهِ.

وَمَا يُظَنُّ^(١) مِنْ «أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَحَقُّقُهَا فِي الْأَذْهَانِ السَّافِلَةِ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَرَّرَ فِي الْأَذْهَانِ الْعَالِيَةِ؟» فِي غَايَةِ السَّقُوطِ؛ إِذِ الْفِطْرَةُ شَاهِدٌ عَدْلٌ بِأَنَّ الْمَعْلُومَاتِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُتَمَيِّزَةً بِنَحْوِ وَجُودِهَا عِنْدَ عَالِمِيَّهَا^(٢)، فَتَقَرَّرُهَا^(٣) فِي الْأَذْهَانِ الْعَالِيَةِ

= العام. راجع لهذا المبحث: سلك النظام شرح جواهر الكلام للفاضل الحلبي: ٣٢٠، شرح المواقف للسيد: ٦/ ٦٢.

(١) توضيحه: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ كَوْنِ الْمَعْلُومِ مَوْجُودًا فِي الْخَارِجِ أَنْ يُوجَدَ الْمَعْلُومُ فِي الذَّهْنِ السَّافِلِ حَتَّى يَبْطُلَ مَذْهَبُ الْمُتَكَلِّمِينَ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُومُ الَّذِي لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ، مَوْجُودًا فِي بَعْضِ الْمَدَارِكِ الْعَالِيَةِ، كَالْعُقُولِ وَالنَّفُوسِ الْمَجْرُودَةِ الْفَلَكِيَّةِ، وَيَكُونُ وَجُودُ الْمَعْلُومِ فِيهَا كَافِيًا لِتَحَقُّقِ النِّسْبَةِ الَّتِي هُوَ الْعِلْمُ، فَلَا يَتِمُّ الْإِلْزَامُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِينَ، وَلَا عَلَى الْإِمَامِ الرَّازِي قَدَسَ سِرُّهُ، وَلَا يَبْطُلُ كَوْنُ الْعِلْمِ إِضَافَةً.

(٢) تصويره: أَنَّ الذَّهْنَ الْإِنْسَانِيَّ يَسْتَعِدُّ لِعُلُومٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ بِمَعْنَى لَاتَقِفٍ عِنْدَ حَدٍّ، فَالْمَعْلُومُ إِذَا يَحْصُلُ فِي الذَّهْنِ فَيَتَمَيِّزُ بِالْبَدَاهَةِ الْعَقْلِيَّةِ عَنْ مَعْلُومٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَوْجَدَ فَرْدَانِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ أَحَدُهُمَا: الصُّورَةُ الْعِلْمِيَّةُ، وَالْآخَرُ: عِلْمُهَا بِحَيْثُ يَرْتَفِعُ الْاِمْتِيَازُ بَيْنَهُمَا؛ لِاتِّحَادِهِمَا فِي الْمَحْمَلِ: الذَّهْنَ وَالزَّمَانَ وَالْمَاهِيَةَ بِنَاءً عَلَى اتِّحَادِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ، وَبِالْجُمْلَةِ لَوْ لَمْ يَتَمَيِّزْ عِنْدَ حَصُولِهِ فِيهِ يَلْزَمُ اجْتِمَاعُ الْمُتَمَيِّزِ أَوْ الْأَمْثَالِ، وَهُوَ مُحَالٌ عَقْلِيًّا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَمْكِنَ لَارْتِفَاعِ الْأَمَانُ مِنْ حُكْمِ الْحُسِّ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ السَّوَادُ الْمَحْسُوسُ سَوَادَاتٍ كَثِيرَةً.

(٣) أي: تَحَقُّقُ الْأَشْيَاءِ فِي الْأَذْهَانِ الْعَالِيَةِ كَالْعُقُولِ الْمَجْرُودَةِ وَالنَّفُوسِ الْفَلَكِيَّةِ، لَيْسَ مَنَاطًا لِتَحَقُّقِ الْعِلْمِ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَصُولُ عِلْمِهَا فِيهَا مَنَاطًا لَهُ لَلَزِمَ تَغْيِيرُ عِلْمِنَا بِانْتِفَاءِ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ عَنِ الْخَارِجِ؛ إِذْ تَحَقُّقُ النِّسْبَةِ بِدُونِ تَحَقُّقِ أَحَدِ الْمُتَمَيِّزِينَ غَيْرُ مَعْقُولٍ. فَعُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ الْحَصُولَ لَيْسَ كَافِيًا لَهُ، بَلْ مَنَاطٌ تَحَقُّقُهُ هُوَ تَحَقُّقُهَا فِي الذَّهْنِ مُطْلَقًا، سَوَاءً تَحَقَّقَتْ فِي الْمَدَارِكِ الْعَالِيَةِ وَالْأَذْهَانِ الْعَالِيَةِ، أَوْ لَمْ يَتَحَقَّقْ فِيهَا، فَنُبِتَ الْوَجُودُ الذَّهْنِيُّ الْكَافِي لِلْإِنْكَشَافِ وَبَطْلِ الْإِضَافَةِ. وَهَذَا هُوَ الْمَرَامُ.

لَا يَكْفِي^(١) أَنْ يَتَعَلَّقَ إِصَافَةُ عُلُومِهِمْ إِلَيْهَا، بَلْ لَا بُدَّ لِذَلِكَ مِنْ أَنْ يَتَقَرَّرَ فِي أَذْهَانِهِمْ. وَلَعَلَّ هَذَا مُنْكَرٌ وَالْمُنْكَرُ مُكَابِرٌ^(٢).



(١) وإنما ذهب الفلاسفة إلى كفاية ثبوت المعلوم في الأذهان العالية؛ لاستلزامه ثبوته في أذهاننا، لكون ما ثبت فيها معلوماً لنا ولو بالوجه كما صرَّح بذلك السيّد الشريف الجرجاني قدس سرّه النوراني في حواشيه على شرح التجريد للأصفهاني في مبحث الوجود الذهني. راجع: الشهود العيني في مباحث الوجود الذهني لطاش كبرى زاده : ٢٩.

(٢) لأنّ إنكار البداة العقلية مكابرة.

[الشك الأول على الحجة الأولى]

وَمَا يُنْسَكُلُ بِهِ^(١) هُنَا جِدًا: «أَنَّ الْمُتَمَتِّعَاتِ الْعَقْلِيَّةَ، نَحْوَ شَرِيكَ الْبَارِي وَمَا يَحْدُو حَدْوَهُ، مُتَمَيِّزَةٌ عِنْدَ الْعَقْلِ، مَعَ أَنَّهَا لَا خَلَاقَ لَهَا مِنَ التَّكْرُّرِ ذَهَنًا وَلَا خَارِجًا؛ فَإِنَّهَا^(٢) لِذَاتِهَا مُسْتَحِيلَةٌ» وَهُوَ سَاقِطٌ؛ فَإِنَّ شَرِيكَ الْبَارِي وَمَا يُشَاكِلُهُ^(٣) لَهَا، مَفْهُومَاتٌ. وَأَمَّا الْمَصَادِيقُ فَلَا حَظَّ لَهَا مِنَ الْوُجُودِ كَمَا أَنَّهَا لَا حَظَّ مِنَ التَّمَيِّزِ، فَهِيَ لَيْسَتْ بِمُتَمَيِّزَةٍ، وَلَا مُتَصَوِّرَةٍ، وَلَا مُوجُودَةٍ، وَلَا مُتَقَرَّرَةٍ^(٤).

(١) «ب»: به ساقط وهو سهو.

(٢) «ب»: فَإِنَّهَا ساقط وهو خلاف الظاهر.

(٣) نحو «اجتماع النقيضين ممتنع» و«ارتفاع النقيضين ممتنع» وغيرهما.

(٤) منشأ الإشكال فيه أَنَّ القائل لم يفرق بين مفهوم الشيء وبين مصداقه؛ لَأَنَّ الممتنعَات لها مفاهيم عقلية عامة يصحُّ أن يصدق على كثيرين بخلاف مصاديقها؛ فَإِنَّهُ لَا وجود لها لاذَهَا ولا خَارِجًا. ومفاهيم الممتنعَات العقلية كشریک الباری تعالیٰ إِنَّمَا تعقل بالمقایسة والتشبیہ بَأَنَّ یعقل شیءٌ نسبته إلیه تعالیٰ کنسبة زید إلی عمرٍو، أو بالتقرُّی بَأَنَّ یعقل أَنَّهُ لَا یمكن ذَاتٌ هو شریک له. وههنا تفصیل فی تحقیق المقام، فراجع للتفصیل إِنْ کنت من أصحاب التحصیل، إلی شرح المواقف للسید الشریف: ٦ / ٦٣، سلّم العلوم للعلامة البهاری مع حاشیة ضیاء النجوم: ٣٠١، شرح السلّم للفاضل حمد الله السندی: ٦٥، الحکمة المتعالیة فی الأسفار العقلیة للفاضل الشیرازی: ٤ / ٢٨٠، حواشی الفاضل المطّار علی شرح التهذیب: ٣٩٠، المواقف للإیجی: ٤٥٦.

وَأَمَّا مَفَاهِيمُهَا فَهِيَ مُمَكِّنَةٌ^(١)، إِعْتِبَارِيَّةٌ^(٢)، مَوْجُودَةٌ فِي الْعُقُولِ، مُتَمَيِّزَةٌ عِنْدَهَا^(٣).
وَلَا يُحَكِّمُ عَلَيْهَا بِالْإِسْتِحَالَةِ، وَلَا بِالْإِمْتِنَاعِ^(٤) كَمَا سَيَأْتِي.



- (١) لأنها متصوراتٌ والتصور ماهية، إمكانية، عامة للجميع، لا حجر فيه حتى يتعلق بالشيء وينقيضه أيضاً.
- (٢) لأن الوجوب والإمكان والامتناع ماهيات اعتبارية لا وجود لها في الخارج، وإلا يلزم التسلسل المستحيل؛ لأنه لو وجد الوجوب مثلاً في الخارج، فإن كان ممكناً، والواجب إنمّا يجب به فأولى أن يكون ممكناً هذا الخلف، وإن كان واجباً كان له وجوب آخر وتسلسل قس عليه الامتناع والإمكان. وقد وضع الشيخ المقتول في التلويحات قاعدتين؛ لتعرف اعتبارية الشيء، وإحدهما: وكل ما تكرر نوعه، والآخرى: كل ما سبق من الصفات الوجود. راجع: سلك النظام شرح جواهر الكلام: ١٨٧، شرح المواقف للسيد: ٢ / ١٢٤، كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد للحلي: ٥٨، التحفة العلية حاشية الهدية السعيدية للفاضل عبد الله البلغرامي: ١٥، حواشي الفاضل الهروري على الرسالة القطبية: ٤٥.
- (٣) لأنه يلزم على عدم التمايز في الذهن استحالة اجتماع المثليين والأمثال كما مرّ تصويره.
- (٤) لأنها حقائق إمكانية بشهادة الوجدان، ويعلمها البهّة والصبيان.

[الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ لِثَبُوتِ الْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ]

إِنَّ الْمَعْدُومَاتِ الْخَارِجِيَّةَ كَثِيرًا مَا، نَحْكُمُ عَلَيْهَا إِجْبَابًا، إِذْ طَبَائِعُ الرَّبِّطِ الْإِجْبَابِيِّ يَقْتَضِي وَجُودَ الْمَوْضُوعِ فِيهِ مَوْجُودَةٌ^(١)، وَإِذْ لَيْسَتْ فِي الْأَعْيَانِ فِيهِ فِي الْأَذْهَانِ.



(١) لا يخفى عليك عند التحقيق وما عليه أرباب التحقيق أنَّ هذا الحكم مطلقاً، سواء كان المحمول في الربط الإيجابي وجودياً أو عدمياً، وسواء كان الإيجاب مفرداً أو الإيجاب نسبة، وسواء كان الإيجاب نسبة إيجابية أو سلبية، يقتضي هذا الربط الإيجابي وجود الموضوع؛ إذ المقدمة القائلة بأنَّ ثبوت الشيء للشيء يستدعي ثبوت المثبت له، لا يستثني العقل منها شيئاً من المفهومات، قال الشيخ الرئيس: كلُّ موضع للإيجاب، فهو إمَّا موجودٌ في الأعيان، أو في الأذهان، وإنَّما أوجبنا أن يكون الموضوع في القضايا الإيجابية المعدولة موجوداً، لا لأنَّ نفس قولنا: «غير عادل» يقتضي ذلك، ولكن لأنَّ الإيجاب يقتضي ذلك، سواء كان نفس «غير عادل» يقع على الموجود والمعدوم، أو لا يقع إلا على الموجود، فتدبر ولا تغفل. فراجع للتفصيل إلى شرح الفاضل حمد الله السنديلي: ٧٥، حواشي الفاضل عبد الحق الخير آبادي على شرح حمد الله: ١٨١ - ١٨٢.

[الشك الثاني على الحجة الثانية]

وَيُشَكِّكَ تَارَةً بِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَاتِ الْعَقْلِيَّةَ الَّتِي لَا صُورَةَ لَهَا ذَهَبًا وَخَارِجًا، يُحْكَمُ عَلَيْهَا إِنْجَابًا بِالِاسْتِحَالَةِ وَالْإِمْتِنَاعِ. وَلَوْ أَنَّ طَبَائِعَ^(١) الرِّبْطِ الْإِنْجَابِيِّ تَقْتَضِي^(٢) وَجُودَ الْمَوْضُوعِ، لَمَا أَمَكْنَ ذَلِكَ، وَلَا يَكْفِي وَجُودَ مَقَاهِيمِهَا؛ إِذْ لَيْسَتْ مَحْكُومَةٌ عَلَيْهَا، وَلَا وَجُودَ مَصَادِقِهَا عَلَى التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْفِعْلِ فِي الْوَاقِعِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ.

وَحَلُّهُ: أَنَّ الْإِمْتِنَاعَ لَيْسَ إِلَّا تَأَكُّدَ الْعَدَمِ وَضُرُورَةَ اللَّيْسِ، وَلَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ الْوُجُودِيَّةِ. مُضَادُّهُ انْتِفَاءُ الْمَوْضُوعِ فِي الْوَاقِعِ^(٣) بِالضَّرُورَةِ. فَقَوْلُ الْقَائِلِ: «شَرِيكَ الْبَارِي مُمْتَنِعٌ»، مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ بِالضَّرُورَةِ. فَهَذَا الْحُكْمُ وَإِنْ كَانَ بِالِإِنْجَابِ فِي بَادِي الرَّأْيِ فَهُوَ سَلْبِيٌّ بِالْحَقِيقَةِ^(٤)،.....

(١) في «١»: طباع.

(٢) في «١»: اقتضي.

(٣) أي: فيكون عدم وجوده في الخارج سبباً للصدق، فلاح أن المصداق لا يشترط فيه أن يكون موجوداً خارجياً.

(٤) هذا مبني على أن الحكم في المحصورة على الأفراد حقيقة لا على الطبيعة والماهية كما ذهب إليه شارح المطالع ومن تابعه. وتنوير الكلام: أن القضايا التي محمولاتها منافية لموضوعاتها، كقولنا: شريك الباري ممتنع؟ سؤالب، لا موجبات؛ فإن هذه القضية يرجع محصلها إلى السلب، وهو لا شيء من شريك الباري بممكن الوجود، والسلب كما يصدق =

وَلِذَا لَا يَسْتَدْعِي وَجُودَ الْمَوْضُوعِ^(١). فَالْعَقْلُ يَتَصَوَّرُ مَفَاهِيمَ الْمُتَمَتِّعَاتِ، وَيَجْعَلُهَا مِرَآةً لِيَتْلِكَ الْحَقَائِقَ الْبَاطِلَةَ، وَيَسْلُبُ عَنْهُ الْوُجُودَ. فَمَالَ الْقَضِيَّةُ الْقَائِلَةَ: «شَرِيكَ الْبَارِي مُتَمَتِّعٌ» إِلَى أَنَّ هَذَا الْعُنْوَانَ لَا مُعْنُونَ لَهَا.

فَإِنْ قُلْتُ: أَفَلَيْسَ أَنَّهُ إِذَا حُكِمَ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ بِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ الْعَدَمُ يَكُونُ هَذَا الْحُكْمُ صَادِقًا؛ لِكُذِّبِ تَقْيِضِهِ وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ بِضَرُورِيٍّ الْعَدَمُ؛ لِاسْتِثْنَائِهِ إِمَّاكَانَ الْمُتَمَتِّعِ^(٢).

قُلْتُ: إِنْ حُكِمَ عَلَيْهِ بِضَرُورَةِ الْعَدَمِ، وَرَبِمَ^(٣) الْحُكْمُ الْإِيجَابِيُّ فَهُوَ كَاذِبٌ، لَا لِأَنَّ عَدَمَهُ لَيْسَ مُتَأَكِّدًا ضَرُورِيًّا، بَلْ لِأَنَّ الرِّبْطَ الْإِيجَابِيَّ يَسْتَدْعِي وَجُودَ الْمَوْضُوعِ^(٤)، وَلَا يَلْزَمُ الْإِمَّاكَانَ كَمَا لَا يَخْفَى^(٥).

وَأَمَّا^(٦) تَخْصِيصُ أَمْثَالِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ بِعَدَمِ اسْتِدْعَائِهَا وَجُودَ الْمَوْضُوعَاتِ -

= عند وجود الموضوع، يصدق عند عدمه، فلا حاجة إلى وجود الموضوع في صدق السلب، وهنا كذلك فافهم.

(١) وفيه ما فيه فليتامل.

(٢) لأنه إذا نُقِيتْ ضرورةُ العدم عن الشيء بمعنى ما يصحُّ أن يعلم ويخبر عنه، فيكون ذلك الشيء ممكنَ العدم وكلُّ ما يمكنُ عدمه فهو ممكنٌ ليس بواجب، ولهذا قال: «لاستلزامه إِمَّاكَانَ الْمُتَمَتِّعِ»، فافهم.

(٣) أي: قُصِدَ. يظهر به أنَّ الحكم فعلٌ من أفعال النفس كما ذهب إليه المناطقة المحققون منهم السيد زاهد الهروي، شارح المطالع القطب الرَّازِيّ وغيره.

(٤) هذا الحكم أعمُّ عمومًا من أن تكون النسبة إيجابية أو سلبية، صادقة أو كاذبة كما مرَّ، فتذكَّره.

(٥) فالغلط إِمَّا نشأ من إهمال كيفية الحكم على القضايا المذكورة، فافهم.

(٦) في «ب»: فإِما، وهو سهو الناسخ.

كَمَا وَقَعَ عَنْ بَعْضِهِمْ^(١) - فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ^(٢).



(١) هذا ردُّ على العلامة التفتازانيِّ والمحقق الدوانيِّ والجزم الغفير من المتأخرين حيث قالوا: إنَّ الحكم في هذه القضايا الحقيقية والحكم فيها على الأفراد المفروضة المقدَّرة الوجود، وحاصله: أنَّ هذه القضايا من القضايا الحقيقية والحكم فيها على الأفراد المفروضة المقدَّرة الوجود، معناها: أنَّ ما يتصوَّر بمفهوم شريك الباري مثلاً، ويصدق عليه هذا المفهوم من الأفراد المفروضة، فهو ممتنعٌ في نفس الأمر، فلا يقتضي هذه القضية إلاَّ الوجود الفرضيِّ لأفراد الموضوع، فأفراؤه وإن كانت ممتنعةً، لكن لها وجودٌ فرضيٌّ باعتباره، يصدق عليها أنَّها ممتنعة في نفس الأمر، وبهذه العناية تساوى القضايا الموجبات كأمثالها والسوالب في عدم اقتضاء وجود الموضوع.

(٢) لأنَّه يصادم البداهة؛ لأنَّ الرابط الإيجابيَّ مطلقاً يستلزم وجود الموضوع. واستثناء قضية دون قضية تحكُّم. راجع للتفصيل: شرح الفاضل السنديليُّ على سلَّم العلوم: ٦٩، حواشي الفاضل عبد الحق الخير آباديُّ على شرح السنديلي: ١٦٥.

[الشك الثالث على حجة الوجود الذهني]

وَتَارَةً بِأَنَّ الْمَعْدُومَاتِ الْأَعْيَانِيَّةَ، لِكَوْنِهَا مَعْدُومَاتٍ فِي الْخَارِجِ، لَا يَصْلُحُ لِأَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهَا بِأَحْكَامِ خَارِجِيَّةٍ، وَكَذَا مَطْلُوبُ الْمَوْجُودَاتِ الذَّهْنِيَّةِ لَا يَحْتَمِلُ الْأَحْكَامَ الْخَارِجِيَّةَ فَلَا مُحَالَاةَ تَكْذِيبِ الْقَضَايَا الَّتِي مَوْضُوعَاتُهَا مَعْدُومَاتٌ فِي الْخَارِجِ، وَمَحْمُولَاتُهَا أَحْكَامٌ خَارِجِيَّةٌ، مِثْلَ قَوْلِنَا: «زَيْدٌ سَيُولَدُ» وَأَنَّ الْحَجَرَ سَيَكُونُ صُلْبًا ثَقِيلًا». فَمِنْ الظَّاهِرِ أَنَّ هَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ وَمَا يُحَاكِيهُمَا لَيْسَتْ^(١) ثَابِتَةً بِصُورَتَيْ زَيْدٍ وَحَجَرٍ، تَوْجِدَانِ فِي الذَّهْنِ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَ يُولَدُ، وَلَا يَكُونُ صُلْبًا ثَقِيلًا، وَلَا زَيْدٌ وَحَجَرٌ مَعْدُومَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا مَعْدُومَانِ مَعَ أَنَّا نَجْزِمُ بِصَدَقِ أَمْثَالِ هَذِهِ الْقَضَايَا. فَقَدْ بَانَ أَنَّ الرِّبْطَ الْإِنْجَابِيَّ لَا يَقْتَضِي وُجُودَ الْمَوْضُوعِ.



(١) هكذا في الأصل (١) - (ب).

[الْجَوَابُ عَنِ الشَّكِّ الثَّالِثِ]

مَعَ تَحْقِيقِ الْحَقِّ لِلشَّيْخِ فَضْلِ حَقِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْحَقُّ]

قَالَ الْقَوِيُّ - عَفَى اللَّهُ عَنْهُ -: الْأَحْكَامُ الْمَحْكُومَةُ بِهَا، عَلَى الْأَشْيَاءِ أَنْحَاءُ:
فَمِنْهَا: أَحْكَامٌ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا يَحْكُمُ بِهَا عَلَيْهَا، تَثْبُتُ هِيَ لَهَا، مَوْجُودًا
فِي الْخَارِجِ، بَلْ يَكْفِي لَهَا وَجُودُهُ فِي الذَّهْنِ أَيْضًا، كَمَا يُقَالُ: «الْشَيْءُ مَوْجُودٌ».
وَمِنْهَا: أَحْكَامٌ غَيْبِيَّةٌ، خَارِجَةٌ، ثَابِتَةٌ لِمَوْضُوعَاتِهَا بِالْفِعْلِ. فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ
مَوْضُوعَاتُهَا مَوْجُودَةً فِي الْأَعْيَانِ بِالْفِعْلِ.
وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْحَاءٍ:

الْأَوَّلُ: أَحْكَامٌ خَارِجَةٌ ثَابِتَةٌ لِمَوْضُوعَاتِهَا فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ^(١).
وَالثَّانِي: أَحْكَامٌ خَارِجَةٌ ثَابِتَةٌ لِمَوْضُوعَاتِهَا فِي الْحَالِ^(٢).
وَالثَّالِثُ: أَحْكَامٌ خَارِجَةٌ ثَابِتَةٌ لِمَوْضُوعَاتِهَا فِيمَا يَسْتَأْنِفُ مِنَ الزَّمَانِ^(٣).
فَالطَّائِفَةُ الْأُولَى تَسْتَدْعِي وَجُودَ مَوْضُوعَاتِهَا فِيمَا مَضَى، وَالثَّانِيَّةُ تَسْتَدْعِي
وُجُودَ مَوْضُوعَاتِهَا فِي الْحَالِ، وَالثَّالِثَةُ تَسْتَدْعِي وَجُودَ مَوْضُوعَاتِهَا فِيمَا يَسْتَقْبِلُ.

(١) نحو: زيدٌ ذهب.

(٢) نحو: زيدٌ يأكلُ الآن.

(٣) نحو: زيدٌ سيكونُ مهندساً.

وَمِنْهَا: أَحْكَامٌ خَارِجِيَّةٌ غَيْرُ بَيِّنَةٍ^(١)، لَا تَسْتَدْعِي وَجُودَ مَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ إِلَّا عَلَى التَّقْدِيرِ، فَهِيَ مُسَاوِيَةٌ لِلشَّرْطِيَّاتِ^(٢).

وَمِنْهَا: أَحْكَامٌ يَجِبُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعَاتِهَا مَوْجُودَةً فِي الدَّهْنِ، كَالْكُلِيَّةِ وَنَحْوِهَا.

فَالْأَحْكَامُ الْأَوَّلُ وَالتَّوَالِثُ وَالرَّوَابِعُ مِمَّا يَحْتَمِلُهَا الْمَعْدُومَاتُ الْخَارِجِيَّةُ^(٣). وَأَمَّا التَّوَالِثُ^(٤) بِأَقْسَامِهَا الثَّلَاثُ فَلَا يَحْتَمِلُهَا الْمَعْدُومَاتُ الْخَارِجِيَّةُ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعَاتِهَا مَوْجُودَاتٍ بِالْفِعْلِ فِي أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ. فَإِذَا حَكَمْنَا عَلَى زَيْدٍ بِ«أَنَّهُ سَيُؤَلَّدُ»، وَعَلَى حَجَرٍ قَدْ انْعَدَمَ بِ«أَنَّهُ كَانَ صُلْبًا ثَقِيلًا»، فَإِنَّمَا يَجِبُ وَجُودُ زَيْدٍ فِيْمَا يَسْتَقْبِلُ مِنَ الزَّمَانِ، وَلَا وَجُودَ الْحَجَرِ إِلَّا فِيْمَا مَضَى مِنْهُ. وَتَبَوُّثُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ بَوَاحٍ مِّنَ الْوُجُوهِ فِي الدَّهْنِ صَرُورِيٌّ جِبِنَ الْحُكْمِ فِي جَمِيعِ الْأَنْحَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ مُبْتَدَأً لَهُ، فَلَعَلَّكَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يَلُوحُ لَكَ وَجْهٌ اِنْدِفَاعِ هَذَا التَّفْصِيلِ^(٥) - وَقد صَلَّ هُهْنًا كَثِيرٌ مِّنَ الْعَالَمِينَ، فَلَاتَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ! وَلَيْسَ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَإِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ.



(١) أي: غير القطعية.

(٢) سواء كانت متصلة أو منفصلة، لاشتراكهما في التقدير.

(٣) فيجوز أن يكون الموضوع غير موجود في الخارج كما في قولهم: «زيدٌ سيؤلد» و«الحجر سيكون صلباً ثقيلاً».

(٤) في (ب): البواقي، وهو سهو.

(٥) أي: التفصيل الذي أورده الشاك في تقرير الشك المذكور.

[حَلُّ شَبَهَاتٍ مُنْكَرِي الوجودِ الذَّهْنِيِّ]

[الشُّبُهَةُ الْأُولَى]

وَأَمَّا الَّذِينَ أَنْكَرُوا الوجودَ الذَّهْنِيَّ - وَهُمْ أَقْلَاءُ مِنْ جَمَاهِيرِ الْمُتَكَلِّمِينَ - فَإِنَّمَا يُنْكَرُونَهُ؛ حِمَايَةً لِلْحَمِيَّةِ، فَأَخَذُوا يُوجِّهُونَ الشُّبُهَةَ نَحْوَهُ: فَمِنْ تَشْكِيكَاتِهِمْ: أَنَّ الْحَرَارَةَ وَالْبَرُودَةَ - مَثَلًا - إِذَا حَلَّتْ فِي الذَّهْنِ فَقَامَتَا بِهِ، فَهُوَ إِذَنْ حَارٌّ وَبَارِدٌ.

فَأَجِيبُوا بِأَنَّ الْحَارَّ مَا قَامَ بِهِ الْحَرَارَةُ قِيَامًا خَارِجِيًّا، وَكَذَا الْبَارِدُ مَا قَامَ بِهِ الْبَرُودَةُ قِيَامًا خَارِجِيًّا. وَحُلُولُ الْحَرَارَةِ وَالْبَرُودَةِ فِي الذَّهْنِ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ. فَكَّرُوا^(١) قَائِلِينَ بِلزومِ كَوْنِ الذَّهْنِ زَوْجًا وَفَرْدًا، إِذَا حَلَّتْ فِيهِ الزَّوْجِيَّةُ وَالْفَرْدِيَّةُ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُمَا حَظٌّ مِنَ الْقِيَامِ الْخَارِجِيِّ حَتَّى يَسْتَقِيمَ جَوَابُكُمْ.

وَالْجَوَابُ: إِنَّ الزَّوْجِيَّةَ وَالْفَرْدِيَّةَ وَمَا يَحْدُو حَذَوْهُمَا - وَإِنْ كَانَ لَا حَظَّ لَهُمَا مِنَ الوجودِ - خَارِجُ الْمَشَاعِرِ^(٢)، فَلَهُمَا^(٣) وجودٌ يَتَرْتَّبُ^(٤) عَلَيْهَا. فَمَا^(٥) يَحُلُّ فِيهِ بِهَذَا الوجودِ، يَتَصِفُ بِهَا. وَأَمَّا مَا لَيْسَ حُلُولُهُمَا فِيهِ بِهَذَا النَحْوِ مِنَ الوجودِ فَلَيْسَ

(١) أي: قالوا بعد تسليم عدم كونه الحاصل في الذهن متصفاً اتصافاً خارجياً.

(٢) في «أ»: الخارج المشاعر.

(٣) في «أ»: فلها، وهو سهو.

(٤) أي: أثر الزوجية.

(٥) في «ب»: فيما، وهو سهو.

رَوْجًا وَفَرْدًا، وَحُلُوْلُهُمَا فِي الذَّهْنِ مِنْ قَبْلِ الثَّانِي^(١).

وَنَحْنُ إِنَّمَا أَرَدْنَا بِالْقِيَامِ الْخَارِجِيِّ النَّحْوَ الْأَوَّلَ^(٢)؛ فَإِنَّ الْخَارِجَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا، وَكَذَا الْأَعْيَانُ؛ إِذْ لَا تَرَى! أَنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى وُجُودِ الْعَدَدِ^(٣) فِي الْخَارِجِ^(٤)، وَلَيْسَ مَوْجُودًا خَارِجَ الْمَشَاعِيرِ.

وَالِإِلى مَا حَقَّقْنَا، يُؤْوَلُ مَا يُقَالُ مِنْ: «أَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِالزَّوْجِ مَا يَحُلُّ فِيهِ الزَّوْجِيَّةُ فَيُلْزَمُ أَنَّ الذَّهْنَ زَوْجٌ - وَلَا صَيْرُ فِيهِ - وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَثَارُ الزَّوْجِيَّةِ فَالزَّوْجُ مَمْنُوعٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ^(٥) لَا يُسَمِّي الْقِيَامَ الْإِنْتِزَاعِيَّ قِيَامًا. فَيَقُولُ: «الزَّوْجُ مَا يُعْبَرُ عَنْهُ بِـ «جُفْتٍ»، وَالْفَرْدُ مَا يُعْبَرُ عَنْهُ بِـ «طَاقٍ». فَلَا يُلْزَمُ مِنْ قِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ وَالْفَرْدِيَّةِ بِالذَّهْنِ أَنْ يَكُونَ زَوْجًا وَفَرْدًا. وَالْمَالَ مَا ذَكَّرْنَا^(٦)».



(١) أي: الوجود الذي له الآثار الذهنية دون الخارجية.

(٢) أي: الوجود مرتَّب الآثار عليه.

(٣) في «ب»: العدم. وهو غلط محض.

(٤) وهم الحكماء؛ فَإِنَّ الْعَدَدَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْأُمُورِ الْعَيْنِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ؛ لِأَنَّهُ قَسَمٌ مِنَ الْمَقُولَاتِ السَّعِ، وَالْمَوْجُودَاتِ الْخَارِجَةِ عِنْدَهُمْ مُحْصُورَةٌ فِيهَا. رَاجِعٌ لِلتَّفْصِيلِ إِلَى: شَرْحِ الْمَوَاقِفِ: ٧٠ / ٥، حَوَاشِي السَّيِّدِ زَاهِدِ الْهَرَوِيِّ عَلَى الرِّسَالَةِ الْقُطَيْبِيَّةِ: ٤٤، الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ فِي الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ لِلرَّازِي: ١١٢ / ٢، مَوْقِفِ الْعَقْلِ وَالْعِلْمِ لِلشَّيْخِ مُصْطَفَى الصَّبْرِيِّ: ٣ / ٣٧٢.

(٥) وهو الْمُحَقِّقُ جَلَالُ الدِّينِ الدَّوَّانِي قَدَسَ سِرُّهُ النُّورَانِي وَمَنْ تَابِعَهُ، رَاجِعٌ: حَوَاشِي الْمُحَقِّقِ الدَّوَّانِي عَلَى شَرْحِ التَّجْرِيدِ لِلْقُوشَجِيِّ: ١٢٩.

(٦) في «ب»: كما لا يخفى.

[الشبهة الثانية]

وَمِنْ تَشْكِيكَاتِهِمْ^(١): الْأَجْسَامُ الْعِظَامُ كَيْفَ تَرْتَسِمُ فِي الْمَشَاعِيرِ الصَّغِيرَةِ الْأَحْجَامُ؟ فَكَيْفَ تَوْجَدُ فِي الذَّهْنِ أَرْضٌ ذَاتُ فِجَاجٍ، وَسَمَاءٌ ذَاتُ أَبْرَاجٍ^(٢)، وَجِبَالٌ شَاهِقَةٌ، وَبَحَارٌ دَافِعَةٌ؟ هَذَا فِي غَايَةِ السَّقُوطِ؛ فَمِنْ الظَّاهِرِ الَّذِي لَا رَيْبَ فِيهِ أَنَّ الْمَوْجُودَاتِ الْخَارِجِيَّةَ لَا تَنْتَقِلُ^(٣) إِلَى الذَّهْنِ بِأَعْيَانِهَا - كَمَا سَنُحَقِّقُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - بَلْ إِنَّمَا يَرْتَسِمُ فِي الذَّهْنِ أَمْثَالُهَا الْمُحَاكِئَةُ لَهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ مُشَارِكَةً لَهَا بِالْمَاهِيَةِ - كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْقَائِلِينَ بِحُصُولِ الْأَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا - أَوْ مُبَايِنَةً إِيَّاهَا بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ عَلَى مَا هُوَ مَذْهَبُ الذَّاهِبِينَ إِلَى حُصُولِ الْأَشْجَاحِ - وَلَا إِمْتِنَاعَ فِي ارْتِسَامِ الْمَاهِيَاتِ مَعَ حَذْفِ^(٤) الْعَوَارِضِ الْمَادِّيَّةِ فِي الذَّهْنِ، وَإِنَّمَا الْإِمْتِنَاعُ فِي حُصُولِ أَعْيَانِ الْأَجْسَامِ فِيمَا دُونَهَا مِنَ الْأَمَكِنَةِ فِي الْعِظَامِ^(٥). وَبِالْجُمْلَةِ مَنْشَأُ هَذِهِ

(١) في «ب»: تسكيكاتهم، وهو غلط.

(٢) في «ا»: كلمة «ذات» ساقطة، وهو سهو.

(٣) في «ب»: ينتقل. وهو غلط محض؛ لَأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمُخْتَارِ الْمُصَنِّفِ مِنْ حُصُولِ الْأَشْيَاءِ بِأَشْبَاحِهَا كَمَا يَظْهَرُ مِنْ مِطَالَعَةِ «حَوَاشِي شَرْحِ الْقَاضِي مُحَمَّدٍ بَارِكٍ عَلَى سَلَمِ الْعِلْمِ» لِلْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، لَا حُصُولَ الْأَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا كَمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ الْحُكَمَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْإِشْرَاقِيَّةِ وَالْمُتَشَائِبَةِ. وَسَيُحَقِّقُ مَدَارَ مَذْهَبِهِمْ فَاَنْتَظِرْهُ مُفْتَشِّحًا.

(٤) في «ا»: بعض العوارض المادية، وهو سهو.

(٥) فذلك الحاصل ليس مساويًا للهِوِيَّةِ خَارِجِيَّةٍ؛ لِأَنَّ الْحَاصِلَ فِي الذَّهْنِ، مَاهِيَّةٌ كَلِّيَّةٌ، وَالْهِوِيَّةُ =

الشُّبُهَةُ قِيَاسُ الْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ عَلَى الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ.



= المشخصة بالعوارض الخارجية، ماهية جزئية. راجع للتدقيق إلى: شرح المواقف: ٢ / ١٨١،
حواشي مولانا فضل حق الخير آبادي على شرح القاضي: ٢١٩، حواشي السبد السند على
شرح التجريد: ٢ / ١٤٥.

[الشبهة الثالثة]

رُبَّمَا يَقُولُ قَائِلُهُمْ: «لَوْ اِزْتَسَمَ فِي الذَّهْنِ مُتَقَابِلَانِ لَزِمَ اجْتِمَاعُ الْمُتَنَافِيَيْنِ»، وَلَا يَعْلَمُ^(١) أَنَّهُ لَا تَنَافِيَّ بَيْنَ حُصُولِ شَيْءٍ وَبَيْنَ حُصُولِ نَقِيضِهِ فِي الذَّهْنِ. وَإِنَّمَا الْمُتَنَافَاةُ بَيْنَ حُصُولِ شَيْءٍ وَعَدَمِ حُصُولِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَلَهُمْ مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا، سُكُوكٌ وَأَوْهَامٌ أُخَرٌ، تَوَعَّلُوا فِيهَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا. فَمَا لِهَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَفْقَهُونَ حَدِيثًا! وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ^(٢) فِي كُتُبِهِ^(٣) مِنَ الشُّبُهَةِ تَرْتَقِي إِلَى عَشْرِينَ، كُلُّهَا لَا تُجِدِي مَرَادَهُ.



(١) أي: لا يعلم هذا القائل الفرق بين حصول شيء، وبين حصول نقيضه.

(٢) هو سلطان المتكلمين، الإمام أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن التيمي، البكري، الرازي، الفقيه الشافعي المشتهر بابن الخطيب. ولد بالري سنة ٥٤٥ أو ٥٤٤ هـ، وتوفي بمدينة هراة سنة ٦٠٦ هـ، له تصانيف فائقة كثيرة في العلوم الكثيرة، منها: «تفسير القرآن الكريم» و«المطالب العالية»، و«نهاية العقول»، و«الأربعين في أصول الدين»، و«المحصل» و«المباحث المشرقية»، و«تلخيص الإشارات» و«الإشارات شرح الإشارات»، وغيره. راجع للتفصيل إلى وفيات الأعيان: ٤/ ٢٤٨، رقم: ١٦٠٠، سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٥٠٠، رقم: ٢٦١.

(٣) راجع إلى: المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبعيات: ١/ ٣٢١.

[بَيَانُ مَذَاهِبِ الْحُكَمَاءِ]

فِي كَيْفِيَّةِ حُصُولِ الشَّيْءِ عِنْدَ الْعَقْلِ]

(مَذْهَبُ أَصْحَابِ حُصُولِ الْأَشْيَاءِ بِأَشْيَاجِهَا)

ثُمَّ الَّذِينَ^(١) آمَنُوا بِأَنَّ لِلْأَشْيَاءِ نَحْوًا آخَرَ مِنَ الوجودِ، تَفَرَّقُوا^(٢) فَرِيقَيْنِ: فَرِيقٌ^(٣) يَزْعُمُ: أَنَّ الْحَاصِلَ فِيهِ أَشْيَاحُ الْأَشْيَاءِ، لَا نَفْسَهَا. فَنِسْبَةُ الصُّورِ الذَّهْنِيَّةِ إِلَى ذَوَاتِهَا أَشْبَهُ بِنِسْبَةِ التَّمَاثِيلِ لَهُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ. فَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الشَّيْءَ الْحَاصِلَ هُوَ الْعِلْمُ^(٤). وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى^(٥) أَنَّ الشَّيْءَ الْحَاصِلَ مَفْهُومٌ، وَالْعِلْمُ غَيْرُهُ وَهِيَ كَيْفِيَّةٌ نَفْسَانِيَّةٌ^(٦).

(١) أي: المناطقة والحكماء والمحققون من المتكلمين.

(٢) في «ا»: تشيعوا، وتحزبوا، وتفرقوا.

(٣) واختار هذا المذهب العلامة فضل حق الخير آبادي في «حواشيه على شرح القاضي مبارك»، والإمام بحر العلوم عبد العلي اللكنوي في «حواشي ميرزا هاد على شرح التهذيب»، والشيخ نظام الدين الشهابي رحمهم الله تعالى رحمة واسعة.

(٤) وهم الحكماء الإشرافية الذين لا يقولون بإنحفاظ الماهيات ذهناً وخارجاً.

(٥) اختاره العلامة ميرزا هاد الهروي في «حواشيه على الرسالة القطبية»، والمدقق محب الله البهاري في «سلم العلوم في المنطق»، الفاضل علاؤ الدين القوشجي في «شرح التجريد»، رحمهم الله تعالى رحمة واسعة.

(٦) يقال لها «الحالة الإنجلانية» أو «الحالة الإدراكية». وتلك الحالة تخالط مع الصورة خلطاً رابطياً اتحادياً، كخلط الذوق بالمدقوقات، والسمع بالمسموعات وغيره. فالحالة الإدراكية =

[مذهب أصحاب حصول الأشياء بأنفسها]

وَفَرِيْقٌ يَظُنُّ أَنَّ الْأَشْيَاءَ تَنْطَبِعُ فِيْهِ بِأَنْفُسِهَا^(١). فَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ بَلَغَ غُلُوُّهُ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ «أَنَّ الْحَاصِلَ فِي الذَّهْنِ هُوَ نَفْسُ الْمَوْجُودِ فِي الْأَعْيَانِ بِعَيْنِهِ، وَالْمَوْجُودُ فِي الذَّهْنِ وَالْمُتَحَقِّقُ فِي الْعَيْنِ وَاحِدٌ بِالْعَدَدِ»^(٢). وَلَا يَذِرُنِي أَنَّ الْوَاحِدَ بِالْعَدَدِ لَا يَتَكَثَّرُ تَشْخُصُهُ، وَلَا يَتَعَدَّدُ أَنْهَاءُ وَجُودِهِ، وَإِلَّا^(٣) فَلَيْسَ وَاحِدًا بِالْعَدَدِ.

وَالْمُحْصَلُونَ مِنْهُمْ إِنَّمَا يَذْهَبُونَ إِلَى إِنْحِفَاطِ الْمَاهِيَاتِ ذَهْنًا وَخَارِجًا. فَيُظَنُّنَهَا مَصُونَةً عَنْ تَطَرُّقِ الْإِنْقِلَابِ إِلَى مَاهِيَةٍ أُخْرَى فِي الذَّهْنِ^(٤). وَكَلَامُ الشَّيْخِ فِي «قَاطِغُورِيَّاسِ الشِّفَاءِ»^(٥).....

= قد حققها المصنف العلامة فضل حق الخير آبادي بما لا مزيد عليه في حواشي قاضي محمد مبارك: ٢٢٧.

(١) أي: ما يحصل في الذهن مجرداً عن الشخصات الخارجية، يكون متحداً مع المعلوم الخارجي في الحقيقة أي: في المقولة؛ لأن مناط الإنكشاف عندهم الاتحاد في المقولة؛ إذ قد رسخ في أذهان الحكماء المشائية: أن الشيء المبان بحسب الحقيقة لا يصلح لأن كاشفاً لمباين آخر. (٢) راجع إلى الحكمة المتعالية: ٧ / ٢٣.

(٣) في ب: «إلا بدون الواو. وهو سهو الناسخ؛ لفساد المعنى.

(٤) أي: عند الحكماء المشائية، الهوية الجزئية الموجودة في الخارج، تكون متحدة مع الماهية الكلية الحاصلة في الذهن مجردة عن الشخصات الخارجية؛ لتحقق مناط الإنكشاف، وهو عند الحكماء المشائية ما هو إلا الاتحاد في المقولة. فالشيء الخارجي المعلوم إن كان جوهرًا فالحاصل فيه يكون جوهرًا، إن عرضاً فعرضاً، إن كيفاً فكيفاً. وقس عليه سائر المقولات العرضية. هذا معنى إنحفاظ الماهيات ذهناً وخارجاً، وهذه نظرية خاصة بالمشائية؛ لأن الإشرافية لا يقول بالإنحفاظ ولهذا لا يرد عليه الإشكال العويص بالجواهر المعقولة.

(٥) قاطيغورياس الشفاء: ١ / ٩٣، المقالة الثالثة الفصل الأول.

يُسَبِّرُ إِلَى ذَلِكَ، وَكَذَا فِي فَضْلِ الْعِلْمِ مِنْ «إِلَهِيَّاتِ الشِّفَاءِ»^(١)؛ فَإِنَّهُ هُنَالِكَ ذَهَبَ إِلَى
 إِحْفَاطِ الْمَاهِيَّاتِ فِي الدَّهْنِ، ثُمَّ أَبْطَلَ إِحْفَاطَ الشَّخْصِ بِعَيْنِهِ - كَمَا سَتَعْرِفُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
 تَعَالَى - وَعَلَى هَذَا تَطَابَقَتِ السِّتَةُ الْأَوَّلُ وَالْأَوَاخِرُ، وَقَدْ بَنَوْا عَلَيْهِ كَثِيرًا مِنَ الْمَسَائِلِ.



[بَيَانُ مَذْهَبِ السَّيِّدِ صَدْرِ الدِّينِ الشَّيرَازِيِّ^(١)]

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَذْهَبُ بِهَذَا الْمَذْهَبِ، ثُمَّ يَنْكُثُ وَيُصِرُّ^(٢) عَلَى إِنْقِلَابِ الْجَوْهَرِ وَغَيْرِهِ، فِي الذَّهْنِ كَيْفًا^(٣). وَلَا يَحَافِظُ عَلَى مَذْهَبِهِ^(٤) وَيَأْبِي بِإِنْقِلَابِ الْحَقَائِقِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ تَبْدِيلِ أَنْحَاءِ الوجودِ^(٥). وَذَلِكَ بِضُرُورَةٍ اضْطَرَّتْهُ إِلَيْهِ كَمَا سَتَعْرِفُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) هو السيد صدر الدين، محمد بن منصور بن محمد بن إبراهيم الحسيني، الدشتكي، الشيرازي (٩٠٣هـ)، أعلم معاصريه بالحكمة، تلمذ له ابنه غياث الدين منصور، وجرت بينهما وبين العلامة الدواني مناظرات، قتل بشيراز، ودفن في المدرسة المنصورية التي أسسها، من مؤلفاته: «حاشيتان على شرح التجريد للقوشجي»، و«حاشيتان على شرح المطالع»، وحاشية على شرح الشمسية، و«شرح على الكشف». ويكتب بعد اسمه «المعاصر للمحقق الدواني»؛ تمييزاً عن صدر الدين الشيرازي تلميذ الفاضل الداماد.

(٢) في «أ»: يمكث بصره.

(٣) توضيحه: أن الشيء الجوهرى إذا وجد في الخارج كان جوهرًا، وإذا وجد في الذهن صار ذلك الشيء عرضًا وكيفًا. فلانسلم أن صور الجواهر جواهر، وأن الماهيات محفوظة في أنحاء الوجودات، بل صارت الماهيات منقلبة باعتبار الوجود الخارجى والوجود الذهني. فالشيء الذي يكون في الخارج جوهرًا يصير عرضًا في الذهن.

(٤) أي: هو إنحفاظ الماهيات ذهناً وخارجاً.

(٥) هذا بدل الاشتغال من قوله إنقلاب الحقائق.

[النظرية الأولى للمثابرة: أَنَّ المبادئ للشيء لا يكون كاشفاً له]

وَحَلُّ مَا عَوَّلُوا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ^(١): «أَنَّ شَيْخَ الشَّيْءِ إِذْ هُوَ مُبَايِنٌ لِذَلِكَ الشَّيْءِ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَكُونَ كَاشِفاً لَهُ.



(١) أي: كون الحاصل في الذهن الأشياء نفسها دون أشباحها، فيكون هذا دليلهم للمنفق لا للتقي فتدبر.

[تَفْقِيدُ مَتْنٍ لِلْعَلَّامَةِ الْخَيْرِ أَبَادِي]

[على فكرة الفلاسفة المشائية]

وَهَذَا يَحْتَوي عَلَى الْمُصَادَرَةِ؛ فَإِنَّهُمْ إِنْ كَانُوا يَظُنُّونَ: أَنَّ كَاشِفَ الشَّيْءِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ، مُطَابِقًا إِيَّاهُ بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ فَقَدْ أَعَادُوا دَعْوَهُمْ بِعَيْنِهَا^(١) عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى أَصُولِهِمْ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَصُولِهِمْ؛ أَفَلَيْسُوا يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ وَجْهَ الشَّيْءِ الْمُبَايِنُ إِيَّاهُ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ، رُبَّمَا يَكُونُ كَاشِفًا لَهُ^(٢)؟، فَلَمَّا جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ وَجْهُهُ الْحَاصِلُ فِي الذَّهْنِ عِلْمًا بِهِ، فَهَلَّا جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ شِبْهُهُ الْحَاصِلُ فِيهِ عِلْمًا بِهِ^(٣)!.

فَإِنْ تَشَبَّهُوا بِأَنَّ كَاشِفَ الشَّيْءِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَيْهِ^(٤) فَفِيهِ أَنَّ الْأَمْرَ

(١) أي: اشتراطهم في الكاشف عن الشيء اتحاد الماهية بحسب الحقيقة فهذا بعينه ما قالوه من أن الماهيات محفوظة ذهناً وخارجاً.

(٢) أي: إعلم أن علم الشيء إن كان بالذاتيات فهو العلم بالكنه، نحو: علم الإنسان بالحيوان الناطق، وإن كان بالعرضيات فهو العلم بالوجه نحو علم الإنسان بالكاتب والضحك. وهم أطبقوا أن العلم كما يحصل بالكنه وكذا يحصل بالوجه، مع أن الوجه لا يكون متحداً مع المعلوم بحسب الحقيقة والمقولة؛ لأن وجه الشيء لا يكون إلّا عرضياً مع هذا يكون ذلك الوجه كاشفاً لذي الوجه، فلاح أن مناط الإنكشاف ليس الاتحاد في المقولة بل المحاكاة والمشابهة.

(٣) مع أنَّهما متساويان في الإنكشاف والإنجلاء.

(٤) أي: إن تشبهوا بأن الشيخ الذي هو كاشف عن الشيء، لا يكون محمولاً على ذي الشيخ فلهذا =

الحاصل من الشيء في الذهن، وإن كان متحداً معه بحسب الماهية فليس متحداً معه في الوجود فلا يحمل على ذلك الوجه. فلا يحمل على ذلك الشيء مع أنه كاشف له عندهم.

وإن كانوا يظنون أن كاشف الشيء لابد أن يكون متحداً معه شخصاً، ففيه أن الحاصل من الشيء في الذهن ليس هو نفسه بعينه^(١) بل الشخص الممثل له. فلم لا يجوز أن يكون شبح الشيء كاشفاً له؟ ولم جاز أن يكون مثاله المغاير له كاشفاً؟



= لا يكون مناطاً لإكتشاف الماهية، بل لابد أن يكون متحداً بحسب الماهية مع ذي الصورة فيتحقق الإنكشاف.

(١) ولا يلزم تعدد الواحد بالعدد!

[تخيّلهم الثاني: أَنَّ الاتحاد بِحَسَبِ

الماهية علّةٌ لِتَحَقُّقِ الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ مَبْدَأُ الْإِنْكَشَافِ]

وَطَالَمَا اعْتَصَمُوا بِأَدِلَّةِ الْوُجُودِ الدّهنيّ قَائِلِينَ: «إِنَّهَا لَوْ تَمَّتْ لَدَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْحَاصِلَ فِي الدّهْنِ الْأَشْيَاءُ أَنْفُسُهَا. فَالْحُجَّةُ الْأُولَى تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ حَاصِلًا عِنْدَ الْعَقْلِ، مُمْتَازًا لَدَيْهِ فَلَا مَحِيدَ عَنْ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ يَنْفَسِهِ مُتَمَثِّلًا؛ فَإِنَّ تَعَلُّقَ الْعِلْمِ بِالشَّيْخِ الْمُغَايِرِ لِذَلِكَ الشَّيْءِ لَا يَكْفِي لِلْعِلْمِ بِهِ.

وَالْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ قَاضِيَةٌ بِأَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ، لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ يَنْفَسِهِ مُرْتَسِمًا فِي لَوْحِ الدّهْنِ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ عَلَى مِثَالِ الشَّيْءِ يُغَايِرُ ذَلِكَ الشَّيْءَ، لَا يَتَعَدَّى مِنْ ذَلِكَ الْمِثَالِ، إِلَيْهِ. فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَمَثَّلَ فِي الدّهْنِ نَفْسُ الشَّيْءِ.



[تَنْقِيدَاتُ الشَّيْخِ فَضْلِ حَقِّ الْخَيْرِ أَبِي]

عَلَى الْفَلَسَفَةِ الْمَشَائِيَّةِ

[التنقيد الأول]

وَأَرَى أَنَّ هَذَا كُلَّهُ لَا يَنْفَعُ^(١)، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْهُيُوتَ الْعَيْنِيَّةَ^(٢) بِمَا هُوَ هُيُوتٌ عَيْنِيَّةٌ، لَا تَتَمَثَّلُ فِي الذَّهْنِ، بَلِ الْحَاصِلُ فِيهِ إِنَّمَا هِيَ هُيُوتٌ مُغَايِرَةٌ لَهُ وَجُودًا^(٣) وَتَشْخُصًا^(٤) - وَإِنْ شَارَكَتْهَا فِي الْمَاهِيَةِ النَّوَعِيَّةِ^(٥) عَلَى مَا يَذْهَبُونَ^(٦) إِلَيْهِ - فَلَمَّا كَفَى تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِهَذِهِ^(٧) الْهُيُوتِ فِي انْكِشَافِ الْهُيُوتِ الْعَيْنِيَّةِ، فَلِمَ أَذًا لَا يَكْفِي تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِالشَّيْخِ الْمَأْخُوذِ مِنْهَا، الْمُغَايِرِ إِيَّاهَا بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ وَالْهُيُوتِ مَعًا، فِي كَشْفِهَا^(٨)؟.

وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ عَلَى صُورَةِ ذَهْنِيَّةٍ ظَلِيلِيَّةٍ؛ إِذْ قَدْ جَاوَزَهَا إِلَى مَا هِيَ ظِلٌّ لَهُ^(٩)،

(١) في «أ»: لا يَنْفَعُ.

(٢) أي: الشيء الخارجي، المتصف بالتشخصات الخارجية.

(٣) لأنه لا يترتب عليه الآثار الخارجية، وإلّا لزم الخرق والخرق والغرق.

(٤) أي: مشخصاً بالتشخصات الذهنية.

(٥) أي: في المقولة.

(٦) أي: وهم الحكماء المشائيين.

(٧) في «ب»: بهذا، وهو خلاف الظاهر.

(٨) هذا متعلق بقوله: «لا يكفي» فتدبر.

(٩) أي: يجاوز الحكم من الصورة العلمية إلى ذي الصورة، فيكون كاشفاً له.

وهي مُغَايِرَةٌ لَهُ وَجُوداً وَتَشْخُصاً. فَمَا بَالُهُ لَا يُجَاوِزُ مِثَالُ ذَلِكَ الشَّيْءِ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ؟ فَالْمُغَايِرَةُ بِحَسَبِ الوجودِ وَالتَّشْخُصِ فَحَسْبُ وَالْمُغَايِرَةُ بِحَسَبِ الوجودِ وَالتَّشْخُصِ وَالْمَاهِيَةِ مَعاً، يَسَاقَانِ^(١) فِي سَبِيلٍ وَاحِدٍ فِي الْإِمْتِنَاعِ عَنِ الصَّدْقِ وَالْحَمَلِ، وَعَدَمِ الْإِمْتِنَاعِ عَنِ الْكُشْفِ وَالْعِلْمِ. فَلِمَاذَا اسْتَحَقَّتِ الْأُولَى بِالْقَبُولِ؟ وَلَايَ ذَنْبٍ نَكَلُّوْا عَنِ الثَّانِيَةِ؟^(٢)

[التنقيدُ الثاني]

وَأَيُّ نَكْوَلٍ؟ عَلَى أَنَّهُمْ لَمَّا سَوَّغُوا^(٣) أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الشَّيْءِ الْمُبَايِنُ إِيَّاهُ بِالْمَاهِيَةِ - وَهُوَ حَاصِلٌ فِي الذَّهْنِ - مُغَايِرًا لِذَلِكَ الشَّيْءِ وَجُوداً وَتَشْخُصاً، كَاشِفًا^(٤) لَهُ؟، وَأَنْ يُجَاوِزَ الْحُكْمُ مِنْهُ^(٥) إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ؟ فَمَا بَالُهُمْ لَا يُجَاوِزُونَ أَنْ يَكُونَ شَبَحُهُ كَذَلِكَ؟ فَيَكُونُ لَهُ عِلَاقَةٌ مَعَ ذِي الشَّبَحِ، مَجْهُولَةٌ الْكُنْهَ بِهَا، يَنْتَقِلُ الذَّهْنُ مِنْهُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَيَتَعَدَّى الْحُكْمُ عَنْهُ إِلَيْهِ.

[التنقيدُ الثالث]

وَأَيْضاً الصُّورَةُ الْمُحَاكِيَةُ لِلشَّيْءِ، الْمُشَارِكَةُ إِيَّاهُ بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ، لَهَا نَحْوَانٍ مِنَ الْعِلَاقَةِ مَعَ ذَلِكَ الشَّيْءِ:

(١) هذا خبرٌ لقوله: فالمغايرة.... إلى قوله والماهية معاً.

(٢) فاعتبار الإنكشاف في الصورة دون الشبح يكون ترجيحاً بلامرجح، وهو باطلٌ بلا ريب.

(٣) أي: جَوَّزُوا.

(٤) خبرٌ «يكون».

(٥) أي: من الحاصل في الذهن.

الْأَوَّلُ: إِنَّهُ مُحَالٌ لَهُ^(١).

وَالثَّانِي: إِنَّهُ مُشَارِكٌ لَهُ بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ.

فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَلَاقَةُ الَّتِي بِهَا تَكُونُ الصُّورَةُ كَاشِفَةً لَهُ فِي^(٢) الْأَوَّلِ،
فَهِىَ مَوْجُودَةٌ بَيْنَ الشُّبَحِ وَذِي الشُّبَحِ أَيْضًا، أَوْ تَكُونُ هِيَ الثَّانِيَّةُ، فَيَكْزُمُهُ أَنْ تَكُونَ
الصُّورَةُ الْحَاصِلَةُ مِنْ زَيْدٍ كَاشِفَةً لِعَمْرُو؛ لِأَنَّهَا تُشَارِكُهُ أَيْضًا بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ عَلَى
مَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ.

فَإِنْ رَعَمُوا أَنَّ^(٣) مَجْمُوعَ عِلَاقَتَيْنِ^(٤) يُوجِبُ الْكُشْفَ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يُدِلُّوا عَلَيْهِ
بِبَرَهَانٍ، عَلَى أَنَّ الْفِطْرَةَ لَعَلَّهَا تَكْفِيهِ مُؤَنَّةٌ^(٥) يَنْطَالِ هَذَا الْإِخْتِمَالُ؛ فَإِنَّ حَالَ الصُّورَةِ
الدَّهْنِيَّةَ بِالْقِيَاسِ إِلَى ذَوَاتِ الصُّورِ، حَالَ التَّمَاثِيلِ بِالْقِيَاسِ إِلَى مَا هِيَ التَّمَاثِيلُ لَهُ.
فَلَمَّا كَانَ الدَّهْنُ يَتَقَبَّلُ مِنَ التَّمَاثِيلِ إِلَى ذَوَاتِهَا مَعَ مُبَابَتِهَا إِيَّاهَا، فَلِمَاذَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ
أَنْ يَتَقَبَّلَ مِنَ الْأَشْبَاحِ إِلَى ذَوَاتِ الْأَشْبَاحِ مَعَ مُبَابَتِهَا إِيَّاهَا؟، فَإِنَّ دَعْوَى الصَّرُورَةِ -
كَمَا وَقَعَ عَنْ بَعْضِ هَؤُلَاءِ الْأَشْبَاحِ - لَمْ تُقْبَلْ فِي مَعْرَكَةِ الْخِلَافِ، وَمَشْهَدُ النَّزَاعِ بِلِ
الْأَشْبَةِ الْقَوْلُ بِحُصُولِ الْأَشْبَاحِ دُونَ أَعْيَانِ الْأَشْخَاصِ. فَيَتَخَلَّصُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الشُّبُهَاتِ
الْمُعْضَلَةِ عَلَى هَؤُلَاءِ، فَأَيُّزُهُ إِنْ كُنْتَ لَا تُؤَيِّزُ تَقْلِيدَ الْأَمَوَاتِ عَلَى الْأَحْيَاءِ.

(١) أي: علاقة المحاكاة والمشابهة بين الصورة وذو الصورة.

(٢) في «أ»: في.

(٥) في «أ»: ساقطة.

(٣) في «أ»: الأم. ومعناه الأوسط وهو صحيح أيضاً.

(٤) أي: الأولى: علاقة المحاكاة والمشابهة، والثانية: علاقة الاتحاد بحسب الماهية.

(٥) أي: التكلف.



متن الرسالة

قُلْتُ: ثُمَّ إِنِّي أَظُنُّكَ عَلَى ثِقَةٍ بِأَنَّ أَدِلَّةَ الوجودِ الدَّهْنِيَّ وَإِنْ تَمَّتْ فَلَا تَقْتَضِي
بِأَنَّ الْحَاصِلَ فِي الدَّهْنِ هُوَ الْعِلْمُ. وَإِنَّمَا دَلَّالَتُهَا عَلَى سُمُولِ الْمَعْلُومَاتِ فِيهِ. وَهَذَا
مَعَ ظُهُورِهِ قَدْ خَفِيَ عَلَى الْجَمَاهِيرِ فَظَنُّوا أَنَّ الْحَاصِلَ فِيهِ الْعِلْمُ؛ مُعَوَّلِينَ عَلَى أَنَّ
الْمُطَابَقَةَ وَاللَّامُطَابَقَةَ بِمَعْنَى الْعَدَمِ، إِنَّمَا هُمَا مِنْ شُيُونِ الْعِلْمِ. وَلَا يَحْتَمِلُهُمَا إِلَّا
الصُّورَةُ.

فَإِنْ عَنَّا [بِهَا] مُمَائِلَةُ الْعِلْمِ الْمَعْلُومِ بِالْمَاهِيَةِ أَوْ عَدَمِهَا، وَمَا هُوَ إِلَّا الْمُصَادَرَةُ.
وَإِنْ عَنَّا [بِهَا] الْإِنْكِشَافَ الْوَاقِعِيِّ وَعَدَمَهُ فَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا مِنْ شُيُونِ الصُّورَةِ كَمَا
سَتَعْرِفُ.

وَنَحْنُ بِمَنْ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - نُقِيمُ الْحُجَّةَ، وَنَقُومُ الْبُرْهَانَ عَلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يَأْتِيهِ
الْبَاطِلُ مِنْ خَلْفِهِ، وَلَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَتَقُولُ: الْحَاصِلُ مِنَ الشَّيْءِ فِي الدَّهْنِ أَمْرٌ وَاحِدٌ
فَهُوَ إِمَّا عِلْمٌ وَمَعْلُومٌ مَعًا، فَإِمَّا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ النَّضَائِفِ،
أَوْ بِجِهَتَيْنِ يَتَعَبَّرُهُمَا الْعَقْلُ، فَإِذَا أَعْمَضَ عَنِ الْإِعْتِبَارِ، إِنْ عَدَمَ الْعِلْمُ، أَوْ اتَّحَدَ مَعَ
الْمَعْلُومِ أَوْ عَلَيْهِ فَقَطْ، فَالْمَعْلُومُ: إِمَّا فِي الْخَارِجِ فَقَدْ يَنْتَفِي وَالْعِلْمُ بَاقٍ، أَوْ مَا فِي
الْأَذْهَانِ الْعَالِيَةِ فَلَا يَنَاقِي فِي عِلْمِنَا عِلْمٌ^(١) بِالْجُزْئِيَّاتِ الْمَادِّيَةِ بِمَا هِيَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهَا

لَا تَرْتَسِمُ فِيهَا.

وَأَيْضًا فَالْكَلَامُ فِي عُلُومِ تِلْكَ الْأَذْهَانِ، فَلَا تَكُونُ صُورًا، وَإِلَّا فَمَعْلُومَاتٌ^(١)
الْأُمُورِ الْخَارِجِيَّةِ قَدْ بَطَلَتْ^(٢)، فَهِيَ كَيْفِيَّاتٌ غَيْرُهَا.

وَإِذَا الْعِلْمُ حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ، لَا تَخْتَلِفُ أَفْرَادُهَا بِالْحَقَائِقِ بِاخْتِلَافِهَا بِالْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ
النَّابِتِينَ لَهَا مِنْ تِلْقَاءِ مَوْضُوعَاتِهَا؛ إِذِ النَّسْبَةُ إِلَى الْمَوْضُوعِ، وَإِنْ كَانَتْ تَقُومُ هُيُوتَ
الْعَرَضِ فَلَيْسَتْ تَقُومُ مَاهِيَّةً. فَعُلُومُنَا الْحَادِثَةُ أَيْضًا كَيْفِيَّاتٌ غَيْرُهَا،

أَوْ مَعْلُومٌ قَطُّ، فَالْعِلْمُ كَيْفِيَّةٌ غَيْرُهُ وَسَتَعْرِفُهَا. وَمِمَّا يُتَبَيَّنُ ذَلِكَ الْمَذْهَبُ: أَنَّ
الْإِنْتِزَاعِيَّاتِ لَا خَلْقَ لَهَا مِنَ الْوُجُودِ فِي الْأَعْيَانِ فَهِيَ بِأَيِّ إِعْتِبَارٍ أُخِذَتْ؟، وَبِأَيِّ جِهَةٍ
لُوحِظَتْ؟ وَلَا نَسْتَطِيعُ إِلَى التَّحَرُّرِ فِي الْأَعْيَانِ سَبِيلًا. فَالْعِلْمُ بِهَا، لَوْ كَانَتْ هِيَ بِأَنْفُسِهَا
فَمَا يَكُونُ الْعِلْمُ مَوْجُودًا ظَلِيمًا أَوْ يُوجَدُ فِي الْأَعْيَانِ.

وَأَيْضًا أَنَّ الشُّجَاعَةَ إِذَا حَلَّتْ فِي الذَّهْنِ، وَقَامَتْ بِهِ قِيَامًا أَصْلِيًّا بِصَيَرُورَتِهَا
عِلْمًا فَهُوَ جَبْتِيذٌ شُجَاعٌ. وَنَحْنُ لَا نَفَرُقُ بَيْنَ قِيَامٍ وَقِيَامٍ يُوجِبُ أَحَدُهُمَا صِدْقَ الْمُسْتَقَى
دُونَ الْآخَرِ.

وَأَيْضًا يَتَّحِدُ التَّصَوُّرُ مَعَ تَقْبِضِهِ حَقِيقَةً؛ إِذْ تَصَوُّرُ [الْأَشْيَاءِ] أَمْرٌ مَعْلُومٌ لَنَا عِلْمًا
بِدَبْهِيًّا، كَمَا نَسْتَطِيعُ أَنْ تَتَصَوَّرَهَا كَذَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَتَصَوَّرَ تَقَائِصَهَا؛ إِذْ لَا حُجَرَ فِي
التَّصَوُّرَاتِ؛ فَإِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِأَنْفُسِهَا وَبِقَائِصِهَا فَلِزَمِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ مُتَّحِدًا
مَعَ تَقْبِضِهِ وَهُوَ بَاطِلٌ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْعَاقِلِ^(٣).

(١) في (١): فالمعلومات.

(٢) في (١): قد بطل.

(٣) في (١) - (ب): وقع البياض بعد قوله: «إذ تصور»، لكن المصنف قد أتى نفس كلامه في =

وَأَيْضاً الصُّورُ: مِنْهَا صُورُ الْجَوَاهِرِ، وَمِنْهَا صُورُ الْأَعْرَاضِ مِنْ مَقُولَاتٍ شَتَّى.
فَلَا يَكُونُ الْعِلْمُ حَقِيقَةً وَاحِدَةً.

وَأَيْضاً أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الصُّورُ عِلْماً كَانَ الْعِلْمُ بِهَا حُضُورِيًّا، لَكِنَّهَا إِنْ أُخِذَتْ
بِحَقِيقَتِهَا فَهِيَ لَا تَكُونُ نَاعِيَّةً، وَإِنْ أُخِذَتْ بِحَقِيقَةِ الْقِيَامِ بِالذَّهْنِ فَلَا حُضُورَ لَهَا، إِلَّا
بَعْدَ أَنْ يَتَغَيَّرَ الْعَقْلُ بِالْحَقِيقَةِ، فَيَكُونُ عِلْمُهَا بِحُضُورِ الْأَكْثَرِ، وَإِنْ أُخِذَتْ مُشَخَّصَةً
قَائِمَةً بِالذَّهْنِ مَعَ الْإِغْمَاضِ عَنِ إغْتِبَارِ الْحَقِيقَةِ لَزِمَ اتِّحَادُ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ؛ إِذْ لَا
مَعْلُومَ إِلَّا هَذِهِ، كَمَا سَبَقَ.

وَأَيْضاً الصُّورُ الْمُتَحَيَّلَةُ بِالْعَوَارِضِ الْمَادِّيَّةِ، إِنَّمَا تَقُومُ بِالْمَشَاعِرِ، فَتَكُونُ
عَالِمَةً^(١).

وَأَيْضاً مِنَ الصُّورِ مَا هِيَ عَدَمَةٌ.

وَأَيْضاً التَّصَدِيقُ وَالشَّكُّ وَنَحْوُهُ، إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّسْبَةِ، فَيَكُونُ كُلُّهَا غَيْرَ مُسْتَقِلَّةٍ
مَعَ أَنَّهَا تُوجَدُ النَّسْبَةُ دُونَهَا. وَالصُّورَةُ بِذَاتِهَا لَيْسَتْ عِلْماً، وَإِلَّا فِي الْعَيْنِ كَانَ كَاشِفًا.
فَالْقِيَامُ بِالذَّهْنِ يَصِيرُ مَا لَمْ يَكُنْ عِلْماً وَهُوَ خُلْفٌ.



= تصانيفه كحواشي القاضي محمد مبارك ورسالة القاطيغورياس، وغيرهما فنقلنا منه وأتبعناه
في القوسين.

(١) (ب): فيكون كلها، وهو سهو بين.

[شرح الرسالة]

[المقالة الثانية]

في اقتصاص رأي القائلين بأن العلم هو الصورة

[بيان التوجيه عن تأخير المقتصد]

قُلْتُ: لَمَّا فَصَلْنَا الْوُطْرَ^(١) عَمَّا أَرَدْنَا إِثْرَادَهُ مِنْ مَبْحَثِ الْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ، حَانَ^(٢) لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ فِيْمَا نَحْنُ بِصَدْدِهِ^(٣). وَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُحَقِّقَ أَوَّلًا حَقِيقَةَ الْعِلْمِ، ثُمَّ نَقْصُصَ فِي إِبْطَالِ ظُنُونٍ عَرَضَتْ لِلنَّاسِ قَبْلَ نُضْجِ الْفَلَسَفَةِ؛ لِيَسْتَفَرَّ الْحَقُّ فِي الْأَفْهَامِ، ثُمَّ نَرْهَقَ^(٤) عَنْهَا مَا اعْتَبَرَهَا مِنَ الْأَوْهَامِ، لَكِنْ لَمَّا رَأَيْنَاهُمْ قَدْ أُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمْ^(٥) مِّنَ الْقَوْلِ بِكَوْنِ الْإِذْرَاكِ هِيَ الصُّورَةُ بَادَرْنَا إِلَى إِبْطَالِهِ. فَحِينَ تَفَرُّغُ عَنْ ذَلِكَ بِمَنْ اللَّهَ سُبْحَانَهُ تَجَرَّدَ إِلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ.

فَعَلَيْنَا أَنْ نُبْطِلَ أَوَّلًا مَا تَمَسَّكُوا بِهِ مِنَ الشَّبهِ وَالْأَوْهَامِ فِي إِبْنَاتِ مَذْهَبِهِمْ، ثُمَّ نَتَوَعَّلَ فِي اقْتِصَاصِ رَأْيِهِمْ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَبْلَغُ فِي النِّظْمِ، وَأَجْوَدُ فِي التَّرْتِيبِ، وَأَفِيدُ لِلْمُتَعَلِّمِ.

(١) الوطر: الحاجة.

(٢) (أ): حاولنا.

(٣) أي: تحقيق حقيقة العلم.

(٤) (ب): نرهق.

(٥) (أ): قبولهم.

[بَيَانُ الْمُقْتَضَى لِذَلَالِ إِبْتِهَاتِ الوجودِ]

الذَّهْنِي: أَنَّ الْحَاصِلَ فِيهِ لَيْسَ مُصَدِّقًا لِلْعِلْمِ]

فَاعْلَمْ أَنَّ أَوَّلَ مَا أَرَالَ هُوَ لَا عَيْنَ الْجَادَّةِ^(١) أَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ أدِلَّةَ الوجودِ الذَّهْنِيَّ إِن تَمَّتْ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ مَا بِهِ الْإِنْكَشَافُ هِيَ الصُّورَةُ الْحَاصِلَةُ فِي الذَّهْنِ. وَتَحْنُ عَلَى ثِقَةٍ مِنْكَ بِأَنَّكَ تَتَفَطَّرُ بِفَسَادِهِ؛ فَإِنَّ أدِلَّةَ الوجودِ الذَّهْنِيَّ لَيْسَتْ قَاضِيَةً، إِلَّا بِأَنَّ الْمَعْلُومَاتِ، لَتَعْلَقُ^(٢) الْعِلْمَ بِهَا لَا بَدَّ وَأَنَّ تَكُونَ^(٣) مَوْجُودَةً فِي الذَّهْنِ^(٤)، أَوْ بِأَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ يَكُونُ مُتَمَثِّلًا^(٥).

وَأَمَّا دَلَالَتُهَا عَلَى أَنَّ الْمُزْتَمِمْ فِيهِ هُوَ الْعِلْمُ فَكَلَّا! - وَهَذَا ظَاهِرٌ غَنِيٌّ عَنْ تَجَسُّمِ^(٦) الْإِبْتِهَاتِ - مَعَ ذَلِكَ قَدْ خَفِيَ عَلَى هَؤُلَاءِ الْجَمَاهِيرِ^(٧)، حَتَّى ظَنُّوا: أَنَّ الْحَاصِلَ فِي الذَّهْنِ

(١) (ب): الحادَّة.

(٢) (ل): لام التعليل ساقطة، وهو غلط.

(٣) (ب): ليكون، وهو سهو.

(٤) كما مرَّ تحقيقه في بداية المقالة الأولى. وأنت خيرٌ بأنَّ وجود الشيء في الذهن لا يقتضي أن يكون مصداقًا للعلم، وألَّا لا يكون ماهية العلم حقيقة واقعية مع أنَّ البداهة العقلية تشهد بأنَّه شيء موجود في نفس الأمر.

(٥) كما مرَّ بياؤه في التنقيح الأول للفاضل الخير آبادي رحمه الله.

(٦) التجسُّم: التكلف.

(٧) وهم الحكماء المشاؤون ومن تابعهم.

عِلْمٌ؛ رَغْمًا مِنْهُمْ أَنَّ الْإِنْكَشَافَ يَدُورُ عَلَيْهِ^(١). وَأَنْتَ تَعْلَمُ: أَنَّ الدَّوْرَانَ لَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ الصُّورَةِ هِيَ مَا بِهِ الْإِنْكَشَافُ^(٢).



(١) بأن إذا تحصل الصورة في الذهن، ينكشف ذو الصورة، وإلا فلا.

(٢) لجواز أن ينكشف المعلوم بغيرها.

[حُجَّةُ الْحُكَمَاءِ الْمَشَائِيَّةِ عَلَى
أَنَّ الصُّورَةَ الذَّهْنِيَّةَ هُوَ مُصَدِّقُ الْعِلْمِ]

وَأَقْوَى مَا يَعْصِمُ بِهِ هَذَا، وَيَعُولُونَ عَلَيْهِ: «أَنَّ الْمُطَابَقَةَ مَعَ الْمَعْلُومِ، وَاللَّامُطَابَقَةَ بِمَعْنَى الْعَدَمِ - أَيِ: سَلْبِ الْمُطَابَقَةِ عَمَّا هِيَ مِنْ شَأْنِهِ - إِنَّمَا مِنْ شَأْنِ الْعِلْمِ»^(١). وَلَا يَصْلُحُ لَهُمَا، إِلَّا الصُّورَةُ الْحَاصِلَةُ، فَهِيَ الْعِلْمُ».



(١) أي: العلم يتَّصف بالمطابقة للمعلوم، واللامطابقة لغير المعلوم بأن يقال: العلم مطابق للمعلوم، وغير مطابق للمعلوم. ولا يصلح للمطابقة إلا الصورة فتكون الصورة علماً.

[رَدُّ أَسْتَاذِ الْكُلِّ فِي الْهِنْدِ]

مَلَأَ نِظَامَ الدِّينِ - قَدَسَ سِرُّهُ - عَلَى حُجَّتِهِمْ

وَهَذَا فِي غَايَةِ السُّقُوطِ؛ فَإِنَّ الْمُطَابَقَةَ وَاللَّامُطَابَقَةَ قَدْ يُطْلَقَانِ عَلَى مُطَابَقَةِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ بِالْمَاهِيَةِ^(١)، وَبِالْعَوَارِضِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَهُمَا وَعَدَمِهِمَا^(٢). وَقَدْ يُطْلَقَانِ عَلَى مُطَابَقَةِ عِلْمٍ وَاعْتِقَادٍ لَمَّا فِي الْوَاقِعِ، وَعَدَمِهَا أَيْ: إِنْكَشَافِ الشَّيْءِ كَمَا هُوَ، وَعَدَمُهُ. فَإِنْ كَانُوا يُرِيدُونَ الْأَوَّلَ، فَكَوْنُهَا مِنْ شُيُونِ الْعِلْمِ مَمْنُوعٌ، بَلْ هُوَ عَيْنُ مَا يَدْعُونَ^(٣)! فَيَكُونُ مُصَادَرَةً^(٤). فَإِنْ فَرَعُوا إِلَى دَعْوَى الْبِدَاهَةِ فَهِيَ بِدَاهَةُ الْوَهْمِ^(٥)؛ إِذْ أُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الصُّورَةُ، فَلَا عِبْرَةَ بِهَا. وَإِنْ كَانُوا يُرِيدُونَ الْمَعْنَى الثَّانِي، فَكَوْنُهَا مِنْ شُيُونِ

(١) أي: المطابقة قد تطلق على المتحد بحسب الماهية.

(٢) (١) ساقط.

(٣) لأن دعواهم أن الصورة تنصف بالمطابقة التي هي عبارة عن اتصاف العلم عن الاتحاد بحسب الماهية.

(٤) وهي أن يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئا واحداً، وذلك ضربٌ من المغالطة.

(٥) ليس بداهة العقل التي هي المعتمدة في مسائل العلوم؛ لأن العلوم النظرية كلها تنتهي إلى العلوم البدئية كما هو مشروح في شرح المواقف للسيد الشريف قدس سره الشريف. والفرق بين البداهتين: أن بداهة العقل يعلمها جميع الناس، بخلاف بداهة الوهم. يمكن أن نذكر مثلاً يحصل به الفرق بأن نقول: «الميتُ جماد»، والجماد لا يخاف منه، فبداهة العقل أن الميت لا يخاف منه، وهو الحق. وبداهة الوهم أنه يخاف منه، وهو ليس بحق. كذا ذكره الفاضل الحاجي محمد فوزي قدس سره في «الجمال الدياني على الجلال الدواني»: ٥١ بالزيادة.

الصُّورَةُ مَمْنُوعٌ، بَلْ يَسْتَفِيدُ الدَّلَالَةَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ، وَلَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا مِنْ شَيْءٍ الصُّورَةِ.
وَرُبَّمَا يَقُولُ قَائِلُهُمْ: «إِنَّ مَا يُعَمَدُ عَلَيْهِ بِالْاِحْتِسَابِ وَمَا يَجْعَلُهُ آلَةُ الْكَنْسِبِ،
لَيْسَ إِلَّا الصُّورَةُ الْمُرْتَبِئَةُ، فَهِيَ الْعِلْمُ؛ إِذِ الْعِلْمُ هُوَ الْكَائِبُ وَالْمُكْتَسَبُ». وَلَا يَعْلَمُ
أَنَّ الْبِدَاهَةَ وَالنَّظَرِيَّةَ مِنْ شَيْءٍ الْمَعْلُومِ، فَهِيَ الْكَائِبُ وَالْمُكْتَسَبُ دُونَ الْعِلْمِ. وَمَنْ
جَعَلَهَا مِنْ شَيْءٍ الْعِلْمِ - وَهُوَ الْحَقُّ ^(١) - مَتَّعَ كَوْنُ الْكَائِبِ وَالْمُكْتَسَبِ هِيَ الصُّورَةُ
الْمُرْتَبِئَةُ.



(١) لأنَّ العلم يتصف أولاً وبالذات بالبداهة والنظرية، وأمَّا المعلوم فإثماً يتصف بهما بالعرض -
أي: بواسطة العلم واسطة في العروض -؛ فإنَّ المقصود بالنظر هو العلم بالأشياء وإنكشافها،
لا وجود المعلومات - ولو في الذهن إلا بالعرض من حيث أنَّ العلم لا يتعلق إلا بما يوجد عند
المدرِّك. ولا يمكن أن يكون العلم الواحد متصفاً بالبداهة والنظرية، بل العلم البيديي والعلم
النظري مختلفان بالشخص. فالعلم المتوقف على النظر، غير العلم الذي لا يتوقف عليه. نعم
ذات المعلوم قد تكون بديهية، وقد تكون نظرية بمعنى أنَّها قد تتعلق بها علم لا يتوقف على
النظر، فتكون بديهية بالعرض، وقد تتعلق بها علم يتوقف على النظر فتكون نظرية بالعرض.
راجع لتفصيل المبحث إلى حواشي المصنَّف على شرح القاضي: ٢٤٢.

[بَيَانُ الْبَرَاهِينِ عَلَى إِبْطَالِ كَوْنِ الْعِلْمِ الصُّورَةِ]

وَإِذْ قَدْ فَرَعْنَا مِنْ إِبْطَالِ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ، فَلْتَجَرَّذِ إِلَى تَقْوِيمِ الْبَرَاهِينِ الْمُبْطِلَةِ لِرَأْيِ هَؤُلَاءِ، فَتَقُولُ: إِنَّ الْحِجَجَ عَلَى ذَلِكَ عَشْرَةٌ:

[الْمُقَدِّمَاتُ التَّمْهِيدِيَّةُ لِبَيَانِ الْحُجَّةِ الْأُولَى]

الْأُولَى: أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ^(١) الْعِلْمُ هِيَ الصُّورَةُ الْحَاصِلَةُ مِنَ الشَّيْءِ عِنْدَ الْعَقْلِ، سَوَاءً كَانَتْ مُطَابِقَةً لَهُ بِالْحَقِيقَةِ عَلَى مَا يَرَاهُ الْجَمَاهِيرُ^(٢)، أَوْ مُغَايِرَةً إِيَّاهُ عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَصْحَابُ الْمِثَالِ. وَلَنُتَمَهَّدَ لِذَلِكَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ:

الْأُولَى: أَنَّ الْحَاصِلَ مِنَ الشَّيْءِ فِي الذَّهْنِ أَثَرٌ وَاحِدٌ بِشَهَادَةِ الضَّرُورَةِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الشَّيْءَ الْمَوْجُودَ فِي الْخَارِجِ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَعْلُومُ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَغَيَّرُ، وَالْعِلْمُ بَاقٍ. وَمِنْ الْمُسْتَحِيلِ بَقَاءُ الْعِلْمِ بِدُونِ الْمَعْلُومِ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ ذَاتُ إِضَافَةٍ إِلَى الْمَعْلُومِ^(٣).

الثَّالِثَةُ: أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ بِالْعَدَدِ^(٤)، لَا يَكُونُ عِلْمًا وَمَعْلُومًا بِاعْتِبَارٍ وَاحِدٍ؛

(١) (ب) «أَنْ يَكُونَ» سَاقِطٌ.

(٢) أَيْ: الْحُكَمَاءُ الْمَشَائِئِ.

(٣) قَدْ مَرَّ تَحْقِيقُهُ، فَتَذَكَّرْهُ.

(٤) هُوَ مَا يَمْتَنِعُ تَصَوُّرُهُ عَنْ وَقُوعِ الشَّرْكَاءِ بَيْنَ كَثِيرِينَ، كَزَيْدٍ.

لَا تَهْمَا مُتَضَايِقَانِ فَهُمَا مُتَقَابِلَانِ، لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ بِإِغْتِيَابٍ وَاحِدٍ^(١).
الرَّابِعَةُ: أَنَّ عِلْمَنَا بِشَيْءٍ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إغْتِيَابَاتِ الذَّهْنِ وَقُرُوضِهِ؛ ضَرُورَةٌ أَنَّ
الْعِلْمَ أَمْرٌ وَاقِعِيٌّ^(٢).



(١) راجع لتتقيق هذا المطلب، إلى شرح الفاضل الميذي على هداية الحكمة: ٣٣٠.

(٢) ليس أمراً انتزاعياً يتوقف على اعتبار المعتبر، ولحافظ اللاحظ.

[تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ الْأُولَى]

فَنَقُولُ: الصُّورَةُ الْوَاحِدَةُ الْحَاصِلَةُ مِنَ الشَّيْءِ فِي الدُّهْنِ إِمَّا: عِلْمٌ فَقَطُ وَالْمَعْلُومُ غَيْرُهَا، أَوْ مَعْلُومٌ فَقَطُ وَالْعِلْمُ غَيْرُهَا، أَوْ عِلْمٌ وَمَعْلُومٌ مَعًا: فَإِمَّا بِاعْتِبَارِ وَاحِدٍ أَوْ بِاعْتِبَارَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

لَأَسْبِيلُ إِلَى الثَّلَاثِ^(١)، وَلَا إِلَى الرَّابِعِ^(٢)؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ مُتَوَقِّفًا عَلَى إغْتِبَارَاتِ الدُّهْنِ وَقُرُوضِهِ، فَإِذَا أُغْمِضَ عَنْهَا لَزِمَ إِمَّا: اتِّحَادُ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ ذَاتًا وَاعْتِبَارًا - وَقَدْ بَانَ بُطْلَانُهُ^(٣) - أَوْ انْتِفَائُهُمَا بِالْمَرَّةِ^(٤) - وَقَدْ بَانَ أَنَّ الْعِلْمَ غَيْرَ مَرْهُونٍ بِأَيِّدِي الْقُرُوضِ وَالْإِغْتِبَارَاتِ^(٥) - وَلَا إِلَى الْأَوَّلِ^(٦)؛ فَإِنَّ الْمَعْلُومَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ إِمَّا: أَنْ يَكُونَ هُوَ الشَّيْءُ الْمَوْجُودُ فِي الْخَارِجِ، الْمُنْقَرَّرُ فِي الْأَعْيَانِ - وَقَدْ بَانَ بُطْلَانُهُ فِي

(١) أي: هو أن تكون الصورة الحاصلة علماً ومعلوماً باعتبار واحد.

(٢) أي: هو أن تكون الصورة الحاصلة علماً ومعلوماً بالاعتبارين المختلفين.

(٣) أي: يلزم حيثُ إدراج الحقيقة الواحدة - وهي العلم - تحت المقولات المختلفة التي هي حقائق متباينة. وأيضاً لا يكون العلم أمراً واقعياً.

(٤) إنمّا يلزم هذا، إذا كان المعلوم متفكاً في الخارج فيكون العلم متفكاً به، سواء كانت المعية ذاتية أو زمانية، مع أنه مصادمٌ للبدهة العقلية.

(٥) لأنه حقيقة، حقة، واقعية.

(٦) أي: أن يكون الحاصل من الصورة، علماً فقط، والمعلوم غير الصورة.

المُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ^(١) - أَوْ يَكُونُ هُوَ الشَّيْءُ الْمُتَقَرَّرُ فِي الْأَذْهَانِ الْعَالِيَةِ - كَمَا تَشَبَّهَ بِهِ
مَقْدَامُ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَإِمَامُهُمْ فِي «الْمَبَاحِثِ»^(٢) - وَهُوَ أَيْضًا بَاطِلٌ؛ لِإِنَّا نَسُوقُ الْكَلَامَ
فِي عِلْمِنَا بِالْجُزْئِيَّاتِ الْمَادِّيَةِ بِمَا هِيَ كَذَلِكَ، فَمِنَ الْمُسْتَحِيلِ إِزْتِسَامُهَا فِي الْأَذْهَانِ
الْمُقَارِقَةِ^(٣)، أَوْ تِلْكَ الْجُزْئِيَّاتُ مَشُوبَةٌ بِأَدْنَسِ الْمَوَادِّ - وَهَذِهِ الْأَذْهَانُ مُطَهَّرَةٌ عَنِ
أَرْجَاسِ الْإِسْتِعْدَادِ - فَعِلْمُنَا بِالْجُزْئِيَّاتِ الْمَادِّيَةِ لَا يَكُونُ صُورَةً، وَإِلَّا فَيُوجَدُ الْعِلْمُ
بِدُونِ الْمَعْلُومِ - هُوَ الشَّيْءُ الْخَارِجِيُّ - فَقَدْ فُرِضَ انْتِفَائُهُ وَالْعِلْمُ بَاقٍ.

وَلَا الْآثَارُ^(٤) الْمُرْتَبِئَةُ فِي الْأَذْهَانِ الْعَالِيَةِ، فَإِذَنْ صُورُهَا^(٥) الْمُرْتَبِئَةُ فِي
مَسَاعِرِنَا مَعْلُومَاتٌ وَالْعِلْمُ غَيْرُهَا. وَإِذَا الْعِلْمُ حَقِيقَةٌ حَقِيقَةٌ^(٦) وَاحِدَةٌ لَا تَخْتَلِفُ حَقَائِقُ
أَفْرَادِهِ، فَعِلْمُنَا بِالْكُلِّيَّاتِ، وَمَا فِي طَبَقِهَا مِنَ الْجُزْئِيَّاتِ الْمُجَرَّدَةِ، إِنْ أَمَكَّنَ عِلْمُنَا بِمَا
هِيَ جُزْئِيَّةٌ أَمْ آخَرُ غَيْرُ صُورِهَا الْمُرْتَبِئَةِ فِينَا.

وَأَيْضًا نَسُوقُ الْكَلَامَ فِي عُلُومِ تِلْكَ الْأَذْهَانِ؛ فَإِنَّهَا تَعْلَمُ أُمُورًا لَا تَحَقُّقُ فِي
الْأَعْيَانِ، كَمَفَاهِيمِ^(٧) الْمُمْتَنِعَاتِ، فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ عُلُومُهَا هِيَ الْآثَارُ الْمُرْتَبِئَةُ، فَمَاذَا
مَعْلُومَاتُهَا؟ فَلَا تَكُونُ هِيَ الْأُمُورَ الْخَارِجِيَّةَ؛ لِإِنْفَائِهَا، أَوْ تَكُونُ عُلُومُهَا كَيْفِيَّاتِ

(١) لِأَنَّ الْمَعْلُومَ قَدِ انْتَفَى فِي الْخَارِجِ مَعَ بَقَاءِ الْعِلْمِ.

(٢) هُوَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ قَدَسَ سِرُّهُ فِي الْمَبَاحِثِ الْمَشْرِقِيَةِ: ١/ ٣٢٩، وَشَرَحَ الْإِشَارَاتِ
وَالْتَبِيهَاتِ لِلرَّازِيِّ: ١/ ١٣٧، ١٣٨.

(٣) لِأَنَّ عُلُومَ الْأَذْهَانِ الْعَالِيَةِ عُلُومٌ كُلِّيَّةٌ.

(٤) فِي (ب): آثَارٌ، وَهُوَ سَهْوُ النَّاسِخِ.

(٥) فِي (ل): صُورَةٌ.

(٦) فِي (ل): سَاقِطٌ.

(٧) فِي (ب): كَفَاهِيمٌ.

أخرى، متعلقاتها تلك الآثار، فقد وجدناها عللاً لنا ولعلومنا عندهم فعلى فرض انتفاءها كيف لا يستفي علومنا.

وإذ العلم حقيقة واحدة حقيقة، لا تختلف أفرادها بالحقائق من تلقاء اختلافها بالقدم والحدوث؛ إذ القدم والحدوث فيهما، إنما هي من ذنابات^(١) القدم والحدوث في موضوعاتها؛ فإن الموضوع إذا كان متأثراً بالقدم، غير مسبوق بالعدم، متعالياً عن أن يسبق الجهل على علمه كان علمه قديماً^(٢). وإذا كان واقعاً بجهة ما في أفق الزمان، مسجوناً في مطمورة^(٣) الحدثان، لا يعلم إلا بعد ما جهل كان العلم حادثاً. والنسبة إلى الموضوع وإن كانت مقومة لهوية العرض. فليست مقومة لحقيقته. فسيل^(٤) القدم والحدوث في العلم، الثابتين له من تلقاء قدم المفارقة عن سنخ الماهية دون الفصول المقومة، فيكون علومنا أيضاً كصفات غير الصور.

فقد بان أن المتعين هو الاختمال الثاني: وهو أن يكون الصورة معلومة، ويكون العلم أمراً غيرها هو كفيته، ستعرفها إن شاء الله تعالى.



(١) أي: التوابع.

(٢) سيأتي تحقيقه في آخر الكتاب.

(٣) أي: مشحونة.

(٤) في (ب): قبيل.

[تَفْرِيرُ الْحُجَّةِ الثَّانِيَةِ]

إِنَّ الْأَنْتِزَاعِيَّاتِ لَا حَظَّ لَهَا مِنَ الوجودِ فِي الْخَارِجِ أَصْلًا، إِلَّا بِمَنْشَأِ أَنْتِزَاعِهَا بِمَعْنَى أَنَّ مَنْشَأَ أَنْتِزَاعِهَا مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ بِحَيْثُ يَنْتَزِعُهَا^(١) مِنْهُ، لَا أَنَّ هُنَاكَ مَوْجُودَيْنِ: هِيَ أَنْفُسُهَا^(٢) وَمَنْشَأُ أَنْتِزَاعِهَا. فَهِيَ أَنْفُسُهَا بِأَيِّ إغْتِيَارٍ أُخِذَتْ، وَبِأَيِّ جِهَةٍ لُوحِظَتْ، وَبِأَيِّ مُنْقَلَبٍ إِنْقَلَبَتْ، وَبِأَيِّ حَالٍ حَالَتْ^(٣)، لَا تَسْتَطِيعُ سَبِيلًا إِلَى التَّقَرُّرِ فِي الْأَعْيَانِ. فَإِذَا عَلِمْنَاهَا، فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِهَا أَنْفُسَهَا الْحَاصِلَةَ فِي الْأَذْهَانِ لَرِمَ إِمَّا وُجُودُ الْأَنْتِزَاعِيَّاتِ فِي الْخَارِجِ، أَوْ يَكُونُ الْعِلْمُ مَوْجُودًا ظِلِّيًّا؛ فَإِنَّهَا إِنْ صَارَتْ بَعْدَ الْأَنْتِزَاعِ

(١) أي: ينتزع العقل من المنشأ، كالفوقية والتحتية وغيرهما من الانتزاعات ليست موجودة في الخارج لكن يوجد في الخارج ما يمكن للعقل أن يأخذ ذلك الانتزاعي، منه وهو السماء، فإنَّ العقل إذا لاحظها ينتزع عنه الفوقية، وكذا الأرض إذا لاحظها العقل ينتزع عنها التحتية مع أنَّ الفوقية والتحتية لا توجدان في الخارج. ويقابله الانضمامي وهو يستدعي الموصوف في ظرف الانصاف بحيث يصحُّ أن ينتزع عنه الصفة. ويعلم من هاهنا أنَّ وجود الطرفين في ظرف الانصاف لا بُدَّ مِنْهُ فِي الانضمامي دون الانتزاعي؛ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ وجود الموصوف فقط في ظرف الانصاف بِحَيْثُ يُمكن انتزاع الوصف مِنْهُ فطبيعة الانصاف من حَيْثُ هِيَ تستدعي تحقق الموصوف مطلقًا والانصاف الخارجي يستدعي تحقُّقه فِي الْخَارِجِ والانصاف الذهني يستدعي تحقُّقه فِي الدَّهْنِ..

(٢) أي: أنفس تلك الانتزاعات.

(٣) والمآل لجميع العبارات واحدٌ مِنْ أَنَّهُ تابع لاعتبار المعبر، وحكاية الحاكي، ولحافظ اللاحظ.

صِفَاتٍ إِنْصِمَامِيَّةٍ، تَوْجِدٌ - لَمْحَالَةً - إِصَالَةٌ؛ لَوْجُودٌ مُغَايِرٌ بَوْجُودِ النَّفْسِ أَوْ الْعَقْلِ^(١) فَنُوجِدُ فِي الْأَعْيَانِ عَلَى نَحْوِ وُجُودِ الشُّجَاعَةِ فِيهَا. وَإِنْ لَمْ تَصِرْ مَوْجُودَةً فِي الْأَعْيَانِ، بَلْ تَكُونُ مَوْجُودَةً ظِلِّيَّةً - وَهِيَ الْعُلُومُ - كَانَ الْعِلْمُ مَوْجُودًا ظِلِّيًّا. وَاللَّازِمَانِ بَاطِلَانِ؛ أَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَلَمَّا مَرَّ فِي الْمُقَدِّمَةِ الْمُمَهَّدَةِ^(٢)، وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَلَمَّا سَيَّأْتِي.



(١) في (١) ساقط.

(٢) لأن ماهية الانتزاعي تأتي عن أن تكون موجودة في الخارج، وإلا يلزم إنقلاب الحقائق، وهو خارج عن طور العقل.

تَفْرِيرُ الْحُجَّةِ الثَّالِثَةِ

إِنَّ الشُّجَاعَ: مَنْ قَامَتْ بِهِ الشُّجَاعَةُ قِيَامًا أَصْلِيًّا، فَإِذَا عَلِمَ الشُّجَاعَةُ جَبَانًا، حَلَّتْ فِي ذَهْنِهِ، وَقَامَتْ بِهِ قِيَامًا أَصْلِيًّا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ عِلْمًا، وَالْعِلْمُ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَوْجُودَةِ الْأَصْلِيَّةِ^(١) فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ شُّجَاعًا^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: الشُّجَاعُ مَنْ يَقُومُ بِهِ الشُّجَاعَةُ بِحَيْثُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُهَا. وَالْجَبَانُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُ الشُّجَاعَةِ، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ شُّجَاعًا.

قُلْنَا: تَرْتَّبُ الْآثَارُ لَيْسَ عِلَّةَ لَصِدْقِ الْمُشْتَقِّ، بَلْ عَلَى الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ بِالْعَكْسِ، بَلْ مَدَارُ صِدْقِهِ قِيَامُ الْمَبْدَأِ إِصَالَةً - وَهُوَ مَدَارُ تَرْتَّبِ الْآثَارِ - فَإِذَا قَامَتْ الشُّجَاعَةُ بِأَحَدٍ، فَيَكُونُ شُّجَاعًا، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُ الشُّجَاعَةِ. وَنَحْنُ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ قِيَامٍ وَقِيَامٍ يُوجِبُ أَخْذَهُمَا صِدْقَ الْمُشْتَقِّ وَتَرْتَّبِ الْآثَارِ دُونَ الْآخِرِ. وَمَنْ ادَّعَى الْفَرْقَ فَعَلَيْهِ بَيَانٌ.



(١) أي: الصفات الإنضمامية.

(٢) مع أنه ليس كذلك.

تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ الرَّابِعَةِ

أَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الْعِلْمِ هِيَ الصُّورَةُ الْحَاصِلَةُ الْمُتَّحِدَةَ مَعَ الْمَعْلُومِ، أَنْ
يَتَّحِدَ التَّصَوُّرُ مَعَ نَقِيضِهِ^(١)؛ إِذَا تَصَوَّرْنَا «الَّتَاتَصُورُ» كَانَ «الَّتَاتَصُورُ» عَيْنَ التَّصَوُّرِ؛
لِاتِّحَادِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ حَقِيقَةً. وَاتِّحَادُ النَّقِيضَيْنِ حَقِيقَةً بَاطِلٌ.



(١) لَأَنَّ التَّصَوُّرَ يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِهِ وَيَنْقِضُهُ أَيْضًا.

تَفْصِيلُ الْحُجَّةِ الْخَامِسَةِ

أَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى الْقَوْلِ بِكَوْنِ الْعِلْمِ هِيَ الصُّورَةُ مَعَ الذَّهَابِ إِلَى حُصُولِ الْأَنْفُسِ،
 أَنْ لَا يَكُونَ الْعِلْمُ حَقِيقَةً، مُتَّصِلَةً^(١)، مُنْدرِجَةً تَحْتَ مَقُولَةٍ؛ لِأَنَّ الصُّورَ: مِنْهَا صُورُ
 الْأَعْرَاضِ مِنْ مَقُولَاتٍ شَتَّى، بَلْ وَمِنْهَا صُورُ الْأَعْتِبَارِيَّاتِ فَكَيْفَ يَكُونُ الْعِلْمُ حَقِيقَةً
 مُتَّصِلَةً وَاحِدَةً^(٢)؟ وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ ضَرُورَةً. وَهَذِهِ مِنَ الْحُجَجِ الْمَشْهُورَةِ.



(١) أي: الحقيقة النفس الأمرية.

(٢) لأنه إذا تعلم إنفعالاً فيكون العلم به حاصلاً، والعلم والمعلوم متحدان فيلزم أن يكون العلم أيضاً من الإنفعال مع أنه خلاف التحقيق؛ فإنَّ التحقيق أنه من مقولة الكيف، وهكذا يلزم اختلافه في سائر علوم المقولات.

تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ السَّادِسَةِ

إِذَا كَانَتِ الصُّورَةُ عِلْمًا، لَكَانَ الْعِلْمُ بِهَا حُضُورِيًّا؛ لِأَنَّ عِلْمَ النَّفْسِ بِذَاتِهَا وَصِفَاتِهَا^(١) حُضُورِيٌّ، لَكِنَّ التَّالِيَّ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ الْحَاصِلَةَ مِنَ الشَّيْءِ عِنْدَ الْعَقْلِ قَدْ يُلَاحَظُ حَقِيقَتُهَا الْكُلِّيَّةُ^(٢). وَقَدْ يُلَاحَظُهَا مَأْخُودَةٌ بِحَيْثِيَّةِ الْقِيَامِ بِالذَّهْنِ وَالْإِكْتِنَافِ بِالْعَوَارِضِ الدُّهْنِيَّةِ^(٣). وَقَدْ يُلَاحَظُ بِمَا هِيَ مُشَخَّصَةٌ، قَائِمَةٌ بِالذَّهْنِ مَعَ الْإِغْمَاضِ عَنِ الْحَيْثِيَّةِ وَالْإِعْتِبَارِ، أَيْ إِعْتِبَارِ كَمَا هِيَ فِي الْوَاقِعِ. فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يَكُونُ عِلْمُهَا حُضُورِيًّا؛ لِأَنَّ الطَّبَائِعَ الْكُلِّيَّةَ لَا تَكُونُ نَاعِيَّةً^(٤) لِلنَّفْسِ، لِأَسِيْمًا إِذَا كَانَتِ الصُّورَةُ مِنْ مَقُولَةِ الْجَوْهَرِ^(٥).

(١) والمراد بالصفات الصفات الثبوتية دون الأعم منها، ومن الصفات السلبية والإضافية كما حققه المحقق ميرزا هاد الهروي قدس سره في حواشي الرسالة القطبية: ٢٤. فعلم أن علم النفس بصفاتها السلبية أو الإضافية لا يصيرُه علما حضوريا؛ لأن المعلوم والعلم والعالم عند التحقيق شيء واحد في العلم الحضوري، والسلوب والإضافيات لا يتصور حضورها؛ لانتراعها.

(٢) أي: في مرتبة الحصول.

(٣) أي: في مرتبة القيام.

(٤) أي: ماهية كلية من حيث هي هي لا تكون لا توصف بها؛ لأن الصفة تدل على الخصوص بخلاف الماهية الكلية.

(٥) لأن الجوهر ما قام به، ليس ما قام.

وَكَذَا عَلَى الثَّانِي^(١)؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ الْمُحَيِّتَةَ، سَوَاءٌ كَانَتْ قِيداً لَهَا، جُزْأُ مِنْهَا^(٢)، أَوْ كَانَتْ مَأْخُودَةً فِي عُنْوَانِهَا، لَا يَكُونُ إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْحَيِّتِ^(٣). فَلَا حُضُورَ لَهَا مَعَ الْحَيِّتِ قِيداً لَهَا، جُزْأُ مِنْهَا، أَوْ كَانَتْ مَأْخُودَةً فِي عُنْوَانِهَا، لَا يَكُونُ إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْحَيِّتِ، فَلَا حُضُورَ لَهَا مَعَ الْحَيِّتِ^(٤).

وَعَلَى الثَّالِثِ^(٥) لَا يَكُونُ تِلْكَ الصُّورَةُ عِلْماً؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ عِلْماً فَلَا بُدَّ لَهَا

(١) هو إذا كانت الصورة المأخوذة منه محيئة بأن العوارض الذهنية قائمة معها.

(٢) كما في الحية التقيدية، وهي التي تغير المحيِّت وأحكامها، كما يقال: الصورة الحاصلة في الذهن من حيث كونها قائمة بالذهن، ومكتنفة بالعوارض الذهنية علم. فهذه الحية مفيدة لأمر زائد، وتغيّر ذات الصورة الحاصلة؛ لأنها عند عدم هذه الحية في مرتبة المعلوم، وإذا أخذت هذه الحية فصارت علماً، فتغير الأحكام أيضاً إذا كان يحكم عليها بأنها معلوم، ويحكم عليها الآن بأنها علم.

(٣) لأن وجود المحيِّت بدون الحية ممتنع عقلاً.

(٤) لأن العلم المتعلّق بالذات المحيِّية لا يكون حضورياً؛ لأنه لا يتحقّق إلا بأن يكون المعلوم معلولاً للعالم، كما في علم الباري تعالى بالممكنات، أو متحدّاً معه كما في علم المجرّات بأنفسها، أو نعتاً له كما في علم النفس بصفاتنا. والكلُّ ههنا متفبّ، أمّا انتفاء الأوّل فظاهراً، والثاني؛ فلعدم كون المحيِّت نفس الذات العالمة، والثالث؛ فلأنّ المحيِّت بالحية الاعتبارية أمر اعتباريّ موجوداً في ظرف اللحاظ بالوجود الظليّ - أي: الوجود الانتزاعي الاعتباريّ الذي هو كالظلّ، بالنسبة إلى الجدار الذي هو الأصل والظلُّ تبعه - والنفس العالمة موجودة خارجية بالوجود الأصليّ. ولا يصلح هذا الأمر الاعتباريّ أن يكون نعتاً لها؛ لاستدعاء الإنضماميّ وجود الحاشيتيّ في ظرف الاتصاف، فيكون العلم بها مفتقراً إلى حصول صورتها في الذهن كما هو شأن الأشياء الغائبة، وما هو إلا علم حصوليّ. ثبت أنّ علم الذات المحيِّية لا يكون إلّا حصوليّاً.

(٥) هو إذا كانت الصورة مأخوذة مشخّصة مع غُصّ النظر عن الحية والاعتبار.

مِنْ مَعْلُومٍ، فَهَوَ إِثْمًا الْأَمْرُ الْخَارِجِيُّ - قَدْ بَطَلَ فِيمَا قَبْلَ - أَوْ هَذِهِ الصُّورَةُ، فَيَلْزَمُ اتِّحَادُ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّضَايِفِ^(١)، أَوْ هِيَ مَعَ عَزْلِ النَّظَرِ عَنْ تَشْخِصِهَا، فَيَكُونُ الْعِلْمُ مَوْقُوفًا عَلَى الْإِعْتِبَارِ^(٢)، فَلَا مَسَاعَ لِهَذَا الْأَخْتِمَالِ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الصُّورَةِ عِلْمًا. وَالْعَجَبُ مِنْ هَؤُلَاءِ ذَهَبُوا إِلَى اتِّحَادِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ ذَاتًا وَاعْتِبَارًا فِي الْحَضُورِيِّ^(٣) رَاعِينَ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِعْتِبَارِ^(٤). وَلَمْ يَخْطُرْ ذَلِكَ لَهُمْ بِالنِّبَالِ فِي الْحُصُولِيِّ، فَأَثْبَتُوا الْمُغَايِرَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْلُومِهِ إِعْتِبَارًا^(٥).

(١) وأنت خيرٌ بأنَّ المتضايفين متقابلان، والتقابل يقتضي التعدد، وهو يقتضي المغايرة؛ لأنَّ الاثنين لا يتحدان كما تقرَّر في موضعه. والاتحاد ينافي المغايرة، فكيف يتصور التضايِفُ بينهما على تقدير اتحادهما؟!

(٢) والعلم ليس موقوفًا على الاعتبار.

(٣) في (١): الحصولي. وهو سهو الناسخ.

(٤) لأنَّ العلم من الصفات الثبوتية الإنضمامية للنفس، وعلم النفس بذاتها وصفاتها الثبوتية لا يكون إلا حضوريًا، والعلم الحضورِيُّ يتحدُّ فيه العالم والمعلوم والعلم بناءً على تحقيق العلَّامة ميرزا هاد الهرويِّ قدس سرُّه، ولا تغاير فيها أصلًا. وأمَّا التغايرُ في المصداق فلا كلام فيه. فالعلم يكون متحدًا مع العالم، والعالم موجودٌ في نفس الأمر، فكيف يكون موقوفًا على الاعتبار؟.

(٥) وبيان الفرق بينهما: أنَّ اتحاد العلم والمعلوم في الحضورِيِّ والحصولِيِّ كليهما، في نفس الأمر، إلَّا أنَّ اتحادهما في العلم الحضورِيِّ اتِّحَادٌ مُحَضٌّ لَا تَغَايِرَ بَيْنَهُمَا أَصْلًا، وفي العلم الحصولي اتِّحَادٌ مَعَ تَغَايِرٍ اعْتِبَارِيٍّ بِأَنَّهُ يَعْتَبِرُهُ الْعَقْلُ مِنْ حَيْثُ الْاِكْتِنَافُ بِالْعَوَارِضِ الذَّهْنِيَةِ فَهُوَ «عِلْمٌ»، وَأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ «مَعْلُومٌ». راجع للتفصيل إلى: حواشي العلَّامة ميرزا هاد الهرويِّ على الرسالة القطبية: ١٧، والحواشي الزاهدية على شرح التهذيب للدواني: ٩٠، ٩١ الحواشي الزاهدية على شرح المواقف، مبحث الوجود الذهني: ١٥٨، شرح الإشارات والتنبيهات للمحقق الطُّوسي: ٢/ ٣١٢.

تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ السَّابِعَةِ

وَهِيَ مِنْ فَوَائِدِ مَوْلَانَا الْمُعَظَّمِ الْأَعْلَمِ، مَلِكُ عُلَمَاءِ الْعِلْمِ، إِمَامُ الْمُتَأَخَّرِينَ،
مِقْدَامُ الْمُتَقَدِّمِينَ، خَاتَمُ الْحُكَمَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ، أَعْلَمُنَا، إِنُّ أَعْلَمُنَا وَأَكْرَمُنَا وَإِنُّ
أَكْرَمُنَا مَوْلَانَا أَبُو الْعِيَّاسِ عَبْدُ الْعَلِيِّ مُحَمَّدُ الْأَنْصَارِيُّ^(١)، السَّهَالِيُّ، اللَّكْهَنَوِيُّ -
جَعَلَ اللَّهُ الْجَنَّةَ مُنْقَلَبَةً - هِيَ^(٢) أَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ فِي مَدَارِكِهِمْ، وَتَحَقَّقَ فِي عُقُولِهِمْ: أَنَّ

(١) هو العلامة الإمام الهمام، مرشد الأنام، الشيخ عبد العلي بن العلامة الشيخ نظام الدين بن
قطب الدين بن عبد الحلیم الأنصاري، السهالي، اللكهنوي، الهندي، الملقب بـ «بحر العلوم»،
و «ملك العلماء»، ولد عام ١١٤٢ هـ / ١٧٢٩ م، بمدينة «كنهور» الشهيرة في أسرة اعتلت عرش
العز والمجد في الفضائل الدينية، أخذ العلوم الدينية من والده الماجد، وتخرج على يديه
وكان عمره الشريف سبع عشرة سنة. ومن تصانيفه المباركة: شرح سلم العلوم، و «المنهيات
على شرحه على سلم العلوم» و «حاشية ميرزا هاد رسالة» و «حاشية على ميرزا هاد ملاجلال»
و «حاشية على شرح العقائد العضدية للدواني» و «حواشي على الزواهد الثلاثة» و «العجالة
النافعة» و «حاشية على شرح الفاضل الشيرازي» و «رسائل الأركان الأربعة» و «فواتح الرحمت
شرح مسلم الثبوت». راجع للترجمة: حديقة المرام في تذكرة العلماء الأعلام للمندراسي:
٣٥، فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني: ٢١٩، ٧٤٣، هدية العارفين للبغدادی: ١ / ٥٨٦،
٥٨٧، وإيضاح المكنون: ٢ / ٤٨١، والثقافة الإسلامية في الهند: ٢٥٧.

(٢) راجع إلى: حواشي العلامة بحر العلوم عبد العلي اللكهنوي على الحواشي الزاهدية على
شرح مثلاً جلال: ٢٩.

صَوَّرَ الْجُزْئِيَّاتِ الْمَادِّيَّةِ ^(١) - لِيَكُونَهَا مُبَرِّقَةً يَلَوَّاحٍ الْمَادَّةَ وَعَوَاشِيَهَا، وَمُتَعَلِّقَةً بِعَوَارِضِ الْهَيُولَى ^(٢) وَحَوَاشِيَهَا - لَا تَرْتَسِمُ فِي النَّفْسِ ^(٣). وَإِنَّمَا تَرْتَسِمُ فِي الْمَشَاعِيرِ الْبَاطِنَةِ ^(٤)، فَلَوْ كَانَتْ هِيَ الصُّوْرُ الْعِلْمَ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الْمَشَاعِيرُ عَالِمَةً؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ مَا يَقُومُ بِهِ الْعِلْمُ. وَالصُّوْرَةُ قَائِمَةٌ بِالْحَوَاسِّ مَعَ أَنَّهُمْ قَدْ تَطَابَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَشَاعِيرَ لَيْسَتْ شَاعِرَةً، لَا بِنَفْسِهَا، وَلَا بِغَيْرِهَا.



(١) الصور التي تحصل بالحواس.

(٢) أي: الصور الجمسية والنوعية والأشكال الجزئية.

(٣) لأنَّ علمها مقدسة عن المادة كما حقَّقه الشيخ الرئيس في التعليقات.

(٤) لأنَّ النفس تدرك الكليات من غير آلة، بل بحصولها فيها، وتدرك الجزئيات بالآلات التي هي

الحواس الخمس الظاهرة، واثنان باطنان: الحس المشترك والوهم. راجع لتحقيق المرام

إلى: حاشية العلامة بحر العلوم على حاشية العلامة ميرزا هاد الهروي على شرح الجلال

الدُّوَانِي: ٢٨.

تَفْرِيرُ الْحُجَّةِ الثَّامِنَةِ

أَنَّ الْعِلْمَ، لَوْ كَانَ هِيَ الصُّورَةُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ أَمْرًا عَدَمِيًّا؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ قَدْ يَكُونُ
عَدَمِيَّةً، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى فَسَادِهِ.



تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ التَّاسِعَةِ

أَنَّ الشَّكَّ وَالتَّضَدِّيقَ وَنَحْوَهُ، إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّسْبَةِ أَوْ الْقَضِيَّةِ عَلَى مَا سَيَلُوحُ^(١) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. فَيَكُونُ كُلُّ مُنْهَمَا عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الصُّورَةِ هِيَ الْعِلْمُ، حَقَائِقُ غَيْرِ مُسْتَقَلَّةٍ، وَهُوَ صَرِيحُ الْبُطْلَانِ. وَأَيْضًا لَوْ كَانَ التَّضَدِّيقُ عَيْنَ النَّسْبَةِ لَمَا وَجَدَتْ النَّسْبَةُ دُونَهُ - كَمَا هُوَ شَأْنُ الْمُتَّحِدِينَ - مَعَ أَنَّ النَّسْبَةَ تُوْجَدُ دُونَهُ حِينَ كَوْنِهَا مَشْكُوكَةً^(٢)، وَكَذَا الْحَالُ فِي الشَّكِّ. وَهَذَا إِنَّمَا يَنْتَهِضُ عَلَى مَنْ يَجْعَلُ التَّضَدِّيقَ وَالشَّكَّ وَنَحْوَهُ كَالْإِنْكَارِ مِنْ أَقْسَامِ الْعِلْمِ، لَا عَلَى مَنْ أَخْرَجَهَا عَنْهَا، وَظَنَّهَا مِنْ ذُنَابَاتِ الْعِلْمِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى كَوْنِ التَّخِيلِ^(٣) مِنْ أَقْسَامِ الْعِلْمِ. وَظَاهِرٌ أَنَّهُ رُبَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّسْبَةِ وَالْقَضِيَّةِ^(٤)». فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ هِيَ الصُّورَةُ الْمُتَّحِدَةُ مَعَ مَعْلُومِهَا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ التَّخِيلُ أَمْرًا غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ كَمَا أَنَّ مَعْلُومَهُ كَذَلِكَ. وَهَذَا نَاهِضٌ عَلَى كُلِّ مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الصُّورَةُ الْمُتَّحِدَةُ مَعَ مَعْلُومِهَا، سَوَاءً قَالِ بِكَوْنِ التَّضَدِّيقِ وَنَحْوِهِ مِنْ أَقْسَامِ الْعِلْمِ، أَوْ لَمْ يَقُلْ.



(١) فِي خَاتَمَةِ الْكِتَابِ بِعَوْنِ اللَّهِ التَّوَّابِ.

(٢) فَيَقَالُ: هَذِهِ الْقَضِيَّةُ قَضِيَّةٌ مَشْكُوكَةٌ.

(٣) وَهُوَ أَنْ يَتَعَلَّقَ التَّصَوُّورُ بِالنَّسْبَةِ الْخَبَرِيَّةِ وَلَا تَتَوَجَّهَ النَّفْسُ إِلَيْهَا بِالرَّدِّ وَالْقَبُولِ فَهُوَ التَّخِيلُ.

(٤) أَيُ: مَعْنَى الْقَضِيَّةِ.

تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ الْعَاشِرَةِ

أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعِلْمُ هِيَ الصُّورَةُ لَرِمَ كَوْنُ الدَّائِيَّاتِ مُعَلَّلَةً بِالْعَوَارِضِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ. وَبَيَّانُ الْمُلَازِمَةِ: أَنَّ الْقَرِيحَةَ الصَّرِيحَةَ، وَالْفِطْرَةَ الصَّحِيحَةَ حَاكِمَةٌ بِأَنَّ الْعِلْمَ حَقِيقَةٌ، حَقِيقَةٌ، وَاقِعَةٌ، لَا كَالْحَقَائِقِ الْإِغْتِيَابِيَّةِ الَّتِي مِنْ مُسْتَعْمَلَاتِ الْأَوَّاهِمِ كَالْحَقِيقَةِ الْمُؤَلَّفَةِ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالْبَيَاضِ^(١). فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ هِيَ الصُّورَةُ الْحَاصِلَةَ فِي الذَّهْنِ، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الصُّورَةُ بِنَفْسِ حَقِيقَتِهَا، وَجَوْهَرِيَّتِهَا، وَسِنْخِ ذَاتِهَا عِلْمًا، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَا هِيَ تَقَبَّلَ حُصُولِهَا فِي الذَّهْنِ حِينَ وُجُودِهَا فِي الْخَارِجِ عِلْمًا وَهُوَ صَرِيحُ الْبُطْلَانِ^(٢).

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ حُلُولِهَا فِي الذَّهْنِ وَقِيَامِهَا بِهِ عِلْمًا، وَلَا يَكُونُ بِنَفْسِ حَقِيقَتِهَا عِلْمًا. فَيَكُونُ مَالُهُ إِلَى أَنَّ الْحُلُولَ فِي الذَّهْنِ وَالْقِيَامَ بِهِ يُصَيِّرُ مَا لَمْ يَكُنْ عِلْمًا، عِلْمًا. وَإِذَا جُعِلَ شَيْءٌ عَيْنَ شَيْءٍ آخَرَ، وَتَصَيَّرَ حَقِيقَتُهُ حَقِيقَةً أُخْرَى غَيْرُ مَقْضُولٍ، فَيَكُونُ الْعِلْمُ ذَاتِيًا لَتِلْكَ الصُّورَةِ وَقَدْ عَلُلَ ثُبُوتُهَا بِالْحُلُولِ فَيَلْزَمُ تَعْلِيلُ الدَّائِيَّاتِ

(١) الإنسان جوهر لا يحتاج في تقومه إلى شيء آخر، والبياض عرض يحتاج في تقومه إلى وجود شيء آخر، والحقيقة المؤلفة من الجوهر والعرض لا تكون حقيقة واقعية؛ لأنَّ الحقيقة الواقعية عبارة عما يكون بين أجزائه كلها الافتقار. وههنا كذلك؛ لأنَّ العرض محتاج في وجوده إلى الجوهر بخلاف الجوهر.

(٢) لأنَّ الحقائق لا تختلف باختلاف الظروف.

بِالْعَوَارِضِ، وَهَذَا خُلْفٌ بَاطِلٌ^(١).

فَإِنَّكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ مِنَ الْحِجَجِ الْقَاطِعَةِ أَوْرَثْنَاهَا مِنَ الْقُدَمَاءِ وَمِنْهَا مَا سَنَحَ بِهِ
نَظَرُ فِكْرِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) راجع إلى حواشي الفاضل الخير آبادي على شرح السلم للقاضي: ١٧٦.

[متن الرسالة في تحقيق العلم والمعلوم]

قُلْتُ: قَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ إِعْضَالَ عَلَى هُؤُلَاءِ، وَأَجَابَ فِرَاراً مِنَ الْبُلُوَاءِ. أَمَّا الْإِعْضَالُ فَهُوَ أَنَّ الْعِلْمَ صَوْرُ الْمَوْجُودَاتِ - وَهِيَ جَوَاهِرٌ وَأَعْرَاضٌ - وَصَوْرُ الْأَعْرَاضِ إِنْ كَانَتْ أَعْرَاضاً فَصَوْرُ الْجَوَاهِرِ كَيْفَ تَكُونُ أَعْرَاضاً؛ فَإِنَّ الْمَاهِيَّةَ مَحْفُوظَةٌ فِي أَنْحَاءِ الْوُجُودِ. وَأَمَّا الْجَوَابُ فَهُوَ أَنَّ مَقْضُولَ الْجَوَاهِرِ جَوْهَرٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ الْمَوْجُودُ فِي الْأَعْيَانِ، لَا فِي مَوْضُوعٍ. فَهُوَ بِجَوْهَرٍ حَقِيقَتِهِ جَوَاهِرٌ، وَإِنْ عُرِضَ لَهُ أَنْ صَارَ عَرَضاً بِخُصُوصِ وُجُودِهِ فِي الذَّهْنِ؛ فَإِنَّهُ إِذْ هُوَ فِي الْعَقْلِ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا آثَارُهُ كَمَا أَنَّ الْحَرَكَةَ وَإِنْ كَانَتْ كَمَالاً، لَمَّا هُوَ بِالْقُوَّةِ، فَلَيْسَتْ فِي الْعَقْلِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ حَتَّى يَتَحَرَّكَ الْعَقْلُ، لِقِيَامِهَا بِهِ. فَهِيَ - إِذْ هِيَ فِي الْعَقْلِ مَاهِيَّةٌ مِنْ حَقِّ وُجُودِهَا فِي الْأَعْيَانِ: أَنْ يَكُونَ كَمَالاً، لَمَّا هُوَ بِالْقُوَّةِ. وَهَذَا كَالْمَغْنَاطِيسِ؛ فَإِنَّهُ حَجَرٌ مِنْ شَأْنِهِ: جَذَبَ الْحَدِيدَ، فَإِذَا كَانَ فِي الْكُفِّ مَغْنَاطِيسُ، لَمْ يَجْذِبْهُ - وَهُوَ فِي الْكُفِّ مَغْنَاطِيسُ - وَلَا يَنَافِي جَوْهَرِيَّتُهُ بِجَوْهَرٍ حَقِيقَةٍ عَرَضِيَّةٍ بِخُصُوصِ وُجُودِهِ فِي الذَّهْنِ.

وَهَذَا إِنْ كَانَ حَقّاً فَلَا يَغْنِي عَنِ الْحَقِّ هَهُنَا شَيْئاً؛ إِذِ الْعِلْمُ حَقِيقَةٌ مُحَصَّلَةٌ وَاقِعَةٌ فِي الْأَعْيَانِ. وَإِذْ هِيَ فِيهَا قَائِمَةٌ بِالنَّفْسِ نَاعِيَّةٌ إِنِّيَّاهَا، فَلَيْسَتْ جَوَاهِرَ. ثُمَّ إِذْ هِيَ عَرَضٌ فِي الْحَارِجِ - لَا مُحَالَةً - يَنْدَرِجُ تَحْتَ مَقُولَةٍ عَرَضِيَّةٍ حَقِيقَةٍ. وَإِذْ حُدُودُ مَا سِوَى الْكَيْفِ مُتَّفِقَةٌ عَنْهُ - كَمَا بَأْتِي - فَهِيَ كَيْفِيَّةٌ حَقِيقَةٌ، وَالْجَوْهَرُ كَيْفَ يَكُونُ كَيْفَاً؟ فَتَبَدَّلُ

الْجُودِ - وَهُوَ مِنَ الْعَوَارِضِ - لَا يَتَبَدَّلُ [بِهِ] الْحَقَائِقُ؛ إِذِ الْأَشْيَاءُ حَاصِلَةٌ بِأَنْفُسِهَا كَمَا ظَنُّوا، وَلَا مَحِيصٌ عَنْ هَذَا الْعَوْنِصِ، وَإِنْ كَانُوا يُكْثِرُونَ مِنَ الْهَوَسِ، وَيَتَمَسَّكُونَ فِي الْفَرْقِ بِكُلِّ حَيْشِيشٍ. وَلِذَا تَرَى أَنَّ بَعْضَ الْمُتَحَدِّقِينَ طَوْرًا أَشْبَطَ^(١)، وَمَرَّةً يَتَخَبَّطُ فَيُظَنُّ أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الْوُجُودُ الْإِنْطِبَاعِيُّ لَا صُورَةَ لِأَنْفُسِهَا. وَلَقَدْ اسْتِغَاثَ مِنَ الرَّمَضَاءِ إِلَى النَّارِ؛ إِذِ الْوُجُودُ مَعْنَى مُصَدَّرِيٍّ، فَإِنَّمَا أَفْرَادُهُ حِصَصٌ مُتَّفِقَةٌ الْحَقِيقَةُ، فَيَتَّحِدُ النَّصُورُ وَالتَّصْدِيقُ نَوْعًا. وَأَيْضًا خَارِجًا عَنِ الْمَقُولَاتِ. وَأَيْضًا إِنْزَاعِيٍّ. وَأَيْضًا قَائِمٌ بِالصُّورَةِ فَهِيَ الْعَاقِلَةُ، فَإِنَّ التَّجَا إِلَى مُنْشَأِ إِنْزَاعِيٍّ - وَهِيَ الصُّورَةُ - وَلَّى عَلَى عَقِبِهِ فَقَهَرَى الْإِشْكَالَ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ كَمَنْ قَرَّ وَلَمْ يَسْتَطِيعْ سَبِيلًا.



شرح الرسالة

[بيان الإشكال العويص على الحكماء المشائين]

أقول: ذَكَرَ الشَّيْخُ فِي فَصْلِ الْعِلْمِ مِنْ «إِلَهِيَّاتِ الشُّفَاءِ»^(١) إِعْضَالًا عَوِيصًا^(٢) عَلَى هَؤُلَاءِ، وَأَجَابَ عَنْهُ فِرَارًا عَنِ الْبُلُوَاءِ.

أَمَّا الْإِعْضَالُ^(٣) فَهُوَ أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الْمُكْتَسَبُ الْمَأْخُودُ عَنِ الْمَوْجُودَاتِ - وَهِيَ جَوَاهِرُ وَأَعْرَاضُ - فَإِذَنْ مِنَ الْعُلُومِ مَا هِيَ صُورُ الْجَوَاهِرِ، وَمِنْهَا مَا هِيَ صُورُ الْأَعْرَاضِ. وَإِنْ كَانَتْ صُورُ الْأَعْرَاضِ أَعْرَاضًا فَصُورُ الْجَوَاهِرِ كَيْفَ تَكُونُ أَعْرَاضًا؟ فَإِنَّ الْمَاهِيَّاتِ مَصُونَةٌ مُنْحَفِظَةٌ فِي أَنْحَاءِ الْوُجُودِ، وَظُرُوفِ التَّقَرُّرِ. فَمِنْ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَسْتَحِيلَ الْجَوَاهِرُ فِي نَحْوِ وُجُودِهِ الدُّهْنِيِّ أَعْرَاضًا.

وَأَمَّا الْجَوَابُ^(٤) فَهُوَ أَنَّ مَعْقُولَ الْجَوْهَرِ جَوْهَرٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ الْمَوْجُودُ فِي الْأَعْيَانِ

(١) إلهيات الشفاء: ١ / ١٤٠، المقالة الثالثة، الفصل الثامن.

(٢) لا يخفى أن مدار هذا الإشكال على أن العلم والمعلوم متحدان بالذات، وحصول الأشياء بأنفسها. والغرض منه إبطال عرضية العلم فقط.

(٣) حاصله: أن العلم المكتسب من صورة الشيء مجردة عن المادة، فصور الجواهر تكون جواهر أيضاً في الذهن؛ بناءً على إنحفاظ الماهيات في الوجود مع أنه يصدق عليها في الذهن تعريف العرض؛ لأنها وجدت في موضوع؛ إذ الذهن يستغني عنها، ولا يحتاج إليها. فيلزم كون الشيء الواحد جَوْهَرًا وَعَرَضًا مع أنَّهما متباينان لا يصدقان على شيء واحد.

(٤) هذا جواب لهذا الإشكال بمنع المنافاة بين الجوهر والعرض. وحاصله: أن الجوهر ماهيته، =

لَا فِي مَوْضُوعٍ، أَيْ: مَا هِيَ مِنْ شَأْنٍ وَجُودَهَا فِي الْعَيْنِ أَنْ يَكُونَ غَنِيَّةً عَنِ الْمَوْضُوعِ.
فَصُورُ الْجَوَاهِرِ - وَإِنْ كَانَتْ بِالْفِعْلِ فِي مَوْضُوعٍ مِنْ تَلَقَّاءِ خُصُوصِيَّةٍ وَجُودٍ عَرْضِهَا
- فَصَارَتْ أَعْرَاضًا، إِلَّا أَنَّ حَقَّ جَوْهَرِيَّتِهِ وَسِنَخِ^(١) قَوَامِهِ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَعْيَانِ لَا فِي
مَوْضُوعٍ. فَالْجَوْهَرُ الْمَعْقُولُ حِينَ هُوَ فِي الْعَقْلِ عَرْضٌ وَجَوْهَرٌ مَعًا؛ فَإِنَّهُ بِالْفِعْلِ
مَوْجُودٌ فِي مَوْضُوعٍ هُوَ الذَّهْنُ. وَأَيْضًا هُوَ مَا هِيَ مَنْ حَقُّهَا: أَنَّهَا إِذَا وَجَدَتْ فِي
الْأَعْيَانِ كَانَتْ لَا فِي مَوْضُوعٍ.



= إذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع. والعرض ما كان في موضوع، سواء كان في الذهن
أو في الخارج. فالصورة الذهنية جوهر؛ لأنه يصدق عليها أنها ماهية إذا وجدت في الخارج
كانت لا في موضوع - وإن صدق عليها في الذهن كونها في موضوع - لكن لا يقال: «جوهراً ههنا
لوجود هذه الصفة للماهية المعقولة. فالتنافي بين الجوهر والعرض، إنما هو في وجودهما
في الخارج بأن ما يكون في الأعيان لا في موضوع لا يكون فيها موجوداً في موضوع. وأما في
الذهن فلا مانع؛ لصدق العرض على الجوهر؛ لأنه جوهر بمعنى أنها إذا وجدت في الخارج
لكانت في الموضوع عرض باعتبار أنه موجود بالفعل في الموضوع الذي هو الذهن.

(١) (ب): شيخ، وهو سهو.

[تَحْقِيقُ أُنَيْقٍ عَنِ الضَّابِطَةِ:

«الْمَوْجُودُ فِي الشَّيْءِ الْمَوْجُودِ مَوْجُودٌ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ»]

فَإِنْ قِيلَ: هُوَ^(١) فِي الْأَعْيَانِ حِينَ هُوَ فِي الْأَذْهَانِ؛ إِذِ الْعَقْلُ أَيْضًا مِنَ الْأَعْيَانِ، فَالْمَوْجُودُ فِيهِ يَكُونُ مَوْجُودًا فِيهَا.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَوْجُودَ فِي الْأَعْيَانِ، هُوَ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُهُ وَتَضَدُّرُ عَنْهُ أَحْكَامُهُ. فَالْمَوْجُودُ فِي الْعَقْلِ - إِذَا لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْآثَارُ، وَلَا يَضَدُّرُ عَنْهُ الْأَحْكَامُ - لَا يَكُونُ مَوْجُودًا فِي الْأَعْيَانِ. وَأَمَّا الْقَضِيَّةُ الْقَائِلَةُ: «الْمَوْجُودُ فِي الشَّيْءِ الْمَوْجُودِ مَوْجُودٌ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ» حَتَّى يَكُونَ الْمَوْجُودُ فِي الْعَقْلِ الْمَوْجُودُ فِي الْأَعْيَانِ، مَوْجُودًا فِي الْأَعْيَانِ، فَلَيْسَ صِدْقُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الظَّرْفِ الْمَكَانِيِّ.

وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْأَعْيَانَ لَيْسَتْ ظَرْفًا وَمَحَلًّا لِلْمَوْجُودَاتِ فِيهَا، إِنَّمَا هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَشْيَاءِ الْمَوْجُودَةِ فِي أَنْفُسِهَا مَعَ عَزْلِ النَّظَرِ عَنِ الْأَذْهَانِ. فَمَا لَا يَكُونُ مَوْجُودًا فِي نَفْسِهِ يَدُونِ لِحَاطِظِ الدَّهْنِ لَا يَكُونُ مِنَ الْأَعْيَانِ - فَكُنْ عَلَى تَفَقُّهِ بِهَذَا الْأَصْلِ؛ فَقَدْ زَلَّ فِيهِ مَنْ يُشْهَدُ لَهُ بِالْفَضْلِ - وَذَلِكَ كَمَا أَنَّ الْحَرَكَةَ مَا هِيَئَهَا أَتَتْهَا كَمَالٌ أَوَّلٌ لِمَا هُوَ بِالْقُوَّةِ مِنْ حَيْثُ مَا هُوَ بِالْقُوَّةِ^(٢)، مَعَ أَنَّهَا فِي الْعَقْلِ لَيْسَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، حَتَّى يَلْزَمَ أَنْ يَكُونَ الْعَقْلُ مُتَحَرِّكًا؛ لِغِيَايَمِهَا بِهِ. وَهَذَا صَادِقٌ عَلَى الْمَعْقُولِ مِنْهَا أَيْضًا، فَهُوَ لَا يَنْسَلِخُ عَنْ مَا هِيَئَهَا فِي الْعَقْلِ.

(١) أي: الجوهر المعقول.

(٢) هكذا نقل عن أرسطو.

[تَمْثِيلُ الْجَوَابِ الْمُعْقُولِ بِالشَّيْءِ الْمَحْسُوسِ]

وَصَرَبَ الشَّيْخُ لِذَلِكَ مَثَلًا فِي الْمَحْسُوسَاتِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَغْنَاطِيْسَ ^(١) حَجَرٌ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَجْذِبَ الْحَدِيدَ، إِذَا صَادَفَهُ، مَعَ أَنَّهُ فِي الْكَفِّ لَا يَجْذِبُهُ - وَهُوَ فِي الْكَفِّ مَغْنَاطِيْسٌ - فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يُجْذِبْهُ - وَهُوَ فِي الْكَفِّ - لَمْ يَسْلُخْ عَنْ كَوْنِهِ مَغْنَاطِيْسٍ. فَقَدْ تَحَقَّقَ إِذَنْ أَنَّ الْمُعْقُولَ مِنَ الْجَوَاهِرِ جَوْهَرٌ بِسِنَخٍ قَوَامِهِ وَجَوْهَرٍ مَاهِيَّتِهِ، وَإِنْ كَانَ عَرَضًا أَيْضًا بِخُصُوصٍ هُوَ يَتِيهِ الذَّهْنِيَّةُ ^(٢).

(١) المشهور بالقاف، وفي التهذيب أَنَّهُ بالغين، والقاف غلطٌ. قال الفاضل ولي الله اللكنهوي: هذا المثال قد ذكره الشيخ الرئيس؛ لتوضيح حقيقة الجوهر بل الحركة التي ذكرها في التنظير. وتوضيحه: أَنَّ الحجر المغناطيس حجرٌ يجذب الحديد. فليس معناه أَنَّهُ جاذبٌ للحديد بالفعل، فكما أَنَّهُ من شأنه جذب الحديد إِذَا صَادَفَهُ، فَإِذَا وَجَدَ فِي كَفِّ الْإِنْسَانِ، وَلَمْ يَجْذِبْ الحديد فلم تبطل حقيقته. وهي كونه حجرًا إِذَا صَادَفَ حديدًا جذبهُ، بل هو متفق الحقيقة في الكفِّ وخارج الكفِّ، سواءً لاقاه الحديد، أو لا. فهو يصدق في الكل أَنَّهُ حجرٌ من شأنه: جذب الحديد. وكذلك حال الماهية الجوهرية وسائر الماهيات؛ فَإِنَّهَا عَلَى حَقِيقَتِهَا، سواءً وجدت في الخارج، أو في الذهن. فالجواهر إِذَا لَمْ يَسْتَفِنْ صَوْرَتَهُ عَنِ الْمَوْضُوعِ لَمْ يَخْرُجْ عَنِ حَقِيقَتِهِ الْجَوْهَرِيَّةِ أَصْلًا؛ لِتَصَدُقَ حَدُّهُ، وَهُوَ كَوْنُهُ بِحَيْثُ يَكُونُ وَجُودُهُ فِي الْخَارِجِ لَا فِي مَوْضُوعٍ عَلَيْهِ حَيْثُ أَيْضًا كَمَا كَانَتْ تَصَدُقُ فِي الْخَارِجِ.

(٢) أفاد الفاضل صدر الدين الشيرازي في «شرح هداية الحكمة» أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ أَنَّ مَفْهُومَ الْعَرَضِ أَعْمٌ مِنْ مَقُولَةِ الْجَوْهَرِ بِاعْتِبَارِ الْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ؛ لِأَنَّ الْجَوْهَرَ الذَّهْنِيَّ يَصَدَّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَوْجُودٌ بِالْفِعْلِ فِي مَوْضُوعٍ، وَيَصَدَّقُ عَلَيْهِ أَنَّ وَجُودَهُ الْعَيْنِيَّ لَا يَكُونُ فِي مَوْضُوعٍ فَهُوَ جَوْهَرٌ بِحَسَبِ مَاهِيَّتِهِ، وَعَرَضٌ بِاعْتِبَارِ وَجُودِهِ فِي الذَّهْنِ.

وَلَا مَنَافَاةَ عِنْدَ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ فِي كَوْنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ جَوْهَرًا وَعَرَضًا

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ بَطَلَتِ الْمَنَافَاةُ بَيْنَ الْجَوْهَرِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ؛ فَإِنَّكُمْ قَدْ التَزَّمْتُمْ اجْتِمَاعَهُمَا فِي الْجَوَاهِرِ الْمَعْقُولَةِ.

فَالْجَوَابُ: إِنَّا^(١) إِنَّمَا التَزَّمْنَا اجْتِمَاعَ الْجَوْهَرِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، حَيْثُ أَخَذْنَا الْعَرَضِيَّةَ بِمَعْنَى كَوْنِ الشَّيْءِ بِالْفِعْلِ فِي مَوْضُوعٍ - وَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَهُمَا - فَمِنْ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ بِالْفِعْلِ فِي مَوْضُوعٍ، وَيَكُونُ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَعْيَانِ لَا فِي مَوْضُوعٍ^(٢). وَحَيْثُ مَنَعْنَا اجْتِمَاعَهُمَا وَحَكَمْنَا بِمَنَافَاتِهِمَا^(٣)، إِنَّمَا عَيْنًا بِالْعَرَضِيَّةِ: كَوْنِ الشَّيْءِ مَوْجُودًا فِي الْأَعْيَانِ فِي مَوْضُوعٍ. فَمِنْ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ وَاحِدٌ غَنِيًّا عَنِ الْمَوْضُوعِ فِي الْأَعْيَانِ، وَمُقْتَضًى إِلَيْهِ فِيهَا مَعًا. وَهَذَا خُلَاصَةٌ كَلَامِهِ عَلَى طَبَقِ رَأْيِهِ.



(١) ساقط من (١).

(٢) حاصله: أَنَّ المنحصر في المقولات، إِنَّمَا هو العرض الموجود في الخارج. ومطلق العرض - أعمُّ من أن يكون في الذهن أو في الخارج - ليس منحصرًا فيها؛ لِيُخْلَ الْعَصْرُ. فالصورة الذهنية من الأعراض الذهنية فلا تكون داخلية تحت المقولات التي هي من أقسام الأعراض الخارجية.

(٣) والسرُّ فيه أَنَّ المقولات هي الأجناسُ العالية، وقد تقرَّر في غير هذا موضعٍ أَنَّ تعدُّد الجنس في مرتبة واحدة غيرُ جائزٍ.

[تنقيح الفاضل الخيزرآبادي لكلام الشيخ الرئيس]

وهذا الكلام بعد أن توَّضح أنَّه حقٌّ، لا يُغني عن الحقِّ شيئاً في هذا المقام؛ فإنَّ العلم حقيقةً، مُحَصَّلةٌ، مُتَّصِلَةٌ، وَاقِعِيَّةٌ في الأعيان، مع ظهور ذلك قد نُصِّوا عليه. ثُمَّ أَنَّهَا لَيْسَتْ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا، بَلْ قَائِمَةٌ مُنْضَمَّةٌ إِلَيْهَا^(١) في حاقِّ الخارج مع عزْلِ اللَّحَاطِ عَنِ الْاَعْتِبَارَاتِ وَالْفُرُوضِ^(٢). فَلَيْسَتْ بِحَقِيقَةٍ جَوْهَرِيَّةٍ، بَلْ تَكُونُ لَامُحَالَةً. حَقِيقَةٌ عَرَضِيَّةٌ^(٣)، لِإِذْنِ هِيَ فِي الْأَعْيَانِ فِي مَوْضُوعٍ. فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هِيَ مَاهِيَةً مِنْ حَقِّهَا فِي الْأَعْيَانِ: أَنْ يَقُومَ لَا بِمَوْضُوعٍ، حَتَّى يُمَكِّنَنَا أَنْ نَنْظُرَ أَنَّهَا جَوْهَرٌ^(٤). نَعَمْ لَوْ صَحَّ مَا ذَكَرْنَا فَيَنْصَحُ فِي الْمَعْلُومِ^(٥)؛ لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ ظَلَمِيٌّ ذِهْنِيٌّ. وَسَعُوذٌ إِلَى تَحْقِيقِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَيْضاً تِلْكَ الْحَقِيقَةُ - لِأَنَّهَا فِي الْأَعْيَانِ فِي مَوْضُوعٍ لَامُحَالَةً - تَنْدَرِجُ فِي مَقُولَةٍ

(١) أي: إلى الأعيان.

(٢) لأنَّ العلم حقيقة موجودة في نفس الأمر حال كونه في الأعيان.

(٣) لأنَّه من مقولة العرض؛ لصدق الحد عليه: ماهية إذا وجدت في الخارج كانت في الموضوع.

(٤) لأنَّ الجوهر ماهية إذا وجدت في الخارج، كانت لا في موضوع.

(٥) المعلوم بالذات؛ لأنَّ التحقيق الحقيق بالقبول: أنَّ الصورة الحاصلة من الشيء في العقل

هي المعلوم بالذات، وأمَّا الموجود الخارجي فهو معلوم بالعرض، فصدق المعلومية

عليه بطريق المجاز، قد حقَّقه تحقيقاً لطيفاً العلامة ميرزا هدايه الهروي في حواشي الرسالة

مَنْ الْمَقُولَاتِ الْعَرَضِيَّةِ بِالذَّاتِ^(١)، لَا بِالْعَرَضِ حَتَّى يُطَنَّ أَنَّهَا جَوْهَرٌ بِحَسَبِ حَقِيقَتِهَا الْمُتَّحِدَةِ، مَعَ مَعْلُومِهَا الْوَاقِعِ فِي الْأَعْيَانِ، وَإِنْ كَانَ جَوْهَرًا وَعَرَضًا بِالْعَرَضِ أَوْ يَصْدُقُ عَلَيْهَا فِي الذَّهْنِ أَنَّهَا فِي مَوْضُوعٍ ثُمَّ أَنَّهَا فِي الْأَعْيَانِ مِنْ مَقُولَةِ الْكَيْفِ حَقِيقَةً؛ لِإِتِّمَاءِ حُدُودِ الْمَقُولَاتِ الْبَوَاقِي عَنْهَا^(٢).

فَيَلْزَمُ عَلَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ مُنْذَرَجًا تَحْتَ الْجَوْهَرِ، وَالْكَيفُ بِالذَّاتِ حَقِيقَةً فِيمَا إِذَا عَلِمْنَا الْجَوْهَرَ، وَقَدْ ظَنُّوا عَلَى بُطْلَانِ اللَّازِمِ. وَإِذْ حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ مَحْفُوظَةٌ عِنْدَ هَؤُلَاءِ فِي أَنْحَاءِ الْوُجُودِ وَظُرُوفِ التَّقَرُّرِ^(٣).

(١) لِأَنَّ الْحَقَائِقَ تَكُونُ مَحْفُوظَةً فِي الظُّرُوفِ وَأَنْحَاءِ التَّقَرُّرِ.

(٢) كَمَا سِيلُوحُ فِي الْأَوْرَاقِ الْآتِيَةِ.

(٣) لِأَنَّ الْعَقْلَ يَعُدُّ إِنْقِلَابَ الْمَاهِيَاتِ مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ. أورد عليه: أَلَا لَانْسَلَمَ أَنَّ قَلْبَ الْمَاهِيَةِ مطلقاً، ممتنعٌ عند العقل، كيف؟ فَإِنَّ الْمَاءَ قَدْ يَنْقَلِبُ هَوَاءً بِالتَّخْيِيرِ، وَالْحَمَارُ الْوَاقِعُ فِي مُعْدِنِ الْمِلْحِ، يَنْقَلِبُ مِلْحًا بِتَأْوِيلِ الْمُعْدِنِ، وَالْحَلَاوَةُ حَمُوضَةً بِالْمَكْبِ الْمَدِيدِ. وَهَكَذَا الْمُسْتَحِيلُ مِنْهُ أَنْ يَصِيرَ الْمَاهِيَةُ مَعَ بَقَائِهَا، مَاهِيَةً أُخْرَى فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، كَمَا إِذَا صَارَ الْإِنْسَانُ فِي الْخَارِجِ مَعَ بَقَائِهِ فِيهِ، حَمَارًا فِيهِ. وَهَهُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الصُّورَةَ الْخَارِجِيَّةَ الَّتِي كَانَتْ فِي الْخَارِجِ جَوْهَرًا لَمْ تَصْرِفِهِ عَرَضًا، وَالصُّورَةَ الَّتِي فِي الذَّهْنِ كَانَتْ عَرَضًا لَمْ تَصْرِفِهِ جَوْهَرًا. فَلَا يَلْزَمُ الْإِنْقِلَابُ الْمُسْتَحِيلُ، وَفِيهِ مَا فِيهِ، فَلَيْتَأَمَّلْ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنْقِلَابَ الْمَاءِ إِلَى الْهَوَاءِ، أَوْ بِالْعَكْسِ، تَقْتَضِي مَادَّةً مُشْتَرَكَةً، بَاقِيَةً فِي الْعَالَتَيْنِ. فَكَذَا هَذَا الْإِنْقِلَابُ أَيْضًا يَقْتَضِيهَا، وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ.

قلنا: إِنَّمَا لَا يَدُّ مِنَ الْمَادَّةِ فِي إِنْقِلَابِ الْمَادَّةِ مِنْ صُورَةٍ أَوْ هَيْئَةٍ إِلَى صُورَةٍ أَوْ هَيْئَةٍ أُخْرَى. وَلَا حَاجَةَ لِهَذَا الْإِنْقِلَابِ إِلَى مَادَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ، بَقِيَ أَنَّهُ إِذَا جَازَ الْإِنْقِلَابَ فَيَكُونُ فِي الذَّهْنِ مَاهِيَةً أُخْرَى، وَفِي الْخَارِجِ مَاهِيَةً أُخْرَى. وَلَا شَرَكَةَ بَيْنَهُمَا، فَمِنْ أَيِّ سَبَبٍ يُقَالُ: إِنَّ هَذِهِ الْمَاهِيَةَ الذَّهْنِيَّةَ هِيَ الْمَاهِيَةُ الْخَارِجِيَّةَ الَّتِي إِنْقَلَبَتْ إِلَيْهَا. فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِلْمَاهِيَةِ الْفَرْسِيَّةِ الْحَاصِلَةِ فِي الذَّهْنِ أَنَّهَا هُوَ الْإِنْسَانُ الْخَارِجِيُّ الْمُنْقَلَبُ إِلَيْهَا، وَيَصْحَحُ الْحُكْمُ بِأَنْ زِيدَ الْحَاصِلُ، كَانَ عَمْرَوًا، ثُمَّ إِنْقَلَبَ =

[الرَّدُّ عَلَى السَّيِّدِ الصَّدْرِ الشَّيْرَازِيِّ]

لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ^(١): «إِنَّ الْجَوْهَرَ قَدْ عَرَضَ لَهُ بِحَسَبِ نَحْوِ وَجُودِهِ الذَّهْنِيِّ أَنْ
صَارَ كَيْفًا؛ لِأَنَّ^(٢) الْمَاهِيَّةَ مَحْفُوظَةً، فَكَيْفَ يَصِيرُ الْجَوْهَرُ كَيْفًا؟» لِأَنَّ الْعَوَارِضَ
لَا تُبَدِّلُ الْمَاهِيَّاتِ^(٣).



= إلى زيد، فارتفع الأمان، وهل هذا إلَّا سفسطة. راجع: «التحقيقات المرضيَّة لحلِّ الرسالة
القطبية»، للشيخ عبد الحلیم اللكهنوي الأنصاري: ٩٨، حواشي على الحاشية الزاهدية،
للشيخ عبيد الله القندهاري قدس سره: ٧٧

(١) توضيحه: أَنَّ الشَّيْءَ الْجَوْهَرِيَّ إِذَا وَجَدَ فِي الْخَارِجِ كَانَ جَوْهَرًا، وَإِذَا وَجَدَ فِي الذَّهْنِ صَارَ
ذَلِكَ الشَّيْءُ عَرَضًا وَكَيْفًا. فَلَانْسَلَمَ أَنَّ صُورَ الْجَوَاهِرِ جَوَاهِرٌ، وَأَنَّ الْمَاهِيَّاتِ مَحْفُوظَةٌ فِي
أَنْحَاءِ الْوُجُودَاتِ، بَلْ صَارَتِ الْمَاهِيَّاتِ مُنْقَلِبَةً بِاعْتِبَارِ الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ وَالْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ.
فَالشَّيْءُ الَّذِي يَكُونُ فِي الْخَارِجِ جَوْهَرًا يَصِيرُ عَرَضًا فِي الذَّهْنِ

(٢) هذا تعليل للمنفى أي: عدم إمكان القول... إلخ، ليس لصيرورة الجوهر كيفًا.

(٣) لأنَّهَا تَكُونُ خَارِجَةً عَنِ الذَّاتِ وَالْمَهِيَّةِ.

[الرد على المحقق]

الجلال الدواني قدس سره النوراني]

فَسَقَطَ مَا ظَنَّ^(١) مِنَ الْمُسَامَحَةِ فِي عَدِّ الْعِلْمِ مِنَ الْكَيْفِ.

(١) حاصل مقال الفاضل الدواني: منع كون العلم الذي هو من الأمور الذهنية من مقولة الكيف حقيقة؛ لأنَّ المقولات أقسامٌ للموجود الخارجي. فلا يلزم كون الشيء الواحد جوهرًا وكيفًا؛ لأنَّه جوهرٌ حقيقةً وكيفٌ مسامحةً. وأمَّا عدهم العلم من مقولة الكيف فمسامحةٌ؛ لمساواة الكيف القائم بالمعروض في العين في الافتقار إلى المحل وعدم اقتضاء القسمة والنسبة. يعني أنَّ الكيف حقيقةً هو العرض الموجود في الخارج الذي لا يقتضي القسمة لذاته كالكم. ولا يقتضي النسبة كالمقولات النسبية مثل السواد والبياض وغيرهما من الكيفيات الخارجية. والعلم بمعنى الصورة وإن كان جوهرًا، لكن لما كان بالفعل قائمًا بالذهن وهو محلٌ مستغن عنها كان عرضًا. ولما لم يقتض القسمة والنسبة لذاته كان مشابهًا للكيف الخارجي. فأطلق عليها الكيف مجازًا لعلاقة التشبيه كما يطلق الأسد على الرجل الشجاع. هذا محصل ما قاله العلامة الدواني قدس سره.

[الرّد على العلامة شمس الدين الخفري]

وَمَا ظَنُّ^(١) مِنْ أَنَّهُ كَيْفَ بِمَعْنَى الْمَقُولَةِ، وَمَا تَوَهُّمُ أَنَّ الْجَوْهَرَ يَنْقَلِبُ فِي الذَّهْنِ كَيْفًا.



(١) حاصله: أنهم ذكروا للعرض معنيين: الأوّل: أنّه ماهية موجودة في المحلّ المستغني عن الحال. والثاني: أنّه ماهية إذا وجدت في الخارج كانت في موضوع. فظنّ الفاضل شمس الدين الخفري أنّ العرض بكلّ المعنيين ينقسم إلى المقولات التسع، فيكون للكيف الذي هو من مقولات العرض أيضاً معنيين: الأوّل: العرض الموجود في الموضوع، ولا يقتضي القسمة والنسبة لذاته. وهذا المعنى ليس من المقولات التسع المشهورة، بل هو بهذا المعنى عرض عامّ، يعرض لتسع أقسام العرض، بل لأفراد الجوهر في الذهن كما لا يخفى. والثاني: ماهية إذا وجدت في الخارج كانت في موضوع. ولا يقتضي القسمة والنسبة لذاتها. والكيف بهذا المعنى مقولة، وجنس عالٍ، ومباين لمقولة الجوهر. ولا يصدق هو بهذا المعنى على شيء من أفراد المقولات الأخرى، لا في الذهن، لا في الخارج. والعلم كيف بالمعنى الأوّل. فلا ضير في صدقه على صورة الجوهر التي هي عين المعلوم على المذهب المنصور؛ لأنّ صدق الجوهر عليها صدق ذاتي، وصدق الكيف عليها صدق عرضي، فافهم.

[نظريّة الفاضل مير باقر الداماد الشيعي^(١)

أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الْوُجُودُ الْإِنْطِبَاعِي]

وَلَا مَحْنَصَ لَهُؤُلَاءِ^(٢) عَنْ هَذِهِ الشَّبَهَةِ الْعَوِيصَةِ، وَإِنْ كَانُوا يُكْثِرُونَ مِنَ اللَّفْظِ وَالتَّهْوِيشِ^(٣)، فَيَكُونُ فِي مَعْرِقِ التَّشْكِيكِ بِكُلِّ حَشِيشٍ. وَلِذَا تَرَى بَعْضَ الْمُتَفَلِّسِينَ^(٤) الْمُتَعَصِّينَ مِنَ الْمُتَحَدِّثِينَ قَدْ مَسَطَ^(٥) عَنِ الْإِقْدَامِ عَنِ الْإِجَابَةِ، وَقَدْ يَتَخَبَّطُ فَتَمِيلُ

(١) هو محمّد باقر بن محمّد الحسيني الاسترآبادي المعروف المير الداماد (١٠٤١هـ)، كان عالماً شيعياً متصلياً، فيلسوفاً من بلاد فارس ومن كبار العلماء وأصحاب الحكمة المميزين في العهد الصفوي، ولد في القرن العاشر الهجري. ومن أشهر تصانيفه: «القبسات»، و«الصراف المستقيم»، و«الآفق المبين». كان كتاباً مدرسياً في بلاد الهند، وقد كتب عليه الحواشي، إمام الحكماء والمتكلمين الشيخ فضل حق الخيرآبادي والشيخ الإمام عبد العلي ابن نظام الدين السهالوي رحمهما الله تعالى ولهما انتقادات متينة عليه - «الرواشح السماوية»، و«أنموذج العلوم»، «الحبل المتين» وغيرها. للترجمة راجع إلى: روضات الجنات: ٢ / ٦٥، تاريخ الفلسفة في الإسلام: ٢ / ٤٤٥، الفوائد الرضوية: ص ٤١٩، تاريخ عالم آراء عباسي: ١ / ١٤٦. وأفاد الشيخ عبيد الله القندهاري رحمه الله تعالى في «تعليقاته على الحواشي الزاهدية»: الباقر من التبقر وهو السعة. ووجه التلقّب بذلك سعة علمه. وأمّا تسمية بالداماد فلائّه كان زوج بنت سلطان زمانه. والدّاماد في الفارسية: زوج البنت.

(٢) أي: للحكماء المشائين.

(٣) كما عرفته باليقين في أجوبة سابقة، للشيخ الرئيس والسيد الصدر الشيرازي، والفاضل الدوّاني، والفاضل الخفري وغيره.

(٤) المتفلسفين: وهم الذين ليسوا بفلاسفة حقيقة، لكن لهم ادّعاء في الفلسفة، وفيه ما فيه.

(٥) أي: سقط.

عَنْ سَبِيلِ الْإِصَابَةِ، فَيُظَنُّ، وَبَعْضُ الظَّنِّ إِثْمٌ: «أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ هُوَ الصُّورَةُ الْمُنْطَبِعَةُ حَقِيقَةً، بَلْ نَفْسٌ وَجُودُهَا الْإِنْطِبَاعِيُّ دُونَ ذَلِكَ الْحُصُولِ الْإِرْتِسَامِيِّ هُوَ مَبْدَأُ الْإِنْكَشَافِ الْأَشْيَاءِ»^(١).



(١) راجع: الأفق المبين: ٩١.

[تَنْقِيذَاتُ الْعَلَامَةِ فَضْلٌ حَقُّ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ عَلَى مَذْهَبِ الْفَاضِلِ الْبَاقِرِ الدَّامَادِ]

[التنقيذ الأول]

وَأَنْتَ تَعْلَمُ، وَكُلُّ مَنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُخَاطَبَ بِهِ يَعْلَمُ: أَنَّ هَذَا اسْتِغَاثَةٌ مِنَ الرَّمْضَاءِ^(١) إِلَى النَّارِ؛ أَمَّا أَوْلَا؟ فَلِأَنَّ الوجودَ مَعْنَى مَصْدَرِيٍّ^(٢). وَالْمَعْنَايِ الْمَصْدَرِيَّةُ لَيْسَ لَهَا أَفْرَادٌ سِوَى الْحِصَصِ، وَهِيَ تَكُونُ مُتَّفَقَةً الْحَقِيقَةَ؛ إِذْ لَا حَقِيقَةَ لَهَا، سِوَى الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيِّ الدَّهْنِيَّ هِيَ حِصَصٌ لَهُ^(٣). فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ هُوَ الوجودُ الْإِنْطِلَاعِي لَكَانَ

(١) الرَّمْضَاءُ: شِدَّةُ الْحَرِّ.

(٢) وَيُعْبَرُ عَنْهُ فِي الْفَارْسِيَّةِ بِـ «هَسْتَن».

(٣) أَيُّ قَدْ تَقَرَّرَ فِي «فَنِّ الْأُمُورِ الْعَامَّةِ»: أَنَّ الوجودَ حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ، وَأَفْرَادُهُ أَفْرَادٌ حِصَصِيَّةٌ. وَتَوْضِيحُهُ مَوْقُوفٌ عَلَى مَقْدَمَةٍ: وَهِيَ أَنَّ الْكَلِمَةَ الْمُقَيَّدَ أَخَصُّ مِنَ الْكَلِمَةِ الْمُطْلَقِ، فَالْمَخْصُصُ فِيهِ، إِمَّا قَيْدٌ، أَوْ تَقْيِيدٌ، أَوْ الْقَيْدُ وَالتَقْيِيدُ مَعًا، فَإِنْ كَانَ قَيْدًا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَلِمَةً ذَاتِيَةً فَيُسَمَّى «الْفَرْدُ النُّوعِي» كَالْحَيَوَانَ النَّاظِقِ، أَوْ عَرْضِيًّا فَيُسَمَّى «الْفَرْدُ الصُّفْرِي» كَالْإِنْسَانِ الرُّومِي، أَوْ تَشْخُصًا وَاقِعِيًّا فَيُسَمَّى بِـ «الْفَرْدِ الشَّخْصِي» كَزَيْدٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ، وَإِنْ كَانَ تَقْيِيدًا فَيُسَمَّى «الْفَرْدُ الْحِصَصِي» كَوْجُودِ زَيْدٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الوجودِ حَيْثُ يَكُونُ الْمَخْصُصُ الْإِضَافَةُ بِدُونِ زَيْدٍ، وَإِنْ كَانَ الْقَيْدُ وَالتَقْيِيدُ كِلَيْهِمَا فَيُسَمَّى «الْفَرْدُ الْفَرْدِي»، كَوْجُودِ زَيْدٍ بِالنِّسْبَةِ زَيْدٌ بِحَيْثُ تَكُونُ الْإِضَافَةُ مَعَ زَيْدٍ مَخْصُصَةً. إِذَا عَلِمْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الوجودَ مِنَ الْمَعْنَايِ الْمَصْدَرِيَّةِ وَأَفْرَادُهَا لَا تَكُونُ إِلَّا حِصَصًا؛ لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ يَكُونُ لِلْمَعْنَايِ الْمَصْدَرِيَّةِ فَرْدٌ غَيْرُ الْحِصَّةِ لَكَانَتْ تِلْكَ الْمَعْنَايِ مَحْمُولَةً عَلَى ذَلِكَ الْفَرْدِ بِالْمَوَاطَأَةِ؛ لِأَنَّهُ مَنَاطُ الْفَرْدِيَّةِ. وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ =

التَّصَوُّرُ وَالتَّصْدِيقُ اللَّذَانِ - هُمَا أَفْرَادُهُ مُتَّفَقَيْنِ نَوْعًا - وَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا^(١).



= بالاستقراء الصحيح فالملزوم مثله. إذا ثبت إنحصار المعاني المصدرية في الأفراد الحصصية، فنقول: إنَّ التَّصَوُّرَ والتَّصْدِيقَ اللّٰذَيْنِ هُمَا فَرْدَانِ لِلْحَصُولِ أَفْرَادَ حَصَصِيَّةٍ، وَكُلُّ أَفْرَادِ حَصَصِيَّةٍ مُتَّحِدَةٌ بِالنَّوْعِ، فَالتَّصَوُّرُ وَالتَّصْدِيقُ الْمَذْكُورَانِ مُتَّحِدَانِ بِالنَّوْعِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُمَا نَوْعَانِ مُتَبَاثِنَانِ بِالنَّوْعِ.

(١) لِأَنَّ بَدَاهَةَ الْعَقْلِ شَاهِدَةٌ بِأَنَّ التَّخَالُفَ الذَّاتِيَّ بَيْنَهُمَا مَفْهُومًا ثَابِتٌ. وَإِلْإِحَالَةَ إِلَى بَدَاهَةِ الْعَقْلِ بِنَحْوِ مَخْصُوصِ أَسْلَمَ مِنَ التَّكَلُّفَاتِ الْبَارِدَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ.

[التنقيذ الثاني]

وَأَمَّا ثَانِيًا؛ فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ خَارِجًا عَنِ الْمَقُولَاتِ؛ لِأَنَّ الْوُجُودَ خَارِجٌ عَنْهَا؛ إِذْ هُوَ مِنَ الْأُمُورِ الْعَامَّةِ^(١)، وَقَدْ حَقَّقْنَا نَحْنُ فِي كِتَابِنَا الْمُسَمَّى بِـ «الْجَوَاهِرِ فِي تَحْقِيقِ مَبَاحِثِ الْأَعْرَاضِ وَالْجَوَاهِرِ»^(٢): أَنَّ الْأُمُورَ الْعَامَّةَ خَارِجَةٌ عَنِ الْمَقُولَاتِ، وَإِنْ كَانَتْ أَعْرَاضًا^(٣).



(١) وهي الأمور التي لا تختص بقسم من أقسام الموجود التي هي الواجب، والجوهر، والعرض كالوجود؛ فإنه كما يوجد في الواجب فهكذا يوجد في الممكن بقسميه: الجوهر والعرض، وكالوحدة المطلقة؛ فإنها توجد في الواجب حقيقة وفي الجواهر والأعراض اعتباراً. راجع إلى: شرح المواقف للسيد الشريف: ٢ / ٥٨، وحاشية العلامة ميرزا هادي الهروي قدس سره ما: ٥.

(٢) هي الرسالة القيمة المشتهرة بـ «رسالة قاطيغورياس» في عامة كتب سيرته الشريفة للفاضل الخير آبادي قدس سره الأيادي، وقد ذكر نفسه أيضاً بهذا العنوان للرسالة في «حواشي القاضي محمد مبارك». وموضوع الرسالة تحقيق مباحث الجوهر والعرض، ولقد طالعناها وجدناها أكمل النسيج في الكتب المصنفة في هذا الموضوع، أي: فن المقولات، وعندي لها نسخة خطية واحدة.

(٣) لأن الأمور العامة من البسائط الذهنية، والبسائط الذهنية تكون خارجة عن المقولات؛ لأنها لا تكون ذاتيات لها، كما أن فصول الجواهر جواهر مع أن الجوهر ليس ذاتياً لها، وإلا لزم التسلسل، فكما أن الجوهر عرض عام لها، كذلك الوجود عرض عام للعلم.

[التنقيذ الثالث]

وَأَمَّا ثَالِثُ؛ فَإِنَّ الْوُجُودَ^(١) أَمْرٌ إِنْتِزَاعِيٌّ - لَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ أَضَاعَ عُمُرَهُ فِي إِثْبَاتِ
إِنْتِزَاعِيَّةِ الْوُجُودِ^(٢) - فَيَلْزَمُ كَوْنُ الْعِلْمِ أَمْرًا إِنْتِزَاعِيًّا، فَتَوَقَّفَ عَلَى الْإِنْتِزَاعِ.



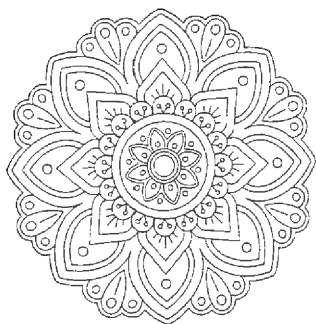
- (١) أي: الوجود المصدري؛ لأنَّ مصداقه الَّذِي هو ما به الوجودية، إمَّا انتزاعيٌّ - وهذا ما يعزى إلى الشيخ المفتول - أو إنضماميٌّ: فإمَّا في الكل - وهو مذهب المتكلمين - أو في الواجب فقط ولم يذهب إليه أحدٌ، أو في الممكن فقط - وهو مذهب المشائين - أو منفصلٌ عن الموجودات - وهو مذهب بعض المتصوّفين والمتفلسفين - أو هو عينُ الموجودات فهو إمَّا حقيقةً واحدةً، مبهمَةٌ، متشككةٌ - وهو مذهب الإشراقية -، أو حقيقةً واحدةً مطلقةً، غير مبهمَةٍ، ولا متشككةً - وهو المذهب الحق - أو حقائق متعددة يطلق عليها الوجودُ باشتراك اللفظ - وهو مذهب الأشاعرة قدست أسرارهم - أو جزء للموجودات، وليس مذهباً لأحد.
- (٢) الألف المبيِّن: ٨١، مطبوع بتحقيق حامد ناجي الأصفهاني، تهران: ١٣٩١ هـ.

[التَّنْقِيدُ الرَّابِعُ]

وَأَمَّا رَابِعًا؛ فَلِأَنَّ الوجودَ الْإِنطِبَاعِيَّ قَائِمٌ بِالصُّورَةِ. فَلَوْ كَانَ عِلْمًا كَانَتِ الصُّورَةُ عَالِمَةً، بَلْ يَكُونُ هِيَ الْعَاقِلَةُ دُونَ النَّفْسِ^(١)!. فَإِنْ اِلْتَجَأَ وَرَارًا عَنِ الْاسْتِحَالَاتِ إِلَى مَنْشَأِ اِتِّزَاعِ الوجودِ الْإِنطِبَاعِيَّ - وَهِيَ الصُّورَةُ هُوَ الْعِلْمُ - فَيَقْهَرُهُ الْإِعْضَالُ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ كَمَنْ رَامَ الْهَرَبَ وَلَمْ يَسْتَطِعْ سِيلاً.



(١) لِأَنَّ إدْرَاكَ الْكَلِّيَّاتِ وَالْجُزْئِيَّاتِ بِوَسْطَةِ الْأَلَاتِ مِنْ وَطَائِفِ الْعَقْلِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ.



متن الرسالة

وَلْتَضْرِبْ عَنْ هَذَا صَفْحًا، وَتَشْتَغِلْ بِمَا نَحْنُ بِصَدِّهِ مِنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ فِي
 الْمَرَامِ. فَقُولْ: الْفِطْرَةُ أَعْدَلُ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ عَدَمِيًّا، وَلَا مَعْدُومًا. وَنُبِّئْهُ
 عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَمْرًا مَعْدُومًا عَنِ النَّفْسِ يَصْدُقُ عَلَيْهَا مُشْتَقُّهُ، مَعَ انْتِفَاءِ الْمَبْدِ عَنْهَا.
 وَلَوْ كَانَ عَدَمِيًّا، فَإِنْ كَانَ سَابِقًا لِلْإِذْرَاكِ - هُوَ عَدَمٌ سَابِقٌ لِلْإِذْرَاكِ آخَرَ - وَهَكَذَا
 تَحَقَّقُ الْإِذْرَاكَاتُ فِي النَّفْسِ حِينَ يُغْرَضُ انْتِفَائُهَا عَنْهَا. وَإِنْ كَانَ عَدَمًا لِلْإِذْرَاكِ يَسْبِقُهُ
 - وَهُوَ عَدَمٌ الْآخِرُ يَسْبِقُهُ - فَلَا يَذْهَبُ إِلَى مَا لَانْهَائِيَّةٍ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ لِلنَّفْسِ إِذْرَاكَاتٌ
 لَا تَنْتَاهِي فِي زَمَانٍ مُتَّاهٍ، بَلْ يَنْتَهِي إِلَى إِذْرَاكِ وَجُودِيٍّ، فَيَعُودُ وَجُودُهُ، إِذَا حَصَلَ لَهَا
 الْإِذْرَاكِ - هُوَ انْتِفَائُهُ - وَكُلُّ مَا يَتْلُوهُ بِمَرَاتِبِ شَفْعٍ. وَإِنْ كَانَ كُلُّ إِذْرَاكِ عَدَمِيٍّ عَدَمًا
 لِلْإِذْرَاكِ وَجُودِيٍّ فَمَعَ أَنَّ الْعُلُومَ مُتَمَاثِلَةً لَا يَكُونُ إِلَّا عَدَمٌ مُلْكِيٌّ، فَيَكُونُ جَهْلًا بَيِّنًا
 لَا عِلْمًا. وَإِنْ كَانَ عَدَمًا لِصِفَةٍ أُخْرَى، فَإِنْ كَانَ كُلُّ إِذْرَاكِ عَدَمًا سَابِقًا لِصِفَةٍ لَزِمَ
 أَنْ يَتَحَقَّقَ فِي الْعَقْلِ الْهَيُولَانِيَّ صِفَاتٌ لَا تَنْتَاهِي بِالْفِعْلِ وَإِنَّهُ مُحَالٌ. وَإِنْ كَانَ عَدَمًا
 لَاحِقًا تَعُودُ الصِّفَةُ بَعْدَ عَدَمِهَا، إِذَا رَالَ. وَإِنْ كَانَ بَعْضُ مُنْهَا كَذَلِكَ دُونَ بَعْضٍ لَمْ
 تَمَازِلْ أَفْرَادُهُ، فَإِذَنْ هُوَ أَمْرٌ ثُبُوتِيٌّ لَيْسَ انْتِزَاعِيًّا، وَإِلَّا فَالْعِلْمُ مُنْشَأُ انْتِزَاعِهِ وَكَلَامُنَا فِيهِ.
 وَأَيْضًا فَمَنْشَأُهُ إِمَّا نَفْسُ النَّفْسِ فَيَكُونُ عَالِمُهُ أَبَدًا، أَوْ غَيْرُهَا فَهُوَ الْعَالِمُ دُونَ
 النَّفْسِ فَهُوَ نَعَتْ مُنْظَمٌ إِلَى مَوْصُوفِهِ، مَوْجُودٌ فِي الْأَعْيَانِ، قَائِمٌ بِهِ. فَيَنْدَرِجُ تَحْتَ مَقُولَةِ

مِنَ الْمُقُولَاتِ. وَإِذْ هُوَ طَبِيعَةٌ نَّاعِيَّةٌ لَا يَقْتَضِي الْقِسْمَةَ. وَلَيْسَتْ عِبَارَةً عَنِ النُّسْبَةِ إِلَى الْمَكَانِ، أَوْ إِلَى الزَّمَانِ، أَوْ إِلَى مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الْعَالَمُ. وَلَا نِسْبَةً بَعْضُ أَجْزَائِهِ إِلَى بَعْضٍ، وَنِسْبَتُهُ إِلَى خَارِجٍ. وَلَيْسَتْ غَيْرَ قَارٍّ لَا يَتَحَصَّلُ بِالْفِعْلِ، وَلَا انْتِزَاعِيَّةٌ لَا يَتَأَصَّلُ إِلَّا فِي الْعَقْلِ. فَهِيَ مِنْ مَقُولَةِ الْكَيْفِ حَقِيقَةٌ وَإِنْ عَرَضَهَا الْإِضَافَةُ إِلَى الْمَعْلُومِ، فَإِذَنْ هِيَ كَيْفِيَّةٌ نَفْسَانِيَّةٌ، يُعَبَّرُ عَنْهَا «دَانِش» ذَاتُ إِضَافَةٍ إِلَى مَا ارْتَسَمَ مِنَ الْأَشْيَاءِ فِي الذَّهْنِ، مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ تَعَلُّقُ الْفِعْلِ بِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ، غَيْرُ مُتَّحِدَةٍ فِي الوجودِ. فَإِنْ كَانَا مَوْجُودَيْنِ بِالذَّاتِ اخْتَلَفَ الوجودُ، وَإِنْ وُجِدَ أَحَدُهُمَا بِالْعَرَضِ فَهُوَ انْتِزَاعِيٌّ. فَلَا يُحْمَلُ عَلَى الصُّورَةِ. وَحُلُولُهَا فِي النَّفْسِ لَا يَسْتَوْجِبُهُ، وَإِلَّا يُحْمَلُ عَلَى سَائِرِ نُعُوتِهَا عَلَى أَنْ حَمَلَهَا عَلَيْهَا بِالْمَوَاطَاةِ لَا يُعْقَلُ. وَبِالْإِشْتِقَاقِ يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ الصُّورَةِ عَالِمَةً.



شرح الرسالة

أَقُولُ: قَدْ اسْتَوْفَيْتَ^(١) الْكَلَامَ فِي إِبْطَالِ مَا عَرَضَ لِأُولَئِكَ الْأَقْوَامِ مِنَ الظُّنُونِ وَالْأَوْهَامِ، فَتَشْتَغِلْ عَنْهَا؛ لِمَا نَحْنُ بِصَدِّدِهِ مِنْ إِخْفَاقِ الْحَقِّ فِي السَّمَامِ^(٢).

[تحقيق أن العلم حقيقة وجودية لا إزالة عن النفس]

فَقُولُ: الْفِطْرَةُ النَّفِيسَةُ الْغَيْرُ الْمَشُوبَةُ، الْعَقْلِيَّةُ الْغَيْرُ الْمَكْدُوبَةُ كُلُّ مُنْهَمَا، أَعْدَلُ شَاهِدٍ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ أَمْرًا مَعْدُومًا عَنِ النَّفْسِ، وَلَا عَدَمًا لِشَيْءٍ مِنْهَا - وَهَذَا ظَاهِرٌ عَنِ تَجَسُّمِ الْبُرْهَانِ، لَكِنْ بِالْحَرِيِّ أَنْ تُنَبِّهَ^(٣)؛ تَمَرِّنَا لِلْأَذْهَانِ فَتَقُولُ: أَلْعِلْمُ، لَوْ كَانَ عِبَارَةً عَنْ أَمْرٍ زَالَ عَنِ النَّفْسِ بَعْدَ مَا كَانَ فِيهَا، أَوْ عَنْ أَمْرٍ مَعْدُومٍ عَنِ النَّفْسِ عَدَمًا سَابِقًا، لَزِمَ أَنْ يَصْدُقَ الْمُشْتَقُّ - أَعْنِي: الْعَالِمُ - عَلَى النَّفْسِ، مَعَ انْتِفَاءِ الْمُبْدِئِ - هُوَ الْعِلْمُ - عَنْهَا؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الْأَمْرُ الْمَعْدُومُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ^(٤).



(١) أي: أكملنا.

(٢) أي: تحقيق أن العلم حقيقة، حقّة، واقعية، وجودية.

(٣) لأنّ البديهي لا يستدلّ عليه بل ينبّه عليه؛ لإزالة الخفاء فيه.

(٤) ومن المستحيل أن يصدق المشتقّ بدون قيام المشتقّ منه؛ لأنّ العالم من قامت به صفة العلم.

[تحقيق أن العلم ليس عبارة عن أمر عديم]

وَلَوْ كَانَ عِبَارَةً عَنْ عَدَمِ الشَّيْءِ عَنْهَا^(١)، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَدَمُ الْإِذْرَاكِ، أَوْ^(٢) عَدَمُ صِفَةٍ أُخْرَى غَيْرِ الْإِذْرَاكِ. وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ إِذْرَاكِ عَدَمًا، أَوْ يَكُونَ بَعْضُهَا عَدَمًا، وَبَعْضُهَا لَا^(٣). فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ شُقُوقٍ؛ فَإِنْ كَانَ كُلُّ إِذْرَاكِ^(٤) عَدَمًا لِإِذْرَاكِ آخَرَ كَانَ إِمَّا عِبَارَةً عَنِ الْعَدَمِ السَّابِقِ^(٥) أَوْ عَنِ الْعَدَمِ اللاحِقِ^(٦). وَكِلَاهُمَا بَاطِلَانِ؛ إِمَّا

(١) أي: عن النفس الناطقة، والمراد أن العلم لو كان عبارة عن إزالة أمر.

(٢) (١): بعد.

(٣) خلاصة الكلام: إِنْ زَالَ عَنْ شَيْءٍ عِنْدَ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الزَّائِلُ عِنْدَ الْعِلْمِ إِذْرَاكِ أَمْرٍ آخَرَ أَيْ عِلْمًا لِأَمْرٍ آخَرَ كَمَا إِذَا عَلِمْنَا زَيْدًا - مَثَلًا - بِأَنْ زَالَ عَنْ شَيْءٍ كَانَ قَبْلَ عَلِمْنَا بِهِ - أَيْ عِلْمِ عَمْرٍو، أَيْ كَانَ فِينَا قَبْلَ عِلْمِ زَيْدٍ عِلْمُ عَمْرٍو، فَزَالَ هُوَ عِنْدَ عِلْمِ زَيْدٍ، أَوْ يَكُونُ الزَّائِلُ عِنْدَ الْعِلْمِ صِفَةً غَيْرَ الْإِذْرَاكِ يَعْنِي يَكُونُ فِينَا قَبْلَ إِذْرَاكِنا لَزَيْدٍ - مَثَلًا - شَيْءٌ، لَيْسَ بِإِذْرَاكِ شَيْءٍ آخَرَ وَقَدْ زَالَ هُوَ عَنْهُ إِذْرَاكِ زَيْدٍ، فَعَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ - أَيْ: يَكُونُ كُلُّ إِذْرَاكِ أَعْدَامًا - إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْإِذْرَاكِاتِ أَعْدَامًا أَوْ بَعْضُهَا أَعْدَامٌ وَبَعْضُهَا لَيْسَ كَذَلِكَ. وَعَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي - أَيْ: أَيْ يَكُونُ الْإِذْرَاكِ زَوَالُ صِفَةٍ أُخْرَى غَيْرَ الْإِذْرَاكِ - إِمَّا يَكُونُ جَمِيعُ الْإِذْرَاكِاتِ أَعْدَامًا أَوْ بَعْضُهَا الْعَدَمُ، وَبَعْضُهَا غَيْرُ الْعَدَمِ.

(٤) أي: الإدراك الحصولي الحادث؛ لأنَّ العلم على هذا التقدير عبارة عن الانتفاء.

(٥) أي: العدم الذي يسبقه عليه سبقًا زمنيًا، والمراد بالزمان هو زمان جميع الإدراكات التي تكون حاصلة قبل الإدراك الآخر الطاري اللاحق الحاصل في الحال.

(٦) أي: العدم الذي لحقه لحوقًا متبلسًا بالزمان الحال.

الأول؛ فلا يستلزمه اجتماع التقيضين، إذا فرضت النفس عارية عن جميع الإدراكات كما في مرتبة العقل الهولائي^(١)؛ فإن الإدراكات^(٢) معدومة في هذه المرتبة عداً سابقاً، فيتحقق الإدراكات؛ إذ هي ليست إلا أعذار الإدراكات السابقة على تلك الإدراكات، وتلك الأعذار متحققة في تلك المرتبة.

وأما الثاني؛ فلائة إن كان كل إدراك^(٣) عداً لسابقه لزم أن يكون للنفس قبل كل إدراك إدراكات لاتنتهي في زمان متناه^(٤) وهو مستحيل^(٥)، لا للزوم التسلسل؛

(١) أي: المرتبة الحاصلة للنفس في مبدأ الفطرة، هي استعدادها البعيد للكمال الذي هو إدراك النظريات، المستلزم لخلوها عن جميع الإدراكات الحضورية والحصولية سوى إدراكها بنفسها إدراكاً حضورياً. وإنما سمي به تشبيهاً بالهولي، كما أن الهولي في ذاتها خالية عن جميع الصور ومستعد لها، كذلك العقل أو القوة العاقلة في هذه المرتبة.

(٢) أي: الإدراكات التي يكون تعقلها بالإنطباع أي: بانتقاش صورها ووجودها في الذهن؛ فإن النفس لاتخلو عن العلم الحضورى بنفسها.

(٣) إدراك لاحق.

(٤) توضيحه: لو كان كل إدراك زوالاً وعدماً للإدراك السابق عليه ولا ينتهي سلسلة الإدراكات إلى إدراك وجودي، يلزم حصول إدراكات غير متناهية في الذهن متسلسلة في جانب الماضي، حادثة على وجه التعاقب بأن يوجد واحد منها قبل واحد. واللازم - أي: وجود الإدراكات الغير المتناهية في الزمان السابق، الماضي على وجه التعاقب - محال، فكذا الملزوم، أعني: كون الإدراك زوالاً للإدراك السابق عليه، وعدم الانتهاء إلى الإدراك الوجودي المحض.

(٥) أمّا على تقدير حدوث النفس فظاهراً، وأمّا على تقدير قدمها؛ فوجود العقل الهولائي، وفي هذه المرتبة لا يحصل العلم الحصولي للنفس كما أرشد إليه الفاضل الخير آبادي قدس سره أيضاً. وإن أنكر حدوث النفس، ومرتبة العقل الهولائي فلا يتم الجواب لكن إنكارهما تحكم؛ لأن حدوث النفس ثابت بالبراهين كما بين في علم الفلسفة، ومرتبة العقل الهولائي ثابتة بالبدهة حتى يعرفها البله والصبيان فضلاً عن أساطين العلم والعرفان.

لِأَنَّهَا عَدَمِيَّاتٌ^(١)، بَلْ إِمَّا لِثُبُوتِ الْعَقْلِ الْهَيُولَانِيِّ لِلنَّفْسِ؛ فَقَدْ كَانَتْ عَارِيَةً عَنِ الْعُلُومِ
وَالْمَعَارِفِ^(٢)، أَوْ لِزُرُومِ وَجُودِهَا بِالْعَرَضِ بِدُونِ مَا بِالذَّاتِ؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِّنْ أَحَادٍ مِّنَ
السَّلْسِلَةِ مَا بِالْعَرَضِ بِدُونِ مَا بِالذَّاتِ^(٣)، بِالْقِيَاسِ إِلَى مَا سَبَقَهُ، فَلَا يَخْصُلُ وَاحِدٌ
مُّنْهُمَا أَصْلًا.

وَأَمَّا اخْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْإِذْرَاكَاتِ عِبَارَةً عَنِ الْأَعْدَامِ السَّابِقَةِ، وَبَعْضُهَا
عِبَارَةً عَنِ الْأَعْدَامِ اللَّاحِقَةِ فَبَاطِلٌ يُبْطَلَانِ الْأَوَّلُ؛ فَإِنَّ النَّفْسَ لَمَّا كَانَتْ عَارِيَةً عَنِ
الْعُلُومِ بِأَسْرِهَا وَالْمَعَارِفِ عَنْ آخِرِهَا تَحَقَّقَ فِيهَا جَمِيعُ الْأَعْدَامِ السَّابِقَةِ. فَقَدْ تَحَقَّقَ
بَعْضُ الْأَعْدَامِ الَّذِي كَانَ الْعِلْمُ عِبَارَةً عَنْهُ.

وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْإِذْرَاكَاتِ عَدَمِيًّا، وَبَعْضُهَا وَجُودِيًّا، وَيَكُونُ الْإِذْرَاكَاتُ الْعَدَمِيَّةُ
بَعْضُهَا عَدَمًا لِيَبْغِضَ آخَرُ مِنْهَا وَيَنْتَهِي إِلَى إِذْرَاكِ وَجُودِيٍّ، فَيَكُونُ هَذَا الْإِذْرَاكَ الْوُجُودِيَّ
مَعُودًا، إِذَا حَصَلَ لِلنَّفْسِ إِذْرَاكُ هُوَ انْتِفَاءُ انْتِفَاءِ ذَلِكَ الْوُجُودِيٍّ. وَانْتِفَاءُ انْتِفَاءِ
الشَّيْءِ مَوْجُودٌ - وَهُوَ هَهُنَا النَّفْسُ - يَسْتَلْزِمُ وَجُودِيًّا^(٤) هُوَ مُنْتَفٍ بِالْإِنْتِفَاءِ الْمُضَافِ

(١) وفيه أنَّ الأعدام ليس المراد بها الأعدام البسيطة بل الأعدام الثابتة؛ ضرورة أنَّ الإدراك صفة
قائمة بالمدرَك كما نبَّه عليه الفاضل الهروي في «حواشي الرسالة القطبية»، على أنَّ التسلسل
في الأمور العدمية باطلٌ برهان التطبيق وغيره، وبه صرَّح السيد قدس سره في «شرح المواقف»
مبحث الإلهيات.

(٢) لكن في هذه المرتبة العقل يستعدُّ لجميع المعقولات، وبه يتمُّ الدليل.

(٣) هو الإدراك الوجودي؛ لأنَّ ما بالذات حقيقة أو وضعًا، ينتهي إليه ما بالعرض.

(٤) أي: يستلزم إدراكُ زيدٍ للإدراك المفروض الأول السابق عليه بمرتين، وهو إدراكُ خالدٍ
مثلاً، فيلزم عند إدراكِ زيدٍ إدراكُ خالدٍ؛ لأنَّه عدمٌ عدمٍ إدراكِ خالدٍ؛ لأنَّ إدراكَ زيدٍ عدمٌ إدراكِ
عمرو، وهو عدمٌ إدراكِ خالدٍ فصار إدراكُ زيدٍ عدمٌ عدمٍ، وعدمٌ عدمٍ الشيء يستلزم وجود
ذلك الشيء، فيستلزم إدراكُ زيدٍ إدراكِ خالدٍ.

إِلَيْهِ هَذَا الْإِنْتِفَاءُ - أَعْنِي: ذَالِكَ الشَّيْءَ - وَكَذَا يُعَوَّدُ ذَالِكَ الْوُجُودِيُّ^(١) عِنْدَ حُصُولِ كُلِّ إِدْرَاكِ - هُوَ انْتِفَاءٌ لِأَحَقِّ بَعْدَهُ بِمَرَاتِبِ الشَّفْعِ^(٢) - هُوَ ظَاهِرٌ. وَعَوْدُهُ مُحَالٌ؛ لِاسْتِحَالَةِ عَوْدِ وَجُودِهِ الَّذِي كَانَ؛ فَإِنَّ الْوُجُودَ يَتَعَيَّنُ بِتَعَيُّنِ الزَّمَانِ، وَمِنْ الْمُحَالِ عَوْدُ الزَّمَانِ^(٣).

(١) هو إدراك خالٍ على التقدير المذكور.

(٢) أي: يستلزم كل إدراك للإدراك السابق على هذا الإدراك المستلزم، إن كان سبقه ذلك الإدراك على هذا الإدراك المستلزم بمراتب الشفع أي بالمرتبة التي تدل على الزوجية لا بمراتب الوتر، فيكون هذا الإدراك المستلزم بالنسبة إلى ذلك الإدراك السابق، واقعاً في مرتبة الوتر. ولما ثبت الاستلزام فيطلب الكلية وهي قولنا: كل إدراك زوال، وانتفاء للإدراك السابق؛ لأن الإدراك المتأخر الواقع في مرتبة الوتر لئلا كان مستلزماً للإدراك السابق سبقه بمرتبة الشفع، فثبت كون بعض الإدراكات وجودية، فيلزم صدق السالبة الجزئية أعني قولنا: بعض الإدراك ليس بزوال وانتفاء للإدراك السابق عليه، وهي مناقضة للعوجبة الكلية فكذب وبطلت.

(٣) تقريره: أن تحقق الإدراكات المتتالية السابقة هو إعادة المعدومات. وكل إعادة المعدومات محال. فهذا التحقق محال. أمّا الصغرى فظاهرة كما لا يخفى على من له ذهن سليم وفهم مستقيم. وأمّا الكبرى فلأن إعادة عبارة عن رجوع الشيء إلى حاله الأصلي بجميع عوارضه من غير زيادة ونقصان. فأقول: من جملة عوارض الشيء المعاد الوقت أيضاً فيلزم عود الوقت مع أن عودَه محال؛ لأن الزمان لا يعود قطعاً ضرورة أن التقدم والتأخر في أجزاء الزمان بالذات، فكيف يتصور أن يعود الزمان المتقدم كذا قالوا؛ فيطلب إعادة الشيء بعينه هذا على المشهور. وأمّا على التحقيق فالوقت ليس من المشخصات فلا يلزم من إعادة الشيء بعينه إعادة الوقت. ومن لطائف ما حكى أن الحكيم بهمنيار تلميذ الشيخ الرئيس أبي علي سينا - رحمه الله تعالى - كان مصرّاً على أن الوقت من مشخصات الموجود، والشيخ يردُّ عليه بإيراد دلائل متنوعة، ولا يزول عن بهمنيار ما رسخ في قلبه من أن الوقت من المشخصات، فاحتال الشيخ بأن بهمنيار سئل عن مسئلة في وقت الدرمي، فلم يُجبه الشيخ، ولم يلتفت إلى سؤاله، ثم سئل يوماً آخر عن مسئلة أخرى، فلم يلتفت الشيخ إلى سؤاله ولم يجبه، ثم وثم، فظن بهمنيار أن استأذه قد غصِبَ عليه في شيء، فسأله عن سبب غضبه، فقال الشيخ: =

وَأِنْ كَانَ بَعْضُهَا عَدَمًا وَبَعْضُهَا وَجُودِيًّا، لَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْعَدَمِيَّاتِ عَدَمًا لِيَبْغُضَ آخَرَ مِنْهَا، بَلْ أَنْ يَكُونَ كُلُّ إِذْرَاكِ عَدَمِيٍّ عَدَمًا لِإِذْرَاكِ وَجُودِيٍّ لَزِمَ أَوَّلًا: أَنْ لَا يَكُونَ الْعُلُومُ مُتَمَاثِلَةً^(١)، بَلْ يَكُونُ بَعْضُهَا عَدَمِيًّا، وَبَعْضُهَا وَجُودِيًّا. وَالْبَدَاهَةُ تُبْطِلُهُ. وَثَانِيًا: أَنَّ الْإِذْرَاكَ الْعَدَمِيَّ يَكُونُ عَلَى هَذَا جَهْلًا بَسِيطًا، لَا إِذْرَاكَ، لِأَنَّ الْجَهْلَ الْبَسِيطَ عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ الْإِذْرَاكِ عَمَّا هُوَ مِنْ شَأْنِهِ^(٢). وَالْإِذْرَاكَ الْعَدَمِيَّ يَكُونُ كَذَالِكَ؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا عَدَمُ الْإِذْرَاكِ عَمَّا هُوَ مِنْ شَأْنِهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ جَدًّا. وَأَيْضًا؛ فَإِنَّ الْجَوْهَرَ

= لم أغضب عليك قط، فقال بهمنيأر: كيف؟ وقد سئلتك يوما عن كذا، يوما آخر عن كذا، فقال الشيخ: أنا لم أكن الشخص الذي سئلت في تلك الأيام، بل أنا شخص غير الذي سئلت في تلك الأيام، يعني بذلك أنه على زعمك: الوقت من المشخصات، فبدل شخص بذلك فقع بهمنيأر بأن الحق أن الوقت ليس من المُشخصات كما قال له الشيخ أولاً فافهم. راجع: شرح التجريد للعلامة القوشجي: ١ / ٣٤٩، وحواشي العلامة الدواني.

(١) هذا عند الحكماء والمعتزلة، ومعنى تماثل العلوم متفقة الماهية بناءً على كون التعلق بالمعلومات، والتشخص الحاصل بواسطة الخصوصيات من العوارض التي ليست مقتضى الذات، وإذا كانت متماثلة وحكم الأمثال واحد، جاز على كل منهما ما جاز على الآخر، كما جاز على الإنسانية التي في زيد ما جاز على التي في عمرو، بالنظر إلى نفس الإنسانية. وما قبل من أن التصور والتصديق مختلفان بالحقيقة، فمحمول على العلم الذي هو أحد أقسام التصديق على ما اشتهر فيما بين المتكلمين، أو على أن حقيقة الكل هي الصفة الموجبة للتمييز، أو على أن التصورات متماثلة، وكذا التصديقات. راجع للتفصيل: شرح المقاصد للعلامة الفتازاني: ٢ / ١٢٩ - ١٣٠، شرح المواقف للسيد السند: ٣ / ٥٦، تلخيص المحصل للمحقق الطوسي: ١٦٠، نهاية المرام في دراية الكلام للخطيب الري: ١٠٨.

(٢) أي: عدم العلم عمًا من شأنه أن يكون عالمًا، فلا يكون ضدًا للعلم، بل متقابلًا له تقابل العدم والملكة. والسهو كأنه جهل بسيط سببه عدم استنبات التصور حتى إذا نبه الساهي أدنى تنبيه. وكذا الغفلة والذهول والجهل البسيط بعد العلم يسعى نسيانًا.

الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ الْإِدْرَاكُ، لَا يَخْلُو عَنْ إِدْرَاكِ شَيْءٍ بِعَيْنِهِ، أَوْ الْجَهْلُ بِهِ. فَلَمَّا انْتَفَى عَنْهُ إِدْرَاكُ شَيْءٍ، فَلَا مُحَالَةَ يَتَحَقَّقُ فِيهِ الْجَهْلُ بِهِ^(١)، فَيَكُونُ انْتِفَاءُ ذَلِكَ الْإِدْرَاكِ جَهْلًا، لَا إِدْرَاكًا. وَكَوْنُ الْإِدْرَاكِ جَهْلًا صَرِيحُ الْبُطْلَانِ.

وَإِنْ كَانَ كُلُّ إِدْرَاكِ عَدَمًا لِصِفَةٍ أُخْرَى غَيْرِ إِدْرَاكِ، فَلَمَّا أَنْ يَكُونُ الْإِدْرَاكُ عِبَارَةً عَنِ الْأَعْدَامِ السَّابِقَةِ لِتِلْكَ الصِّفَاتِ، أَوْ عِبَارَةً عَنِ الْأَعْدَامِ اللَّاحِقَةِ لَهَا، أَوْ يَكُونُ بَعْضُهَا عِبَارَةً عَنِ الْأَعْدَامِ السَّابِقَةِ وَبَعْضُهَا عَنِ الْأَعْدَامِ اللَّاحِقَةِ،

فَعَلَى الْأَوَّلِ^(٢) يَلْزَمُ أَنْ يَكُونُ الصِّفَاتُ الْغَيْرِ الْمُتَنَاهِيَةِ الْمُحَادَثَةُ؛ لِمَا فِي النَّفْسِ مِنْ إِدْرَاكَاتٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ - وَلَوْ فِي النِّشْأَةِ الْأُخْرَى بَعْدَ خَلْعِهَا الْبَدَنَ - مَوْجُودَةٌ فِيهَا مِنْ بُدْوٍ فِطْرَتِهَا بِحَيْثُ لَا يَأْتِي عَلَيْهَا زَمَانٌ مِنْ أَرْزَمِيَّةٍ وَجُودِ النَّفْسِ لَمْ يَكُنْ هُوَ مَوْجُودَةً فِيهَا، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ.

وَأَمَّا الْمُلَازِمَةُ؛ فَلِأَنَّ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْغَيْرِ الْمُتَنَاهِيَةِ، لَوْ لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً فِي النَّفْسِ مِنْ بُدْوٍ فِطْرَتِهَا وَجَدَتْ فِيهَا أَعْدَامَهَا السَّابِقَةَ. فَتَحَقَّقُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْإِدْرَاكَاتِ؛ إِذِ الْإِدْرَاكَاتُ عِبَارَةٌ عَنِ الْعَدَمِ السَّابِقِ لِصِفَةٍ مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ، فَيَلْزَمُ أَنْ تَكُونُ النَّفْسُ

(١) لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ بَيْنَ الْجَهْلِ وَالْعِلْمِ وَاسِطَةً مَّا.

(٢) أَي: عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْإِدْرَاكَ عَدَمُ الصِّفَةِ سِوَى الْإِدْرَاكَ، وَيَكُونُ الْإِدْرَاكُ عِبَارَةً عَنِ أَعْدَامِ الصِّفَاتِ السَّابِقَةِ. يَعْنِي: إِذَا كَانَ الزَّائِلُ صِفَةً سِوَى الْإِدْرَاكَ يَلْزَمُ وَجُودُ صِفَاتٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ فِيهَا، قَبْلَ عَلَمِنَا بِحَيْثُ يَبْطُلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الصِّفَاتِ عِنْدَ قَصْدِ النَّفْسِ إِلَى الْإِدْرَاكَ؛ لِأَنَّ لِلْنَّفْسِ قُوَّةَ إِدْرَاكِ أُمُورٍ لَا يَنْتَهِي إِلَى حَدٍّ. وَلَمَّا كَانَ الْإِدْرَاكُ عِبَارَةً عَنِ إِطْطَالِ صِفَةٍ وَإِزَالَتِهَا، فَلَبَدُّ أَنْ يَكُونَ بِإِزَاءِ كُلِّ إِدْرَاكِ مِنَ الْإِدْرَاكَاتِ الْغَيْرِ الْمُتَنَاهِيَةِ صِفَةً فَكَانَ بِإِزَاءِ الْإِدْرَاكَاتِ الْغَيْرِ الْمُتَنَاهِيَةِ الَّتِي فِي قُوَّتِنَا صِفَاتٌ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ فِيهَا قَبْلُهَا، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا صِفَاتٌ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ، وَهُوَ مُحَالٌ.

فِي مَرْتَبَةِ الْعَقْلِ الْهَيُولَانِيِّ عَالِمَةً، وَهُوَ بَاطِلٌ^(١). فَإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَدَمٌ سَابِقٌ لِلصِّفَةِ فِي تِلْكَ الْمَرْتَبَةِ فَلَا مُحَالَةَ يُوجَدُ جَمِيعُ تِلْكَ الصِّفَاتِ فِيهَا. وَاللَّازِمُ صَرِيحُ الْبُطْلَانِ. وَعَلَى الثَّانِي^(٢) يَلْزَمُ عَوْدُ وَجُودٍ، قَدْ انْعَدَمَ، بِعَيْنِهِ؛ فَإِنَّ الْإِدْرَاكَ، لَمَّا كَانَ رَوَالِ الصِّفَةِ كَانَ رَوَالِ ذَلِكَ الْإِدْرَاكِ مُسْتَلْزِمًا بِعَوْدِ تِلْكَ الصِّفَةِ. وَرَوَالِ الْإِدْرَاكِ لَيْسَ مُسْتَحِيلًا، بَلْ وَاقِعٌ^(٣).

وَأَمَّا الثَّلَاثُ؛ فَبَاطِلٌ يَبْطُلَانِ هَذَا الشَّقُّ؛ فَإِنَّ الْإِدْرَاكَ الَّذِي هُوَ عَدَمٌ لَاحِقٌ بِصِفَةٍ، لَا يَمْتَنِعُ انْتِفَاءُهُ. فَإِذَا انْتَفَتْ، عَادَتْ تِلْكَ الصِّفَةُ بِعَيْنِهَا بِوُجُودِهَا الْأَوَّلِ، وَهُوَ مُحَالٌ^(٤)؛ لِمَا عَرَفَتْ.

وَلِإِنْ كَانَ بَعْضُ الْإِدْرَاكَاتِ عَدَمًا لِبَعْضِ الصِّفَاتِ، وَلَا يَكُونُ بَعْضُهَا كَذَلِكَ، فَذَلِكَ الْبَعْضُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَجُودِيًّا فَيَلْزَمُ عَدَمُ تَمَائِلِ الْإِدْرَاكَاتِ^(٥)، وَإِنْ كَانَ عَدَمِيًّا جَرَى الْكَلَامُ فِيهِ. فَإِنْ كَانَ عَدَمًا لِصِفَةٍ غَيْرِ الْإِدْرَاكِ بَطَلُ بَيِّنَاتِ هَذَا الشَّقِّ، وَإِنْ كَانَ

(١) لأن النفس حادثة مع حدوث الأبدان، فوجودها في أزمنة غير متناهية، ماضية، غير معقول. فلا يكون لها إدراكات غير متناهية في أزمنة غير متناهية، وإن سلم قدمها فزمان وجودها غير متناه. أمّا زمان إدراكها فمتناه؛ لأن ثبوت مرتبة العقل الهولاني من المقررات، ولا إدراك للنفس في هذه المرتبة سوى الإدراك الحسوري بنفسها، فكيف يوجد في النفس إدراكات غير متناهية.

(٢) أي: كل إدراك عديم لصفة أخرى سوى الإدراك ويكون عبارة عن الأعدام اللاحقة للنفس.

(٣) حاصله: أن الإدراكات المنتفية السابقة بمراتب الشفع، يتحقق عند الإدراك المسبوق الواقع في مرتبة الوتر كما عرفت فيلزم تحقق المنفيات، وهو إعادة المعدومات.

(٤) لاستحالة إعادة المعدومات بهيئاتها.

(٥) وهو ممنوع؛ لما سبق.

عَدَمًا لِلْإِذْرَاءِ بَطَلَ بِمَا بَطَلَ بِهِ الشُّقُّ الْأَوَّلُ. وَبِالْجُمْلَةِ، تَعَوُّدُ الْمَحَاضِيرِ السَّابِقَةِ.
فَهَذَا تَقْرِيرُ الْبُرْهَانِ عَلَى الْأَسْلُوبِ الرَّشِيقِ^(١)، وَالنَّمَطِ الْأَيْنِيِّ الَّذِي مَا اسْتَفَى^(٢)
إِلَيْهِ أَحَدٌ مِّنْ أَصْحَابِ التَّحْقِيقِ. وَلَقَدْ غَيَّرْنَا سِيَاقَ الْكِتَابِ بَعْضَ الْفَيْرِ؛ إِحَاطَةً لِلشُّقُوقِ،
وَإِيضًا حَالًا لِلطَّرِيقِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.



(١) أي: النهج الجميل.

(٢) استغنى إليه: ذهب إليه.

[تَحْقِيقُ أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ أَمْرًا انْتِزَاعِيًّا]

فَقَدْ تَحَقَّقَ إِذَنْ أَنَّ الْعِلْمَ أَمْرٌ بُرْهَنِيٌّ، نَاعَتْ لِلنَّفْسِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَمْرًا انْتِزَاعِيًّا^(١)، أَوْ يَكُونَ أَمْرًا انْضِمَامِيًّا^(٢). وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ:

أَمَّا أَوَّلًا؛ فَلِأَنَّ الْعِلْمَ أَمْرٌ وَاقِعِيٌّ. وَالْانْتِزَاعِيُّ لَا يَكُونُ وَاقِعِيًّا إِلَّا بِمَنْشَأِ انْتِزَاعِهِ^(٣).

(١) أي: ما ليس فيه إنضمام شيء إلى شيء، لا يستدعي تحققها في ظرف الاتصاف مطلقاً، بل يستدعي ويقتضي ثبوت الموصوف فقط، بحيث لو لاحظته العقل، صحَّ له أن ينتزع منه الصفة بمعنى أن يكون مصداق الحمل فيه واحداً، كما في «زيدٌ أعمى»؛ فإنَّ الوجود فيه هو زيدٌ على وجه يصحُّ انتزاع الأعمى عنه، بأن يقاس بينه وبين البصر، فتجلده مسلوباً عنه، ثابتاً له بالقوة النوعية، فيحمل عليه أنه متصفٌ بالأعمى حكماً صادقاً؛ لوجود موصوفه في الخارج، بحيث يصحُّ انتزاع تلك الصفة عنه؛ إذ السلب ليس له حظٌّ من الوجود الخارجي، وإنَّما الوجود فيه موصوفه، وهو منتزَعٌ عنه، وكذا الحال في الاتصاف الانتزاعي الذهني ككلية الإنسان؛ فإنه موجودٌ في الذهن على وجه خاصٍّ يصيرُ مبدأ الانتزاع الكلية، ثم حملها بالاشتقاق.

(٢) وهو ما يكون بوجود الصفة وإنضمامها إلى الموصوف، بأن يكون الموصوف والصفة في وجودين بوجوهين، متغايرين في ظرف الاتصاف، ويكون الصفة المنضمَّة إلى الموصوف، كالجسم والسواد. فيقتضي هذا الاتصاف الإنضمامي تحقق الطرفين - هما الموصوف والصفة - في ظرف الاتصاف، إن كان خارجاً ففي الخارج، وإن كان ذهنياً ففي الذهن؛ ضرورة أنَّ إنضمام الشيء إلى الشيء لا يتحقق بدون وجود المنضمِّ والمنضمِّ إليه، ففي قولنا: «الجسم أسودُّ» لا بدَّ من وجود الجسم والسواد في الخارج؛ لكونه اتصافه به خارجاً، وفي خلط الحالة الإنجلالية مع الصورة العلمية، لا بدَّ من وجودهما في الذهن؛ لكون الاتصاف ذهنياً.

(٣) لأنَّ من المقرَّرات في موضعه: أنَّ لا تحقق للانتزاعات إلا بمناشئها.

فَالْعِلْمُ حَقِيقَةٌ مَنشَأُ الْإِنْتِزَاعِ؛ إِذْ عَلَيْهِ يَتَرْتَّبُ الْإِنْكَشَافُ الْوَاقِعِيُّ. فَسَاقَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ الْمَنشَأِ: هَلْ هُوَ إِنْصَمَامِيٌّ، أَوْ إِنْتِزَاعِيٌّ؟^(١)

وَأَمَّا ثَانِيًا؛ فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ إِنْتِزَاعِيًّا، فَلَا مَحَالَةَ يَكُونُ مِنَ الْإِنْتِزَاعِيَّاتِ الْوَاقِعِيَّةِ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَنشَأٍ لَهَا، وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ النَّفْسُ بِنَفْسِهَا فَتَكُونُ النَّفْسُ عَالِمَةً أَبَدًا مِنْ بُدُوِّ فِطْرَتِهَا؛ إِذْ مِصْدَاقُ حَمْلِ الْإِنْتِزَاعِيَّاتِ نَفْسُ مَنشَأِهَا، وَاللَّازِمُ صَرِيحُ الْبُطْلَانِ^(٢)، أَوْ يَكُونُ غَيْرَهَا فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْعَالِمُ؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ: مَا يَقُومُ بِهِ الْعِلْمُ قِيَامًا إِنْتِزَاعِيًّا، وَذَلِكَ الْغَيْرُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ كَذَلِكَ، فَتَعَيَّنَ الثَّانِي، فَإِذَنْ هُوَ نَعْتُ، مُنْصَمِّمٌ إِلَى مَوْصُوفِهِ - نَفْسًا كَانَ أَوْ عَقْلًا - مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ بِوُجُودِ غَيْرِ مَوْصُوفِهِ، لَا كَمَا ظَنَّهُ أَصْحَابُ الصُّورَةِ مِنْ أَنَّهُ مَوْجُودٌ وَجُودًا ظَلِيًّا حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ الصُّورَةَ الْحَاصِلَةَ فِي الدَّهْنِ وَالْمَوْجُودَ الْخَارِجِيَّ بِهَذَا النَّحْوِ مِنَ الْوُجُودِ مُنْحَصِرٌ فِي الْمَقُولَاتِ الْعَشْرِ. فَلَا مَحَالَةَ يَكُونُ الْعِلْمُ مُنْذَرَجًا تَحْتَ مَقُولَةٍ مِنَ الْمَقُولَاتِ.



(١) فيلزم الدور أو التسلسل.

(٢) هذا السطر بتمامه ساقط من (ب). والصحيح ما في (ل)، ولهذا أثبتناه.

[تَحْقِيقُ أَنَّ مَقُولَةَ الْعِلْمِ مَقُولَةُ الْكَيفِ]

وَإِذْ هُوَ طَبِيعَةٌ نَاعَتْهُ مِنْ حَقِّهَا فِي الْأَعْيَانِ: أَنْ يَكُونَ مَوْجُودُهُ فِي مَوْضُوعٍ - هُوَ الْعَالِمُ - فَلَيْسَ مِنْ مَقُولَةِ الْجَوْهَرِ^(١)، وَلَئِنَّهُ لَا يَقْتَضِي الْقِسْمَةَ فَلَيْسَ كَمَا^(٢)، وَلَئِنَّهُ لَيْسَ عِبَارَةً عَنْ نِسْبَةِ الْعَالِمِ إِلَى الْمَكَانِ، وَلَا عَنْ نِسْبَتِهِ إِلَى الزَّمَانِ، وَلَا عَنْ نِسْبَتِهِ إِلَى مَا يَشْتَمِلُ هُوَ عَلَيْهِ، وَلَا عَنْ نِسْبَةِ بَعْضِ الْأَجْزَاءِ الْمَقْدَارِيَّةِ إِلَى بَعْضٍ، وَنِسْبَتِهِ إِلَى خَارِجٍ؛ لِتَجَرُّدِ الْعَالِمِ وَتَعَالِيهِ عَنِ الْأَمَكِيَّةِ وَالْأَزْمِيَّةِ، وَلَا النَّسْبَةِ، وَلَا الْمُتَكَمُّمِ، وَكُلُّ مَا يَتَّبِعُ هَذِهِ لَيْسَ مِنْ مَقُولَةِ الْأَيْنِ^(٣)، وَلَا مِنْ مَقُولَةِ مَتَى^(٤)، وَلَا مِنْ مَقُولَةِ الْمَلِكِ، وَلَا مِنْ مَقُولَةِ الْوَضْعِ. وَلَئِنَّهُ أَمْرٌ قَارٌ^(٥) مُتَحَصِّلٌ بِالْفِعْلِ، غَيْرٌ مُتَجَدِّدٍ^(٦) فَلَيْسَ تَأْثِيرًا تَجَدُّدِيًّا، وَلَا تَأَثَّرًا

(١) لأنَّ الجوهر ماهية إذا وجدت كانت لا في موضوع. والعلم ليس كذلك، فلا يكون جوهرًا.

(٢) لأنَّ الكَمَّ ماهية عرضية تقبل القسمة لذاته سواء كانت تلك القسمة وهمية أو إنفاكائية، والكيف لا يقتضي القسمة لذاته. فلا يكون يكون العلم كَمَا.

(٣) لأنَّ الأَيْنَ عبارة عن هيئة حاصلة للشيء بسبب حصوله في المكان، والعالم الذي هو النفس الناطقة، ليس أمرًا ماديًّا، بل هي مجردة عن المادَّة كما هو مبرهن في الحكمة، فلا يتصوَّر فيه الأَيْن.

(٤) لأنَّه ليس أمرًا طبيعيًّا حتى يتصوَّر له الزمان.

(٥) ما يمكن أن تجتمع أجزائه.

(٦) أي: ليس على وصف التدرُّج.

كَذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ مَقُولَةٍ «أَنْ يَفْعَلَ»^(١)، وَلَا مِنْ مَقُولَةٍ «أَنْ يَنْفَعَلَ»^(٢). وَلِأَنَّهُ مُوجُودٌ فِي الْأَعْيَانِ، مُنْحَارٌ^(٣) عَنْ مَوْضُوعِهِ بِوُجُودٍ غَيْرِ وُجُودِهِ لَيْسَ مِنْ رُتْمَةِ الْإِنْتِزَاعِيَّاتِ الَّتِي لَا تَأْصُلُ لَهَا، إِلَّا فِي الْعَقْلِ. لَيْسَ مِنْ مَقُولَةِ الْمُضَافِ؛ فَإِنَّ الْمُضَافَ لَا تَأْصُلُ لَهُ فِي الْأَعْيَانِ^(٤) فَهُوَ إِذَنْ مِنْ مَقُولَةِ الْكَيْفِ وَإِنْ عَرَضَ الْإِضَافَةُ إِلَى الْمَعْلُومِ.

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَنْدَرِجَ تَحْتَ مَقُولَةِ الْمُضَافِ حَقِيقَةُ كَمَا أَنَّ الْأَبَ، إِنْ كَانَ لَهُ إِضَافَةٌ إِلَى الْوَلَدِ لَا يَكُونُ مِنْ مَقُولَةِ الْمُضَافِ حَقِيقَةً^(٥)، وَإِنَّمَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ بِالْعَرَضِ. فَقَدْ اسْتَبَانَ أَنَّ الْعِلْمَ كَيْفِيَّةٌ نَفْسَانِيَّةٌ، يُعَبَّرُ عَنْهَا بِ«دَانِش»، ذَاتُ إِضَافَةٍ إِلَى

(١) أي: ليس من مقولة الفعل؛ لأنه عبارة عن حالة تحصل للشيء بسبب تأثيره في غيره يسيراً.

(٢) أي: ليس من مقولة الإنفعال؛ لأنه عبارة عن حالة تحصل للشيء بسبب تأثره عن غيره على سبيل التدرج. ولذا قال الشيخ الرئيس في فاطيغورياس الشفاء: الأولى في التعبير عن هاتين المقولتين أن يقال: «أَنْ يَفْعَلَ» و«أَنْ يَنْفَعَلَ»؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يُقَالُ عِنْدَ اسْتِكْمَالِهِ أَيْضاً، وَالْإِنْفِعَالُ يُقَالُ لَمَّا انْتَهَى إِلَيْهِ الْحَرَكَةُ أَيْضاً. وَأَمَّا لَفْظُ «أَنْ يَفْعَلَ» و«أَنْ يَنْفَعَلَ» فمخصوصٌ بالحالة المتجددة.

(٣) أي: ممتاز.

(٤) لِأَنَّ الْإِضَافَاتِ الْحَقِيقِيَّةَ لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ فِي الْخَارِجِ بِأَنْفُسِهَا عِنْدَ التَّحْقِيقِ، بَلْ إِنَّمَا وَجُودُهَا فِي الْخَارِجِ بِمَعْنَى أَنَّ مُنْشَأَ انْتِزَاعِهَا مَوْجُودٌ فِيهِ لَكِنِ الْإِنْصَافُ بِبَعْضِ الْإِضَافَاتِ قَدْ يَكُونُ فِي الْخَارِجِ.

(٥) لِأَنَّ الْمُضَافَ الْحَقِيقِيَّ عِبَارَةٌ عَنِ النِّسْبَةِ الْمُتَكَرِّرَةِ، أَيْ: نِسْبَةُ تَعَقُّلٍ بِالْقِيَاسِ إِلَى نِسْبَةِ أُخْرَى، مَعْقُولَةٌ أَيْضاً بِالْقِيَاسِ إِلَى الْأُولَى كَالْأُبُوَّةِ وَالْبَنُوَّةِ؛ فَإِنَّهَا نِسْبَةُ تَعَقُّلٍ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْبَنُوَّةِ، وَهِيَ أَيْضاً نِسْبَةُ تَعَقُّلٍ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْأُبُوَّةِ، وَهَذَا يُسَمَّى مُضَافاً حَقِيقِيّاً، وَالذَّاتُ الْمَعْرُوضَةُ لِهَذِهِ الْإِضَافَةِ مُضَافاً مَشْهُورِيّاً، وَقَدْ يُطْلَقُ الْمُضَافُ الْمَشْهُورِيُّ عَلَى الْمَجْمُوعِ الْعَرَكِيِّ مِنْهَا وَمِنْ مَعْرُوضِهَا. وَأَنْتَ خَيْرٌ بَأَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ بِهَذِهِ الثَّابِتَةِ فَلَيْسَ إِضَافَةٌ وَإِنْ عَرَضَتْ.

المعلوم، ما يَرْتَسِمُ مِنَ الْأَشْيَاءِ فِي الذَّهْنِ، مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ تَعَلُّقُ الْفِعْلِ بِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ، غَيْرُ مُتَّحِدَةٍ مَعَ وُجُودِهِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ اتَّحَدَ مَعَ الْمَعْلُومِ فِي الْوُجُودِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُوْجُودَيْنِ بِالذَّاتِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْقَسَادِ؛ لِأَنَّ الْوُجُودَ مَعْنَى مُصَدَّرِيٍّ، يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ^(١)، فَلَوْ كَانَا مُوْجُودَيْنِ بِالذَّاتِ لَيَكُونُ لَهُمَا وُجُودٌ وَاحِدٌ قَطْعًا.

أَوْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا مُوْجُودًا بِالذَّاتِ، وَالْآخَرُ مُوْجُودًا بِالْعَرَضِ. وَإِذَا الصُّورَةُ الذَّهْنِيَّةُ مُوْجُودَةٌ بِوُجُودِهَا الظَّلِيلِيِّ بِالذَّاتِ، فَالْمَوْجُودُ بِالْعَرَضِ هِيَ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ النَّفْسَانِيَّةُ. فَيَكُونُ انْتِزَاعِيَّةً لَا تَأْصُلُ لَهَا فِي الْأَعْيَانِ - وَقَدْ بَانَ بِطُلَانِهِ - فَقَدْ تَحَقَّقَ أَنَّ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةَ النَّفْسَانِيَّةَ مُوْجُودَةٌ، مُنْحَاذَةٌ عَنِ الْمَعْلُومِ - وَهُوَ الصُّورَةُ - فَلَا تُحْمَلُ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ مَنَاطَ الْحَمْلِ هُوَ الْإِتِّحَادُ فِي الْوُجُودِ^(٢).



(١) لِأَنَّ تَوْحُّدَ الْأَمْرِ الْإِنْتِزَاعِيِّ وَتَكَثُّرَهُ تَابِعٌ لِتَوْحُّدِ الْمُنْشَأِ وَتَكَثُّرِهِ.

(٢) وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ وَجُودًا وَاحِدًا قَائِمٌ بِهِمَا لِامْتِنَاعِ قِيَامِ الْعَرَضِ الْوَاحِدِ بِمَحْلِلَيْنِ بِلِ مَعْنَاهُ أَنَّ الْوُجُودَ لِأَحَدِهِمَا بِإِلْصَاقِهِ وَالْآخَرَ بِالتَّبَعِ بِأَنْ يَكُونَ مُنْتَزِعًا عَنْهُ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْجُزْئِيَّ هُوَ الْمَوْجُودُ إِصَالَةً وَالْأُمُورُ الْكُلِّيَّةُ سِوَاهُ كَانَتْ ذَاتِيَّةً أَوْ عَرَضِيَّةً مُنْتَزِعَةً عَنْهُ عَلَى مَا هُوَ تَحْقِيقُ الْمُنْتَأَخِرِينَ.

[رَدُّ الْعَلَمَةِ الْخَيْرِ أَبَادِي]

على العلامة الفاضل باقر الداماد

وَمَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ الْحَمْلَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ قَدْ يَكُونُ مَلَأَةً^(١) حُلُولُهُمَا فِي ثَالِثٍ، كَمَا بَيْنَ الصَّاحِكِ وَالْمُتَعَجِّبِ، الْمَحْمُولِ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ؛ لِحُلُولِهِمَا فِي ذَاتٍ وَاحِدَةٍ. وَهَذَا مُتَحَقِّقٌ هُنَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ وَتِلْكَ الْكَيْفِيَّةَ خَالَتَانِ فِي النَّفْسِ^(٢)، فِي غَايَةِ السَّقُوطِ؛ لِأَنَّ حُلُولَ الشَّيْئَيْنِ فِي الثَّالِثِ لَوْ اسْتَوْجَبَ الْحَمْلُ بَيْنَهُمَا، لَوَجِبَ أَنْ تُحْمَلَ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةُ عَلَى سَائِرِ نُعُوتِ النَّفْسِ، كَالشُّجَاعَةِ وَغَيْرِهَا.

وَأَمَّا مَا اسْتُشْهِدَ مِنْ حَالِ الصَّاحِكِ وَالْمُتَعَجِّبِ فَفِيهِ أَنَّ الصَّاحِكَ إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى أَفْرَادِ الْمُتَعَجِّبِ، لَا عَلَى مَفْهُومِهِ. وَمَلَأَةُ الْحَمْلِ اتِّحَادُهُ مَعَهَا وَجُودًا بِالْعَرَضِ عَلَى أَنَّ حَمْلَ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةِ عَلَى الصُّورَةِ، إمَّا أَنْ يَكُونَ بِالْمَوْاطَاةِ، أَوْ يَكُونَ بِالِاشْتِقَاقِ. وَالْأَوَّلُ صَرِيحُ الْبُطْلَانِ؛ إِذْ حَمْلُ الْمَبَادِي عَلَى غَيْرِهَا بِالْمَوْاطَاةِ، غَيْرُ مَعْقُولٍ. وَالثَّانِي يُوجِبُ كَوْنَ الصُّورَةِ عَالِمَةً؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ هُوَ مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْعِلْمُ اشْتِقَاقًا.

وَمِنْ الْعَجَبِ الْعَجَابِ أَنَّ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا بِكَوْنِ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةِ مُتَزَعَةً عَنِ الصُّورِ، مَنْ صَرَّحَ بِأَنَّ عِلْمَ النَّفْسِ بِعِلْمِهَا حُضُورِيٌّ، مَعَ تَصَرُّفِهِ بِأَنْ عِلْمُ الْأَنْزِعَاتِ لَا يَكُونُ

(١) أي: المناط.

(٢) راجع: الأفق المبين للداماد: ٨٦، مطبوع بتحقيق حامد ناجي الأصفهاني، مركز پژوهشی

میراث مکتوب، تهران: ۱۳۹۱.

حُضُورِيًّا. وَمَا هُوَ أَوْلَ قَارُورَةٍ كُسِرَتْ.

فَالْحَقُّ الْأَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ مَا حَقَّقْنَاهُ مِنْ أَنَّ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةَ غَيْرُ مُتَّحِدَةٍ مَعَ الصُّورِ،
إِنَّمَا هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِهَا تَعَلُّقُ الْفِعْلِ بِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْإِصَافَةُ إِلَى مَفْعُولِهِ. فَإِنْ كَانَ
يُعْجِبُكَ تَقْلِيدُ الْأُمَوَاتِ، وَالِافْتِدَاءُ بِالْعِظَامِ الرَّفَاتِ فَاعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ مُلَوِّحٌ
إِلَى مَا ذَكَرْنَا حَيْثُ يَقُولُ فِي فَضْلِ الْمُصَافِ مِنْ «إِلَهِيَّاتِ الشِّفَاءِ»^(١): «إِنَّ الْعِلْمَ كَيْفِيَّةٌ
نَفْسَانِيَّةٌ، ذَاتُ إِصَافَةٍ إِلَى الْمَعْلُومِ»، وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي فَضْلِ
الْعِلْمِ^(٢) عَلَى أَنَّا كَمَا قِيلَ: لَسْنَا نُوْمِنُ بِمَا بَيَّنَّ فِي دَفْتِي «الشِّفَاءَ» إِنَّمَا خُلِقَ لِدَالِكَ
آخِرُونَ، وَكُلُّ مَيَّسَّرٍ لِمَا خُلِقَ.



(١) قاطيغورياس الشفاء: ١ / ١٥٤، المقالة الثالثة، الفصل العاشر.

(٢) إلهيات الشفاء: ١ / ١٤٠، المقالة الثالثة، الفصل الثامن.

متن الرسالة

قُلْتُ: وَإِذْ قَدْ تَحَقَّقْتُ أَنَّ الصُّورَةَ لَيْسَتْ الْعِلْمُ فِيهِ الْمَعْلُومُ. وَهِيَ - جَوْهَرِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ عَرَضِيَّةٌ - عَرَضٌ فِي الذَّهْنِ؛ إِذِ الْوَاحِدُ بِالْعَدَدِ لَا يَتَعَدَّدُ تَشَخُّصُهُ وَوُجُودُهُ. أَمَّا عَلَى طَرِيقَةِ الْمَثَلِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا عَلَى حُصُولِ الْأَنْفُسِ؛ فَلِأَنَّ الْجَوَاهِرَ الْعَيْنِيَّةَ لَا تَتَمَثَّلُ هِيَ بِعَيْنِهَا فِي الذَّهْنِ؛ إِذِ الْوَاحِدُ بِالْعَدَدِ لَا يَتَعَدَّدُ تَشَخُّصُهُ وَوُجُودُهُ. وَلَا أَمَثَالُهَا الْقَائِمَةُ بِنَفْسِهَا؛ إِذِ النَّوْعُ الْجَوْهَرِيُّ لَا يَتَعَدَّدُ أَفْرَادُهُ إِلَّا بِسَبَبٍ. وَكَذَا الْجَوَاهِرُ الْقُدْسِيَّةُ إِذَا عَقَلَهَا غَيْرُهَا كَالنَّفْسِ. فَلَا تَتَمَثَّلُ فِيهِ أَعْيَانُهَا، وَإِلَّا قَلَبْتَ النَّفْسَ قَدْ أَحَاطَتْ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا؛ إِذْ قَدْ شَهِدَتْ بِمَا حَوَى كُلُّ شَيْءٍ. فَتَبْقَى النَّفُوسُ الْأُخْرَى مَحْرُومَةً عَنْ تَعَقُّلِ كُلِّ شَيْءٍ، بَلْ إِنَّمَا يَخْصُلُ فِيهَا مَا هِيَ تِلْكَ الْكُلِّيَّةُ - وَهِيَ أَثَارُهَا الْمُحَاكِئَةُ لَهَا - وَهِيَ أَغْرَاضٌ فِي النَّفْسِ، وَإِنْ كَانَتْ بِجَوَاهِرٍ حَقَائِقِهَا جَوَاهِرٌ بِمَعْنَى أَنَّ مِنْ حَقِّهَا إِذَا وَجَدَتْ فِي الْأَعْيَانِ، لَا يَكُونُ فِي مَوْضُوعٍ عَلَى مَا أَسْلَفْنَا تَأْقِلِينَ عَنِ الرَّئِيسِ. وَالْأَمْرُ عَرِيضٌ؛ إِذِ الصُّورَةُ عَرَضٌ فِي النَّفْسِ، فَلَنْ تَتَقَبَّلَ عَنْهَا، فَلَنْ تَوْجَدَ أَعْيَانُهَا حَتَّى يَكُونَ لَا فِي مَوْضُوعٍ.

وَبِالْجُمْلَةِ، فَلَا جِزْمَ بِلُزُومٍ مُقَدَّرٍ لِمُقَدَّرٍ. وَأَقْصَى مَا يُمكنُ أَنْ يَصْدُقَ الْجَوْهَرُ عَلَى مَا تَحْتَهُ مُخْتَلَفٌ. فَمِنْ الْجَوَاهِرِ مَا يَصْدُقُ هُوَ عَلَيْهِ صِدْقًا ذَاتِيًا فَحَسْبُ! وَهِيَ مَعْقُولَاتُهَا. وَمِنْهَا: مَا يُحْمَلُ هُوَ عَلَيْهِ صِدْقًا مُتَعَارَفًا أَيْضًا، تَرْتَّبُ أَثَارُهُ عَلَيْهِ، وَهِيَ مَوْجُودَاتُهَا. فَالْأُولَى جَوَاهِرُ يَصْدُقُ الْجَوَاهِرُ عَلَيْهَا صِدْقًا ذَاتِيًا، وَأَغْرَاضُ يَصْدُقُ الْغَرَضُ عَلَيْهَا مُتَعَارَفًا. وَعَلَى هَذَا فَلْيُحْمَلْ كَلِمَاتُ مُعَاشِرِنِي.

شرح العجالة

[تحقيق العلامة خيرآبادي]

أَنَّ مُصَدِّقَ الْمَعْلُومِ هُوَ الصُّورَةُ الْعِلْمِيَّةُ]

أَقُولُ: لَمَّا قَضَيْنَا الْوَطْرَ^(١) عَنْ تَحْقِيقِ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ فَالْحَرِي بِنَا أَنْ نَشْتَغِلَ بِتَحْقِيقِ حَالِ الْمَعْلُومِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ ضَلُّوا السَّبِيلَ فِي أَمْرِهِ. فَقُولُ: إِنَّكَ قَدْ تَحَقَّقْتَ سَابِقًا أَنَّ الصُّورَةَ الْحَاصِلَةَ مِنَ الْأَشْيَاءِ فِي الْأَذْهَانِ لَيْسَتْ هِيَ الْإِذْرَاكَاتُ وَالْعِلْمُ، بَلِ الْإِذْرَاكَاتُ كَيْفِيَّاتٌ^(٢) غَيْرُهَا. وَلَا يُرْتَابُ - أَيْضًا - فِي أَنَّ تِلْكَ الصُّورَ لَيْسَتْ مِمَّا لَا يَكُونُ لَهُ مَدْخَلٌ فِي تَحْقِيقِ الْإِذْرَاكِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ دُونَهَا.

وَمِنَ الظَّاهِرِ الْفِطْرِيِّ^(٣) أَنَّ الْعِلْمَ - لِكُونِهِ صِفَةً ذَاتَ إِضَافَةٍ - إِنَّمَا يَسْتَدْعِي تَحَقُّقَهُ تَحَقُّقَ مَوْصُوفِهِ - أَعْنِي: الْعَالِمَ - وَتَحَقُّقَ مَا يُضَافُ هُوَ إِلَيْهِ - أَعْنِي: الْمَعْلُومَ - وَلَا يَنْتَظِرُ مَا عَدَاهُمَا بِحَسَبِ نَفْسِ حَقِيقَتِهِ. فَالْمَعْلُومَاتُ هِيَ هَذِهِ الصُّورُ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَطْلُوبَ لَعَلَّهُ يَكْفِي لِمُؤَوَّنَةِ بَيِّنَاتٍ قَدْ سَبَقَتْ مِنَّا؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ - لِكُونِهِ صِفَةً ذَاتَ إِضَافَةٍ، كَاشِفَةٌ لِلْأَشْيَاءِ - لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَعْلُومٍ. وَلَيْسَ هُوَ الْمَوْجُودُ فِي الْأَعْيَانِ؛ إِذْ قَدْ يَنْعَدِمُ الْمَعْلُومُ وَالْعِلْمُ بَاقٍ، فَالْمَعْلُومُ هِيَ الْأَنَارُ الْمَوْجُودَةُ فِي الدَّهْنِ.

(١) أي: الحاجة.

(٢) أي: حالات إدراكية، وهي مصداق العلم، وأما مصداق الصورة فهو وجود الصورة العلمية.

(٣) أي: البديهي.

وَأَمَّا مَا هِيَائُهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، فَلَا وَجُودَ لَهَا بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ إِلَّا فِي لِحَاطِ الْعَقْلِ - أَعْنِي: اللَّحَاطَ الَّذِي هُوَ ظَرْفُ الْخَلْطِ وَالتَّعْرِيبَةِ - فَلَا يَكُونُ مَعْلُومَاتٍ وَاقِعِيَّةً، لَا يَدْخُلُ فِيهَا الْإِعْتِبَارُ، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ.

وَبِعِبَارَةِ أُخْرَى: أَنَّ الْمَعْلُومَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَوْجُوداً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَوْجُوداً فِي الْأَعْيَانِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ؛ فَإِنَّ الْمَوْجُودَ الْخَارِجِيَّ لَا يَتَعَلَّقُ الْعِلْمُ بِهِ حَقِيقَةً^(١)، وَإِلَّا لَا يَنْقُى بِانْتِفَاءِهِ، أَوْ يَكُونُ مَوْجُوداً فِي الْأَذْهَانِ، وَالْمَوْجُودُ فِي الْأَذْهَانِ هِيَ الصُّورُ الْحَاصِلَةُ فِيهِ الْمَعْلُومَاتُ. فَقَدْ تَحَقَّقَ أَنَّ الصُّورَ الْقَائِمَةَ بِالذَّهْنِ مَعْلُومَاتٌ وَهُوَ الْمُدْعَى.



(١) لأنَّ الموجود الخارجي معلومٌ بالعرض؛ لأنَّه ثبت أنَّ وجود ماهية المعلوم في الذهن وإنكشافها بنفسها لعروض تشخصات ذهنية، كافٍ له ولا يحتاج إلى مبدأ آخر له، راجع إلى حاشية العلامة ميرزا هاد الهروي على الرسالة القطبية مع حواشي علماء الهند: ٦٤، حاشية مولانا فضل حق الخير آبادي على شرح السلم للقاضي المبارك: ٢٠٦.

[إبطال مذهب جمهور الحكماء في المعلوم]

وَمَا سَبَقَ إِلَى بَعْضِ الْأَوْهَامِ، مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحُصُولِ وَالْقِيَامِ: «بِأَنَّ الشَّيْءَ مِنْ حَيْثُ الْحُصُولِ مَعْلُومٌ، وَمِنْ حَيْثُ الْقِيَامِ، عِلْمٌ» فَلَا طَائِلَ تَحْتَهُ؛ فَإِنَّ الْحُصُولَ فِي الذَّهْنِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى نَحْوِ الْحُصُولِ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَسَيَأْتِي مَا يُبْطِلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ يَكُونَ عَلَى نَحْوِ حُلُولِ الْأَعْرَاضِ فِي مَوْضُوعَاتِهَا فَهُوَ الْقِيَامُ^(١). وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقِيَامِ وَبَيْنَ الْحُصُولِ بِهِ أَنَّ الْقِيَامَ عِبَارَةٌ عَنِ الوجودِ الْأَصْلِيِّ، وَالْحُصُولَ عَنِ الوجودِ الظِّلِّيِّ^(٢) غَيْرُ مُجْدٍ؛ لِأَنَّ الْحَاصِلَ مِنَ الشَّيْءِ فِي الذَّهْنِ أَثَرٌ وَاحِدٌ كَمَا يَشْهَدُ بِهِ الضَّرُورَةُ. وَالْأَثَرُ مَوْجُودٌ ظِلِّيٌّ - لَا مُحَالَةَ - وَلَا حَظَّ لَهُ مِنَ الوجودِ الْأَصْلِيِّ فَهُوَ الْحَاصِلُ فِي الذَّهْنِ، الْحَالُ فِيهِ. فَلَيْسَ قَائِمًا بِالذَّهْنِ^(٣).

- (١) لأنَّ وجود الصورة العلمية في الذهن هو الحلول فيه، والقيام به كما ذكره المصنّف قدس سرّه. وليس لها في الذهن وجودان: يسمّى أحدهما بالحصول، والآخر بالقيام حتى يكون الموجود بأحدهما معلوماً، والموجود بالوجود الآخر علماً.
- (٢) أي: لو سلم أنَّ وجود الصورة العلمية واحدٌ، لكنَّ له اعتبارين: الأوّل: اعتبار أنَّ ظلَّ الوجود العيني، والثاني: اعتبار أنَّ قيام صفة بالذهن. ووجوده بهذا الاعتبار وجودٌ أصليٌّ فهي من حيث أنَّها موجودةٌ بالنحو الأوّل «معلوم»، ومن حيث أنَّها موجودةٌ بالنحو الثاني «علم».
- (٣) على أنَّ هذا المذهب مبنيٌّ على التغاير الاعتباري الذي يتأخَّرُ عن تحقُّق مصداق العلم والمعلوم. فلا يكفي هذا التغاير، لتحقُّق العلم والمعلوم؛ إذ تحقُّقهما غير متوقَّف على الاعتبارات التابعة للملاحظة.

وَلَوْ اضْطَلَحَ إِطْلَاقُ الْقِيَامِ عَلَى الوجودِ الْأَصْلِيِّ، فَلَا مَسَاعَ لِلذَّهَابِ إِلَى قِيَامِ ذَلِكَ
الْأَثَرِ بِالذَّهْنِ؛ فَإِنَّ كَوْنَ الْأَثَرِ الْوَاحِدِ مَوْجُودًا بِالْوَجُودَيْنِ: ظِلِّي وَأَصْلِيِّ، غَيْرُ مَعْقُولٍ
عَلَى أَنْ كَوْنَ الْحَاصِلِ فِي الذَّهْنِ مِنْ حَيْثُ الْقِيَامُ بِهِ عِلْمًا، مِمَّا أَبْطَلْنَاهُ فِيمَا سَلَفَ.



نتيجة التحقيق أن حصول الأشياء بأشباحها حق حقيق بالقبول

إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ، فَقُولُ: تِلْكَ الصُّورُ الْمَعْلُومَةُ الْمَوْجُودَةُ فِي الْأَذْهَانِ - سَوَاءَ كَانَتْ مَأْخُودَةً عَنِ الْجَوَاهِرِ، أَوْ كَانَتْ مَأْخُودَةً عَنِ الْأَعْرَاضِ - أَعْرَاضُ حَالَةٍ فِي الذُّهْنِ، أَوْ عَلَى مَذْهَبِ الَّذِينَ قَالُوا: الْحَاصِلُ فِي الذُّهْنِ هُوَ شَيْخُ الشَّيْءِ، لَا نَفْسُهُ، فَظَاهِرٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَشْبَاحَ أَعْرَاضَ مُحَاكِيَةٍ^(١) لِدَوَاتِ الْأَشْبَاحِ، حَالَةٍ فِي الْمَوْضُوعَاتِ - أَعْنِي: الْأَذْهَانَ - سَوَاءَ كَانَتْ أَشْبَاحَ الْجَوَاهِرِ، أَوْ أَشْبَاحَ الْأَعْرَاضِ^(٢).

(١) أي: مشابهة.

(٢) فلا يلزم على هذا، إشكال الشيخ الرئيس الذي أورده في إلهيات الشفاء: ١ / ١٤٠، من أن الجواهر إذا تحصل صورها في الذهن تكون متحدة بحسب الماهية؛ بناءً على إنحفاظ الماهيات ذهنًا وخارجًا. ولا نحتاج حينئذٍ إلى التكلُّفات الباردة التي ظهرت في إجابة عن هذا الإشكال العويص كما لا يخفى على من راجع حواشي العلامة ميرزا هاد الهروي على الرسالة القطبية: (٧١)، وحواشي العلامة ميرزا هاد الهروي على الأمور العامة من شرح المواقف: ١٥٥. ولهذا تجد نقول العلماء المهرة بأنهم يصرحون في زبرهم بحقيقة حصول الأشياء بأشباحها، فمنها: ما قاله الشيخ الحسن العطار قدس سره في «حواشي شرح التهذيب للخيصي» (ص: ٤٨): وبهذا التحقيق ينحل كثير من الإشكالات، كالإشكال بأن الأشياء حاصلة في الذهن بأنفسها، فيجب أن يكون العلم بالجواهر جوهرًا، أو بالكم كمًّا، وبالكيف كيفًا وهكذا... إلخ. ومنها ما قاله المحقق المظلوم الإمام أحمد رضا الماتريدي - رحمه الله تعالى - في «أنوار المتان في توحيد القرآن» (ص: ١٦): «والحق حصول الأشياء بأشباحها لا بأنفسها». ومنها ما قاله أفضل المتأخرين الشيخ إسماعيل الكلنوب قدس سره في «حواشي شرح العقائد العنصرية =

[الرد على القائلين بانتقال الشخص

الخارجي بعينه في الذهن مع تشخصه الخارجي]

وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الدَّاهِيَيْنِ إِلَى أَنَّ الْأَشْيَاءَ حَاصِلَةٌ بِأَنْفُسِهَا فِي الْأَذْهَانِ فَلَا مَرَدَّ يَنْتَبِهُ؛ إِذْ مِنْ هَؤُلَاءِ ^(١) مَنْ ظَنَّ أَنَّ الشَّخْصَ الْعَيْنِيَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الذَّهْنِ ^(٢)، وَأَنَّ الْمَوْجُودَ فِي الذَّهْنِ لَا يَتَغَيَّرُ الْمَوْجُودَ فِي الْعَيْنِ شَخْصًا، فَكَيْفَ يَكُونُ الْحَاصِلُ مِنَ الْجَوَاهِرِ فِي الذَّهْنِ عَرَضًا؟.

فَلْيَعْلَمْ: أَنَّ الْجَوْهَرَ الْعَيْنِيَّ لَا يَتِمُّلُ فِي الذَّهْنِ بِمَا هِيَ كَذَلِكَ: أَمَّا أَوَّلًا؛ فَلِأَنَّ الْوَاحِدَ بِالْعَدَدِ ^(٣) لَا يَتَعَدَّدُ وَجُودُهُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ الْوَاحِدَ بِالْعَدَدِ، إِنْ وُجِدَ بِأَحَدِ الرُّجُودَيْنِ يَتَّبِعِي الْآخَرَ ^(٤)، وَإِنْ وُجِدَ بِكِلَيْهِمَا لَزِمَ حُصُولُ الْحَاصِلِ ^(٥).

= للدواني: (ص: ٧٥): وأنت قد عرفت فيما سلف أن لهؤلاء المتكلمين أن يقولوا: لم يبق برهان على أن الحاصل في الأذهان أنفس ماهيات الأشياء لا أشباحها وأمثالها... إلخ.

- (١) أي: الحكماء المشائية القائلين بحصول الأشياء بأنفسها.
- (٢) والوجود الذهني يعرضه، فعلمه هو ذلك الشخص الحاصل في الذهن من حيث أنه قائم به، ومعلوم ذلك العلم هو الشخص مع عزل النظر عما عرضه من الوجود الذهني.
- (٣) ومفاد الواحد بالعدد هو مفاد الجزئي الحقيقي، وهو لا يتحمل للصدق على الكثيرين، فلا يتعدد.

- (٤) لأن الواحدانية العددية قد تحققت بأحدهما فلا حاجة إلى الآخر.
- (٥) لأن الوجود الأول للواحد كافٍ لثبوت حقيقته، فلو احتاج إلى الآخر للتقويم والتحصيل لزم التحصيل الحاصل كما لا يخفى على العاقل.

وَأَمَّا ثَانِيًا؛ فَلِأَنَّ الوجودَ والتَّشخُّصَ مُساوِقَانِ، بَلْ مُتَّحِدَانِ^(١) عَلَى مَا حَقَّقْتُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. فَتَعَدُّدُ الوجودِ مُسْتَلَزِمٌ لَتَعَدُّدِ الشَّخْصِ؛ إِذْ هُوَ عَيْنُهُ، وَتَعَدُّدُ الشَّخْصِ لِمُشَخَّصٍ وَاحِدٍ مُسْتَحِيلٌ؛ لِأَنَّ الشَّخْصَ هُوَ مَا يُفِيدُ الْإِمْتِيَّازَ عَنْ جَمِيعِ الْأَغْيَارِ فَلَزِمَ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ؛ لِأَنَّ الْإِمْتِيَّازَ حَصَلَ بِالشَّخْصِ الْأَوَّلِ أَيْضًا، وَإِلَّا فَلَا يَكُونُ تَشْخُصًا. وَأَمَّا ثَالِثًا؛ فَلِأَنَّ هَوِيَّتَهُ الْعَيْنِيَّةَ مَوْجُودَةٌ مُكْتَنِفَةٌ بِالْعَوَارِضِ الْخَارِجِيَّةِ. وَلَوْ كَانَتْ هِيَ بِعَيْنِهَا مَوْجُودَةً فِي الذَّهْنِ، يَصْدُرُ عَنْهَا أَحْكَامُهَا وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا أَثَارُهَا، وَلَا تَصْدُرُ تِلْكَ عَنْهُ وَلَا تَرْتَّبُ هِيَ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ مُحَالٌ^(٢).



(١) لِأَنَّ التَّشْخُّصَ لَيْسَ أَمْرًا زَائِدًا عَلَى الْمَاهِيَةِ، بَلْ هُوَ عَيْنُهَا عِنْدَ التَّحْقِيقِ، فَلِهَذَا تَسْمَعُهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الوجودَ والتَّشْخُّصَ مُساوِقَانِ.

(٢) لِأَنَّ تَرْتَّبَ الْأَثَارِ وَعَدَمَهُ مِنْ لَوَازِمِ الوجودِ الْخَارِجِيِّ وَالذَّهْنِيِّ، وَانْتِفَاءُ اللَّوَازِمِ تَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَلْزُومَاتِ، فَيَلْزَمُ انْتِفَاءُ الوجودِ مِنْهَا.

[تكملة تحقيق العلامة]

فضل حق الخير أبدياً

وَالْحَقُّ أَنَّ الْمَطْلُوبَ صُرُورِيٌّ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَجَسُّمِ الدَّلِيلِ، وَمَوْزُونَةِ الْقَالِ وَالْقِيلِ. فَقَدْ بَانَ أَنَّ الْمَوْجُودَ فِي الذَّهْنِ لَيْسَ هُوَ بَعِيْنُهُ الْمَوْجُودَ فِي الْأَعْيَانِ حَتَّى تَكُونَ الصُّورُ الذَّهْنِيَّةُ الْمَأْخُوذَةُ عَنِ الْجَوَاهِرِ، جَوَاهِرَ قَائِمَةً بِأَنْفُسِهَا. وَلَيْسَ الْمُرْتَسِمُ فِي الذَّهْنِ جَوَاهِرَ أُخَرَ، تَكُونُ الصُّورُ الذَّهْنِيَّةُ الْمَأْخُوذَةُ عَنِ الْجَوَاهِرِ جَوَاهِرَ قَائِمَةً بِأَنْفُسِهَا. وَلَيْسَ الْمُرْتَسِمُ فِي الذَّهْنِ جَوَاهِرَ أُخَرَ تَكُونُ مُمَائِلَةً لِلْجَوَاهِرِ الْعَيْنِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْجَوَاهِرَ مُشَارَكَةً إِيَّاهَا فِي الْحَقِيقَةِ النَّوْعِيَّةِ^(١)، قَائِمَةً بِأَنْفُسِهَا، لَا بِمَوْضُوعٍ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْجَوَاهِرِ الْعَيْنِيَّةِ؛ لِأَنَّ النَّوْعَ الْجَوْهَرِيَّ لَا يَتَعَدَّدُ أَفْرَادُهُ إِلَّا بِسَبَبِ، كَاخْتِلَافِ اسْتِعْذَاذَاتِ مَوَادِّهَا. وَلَا سَبَبَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ. فَلَا مُحَالَةَ لِاتِّرَتِسِمِ فِي الذَّهْنِ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْعَيْنِيَّةِ إِلَّا آثَارُهَا الْمُحَاكِئَةُ لَهَا فَهِيَ أَعْرَاضٌ فِي الذَّهْنِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.



(١) لأن كون الماهية لا في موضوع من مقتضى طبيعة الجوهر، ومقتضى الطبيعة الواحدة لا يتخلف.

[رَدُّ الْعَلَامَةِ فَضْلُ حَقِّ الْخَيْرِ أَبَادِي]

[على جواب العلامة علاء الدين القوشجي^(١)]

وَأَعْلَمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ وُجُودَ الصُّورَةِ فِي الذَّهْنِ لَيْسَ عَلَى نَحْوِ وُجُودِ
الْعُرْضِ فِي مَوْضُوعِهِ، بَلْ عَلَى مُشَاكَلَةِ وُجُودِ الشَّيْءِ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَلَا تَتَقَلَّبُ
الْجَوَاهِرُ أَعْرَاضًا فِي الْأَذْهَانِ، وَتَذَرُّ عَوَايِدَ الْكَ إِلَى حُلُولِ شُكُوكٍ عُرِضَتْ فِي الْوُجُودِ
الذَّهْنِيِّ مِنْ لُزُومِ كَوْنِ الذَّهْنِ حَارًّا وَبَارِدًا، وَقِيَامِ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ بِهِ إِذَا تَصَوَّرَهُمَا إِلَى
غَيْرِ ذَلِكَ، فَقَالُوا: «كَمَا أَنَّ الزَّمَانَ لَا يَتَصِفُ بِهِمَا مَعَ وُجُودِهِمَا فِيهِ فَكَذَا الذَّهْنُ»^(٢).

وَهَذَا مِمَّا يُعْجِبُنِي؛ أَمَّا أَرَأَا؛ فَلِأَنَّ الْحَقَائِقَ الْعُرْضِيَّةَ كَمَا هِيَ الْحَرَارَةُ وَالْبُرُودَةُ،
وَالْأُمُورَ الْأَعْيَانِيَّةَ الَّتِي لَا تَأْصُلُ لَهَا فِي الْأَعْيَانِ، إِذَا وَجَدَتْ فِي الْأَذْهَانِ: فَإِمَّا أَنْ

(١) هو علاء الدين، علي بن محمد القوشجي، ولد العلامة عام ١٤٠٣ في مدينة سمرقند، هو
أحد أئمة عصره في الكلام والهيئة والرياضيات، لعلو كعبه في العلوم العقلية لقبه البعض بـ
«حكيم أهل السنة» والقوشجي كلمة تركية بمعنى «حافظ الطير» ومن تصانيفه: شرح التجريد
للطوسي، وله أيضًا: الرسالة المحمدية في الحساب، والرسالة الفتحة في الهيئة، وحاشية
على أوائل شرح الكشاف للفتازاني، حاشية على شرح السمرقندي على الرسالة العضدية،
وتوفي ٨٧٩م، ودفن في جوار الصحابي أبي أيوب الأنصاري رضي الله تعالى عنه.

(٢) راجع: شرح التجريد الجديد للقوشجي مع حواشي العلامة الدواني: ١٣٠، وتعرّض
للإيراد على جواب الفاضل القوشجي، الفاضل الحسن الجلي في حاشية شرح المواقف:
١٨٢ / ٢، وأشار إليه العلامة عبد الحكيم السيالكوتي أيضًا في حواشيه عليه: ١٨١ / ٢.

يَكُونُ وَجُودُهَا فِيهِ نَحْوُ وَجُودِ الشَّيْءِ فِي الزَّمَانِ، فَلَا يَكُونُ الذَّهْنُ مُحَلًّا لَهَا^(٢). فَلَا مُحَالَةً أَنْ يَكُونَ قَائِمَةً بِأَنْفُسِهَا لَا بِمَوْضُوعٍ، وَمِنْ أَرَائِلِ الْأَوَّلِيَّاتِ: أَنَّهُ كَمَا أَنَّ الْجَوَاهِرَ لَا تَتَقَلَّبُ فِي الذَّهْنِ أَغْرَاضًا كَذَلِكَ الْأَغْرَاضُ لَا تَتَقَلَّبُ فِيهِ جَوَاهِرٌ أَوْ يَكُونُ عَلَى نَحْوِ وَجُودِ الْعَرَضِ فِي الْمَوْضُوعِ، فَالْفِطْرَةُ السَّلِيمَةُ، وَالْقَرِيحَةُ الْمُسْتَقِيمَةُ، الْغَيْرُ الْمَأْذُوفَةُ لَا تَفَرُّقُ بَيْنَ وَجُودِ الْأَغْرَاضِ فِي الذَّهْنِ وَبَيْنَ وَجُودِ الْجَوَاهِرِ فِيهِ بِأَنْ يَكُونَ وَجُودُ الْأَغْرَاضِ فِيهِ عَلَى نَحْوِ وَجُودِهَا فِي الزَّمَانِ، بَلِ الْوُجُودَانِ الصَّحِيحُ قَاضٍ بِأَنْتَهُمَا يَرْتَضِعَانِ مِنْ قَيْدِي وَاحِدٍ^(٣).

وَقَدْ لَاحَ مِمَّا ذُكِرَ سُقُوطُ مَا حَاوَلَ بِهِ مَنْ دَفَعَ الشُّبُهَةَ الْوَارِدَةَ عَلَى الْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ؛ إِذْ وَجُودُ الْحَرَارَةِ وَالْبَرْدَةِ فِي الذَّهْنِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى نَحْوِ وَجُودِ الْأَشْيَاءِ فِي الزَّمَانِ، بَلْ لَا مُحَالَةَ تَكُونُ عَلَى نَحْوِ وَجُودِ الْعَرَضِ فِي مَوْضُوعِهِ فَيَعُودُ الْإِشْكَالُ، وَلَا يَعُودُ هَذَا الْجَوَابُ.

وَأَمَّا ثَانِيًا؛ فَلِأَنَّ الْجَوَاهِرَ الْغَنِيَّةَ لَا تَتَقَلَّبُ بِأَعْيَانِهَا إِلَى الْأَذْهَانِ^(١). فَلَا تُوجَدُ فِي الْأَذْهَانِ إِلَّا أَشْثَالُهَا الْمُحَاكِئَةُ لَهَا الْقَائِمَةُ بِأَنْفُسِهَا، قَدِيمَةٌ وَهِيَ بَاطِلٌ؛ لِحُدُوثِ الْأَذْهَانِ، أَوْ حَادِثَةٍ فَيَلْزَمُ حُدُوثُ جَوَاهِرَ لَا مُتَنَاهِيَةَ بِهَا سَبْقِ مَادَّةٍ وَهِيَ خُلْفٌ مُحَالٌ عِنْدَهُمْ.

وَأَمَّا ثَالِثًا؛ فَلِأَنَّ الْعَقْلَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَكُونَ الْمَاهِيَةُ الْمَلُوحَظَةُ بِهَذَا الْإِغْتِيَارِ، مَوْجُودَةٌ فِي الذَّهْنِ، مُجَرَّدَةٌ عَنِ الْعَوَارِضِ الْمُشَخَّصَةِ. فَيَلْزَمُ وَجُودُ الْمَاهِيَةِ الْمُجَرَّدَةِ

(١) لِأَنَّ الْحَرَارَةَ وَالْبَرْدَةَ الْمَوْجُودَتَيْنِ فِي الزَّمَانِ لَا يَتَصِفُ بِهِمَا الزَّمَانُ، بَلِ الْمَوْصُوفُ بِهِمَا هُوَ الْجَوْهَرُ الْمَوْجُودُ فِي الزَّمَانِ، فَلَا يَكُونُ الذَّهْنُ مُحَلًّا لَهُ كَمَا أَنَّ الزَّمَانَ لَيْسَ مُحَلًّا لَهُ.

(٢) لِأَنَّ مَقْتَضِيَّاتِ الطَّبَائِعِ الْكُلِّيَّةِ لَا تَتَخَلَّفُ أَبَدًا.

(٣) لِأَنَّ الْوَاحِدَ بِالْعَدَدِ لَا يَتَعَدَّدُ.

وَهُوَ خُلْفٌ بَاطِلٌ، أَوْ يَكُونُ الْمَاهِيَةُ الْمَلْحُوظَةُ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ مَعْرُوضَةً لِتَشْخُصَاتٍ غَيْرِ مُلَاحَظَةٍ مَعَهُ بِغَوَاشِي الْمَادَّةِ فَيَكُونُ ذَلِكَ قَوْلًا بِمَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْأَقْدَمِينَ كَسُقْرَاطَ^(١) مِنْ أَنَّهُ يُوْجَدُ بِكُلِّ نَوْعٍ مَادِيٍّ، فَرْدٌ مَادِيٌّ مُتَغَيِّرٌ^(٢)، وَفَرْدٌ^(٣) مُجَرَّدٌ^(٤) لَا يَتَغَيَّرُ وَلَا يَتَبَدَّلُ^(٥). فَيَسْطَلُّ مَا أُبْطِلَ بِهِ ذَلِكَ الْقَوْلُ فِي مَقَامِهِ^(٦).



(١) هو الحكيم المعروف، لا يخفى أن أوَّل من قال هذا القول أي: بوجود المثال الذي هو ماهية مجردة، في الخارج، هو الحكيم شنوشوا، وتبعه سقراط وتلميذه أفلاطون، ومات سقراط في مدة قليلة، وبقي أفلاطون مدة مديدة، فلذا قد ينسب إليه كما في عامة الكتب، ويقال له المثل الأفلاطونية أيضاً. واستدل عليه بأنَّ الإنسان من حيث هو هو يقبل الصفات المتقابلة، وإلَّا لما عرضت له، وكلُّ قابل موجود، فالإنسان المجرَّد موجود فيه، أنَّ القائل هو الإنسان من حيث هو هو، لا الإنسان المجرَّد، وكيف تكون الماهية المجردة موجودة، وإلَّا لاكتنفت بالوجود فتصير مخلوطة وهو خلف.

(٢) كزيد وعمرو وبكر وغيرهم.

(٣) بهذا يعلم أنه لم يرد الماهية المطلقة؛ لأنَّها نفس النوع لا فرد منه.

(٤) أي: مجرَّد عن جميع العوارض، سوى الوجود.

(٥) لأنَّ التَّغْيِيرَ والتَّبَدُّلَ من لواحق المادَّة، وقد فرض تجرُّده عن جميع العوارض.

(٦) راجع: شرح المواقف للسَّيِّد: ٣/ ٣٢، شرح المقاصد للتفتازاني: ١/ ٢٢٠ - ٢٣٠، حواشي

مولانا إسماعيل الكلبيوي على شرح العقائد للدَّوَّانِي: ٢/ ٩٤.

[رد العلامة الخيرآبادي

على مذهب السيد الصدر الشيرازي]

وَمِنْ هَهُنَا سَقَطَ مَا زَعَمَ بَعْضُ الْمُتَفَلِّسِينَ الْمُتَصَوِّفِينَ مِنْ أَنَّ النَّفْسَ لَيْسَ شَأْنُهَا بِإِلْقِيَاسٍ إِلَى الصُّورِ الْعَقْلِيَّةِ شَأْنُ الْمَحَلِّ بِإِلْقِيَاسٍ إِلَى مَا حَلَّ فِيهِ، بَلْ شَأْنُهُ بِهَا شَأْنُ الْمُبْدِعِ بِإِلْقِيَاسٍ إِلَى الْمُبْدَعَاتِ. فَالْنَفْسُ تُبْدِعُ^(١) الصُّورَ الْعَقْلِيَّةَ وَهِيَ قَائِمَةٌ بِأَنْفُسِهَا. فَصُورُ الْجَوَاهِرِ جَوَاهِرٌ.

وَجَهُّ السَّقُوطِ أَنَّ صُورَ الْجَوَاهِرِ - وَإِنْ كَانَتْ جَوَاهِرَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، لَكِنَّ صُورَ الْأَعْرَاضِ أَيْضًا جَوَاهِرٌ بِقِيَامِهَا بِأَنْفُسِهَا عَلَى مَا تَوَهَّمَهُ. وَلِزُومِ جَوْهَرِيَّةِ الصُّورَةِ الْعَرَضِيَّةِ لَيْسَ بِأَهْوَنَ مِنْ لِزُومِ عَرَضِيَّةِ الصُّورِ الْجَوْهَرِيَّةِ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الصُّورَ الْقَائِمَةَ بِأَنْفُسِهَا: إِمَّا قَدِيمَةً، فَيَلْزَمُ أَنَّ يَكُونَ الْمَعْلُولُ قَدِيمًا^(٢)، مَعَ خُدُوثِ مُبْدِعِهَا - أَعْنِي النَّفْسَ - أَوْ حَادِثَةً، فَيَلْزَمُ خُدُوثُهَا بِلا سَبْقِ مَادَّةٍ^(٣). وَهُوَ بَاطِلٌ عَلَى أَنَّ نَقُولَ: عِلْمُ النَّفْسِ يَتْلُكَ الصُّورَةَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حُضُورِيًّا، وَهُوَ غَيْرُ مَعْقُولٍ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ الْحُضُورِيَّ مَخْصُورٌ فِي عِلْمِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، وَعِلْمُهُ بِنَعْتِهِ^(٤). وَعِلْمُهُ يَتْلُكَ الصُّورَةَ لَيْسَ عَيْنَ النَّفْسِ، وَلَا تَعْنَا لَهَا - وَهُوَ ظَاهِرٌ - بَقَى أَنْ يَكُونَ مَعْلُولًا لَهَا. وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ النَّفْسُ جَاعِلَةً لَهَا؛

(١) أي: توجد الصور بنفسه.

(٢) لتحقق السخية بين العلة والمعلوم.

(٣) لأن الإبداع عبارة عن إيجاد الشيء بغير المادّة، سواء كان على مثال سابق أو لا.

(٤) أي: بنعته الثبوتي فقط.

لِمَا تَحَقَّقَ أَنَّ جَاعِلَ كُلِّ شَيْءٍ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى - جَلَّ شَأْنُهُ وَتَعَالَتْ كِبَرِيَّاتُهُ - فَتَكُونُ النَّفْسُ وَاسِطَةً فِي صُدُورِ تِلْكَ الصُّوَرِ مِنْهُ جَلَّ ذِكْرُهُ^(١). وَقَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَهُمْ: أَنَّ حُصُولَ الْمَعْلُولِ بِنَفْسِهِ، إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْجَاعِلِ الْحَقِّ دُونَ الْوَسَائِطِ. وَلِذَا تَسْمَعُهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ عُلُومَ الْمَبَادِي الْعَالِيَةِ بِالتِّي رَأَتْ، إِزْتِسَامِيَّ^(٢) دُونَ حُصُورِيَّ^(٣).

أَوْ يَكُونُ حُصُولِيًّا فَيَكُونُ لِنِزَالِ الصُّوَرِ صُورٌ أُخَرُ: فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مَرْتِسِمَةً فِي النَّفْسِ حَالَةً فِيهَا - وَذَلِكَ هُوَ الْمَطْلُوبُ - أَوْ قَائِمَةً بِأَنْفُسِهَا فَالْكَلَامُ فِي تِلْكَ.

وَبِالْجُمْلَةِ، فَهَذَا الْكَلَامُ جَزَائِي^(٤) ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا الْقَائِلُ مِنْ دُونَ أَنْ تُشَبِّهَهُ شُبْهَةً فَضْلًا عَنْ حُجَّةٍ، فَإِلْغَرَاضُ عَنْهُ أَوَّلَى مِنَ الْإِلْغَرَاضِ عَلَيْهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ - فَقَدْ تَلَخَّصَ إِذْنًا أَنَّ أَثَارَ الْجَوَاهِرِ الْعَيْنِيَّةِ حَالَةً فِي الذَّهْنِ، أَعْرَاضٌ فِيهَا. وَهَذَا فِي الْجَوَاهِرِ الْمَادِّيَّةِ ظَاهِرٌ.



(١) إعلم أن مذهب الفلاسفة مشهور، هو إسناد التأثير إلى الوسائط كإسناد التأثير في بعض العقول إلى بعض، وفي جميع الحوادث العنصرية، أو بعضها إلى العقل العاشر، والبعض الآخر إلى الطبائع. وتحقيقاً هو إسناد التأثير في الكل إلى الواجب تعالى، وتلك الوسائط من العقول والطبائع بمنزلة الشرائط والآلات المعهودة عندنا، وهي التي نحتاج إليها في أعمالنا، وربما يكون تلك الشرائط والآلات ممّا يتوقف عليه سهولة العمل لا نفس العمل. فمجرد كونها بمنزلة تلك الشرائط والآلات لم يلزم كونها موقوفة عليه لنفس التأثير، وقد صرح به الشيخ الرئيس في الشفاء أيضاً لكنهم لا ينكرون التوقف على الوسائط فلا يلزم منه ما ألزم.

(٢) أي: انتقاشي، وما هو إلا حصولي.

(٣) راجع: الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة: ٨ / ١٦٤.

(٤) أي: كلام بغير تبصّر ولا روية.

[تَحْقِيقُ تَقَرُّرِ مَعْقُولَاتِ

الْجَوَاهِرِ الْمُطَهَّرَةِ عَنِ الْمَوَادِّ، فِي أَنْفُسِهَا]

وَإِنَّمَا يَسْتَبِيهِ الْأَمْرُ فِي الْجَوَاهِرِ الْمُجَرَّدَةِ الْمُقَدَّسَةِ^(١) عَنِ الْمَوَادِّ. وَقَدْ يُظَنُّ أَنَّ مَعْقُولَاتِهَا جَوَاهِرَ قَائِمَةً بِأَنْفُسِهَا وَأَنَّ مَعْقُولَاتِهَا لَا تُخَالِفُ مَوْجُودَاتِهَا؛ لِأَنَّ الْفَلَاسِفَةَ قَدْ تَوَاطَفَتْ عَلَى أَنَّ الْجَوَاهِرَ الْمُجَرَّدَةَ بِذَاتِهَا تُعْقِلُ بِذَاتِهَا^(٢)، فَيَكُونُ مَعْقُولُهُ نَفْسُهُ بِلا تَغَايِرٍ^(٣) أَصْلًا فَهُوَ مَعْقُولٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ فَلَا يَكُونُ عَرَضًا. وَهَذَا قَائِدٌ؛ فَإِنَّ الْجَوَاهِرَ الْمُجَرَّدَةَ مَعْقُولَةً بِنَحْوَيْنِ؛ لِأَنَّهَا مَعْقُولَةٌ لِدَوَاتِهَا بِذَوَاتِهَا، وَمَعْقُولَةٌ بِجَوَاهِرٍ أُخَرَ غَيْرِ ذَوَاتِهَا، فَهِيَ بِمَا هِيَ مَعْقُولَةٌ لِذَاتِهَا لَا يُخَالِفُ مَوْجُودَاتِهَا أَصْلًا، وَلَا تَغَايِرُهَا ذَاتًا وَلَا اعْتِبَارًا. وَكَلَامُنَا لَيْسَ فِي هَذَيْنِ النَّحْوَيْنِ مِنَ الْمَعْقُولِيَّةِ. إِنَّمَا الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا عَقَلْنَا غَيْرَهَا^(٤)؛ فَإِنَّهُ إِذَا عَقَلَهَا غَيْرَهَا - كَالنَّفْسِ - فَلَا يَتِمُّشَلُ فِيهِ أَغْيَانُ تِلْكَ الْجَوَاهِرِ؛ أَمَّا أَوَّلًا:

(١) كالعقول والنفوس الفلكية وغيرهما؛ فإنها مجرّدة عن المادة المستلزمة لحدوثهم على ما ذهب إليه الفلاسفة.

(٢) لأنّ المعلوم في العلم الحضوريّ عين العالم.

(٣) أي: الاتحاد في المفهوم، وأمّا التغاير الاعتباري فهو يتحقق في المصاديق لا في المفاهيم كما حقّقه العلامة ميرزا زاهد الهرويّ قدس سرّه، ويؤيده الكلام الواقع في التعليقات للشیخ الرئيس، خلافاً للفاضل حبيب الله مرزا جان والمحقق الطوسي؛ فإنّهما قائلان بالتغاير الاعتباريّ في أصل المفهوم أيضاً. راجع للتفصيل: حاشية العلامة ميرزا زاهد الهرويّ على الرسالة القطبية: ٢٠.

(٤) أي: ذوات الجواهر.

فَلَمَّا عَرَفْتُ مِنْ أَنَّ الْوَاحِدَ بِالْعَدَدِ لَا يَتَكَثَّرُ أَنْعَاءُ وَجُودِهِ وَتَشَخُّصِهِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا؛ فَإِنَّهَا لَوْ تَمَثَّلَتْ فِي النَّفْسِ بِأَعْيَانِهَا فَيَلْكَ النَّفْسُ قَدْ أَحَاطَتْ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا؛ لِأَنَّهَا قَدْ حَصَلَتْ فِيهَا مَا حَوَى صُورَ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْجَوَاهِرَ الْعَالِيَةَ قَدْ انْطَبَعَتْ فِيهَا صُورَةُ الْكُلِّ^(١). فَلَا يَخْفَى عَلَى تِلْكَ النَّفْسِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ، وَلَا فِي السَّمَاءِ، فَتَكُونُ تَسْتَخْضِرُ أَشْيَاءَ لَا تَنْتَاهِي فِي زَمَانٍ مَتْنَاهُ^(٢).

وَأَمَّا ثَالِثًا؛ فَلِأَنَّ الْجَوَاهِرَ الْمُجَرَّدَةَ قَدْ أَشْهَدَتْ بِكُلِّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ حَاصِلٌ فِيهِ بِعَيْنِهِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْجَوْهَرُ الْمُجَرَّدُ مُرْتَسِمًا بِعَيْنِهِ فِي نَفْسٍ مَا، فَيَلْكَ النَّفْسُ قَدْ إِشْهَدَتْ بِمَا قَدْ أَشْهَدَتْ بِكُلِّ^(٣) قَبَقَى النَّفُوسِ الْأُخْرَى مَحْرُومَةً عَنْ تَعَقُّلِ الْأَشْيَاءِ قَاطِبَةً؛ إِذْ لَا يَحْدُ مَا يَعْقِلُهُ؛ إِذْ قَدْ أَشْهَدَتْ لَهَا نَفُوسٌ مَا. وَمَا يُظَنُّ مِنْ «أَنَّ شَيْئًا وَاحِدًا بِالْعَدَدِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُنْطَبِقًا فِي مَحَالٍ كَثِيرَةٍ» فَبَاطِلٌ كَمَا لَا يَخْفَى.

وَأَمَّا رَابِعًا؛ فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْجَوْهَرُ الْمُجَرَّدُ بِعَيْنِهِ، حَاصِلًا فِي النَّفْسِ لَكَانَ حَادِثًا زَمَانِيًّا؛ إِذْ حُصُولُهُ فِي النَّفْسِ لَا مَحَالَةَ حَادِثٌ. وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ^(٤)، فَيَكُونُ الْحَاصِلُ مِنْهُ أَثَرًا قَائِمًا بِالنَّفْسِ غَرَضًا فِيهَا، وَإِلَّا لَحَصَلَ فِيهِ يَثَالُهُ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ، الْمُشَارِكُ لَهُ فِي نَوْعِهِ،

(١) لِأَنَّ الْمَقْرُورَ عِنْدَ الْفَلَسَفَةِ أَنَّ الْعِلْمَ التَّفْصِيلِيَّ الَّذِي هُوَ عَيْنٌ مَا أَوْجَدَهُ فِي الْخَارِجِ فَلَهُ أَرْبَعُ مَرَاتِبٍ: الْأُولَى: مَا يَعْبرُ بِالْقَلَمِ عِنْدَ الشَّرْعِ، وَبِالْعَقْلِ عِنْدَ الْفَلَسَفَةِ، فَالْقَلَمُ وَالْعَقْلُ يَوْجِدُ فِيهِ جَمِيعَ عُلُومِ الْمَوْجُودَاتِ كُلِّهَا، وَهُوَ حَاضِرٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى. رَاجِعٌ لِلتَّفْصِيلِ: حَوَاشِي مِيرْزَا هَدْيِ الْهَرَوِيِّ عَلَى الرَّسَالَةِ: ١٧.

(٢) اسْتِحَالَتُهُ عَلَى حَدُوثِ النَّفْسِ ظَاهِرَةٌ، وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ قَدَمِهَا فَهُوَ أَيْضًا غَيْرُ مَعْقُولٍ؛ لِأَنَّ زَمَانَ إِدْرَاكِ النَّفْسِ أَيْضًا مَتْنَاهُ، فَلَا يَسْمُنُ قَدَمُهَا وَلَا يَغْنِي عَنْ جَوْعِ.

(٣) لِأَنَّ مَبَادِئَ الْعَيْنِيَّةِ فِي الْمُتَحَدِّينَ يَقْتَضِي أَنْ يَوْجِدَ فِيهِ جَمِيعُ مَا يَوْجِدُ فِي الْآخَرِ.

(٤) لِأَنَّ الْجَوْهَرَ الْمُجَرَّدَ قَدِيمٌ عِنْدَهُمْ.

أَوْ لَا سَبِيلَ إِلَى حُصُولِهِ بِعَيْنِهِ فَيُلْزَمُ أَنْ يَتَعَدَّدَ أَفْرَادُ النَّوعِ الْجَوْهَرِيِّ الْمَفَارِقِ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ^(١) مِنْ أَنَّ تَعَدُّدَ أَفْرَادِ نَوْعٍ جَوْهَرِيٍّ، إِنَّمَا يَكُونُ بِحَسَبِ اخْتِلَافَاتِ اسْتِعْدَادَاتِ الْمَحَالِّ وَالْمَادَّةِ. وَالْجَوَاهِرُ الْمُجَرَّدَةُ مُطَهَّرَةٌ عَنْ أَرْجَاسِ الْمَادَّةِ. فَقَدْ اسْتَبَانَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ: أَنَّ الْجَوَاهِرَ الْمَادِّيَّةَ وَالْمُجَرَّدَةَ سَوَاسِيَةً فِي أَنَّ الْمُتَرَتِّمَ مِنْهَا فِي الذَّهْنِ لَيْسَتْ أَهْيَانَتُهَا، وَلَا أَمْثَالُهَا الْقَائِمَةُ بِأَنْفُسِهَا الْمُشَارِكَةِ إِيَّاهَا فِي الْحَقَائِقِ، بَلْ إِنَّمَا الْحَاصِلُ مِنْهَا فِي الْأَذْهَانِ مَا هِيَائُهَا الْكُلِّيَّةُ هِيَ أَثَارُهَا الْمُحَاكِئَةُ^(٢) لَهَا.



(١) راجع: الحكمة المتعالية في الأسفار الأربعة العقلية: ١/ ٤٦، ٤٧، كتاب المشاعر للصدر

الشيرازي: ١٢٠.

(٢) أي: المشابهة لها.

[بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ تَعَقُّلِ النَّفْسِ الْجَوَاهِرِ الْمَجْرَدَةِ وَالْمَادِيَّةِ]

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ إِلَّا بِأَنَّ الْمَجْرَدَةَ - لِكَوْنِهَا مُطَهَّرَةً أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْهَا الرُّجْسَ فِي أَضْلَى الْفُطْرَةِ وَطَهَّرَهَا تَطْهِيراً - لَا يَحْتَاجُ فِي تَعَقُّلِهَا إِلَى تَجَرُّدَاتٍ وَتَفْسِيرَاتٍ هَؤُلَاءِ، بِخِلَافِ الْمَادِيَّةِ؛ إِذْ لَا يَنَالُهَا قُوَّةٌ عَقْلِيَّةٌ مَادِيَّةٌ هَذَا، بَلْ يَنَالُهَا أَوَّلًا الْحِسُّ^(١) ثُمَّ تَجَرَّدُ بَعْضُ التَّجَرُّدِ^(٢)؛ حَتَّى يَسْتَقِلَّ إِلَى الْخَيَالِ^(٣)، ثُمَّ يُجَرِّدُ فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَصِيرَ مَعْقُولَةً صَرَفَةً.

فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ صُورَ الْجَوَاهِرِ الْمُتَرَتِّبَةِ فِي الْأَذْهَانِ مُحَاكِئَةٌ لَهَا، وَهِيَ أَعْرَاضُ حَالَةٍ فِي النَّفْسِ، وَإِنْ كَانَتْ بِجَوَاهِرِ حَقَائِقِهَا جَوَاهِرُ بِمَعْنَى أَنَّ مِنْ حَقِّهَا إِذَا وُجِدَتْ فِي الْأَعْيَانِ لَا يَكُونُ فِي مَوْضِعٍ عَلَى مَا أَسْلَفْنَا تَأْقِلِينَ عَنِ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ.

(١) وهي قوة مودعة في مقدم البطن الأول من الدماغ، يجتمع فيها صور المحسوسات بالحواس الظاهرة بالتأدي إليها، فيطالع النفس صورها فيها.

(٢) أي: تجردها عن العوارض الخارجية الشخصية.

(٣) وهي قوة مرتبة في آخر التجويف المقدم من الدماغ، وهي خزانة للصور المدركة للحس المشترك، حافظة للصور المنطبعة فيه. وذلك؛ لأنه لو لم تكن تلك القوة لاختل نظام العالم، فإننا إذا أبصرنا الشيء ثانياً، فلو لم نعرف أنه هو المبصر أولاً، كما حصل التمييز بين الضار والنافع، والصديق والعدو، والخيال مغاير للحس المشترك؛ لأن الحافظ غير قابل كما هو مبرهن في الحكمة.

[تلخيص كلام الشيخ]

[الرئيس في المسئلة هذه]

وَحُلَاصَةُ مَا حَقَّقَهُ فِي مَوْضِعٍ مِّنْ تَصَانِيفِهِ كَصَدْرِ الْمَقَالَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ قَاطِعِ غُرُبَاسِ الشِّفَاءِ، وَالْفَلَسَفَةِ الْأُولَى مِنْ مُخْتَصَرِهِ الْمُسَمَّى بِعُيُونِ الْحِكْمَةِ^(١)، وَفِي الْمَقَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ إِلَهِيَّاتِ الشِّفَاءِ، وَآخِرِ النَّمِطِ الرَّابِعِ مِنْ كِتَابِ الْإِشَارَاتِ^(٢)، أَنَّ الْجَوْهَرَ لَيْسَ هُوَ الْمَوْجُودُ بِالْفِعْلِ لَا فِي مَوْضُوعٍ؛ إِذْ قَدْ يُعْلَمُ جَوْهَرِيَّةُ الشَّيْءِ وَلَا يَتَعَرَّضُ الذَّهْنُ لَوْجُودِهِ. وَأَيْضًا؛ فَإِنَّ الْجَوْهَرَ جَوْهَرٌ لِمَا تَحْتَهُ، فَلَا يَكُونُ مُشَكَّكًا بِخِلَافِ الْوُجُودِ؛ فَإِنَّهُ مَقُولٌ بِالتَّشْكِيكِ، إِذِ الْمَبَادِي أَقْدَمُ مِنْ ذَوَاتِ الْمَبَادِي فِي الْمَوْجُودِيَّةِ^(٣).

وَأَيْضًا؛ فَإِنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ مَوْجُودًا مُعَلَّلٌ بِالْجَاعِلِ، وَكَوْنَ الشَّيْءِ جَوْهَرًا، غَيْرُ مُعَلَّلٍ. وَأَيْضًا؛ فَإِنَّ الْمَوْجُودَ فِي مَوْضُوعٍ لَيْسَ جِنْسًا لِلْمَقُولَاتِ الْعَرَضِيَّةِ. فَكَيْفَ يَصِيرُ الْمَوْجُودُ لَا فِي مَوْضُوعٍ جِنْسًا لِشَيْءٍ؛ إِذْ بِاتِّصَافِ مَعْنَى سَلْبِيٍّ لَا يَصِيرُ غَيْرُ

(١) راجع: عيون الحكمة: ٨٧، وهو متن مختصر، صنّفه الشيخ الرئيس في علم الحكمة، جامع لجميع المباحث المنطقيات، والطبعيات، والإلهيات، وطبعه دار القلم بيروت - لبنان، وقد شرحه شرحاً حافلاً جامعاً، الإمام الفخر الرّازي قدس سرّه في ثلاثة أجزاء. طبع الشرح مؤسسة الصادق إيران - طهران.

(٢) راجع: الإشارات والتنبيهات مع شرح الإمام الرّازي: ١ / ٢١٣.

(٣) وهو الحق، راجع للتفصيل إلى: شرح المقاصد للفتازاني: ١ / ١٨١، الجواهر الغالية في الحكمة المتعالية للفاضل عبد الحق الخيري آبادي: ١١، حاشية الكليني على شرح الجلال الدوّاني: ١ / ٣٧٠.

الْمَقُومِ مَقُومًا، بَلِ الْجَوْهَرِيَّةُ مَا هِيَ مِنْ حَقِّهَا إِذَا وُجِدَتْ فِي الْأَعْيَانِ أَنْ يَقُومَ لَا فِي مَوْضُوعٍ.

وَهَذَا الْمَعْنَى صَادِقٌ عَلَى الصُّورِ الْعَقْلِيَّةِ الْجَوْهَرِيَّةِ؛ فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ بِالْفِعْلِ فِي مَوْضُوعٍ. فَمِنْ شَأْنِهَا إِذَا وُجِدَتْ فِي الْأَعْيَانِ أَنْ لَا يَكُونَ فِي مَوْضُوعٍ. وَهَذَا كَالْمَغْنَاطِيْسِ؛ فَإِنَّهُ حَجَرَ مَنْ شَأْنِهِ جَذَبَ الْحَدِيدَ، مَعَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْكَيْفِ لَا يُجَذِبُهُ وَهُوَ فِي الْكَفِّ مَغْنَاطِيْسٌ.



تَبَصُّرَةُ الْفَاضِلِ الْخَيْرِ أَبَادِي عَلَى كَلَامِ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ

هَذَا تَلْخِصُصُ كَلَامِهِ عَلَى وَفَى مَرَامِهِ فِي مَوَاضِعَ شَتَّى مِنْ كُتُبِهِ، وَأَعَانَهُ عَلَى ذَلِكَ قَوْمٌ آخَرُونَ. وَالْحَقُّ أَنَّ الْأَمْرَ عَوِيضٌ؛ فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ - وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ مِنْ أَنْ يُضْنَى إِلَيْهِ - يَبْدُو أَنَّهُ لَا يَصِفُو عَنْ كُذْرَةٍ؛ فَإِنَّ الصُّورَ الْعَقْلِيَّةَ الْجَوْهَرِيَّةَ حَالَةً فِي النَّفْسِ، عَرَضٌ فِيهِ - الْبَتَّةَ - كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ الشَّيْخُ أَيْضًا^(١). وَقَدْ تَحَقَّقَ عِنْدَهُمْ أَنَّ إِنْتِقَالَ الْعَرَضِ مِنْ مَوْضُوعِهِ مُحَالٌ^(٢). فَالصُّورُ الذَّهْنِيَّةُ تَسْتَحِيلُ أَنْ تَنْتَقِلَ مِنَ النَّفْسِ إِلَى الْأَعْيَانِ فَلَنْ يُوجَدَ خَارِجًا - قَطُّ - حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهَا إِذَا وَجَدَتْ فِي الْأَعْيَانِ كَانَتْ لَا فِي مَوْضُوعٍ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْعَقْلَ غَيْرَ جَائِزٍ يَلْزُمُ مُقَدَّرٍ بِمُقَدَّرٍ كَمَا حُقِّقَ فِي مَقَامِهِ. فَلَا يَجْزِمُ بَقِيَامِ الصُّورِ الذَّهْنِيَّةِ الْمَأْخُودَةِ مِنَ الْجَوَاهِرِ بِنَفْسِهَا لَا بِمَوْضُوعٍ عَلَى تَقْدِيرٍ، وَهُوَ وَجُودُهَا فِي الْأَعْيَانِ. وَأَمَّا النَّظِيرُ بِالْمَعْنَاطِيْسِ فَقَدْ لَيْسَ مُعَاطِيًّا؛ إِذِ الْمَعْنَاطِيْسُ وَهُوَ فِي الْكَفِّ لَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنْهُ، وَلَا مُصَادِفُهُ بِالْحَدِيدِ بِخِلَافِ الصُّورِ الْعَقْلِيَّةِ الْمُتَمَتِّعَةِ عَنِ الْوُجُودِ فِي الْأَعْيَانِ، بَلِ النَّظِيرُ الْحَقُّ^(٣) إِنَّمَا هُوَ النَّظِيرُ بِصُورَةٍ

(١) في فصل المضاف من إلهيات الشفاء للشيخ الرئيس كما مرَّ مراراً.

(٢) راجع: شرح المواقف للسيد، المرصد الأول، المقصدين الرابع والخامس: ٢٨ / ٣.

(٣) أورد العلامة المصنّف قدس سرّه في حواشي شرح القاضي محمّد مبارك (ص: ٢٠٨) مثلاً أوضح من ذلك بحيث يفهم به ما اختاره قدس سرّه فهما أولياً.

مَنْقُوشَةٌ عَلَى اللَّوْحِ مُحَاكِةٌ لِلْفَرَسِ. فَيَقَالُ: إِنَّهَا لَوْ وُجِدَتْ قَائِمَةً بِنَفْسِهَا كَانَتْ قَرَسًا
جَارِيًا جُمُوحًا^(١).



(١) أي: ما لا يكون مسخرًا بالسهولة.

[اِسْتِدْلَالُ الْعَلَّامَةِ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ عَلَى الْمَطْلُوبِ، بِنَهْجِ الْفَلَّاسِفَةِ]

وَأَيْضًا فَالْفَلَّاسِفَةُ الْمَشَائِيَّةُ - وَمِنْهُمْ الشَّيْخُ - اِسْتَدْلَلُوا عَلَى إِبْثَابِ الْهَيُولَى^(١) فِي جَمِيعِ الْأَجْسَامِ بَعْدَ إِبْثَابِهَا فِي الْأَجْسَامِ الْقَابِلَةِ لِلْقِسْمَةِ الْفَكِّيَّةِ؛ فَإِنَّ طَبِيعَةَ الصُّورَةِ الْجِسْمِيَّةِ طَبِيعَةٌ، وَاحِدَةٌ، نَوْعِيَّةٌ. فَتِلْكَ الطَّبِيعَةُ النَّوْعِيَّةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ عَيْنِيَّةً بِذَاتِهَا عَنِ الْهَيُولَى، فَلَا تَحُلُّ فِيهَا قَطُّ^(٢)، مَعَ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ حُلُولُهَا فِيهَا فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ، أَوْ تَكُونَ

(١) اِسْتَدْلَلَّ الفلاسفة لثبوت وجود الهیولی فی بعض الأجسام: أَنَّ الأجسام مطلقاً مركبة من الهیولی والصورة الجسمیة بأن تحل الصورة فی الهیولی، هذا مناط لتحقق الجسمیة عندهم، والهیولی قديمة عندهم والصورة لاتنفك عنها بسبب تربط العقل العاشر بهما، وكلاهما قديمتان لتلازم الهیولی القديمة للصورة. أثبتوا وجود الهیولی بأن الأجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والناء متصل حقيقةً وحساً، وأما حساً فهو معلوم بالبداهة، وأما حقيقةً فلا تأخذ تقبل القسمة فما هو علة القسمة هل هی الجسمیة، أو المقدار العارض للجسمیة أو شيء آخر، لاسبیل إلى الأولین؛ لأنهما متصلان فإذا كان قابِلین لهما يلزم اجتماع النقيضین؛ لأنَّ القابل يجب وجوده مع المقبول فإذا طرأ علی الجسم الانفكاك ومن لوازم الصورة الانصال، فيكون الصورة قابلة والانفكاك مقبولة، والقابل يجب وجوده مع المقبول فيلزم أن یجتمع الاتصال والانفصال والتالي باطلٌ فالملزوم بمثله. راجع للتحقیق والتفصیل: شرح الفاضل عبد الحق الخیر آبادي علی هداية الحكمة: ١٢٨.

(٢) لأنَّ المستغنی لذاته استحال حلوله فيه كالكتاب والكأس. وفيه ما فيه، راجع: شرح الفاضل المييزي علی هداية الحكمة: ٥١.

مُفْتَقِرَةٌ إِلَيْهَا فَلَا يُوْجَدُ بِدُونِ حُلُولِهَا فِيهَا. قُلْنَا^(١) أَنْ تُجَادِلَهُمْ بِمِثْلِ هَذَا الْبَيَانِ. فَقَوْلُ: لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ الْمَاهِيَةُ الْإِنْسَانِيَّةُ غَنِيَّةٌ عَنِ الْمَوْضُوعِ، أَوْ تَكُونَ مُفْتَقِرَةٌ إِلَيْهِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَحُلَّ فِي الذَّهْنِ. وَعَلَى الثَّانِي يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقُومَ بِنَفْسِهِ^(٢). وَلَنَا فِيهِ كَلَامٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ سَتَعْرِفُهُ فِي آخِرِ هَذَا الْفَصْلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ - مِثْلًا - إِنَّمَا هُوَ جَوْهَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْسَانٌ، لَا، لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ بِالْفِعْلِ لَا فِي الْأَعْيَانِ وَجَيْتِيْدٌ جَرَّدٌ مِنْهُ فَيَمَّا لِحَقُّهُ مِنَ اللَّوَاحِقِ، كَالْتَقَرُّرِ فِي الْأَعْيَانِ أَوْ الْحُصُولِ فِي الْأَذْهَانِ. إِنَّمَا الْحَقُّ جَوْهَرِيَّتُهُ، وَإِلَّا فَقَدْ لَحِقَتْ الْعَوَارِضُ مَا لَيْسَ جَوْهَرًا؛ إِذِ الْجَوْهَرُ قَدْ بَطَلَتْ ذَاتُهُ فَإِذَا ذُنُورُ الْجَوَاهِرِ جَوَاهِرُ.

قُلْتُ: إِنْ مَنْ يُشَكُّكَ فِي جَوْهَرِيَّةِ الصُّورَةِ الْعَقْلِيَّةِ لَا يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْمَاهِيَاتِ الْجَوْهَرِيَّةَ مَحْفُوظَةٌ فِي الْأَذْهَانِ كَمَا كَانَتْ فِي الْأَعْيَانِ، بَلْ يَرَى أَنَّ الْمَوْجُودَ فِي الذَّهْنِ، إِنَّمَا هُوَ شَيْخُ الشَّيْءِ، لَا يَمَعْنَى أَنَّ الْحَقِيقَةَ الْجَوْهَرِيَّةَ انْقَلَبَتْ فِي الذَّهْنِ إِلَى الْحَقِيقَةِ الْعَرَضِيَّةِ كَمَا يَتَوَهَّمُ الْبَعْضُ؛ فَإِنَّ هَذَا بَيِّنُ الْإِسْتِحَالَةِ، بَلْ يَمَعْنَى أَنَّ الْحَقِيقَةَ الْجَوْهَرِيَّةَ لَا تَحْصُلُ فِي الذَّهْنِ مِنَ الرَّأْسِ^(٣)، إِنَّمَا يَتَمَثَّلُ فِيهِ مِنَ الرَّأْسِ شَبْحُهَا. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ مِمَّا يَكَادُ لَا يَخْفَى. فَهُوَ لَا يَرَى أَنَّ الْوُجُودَ الذَّهْنِيَّ، إِنَّمَا عَرَضٌ لِلْحَقِيقَةِ الْجَوْهَرِيَّةِ حَتَّى يُقَالَ: إِنْ الْعَوَارِضُ لَا تَبْطُلُ الْمَاهِيَاتِ فَلَا يَسْتَقِيمُ مَا ذَكَرْتَ حُجَّةً عَلَيْهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَيَلْزِمُهُ أَوَّلًا: الْقَوْلُ بِحُصُولِ الْأَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا فِي الذَّهْنِ بِالْإِسْتِعَانَةِ

(١) في (١) - فلسنا، وهو سهو واضح.

(٢) لأنَّ المفتقر لذاته استحال أن يقوم لذاته.

(٣) أي: من البداية.

مِنَ الْوُجُودِ الدَّهْنِيِّ، ثُمَّ نَسُوقُ مَعَهُ هَذَا الْحَدِيثَ.

قُلْتُ: قَدْ مَرَّ مِنَّا أَنَّ أَدِلَّةَ الْوُجُودِ الدَّهْنِيِّ لَا تَدُلُّ عَلَى مُثُولِ الْأَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا فِي الدَّهْنِ، بَلِ الْقَوْلُ بِالْمِثْلِ هُوَ الْقَوْلُ بِتَمَثُّلِ الْأَشْبَاحِ؛ إِذْ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ مُعْضَلَاتٍ^(١) إِلَّا أَقَلُّ وَأَنْدَرُ، فَهُوَ بِالْأَخْذِ آخَرَى بِالْقُبُولِ أَجْدَرُ.



(١) لاسيما إشكال الشيخ الرئيس لا يردُّ عليه. وقد عرفت فيما مرَّ الشغب في ما حوله.

[رَدُّ الْعَلَامَةِ فَضْلِ حَقِّ الْخَيْرِ أَبَادِي]

عَلَى شَبَهَةِ الْفَاضِلِ مِيرِ بَاقِرِ بْنِ الدَّامَادِ بْنِ الْحُسَيْنِيِّ

وَبَعْضُ مَنْ يَطْمَحُ فِي الْإِنْتِظَامِ فِي عِدَادِ الْحُكَمَاءِ، وَيَرْغَبُ فِي الْإِقْحَامِ فِي كُلِّ مُعْضَلَةٍ عَوَضَهَا أَنْ يَتَكَلَّفَ أَنْ يُجِيبَ مِنْ أَصْلِ الشُّبْهَةِ، فَيَقُولُ: الصُّورَةُ الْمَعْقُولَةُ مِنَ الْجَوَاهِرِ جَوْهَرٌ فِي حَدِّ ذَاتِهَا بِجَمِيعِ الْأَعْتِبَارَاتِ، وَإِنْ عَرَضَ لَهَا بِحَسَبِ نَحْوٍ وَجُودُهَا فِي الذَّهْنِ أَنْ يَكُونَ وَجُودُهَا الذَّهْنِيُّ فِي مَحَلٍّ. إِنَّمَا اللَّازِمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِهَا - وَهُوَ وَجُودُهَا الْإِزْتِسَامِيُّ الذَّهْنِيُّ - عَرَضًا لَا الْمَعْلُومُ بِالذَّاتِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَهُوَ نَفْسُ جَوْهَرِ الْمَاهِيَةِ، انْتَهَى بِالْفَاظِ.

وَيُمَثِّلُ هَذَا قَلِيلَتَ عَجَبِ الْمُتَعَجِّبُونَ، أَلَيْسَ الذَّهْنُ مَحَلًّا لِلصُّورِ الْمَعْقُولَةِ، غَيْرًا عَنْهَا فِي قَوَامِهِ - الْبَتَّةَ - فَإِذَا لَيْسَ حُلُولُ الصُّورَةِ الْعَقْلِيَّةِ فِي الذَّهْنِ عَلَى شَاكِلَةِ الصُّورَةِ إِلَى مَا ذَرَبَتْهَا؛ فَإِنَّهُ - لَا مُحَالَةَ - عَرَضٌ فِي مَحَلِّهِ، فَلَا مَسَاعَ لِإِنْكَارِ عَرَضِيَّةِ الصُّورَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْحَالَةِ فِي الذَّهْنِ^(١).

وَمِمَّا يُنْطَضِي بِهِ الْعَجَبُ وَلَيْسَ مِنْهُ تَعَجُّبٌ: قَوْلُهُ: «إِنَّمَا اللَّازِمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِهَا وَهُوَ وَجُودُهَا الْإِزْتِسَامِيُّ الذَّهْنِيُّ عَرَضًا؛ فَإِنَّ الْحَالَ فِي الذَّهْنِ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ هِيَ الصُّورَةُ فَهِيَ عَرَضٌ فَلَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ يُنْكَرَ كَوْنُهَا عَرَضًا. وَيَتَوَهَّمُ أَنَّ الْعَرَضَ هُوَ

(١) حجر إطلاق لفظ العرض عليها لا يعني شيئاً، فكيف يكون الصورة المعقولة من الجوهر جوهرًا بجميع الاعتبارات؟.

وَجُودٌ لِأَنْفُسِهَا، أَوْ يَكُونُ هُوَ وَجُودُهَا الْإِزْسَامِيُّ - فَقَطْ - وَلَا يَكُونُ لِلصُّورِ حَظٌّ مِّنَ الْحُلُولِ. فَذَلِكَ إِمَّا بِقُوَّةِ نَفْسَانِيَّةٍ أَوْ بِقُوَّةِ خَيَالِيَّةٍ؛ إِذْ لَا حَظَّ لَوُجُودِ الصُّورَةِ الْعَقْلِيَّةِ فِي الدَّهْنِ إِلَّا حُضُورَهَا فِيهِ. وَهَلْ هَذَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْحَالُ لَيْسَ هُوَ الْبَيَاضُ نَفْسُهُ، بَلْ وَجُودُ الْبَيَاضِ فِيهِ، فَلَا يَلْزَمُ كَوْنُ الْبَيَاضِ عَرَضًا. فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ كَيْفَ يَخِيطُ خَبْطَ الْعَشَوَاءِ فِي اللَّيْلَةِ الظُّلُمَاءِ، وَلَا يَبَالِي أَيْنَ يَذْهَبُ.

وَأَيْضًا فَمَا بَالُ مَعْقُولَاتِ الْأَعْرَاضِ؟ فَإِنَّهَا - لِكَوْنِهَا أَعْرَاضًا - لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَحَلِّ الْبَتَّةِ. وَلَا يَكُونُ مَحَلُّهَا إِلَّا الدَّهْنُ. وَمَنْ أَنْصَفَ مِنْ نَفْسِهِ وَجَدَ مَعْقُولَاتِ الْجَوَاهِرِ وَمَعْقُولَاتِ الْأَعْرَاضِ مَوَاسِيَةً فِي الْقِيَامِ بِالْأَذْهَانِ، وَلَنْ يَجِدَ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ فَرْقًا مَّا أَصْلًا، بَأَنَ يَكُونُ إِحْدَاهُمَا قَائِمَةً بِالدَّهْنِ، حَالَةً فِيهِ، وَالْأُخْرَى مُتَعَالِيَةً عَنِ الْحُلُولِ^(١).



(١) لأنَّ الوجدان السليم يشهد أنَّ لا فرق بين الصور الجوهرية والصور العرضية في الحلول الذهني، فيلزم قيام الأعراض بأنفسها في الدهن بلا حلول فيه.

[تبيين كلام الشيخ الرئيس]

لإزالة منشأ الغلط للفاضل الداماد]

وَمَا تَوَهُّمَ مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الوجودُ الْإِزْسَامِيُّ فَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ فِيمَا سَبَقَ بَيِّنَاتٍ
 شَتَّى. وَلَعَلَّهُ قَدْ اسْتَهْوَاهُ مَا وَقَعَ فِي أَوَّلِ ثَالِثَةٍ مِنْ قَاطِنُغُورِيَّاسِ الشِّفَاءِ حَيْثُ قَالَ الشَّيْخُ
 هُنَاكَ: إِنَّ مَعْقُولَ الْجَوَاهِرِ رُبَّمَا شَكَّكَ فِي أَمْرِهِ فَظَنَّ أَنَّهُ عِلْمٌ وَعَرَضٌ، بَلْ كَوْنُهُ عِلْمًا
 عَرَضٌ لِمَاهِيَّتِهِ وَهُوَ الْعَرَضُ، وَإِنَّمَا مَاهِيَّةُ الْجَوْهَرِ انْتَهَى؛ فَإِنَّهُ بَظَاهِرِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
 الْعَرَضَ إِنَّمَا هُوَ الْعَارِضُ. وَأَمَّا الْمَعْرُوضُ فَإِنَّهُ جَوْهَرٌ أَلْبَنَى. وَنَحْنُ سَنُحَقِّقُ أَنَّ مُرَادَ
 الشَّيْخِ لَيْسَ مَا تَوَهُّمَ؛ لِمُنَاقَضَتِهِ مَا قَالَ فِي إِلَهِيَّاتِ الشِّفَاءِ مِنْ أَنَّ الْجَوَاهِرَ الْمَعْقُولَةَ
 جَوَاهِرٌ وَأَعْرَاضٌ مَعًا، بَلْ مُرَادُهُ مَا تَحَقَّقَ بُعِيدَ هَذَا.



[تَحْقِيقُ الْعَلَامَةِ بِخَرِ الْعُلُومِ]

عَبْدُ الْعَلِيِّ اللَّكْهَنَوِيُّ قَدَسَ سِرُّهُ الْقَوِيُّ لِهَذَا الْإِسْكَالِ

[تَفْهِيْدُ الْجَوَابِ]

وَأَقْصَى مَا يُمَكِّنُ فِي الْإِجَابَةِ عَنْ هَذَا الْأَعْضَالِ مَا حَقَّقَهُ^(١) بَعْضُ مَنْ سَبَقَنَا بِالزَّمَانِ، وَهُوَ يَسْتَدْعِي تَمْهِيدَ مُقَدِّمَةٍ: هِيَ أَنَّ حَمْلَ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ عَلَى تَحْوِينِ: الْأَوَّلِ: الْحَمْلُ الدَّائِي وَالْأَوَّلِي^(٢) - وَهُوَ ضَرُورِيٌّ مَا دَامَتِ الذَّاتُ فِي آيَةِ تَشَاؤُكَ كَانَتْ، وَأَيُّ مُنْقَلَبٍ^(٣) - انْقَلَبَتْ - كَمَا يُحْمَلُ الْجَوْهَرُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَوْ عَلَى نَفْسِهِ وَمَا لَهُ، إِذْ أَنَّ مَفْهُومَ الْمَحْمُولِ جُزْءٌ مِنْ مَفْهُومِ الْمَوْضُوعِ أَوْ عَيْتِهِ. فَمَعْنَى قَوْلِنَا: «الْإِنْسَانُ جَوْهَرٌ» أَنَّ مَفْهُومَ الْجَوْهَرِ جُزْءٌ مِنْ مَفْهُومِ الْإِنْسَانِ؛ فَإِنَّ مَفْهُومَ الْإِنْسَانِ هُوَ الْجَوْهَرُ تَغَايُلُ لِلْأَعْدَادِ، النَّامِي، الْحَسَّاسُ، الْمُتَحَرِّكُ بِالْإِرَادَةِ، النَّاطِقُ. وَمَعْنَى قَوْلِنَا: «الْجَوْهَرُ جَوْهَرٌ» أَنَّ مَفْهُومَ الْجَوْهَرِ هُوَ عَيْنُ الْجَوْهَرِ^(٤).

(١) حواشي بحر العلوم على حواشي العلامة ميرزا محمد الهروي على حواشي العلامة الندوي: ٢٠.

(٢) إِنَّمَا سُمِّيَ بِالْأَوَّلِي؛ لِأَنَّ مِدَارَهُ عَلَى الْعَيْتَةِ، وَعَيْتُهُ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ نَفْسِهِ ضَرُورِيٌّ تَعْنَهُ مِنْ قَوْلِهِ التَّوَجُّهُ، وَمَعَ أَوَّلِ الْوَهْلَةِ.

(٣) أَي: مِنَ الْعَوَارِضِ.

(٤) رَاجِعٌ لِلتَّحْقِيقِ الْكَامِلِ لِلْحَمْلِ الْأَوَّلِي إِلَى: شَرْحِ الْفَاضِلِ حَمْدِ اللَّهِ السَّنْدِي فِي عَمِّ سُبُّهُ نَعْمًا:

الثاني: الحمل الشائع المتعارف^(١)، وهو عبارة عن مجرد اتحاد الموضوع والمحمول وجوداً. ومرجعه إلى كون الموضوع من أفراد المحمول^(٢).

فالمفهوم الواحد يحيل على نفسه نحوين من الحمل معاً كمفهوم الكلبي؛ فإنه يصدق عليه أنه كلبي بالحمل المتعارف كما يحيل عليه بالحمل الأولي. ويصدق عليه أنه كلبي بالحمل الشائع المتعارف.

إذا تم هذا، فنقول: الجواهر بأسيروها من كبرها، وعاليها، وسافليها، وموجودها، ومعقولها متساوية الإقدام في أن الجوهر يصدق عليها صدقاً ذاتياً؛ لتحقق ملاك^(٣) الحمل الذاتي - وهو كون مفهوم الجوهر أجزاء من مقاهيمها - لكنها متفاوتة^(٤) في ترتب الآثار، فمنها ما ترتب عليه آثار الجوهر كالقيام بنفسه وهي الجواهر الموجودة في الأغيان.

ومنها ما لا ترتب هي عليه، وهي الجواهر المعقولة، فالجواهر الموجودة - لترتب آثار الجوهر عليها وكون الجواهر ذاتياتها لها - يصدق عليها الجوهر صدقاً ذاتياً ومتعارفاً معاً. والمعقولة - لعدم ترتب الآثار عليها؛ لكونها موجودة ذهنية - يصدق هو عليها صدقاً ذاتياً فقط، بل يصدق عليها أنها أعراض حملاً متعارفاً؛ لترتب

(١) سمي به؛ لشيوع استعماله وتعارفه.

(٢) أو ما هو فرد لأحدهما فرد للآخر، وربما يطلق الحمل المتعارف في المنطق على الحمل المتحقق في المحصورات، أو ما في قوتها، فالحمل في قولنا: «الإنسان كاتب» متعارف على كلا الاصطلاحين، وفي «الإنسان نوع» متعارف على الاصطلاح الأول، وغير متعارف على الثاني.

(٣) أي: مداره.

(٤) لأنه متحقق بعد درجة التقرر، فلا يلزم التشكيك في الماهية الجوهرية.

آثار الغرضية عليها كالقيام بالموضوع - ولا ضير فيه - كما أن مفهوم الجزئي جزئي
بالصدق الأولي، وكلّي بالصدق المتعارف.



[بَيَانُ الْأَسْؤَلَةِ وَالْأَجُوبَةِ]

عَلَى تَحْقِيقِ بَحْرِ الْعُلُومِ عِنْدِ الْعَلِيِّ اللَّكْهَنَوِيِّ

فَإِنْ قُلْتُ: هَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ^(١) فِي كُلِّيَّاتِ الْجَوْهَرِ، لَا فِي الْجُزْئِيَّاتِ الْحَاصِلَةِ فِي الْأَدْمَانِ؛ إِذْ حُمِلَ الْكُلِّيُّ عَلَى الْجُزْئِيِّ شَائِعٍ مُتَعَارَفٍ.

قُلْتُ: قَدْ سَبَقَ أَنَّ الْجُزْئِيَّاتِ الْخَارِجِيَّةَ بِمَا هِيَ كَذَلِكَ، لَا يَرْتَسِمُ فِي الذَّهْنِ، بَلِ الْمُرْتَسِمُ فِيهِ هُوَ الْكُلِّيُّ^(٢).

فَإِنْ قُلْتُ: لَعَلَّهُمْ^(٣) يَمْنَعُونَ اجْتِمَاعَ الْجَوْهَرِيَّةِ وَالْعَرْضِيَّةِ فِي وَاحِدٍ، وَقَدْ التَزَمْتُمْ اجْتِمَاعَهُمَا فِي الْجَوَاهِرِ الْمَعْقُولَةِ.

قُلْنَا: إِنَّمَا مَنَعْنَا اجْتِمَاعَهُمَا بِنَحْوِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّدَقِ، وَلَمْ نَلْزِمْهُ هَهُنَا^(٤).

فَإِنْ قُلْتُ: أَفَلَسْتُمْ قَدْ حَصَرْتُمْ الْعَرْضَ فِي تَسْعِ مَقُولَاتٍ؟ فَمَقُولُ الْجَوْهَرِ تَحْتَ أَيِّ مُنْهَأٍ، يَنْدَرِجُ؟

قُلْنَا: أَنَّهُ لَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ مَقُولَةٍ عَرْضِيَّةٍ بِالذَّاتِ - وَلَا صَبْرٍ؛ لِأَنَّ الْمُنْدَرِجَ تَحْتَ

(١) أي: يجري.

(٢) قد مرَّ من شرح المواقف للسيد، أنَّ الموجود في الخارج هو الهوية الخارجية الذي هو مفاد الجزئي الحقيقي، والحاصل بعد التجريد هو الماهية الكلية، وليس بينهما المساواة.

(٣) أي: الحكماء المشائية.

(٤) بل التزمنا بالصدق الأولي والمتعارف كما لا يخفى.

الْمَقُولَاتِ بِالذَّاتِ هُوَ الْعَرَضُ الَّذِي يَكُونُ بِنَفْسِ مَا هِيَ وَبِنَفْسِ حَقِيقَتِهِ عَرَضًا، لَا مَا تَعْرِضُ لَهُ الْعَرَضِيَّةُ مِنْ خُصُوصِيَّةٍ نَحْوِ وُجُودِهِ. وَهَذَا خُلَاصَةٌ مَا حَقَّقَهُ ابْنُ عُصْبٍ مَعَ تَتْمِيمِهِ وَتَرْمِيمِهِ. وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يُحْمَلُ عَلَى هَذَا، كَلِمَاتُ الْمُعَاظِرِينَ^(١).

فَهُمْ حَيْثُ يَقُولُونَ: «إِنَّ الْجَوْهَرَ لَسْنَا نَعْنِي بِهِ الْقَائِمَ بِالْفِعْلِ لَا فِي مَوْضِعٍ، إِنَّمَا نَعْنِي بِهِ الْمَاهِيَّةَ الَّتِي مِنْ حَقِّهَا فِي الْأَعْيَانِ أَنْ يُوجَدَ لَا فِي مَوْضِعٍ، يُحَاوِلُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْجَوْهَرِيَّةِ تَرْتُّبُ أَثَارِهَا بِالْفِعْلِ، بَلِ الْجَوْهَرُ يَصْدُقُ عَلَى مَا لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْأَثَارُ بِالْفِعْلِ أَيْضًا؛ فَإِنَّ تَرْتُّبَ الْأَثَارِ مِنْ شَأْنِ الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ^(٢). وَذَلِكَ أَيْضًا مُرَادُ الشَّيْخِ فِي أَوَّلِ ثَالِثَةِ قَاطِئُورِيَّاسِ الشَّافِئِ، حَيْثُ قَالَ: «إِنَّ مَعْقُولَ الْجَوْهَرِ رُبَّمَا شَكَّكَ فِي أَمْرِهِ فَظَنَّ أَنَّهُ عَلِمَ وَعَرَضَ بَلْ كَوْنُهُ عَلِمًا أَمْرٌ عَرَضَ لِمَاهِيَّتِهِ وَهُوَ الْعَرَضُ. وَأَمَّا مَا هِيَ فَمَا هِيَ الْجَوْهَرِيَّةُ، يُرِيدُ أَنَّ مَعْقُولَ الْجَوْهَرِ بِنَفْسِ مَا هِيَ جَوْهَرٌ، وَيَصْدُقُ عَلَيْهِ الْجَوْهَرُ صِدْقًا ذَاتِيًا. وَإِنْ عَرَضَ لَهُ بِالْفَيَّاسِ إِلَى كَوْنِهِ عَلِمًا أَنَّ صَارَ عَرَضًا مَوْجُودًا فِيهِ».

وَبِالْجُمْلَةِ فَكَلَامُهُمْ مُنْطَبِقٌ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ذَلِكَ إِنْطِيفَا ظَاهِرًا. وَيُرِيدُ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي تَنْظِيرِ حَالِ جَوْهَرِيَّةِ الْجَوَاهِرِ الْمَعْقُولَةِ عَلَى مَا سَبَقَ نَقْلُهُ^(٣) مِنْ أَنَّ الْحَرَكَةَ مَا هِيَ أَنَّهَا كَمَالٌ أَوَّلٌ لِمَا بِالْقُوَّةِ مِنْ جِهَةٍ مَا هُوَ بِالْقُوَّةِ، مَعَ أَنَّهَا فِي الْعَقْلِ لَيْسَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَصْدُقُ عَلَى مَعْقُولِ الْحَرَكَةِ أَنَّهُ كَمَالٌ أَوَّلٌ لِمَا بِالْقُوَّةِ

(١) أي: أصل حقيقته.

(٢) (١) - المعاصرين.

(٣) فلا يلزم يلزم خروجه عن الجوهرية؛ لعدم ترتب الآثار الجوهرية بالفعل.

(٤) راجع الصفحة: ٥٥.

صِدْقًا مُتَعَارَفًا؛ لِعَدَمِ تَرْتُّبِ آثَارِهِ عَلَيْهِ، إِنَّمَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ صِدْقًا أَوَّلِيًّا. هَذَا غَايَةُ الْكَلَامِ
مِنْ قِبَلِهِمْ.



[تَقْيِيدُ الْفَاضِلِ الْخَيْرِ أَبَادِي عَلَى الْكَلَامِ السَّابِقِ]

وَلَنَا فِيهِ كَلَامٌ؛ لِأَنَّ الشَّيْخَ الرَّئِيسَ وَمَنْ تَابَعَهُ، وَبِالْجُمْلَةِ كُلُّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى حُصُولِ الْأَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا فِي الدَّهْنِ، مُعْتَرِفُونَ أَنَّ الصُّورَةَ الْعَقْلِيَّةَ الْجَوْهَرِيَّةَ عَرَضٌ^(١) فِي النَّفْسِ. وَقَدْ نَصَّ هُؤُلَاءِ عَلَى أَنَّ الْمَاهِيَةَ الْعَرَضِيَّةَ مُخْتَاجَةٌ إِلَى الْمَوْضُوعِ^(٢)، وَأَنَّ الْعَرَضَ الْخَاصَّ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْمَوْضُوعِ الْخَاصِّ^(٣)، وَالْعَرَضَ الْمُطْلَقَ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْعَرَضِ الْمُطْلَقِ - وَبِهَذَا اِغْتَبَرُوا^(٤) الْعَرَضَ عَنِ الصُّورَةِ؛ فَإِنَّ الصُّورَةَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى الْمَادَّةِ بِطَبِيعَتِهَا الْمُرْسَلَةِ، إِنَّمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي خُصُوصٍ وَجُودِهَا^(٥) - فَلَوْ كَانَتْ الصُّورَةُ الْعَقْلِيَّةُ الْمَأْخُودَةُ مِنَ الْجَوْهَرِ عَرَضًا لَوَجَبَ أَنْ تَحْتَاجَ إِلَى مَوْضُوعٍ يَسْنِخُ طَبَاعِهَا وَأَصْلُ مَا هِيَ، فَكَيْفَ يَكُونُ جَوْهَرٌ بِنَفْسٍ حَقِيقَتِهَا كَمَا يَزْعُمُهُ هُؤُلَاءِ.

(١) عرضيٌّ. وهو صحيح أيضًا. وأيضًا قد اعترف الشيخ الرئيس بعرضيته في «الهيئات الشفاء»:

١ / ١٥٤، المقالة الثالثة، الفصل العاشر.

(٢) راجع: الهيئات الشفاء: ١ / ١٤٤، المقالة الثالثة، الفصل الثامن.

(٣) لأنه قد تقرر عندهم أَنَّ تشخيص الحال من دون تشخيص المحل محالٌ. على تقدير عينية التشخيص - كما هو التحقيق - استحالة لا تحتاج إلى البرهان كما لا يخفى على أهل التكلان.

(٤) أي: ميَّزُوا، بتضمين معنى التعيين.

(٥) وتشخيصها من غير لزوم الدَّور؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ من حيث هي هي، مقدَّمة على الهيولى، وشريكة لها. ومن حيث هي متشخصة ومشكلة، متأخرة عن الهيولى؛ لِأَنَّ الهيولى علة قابلة، لتشخيصها وتحصيلها.

تَقْرِيرُ اسْتِدْلَالِ الْعَلَامَةِ الْخَيْرِآبَادِيٍّ عَلَى كَوْنِ الصُّورِ حَالَةً فِي الْأَذْهَانِ

وَلَوْ أَعْمَضْنَا النَّظَرَ عَنِ اعْتِبَارِهِمْ بِعَرَضِيَّةِ تِلْكَ الصُّورَةِ، فَنَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ أَسْلَفْنَا^(١) أَنْ وَجُودَ الصُّورِ فِي الذَّهْنِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى نَحْوِ وَجُودِ الْحَالِّ فِي الْمَحَلِّ، وَقَدْ أَطَبَقَ الْفَلَاسِفَةُ عَلَى أَنَّ الْحَالَ مُنْحَصِرٌ فِي الْعَرَضِ وَالصُّورَةِ^(٢)، وَ^(٣)الْمَحَلُّ مُنْحَصِرٌ فِي الْمَوْضُوعِ وَالْمَادَّةِ^(٤). فَالصُّورَةُ الْجَوْهَرِيَّةُ الْعَقْلِيَّةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ عَرَضًا، فَيَكُونُ الذَّهْنُ مَوْضُوعًا، أَوْ تَكُونَ صُورَةً فَيَكُونُ الذَّهْنُ مَادَّةً. وَالثَّانِي بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الصُّورَ تَقُومُ مَادَّتُهَا بِطَبِيعَتِهَا الْمُرْسَلَةِ^(٥)، وَمَادَّتُهَا تَكُونُ مُحْتَاجَةً فِي تَقْوِيمِهَا إِلَى نَفْسٍ طَبِيعَتِهَا الْمُرْسَلَةُ عَلَى مَا صَرَّحُوا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِّنْ أَقَاوِيلِهِمْ^(٦). وَمِنَ الظَّاهِرِ الْمُسْتَسَيِّنِ أَنَّ الذَّهْنَ لَا يَحْتَاجُ فِي تَقْوِيمِهِ بِالْفِعْلِ إِلَى الصُّورِ الْمُرْتَسِمَةِ فِيهِ، لَا إِلَى طَبَاعِهَا الْمُرْسَلَةِ، وَلَا إِلَى هَوِيَّاتِهَا الْمُشَخَّصَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَرْتَبَةِ الْعَقْلِ الْهَيُولَانِيِّ يَكُونُ عَارِيًا عَنِ جَمِيعِ الصُّورِ.

(١) راجع الصفحة: ٨٣.

(٢) أي: الصورة الجسمية التي تحلُّ في الهيولى.

(٣) (ب) كلمة في بدل الواو. وهو سهر الناسخ.

(٤) أي: الهيولى الأولى.

(٥) الطباع المطلقة.

(٦) راجع للتفصيل والتحقيق إلى: شرح الفاضل الشيرازي على هداية الحكمة: ١٥٠ - ١٥١،

شرح الفاضل الميلاي: ٩٣، شرح مولانا عبد الحق الخيرآبادي: ١٥٩.

وأيضاً؛ فإنَّهم حَصَرُوا الصُّورَةَ فِي الْجِسْمِيَّةِ وَالنُّوعِيَّةِ، وَالصُّورَةُ الْعَقْلِيَّةُ لَيْسَتْ فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا. فَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ^(١). وَمِنْ هُنَا سَقَطَ مَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ وُجُودَ الصُّورَةِ الْعَقْلِيَّةِ فِي الذَّهْنِ عَلَى نَحْوِ وُجُودِ الصُّورَةِ الْجِسْمِيَّةِ فِي الْمَادَّةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: لَعَلَّهُمْ إِنَّمَا حَصَرُوا الْحَالَ فِي الْعَرَضِ وَالصُّورَةَ، وَالْمَحَلَّ فِي الْمَادَّةِ وَالْمَوْضُوعِ إِذَا كَانَ الْحَالَ وَالْمَحَلُّ غَيْرَ الصُّورَةِ الذَّهْنِيَّةِ وَالذَّهْنِ! فَلَا يَسْتَقِيمُ مَا ذَكَرْتُمْ حُجَّةً، إِلَّا عَلَى مَنْ اعْتَرَفَ بِعَرَضِيَّةِ الصُّورَةِ. فَيُلْغَوْ هَذَا الْبَيَانُ الَّذِي أُغْمِصَ فِيهِ النَّظَرُ عَنِ اعْتِرَافِهِمْ.

قُلْتُ: إِنَّهُمْ عَنِ آخِرِهِمْ حَدُّوا الْعَرَضَ: بِ «أَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي شَيْءٍ، لَا كَجُزْءٍ مِنْهُ لَا يَتَقَوَّمُ بِدُونِ ذَلِكَ الشَّيْءِ». وَالصُّورَةُ: بِ «أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِي شَيْءٍ يَحْتَاجُ فِي قَوَائِمِهَا إِلَى ذَلِكَ الْمَوْجُودِ».

وَحَدُّوا الْمَوْضُوعَ: بِ «بَآئِهِ مَحَلٌّ مُسْتَقَرٌّ عَنِ الْحَالِ عَمَّا حَلَّ فِيهِ». وَالْمَادَّةُ: بِ «بَآئِهَا مَحَلٌّ يَتَغَيَّرُ إِلَى مَا حَلَّ فِيهِ».

وَهَذِهِ الْقِسْمَةُ لِلْحَالِ وَالْمَحَلِّ عَقْلِيَّةٌ، فَكَيْفَ يُظَنُّ أَنَّ الصُّورَةَ الْعَقْلِيَّةَ لَيْسَتْ عَرَضاً وَلَا صُورَةً، وَالذَّهْنُ لَيْسَ مَوْضُوعاً، وَلَا مَادَّةً. وَلَوْ أَعْجَبَ أَحَدٌ أَنْ يَجْزِمَ بِإِطْلَاقِ الْعَرَضِ وَالصُّورَةِ عَلَى الصُّورَةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَإِطْلَاقِ الْمَوْضُوعِ وَالْمَادَّةِ عَلَى الذَّهْنِ عَلَى نَفْسِهِ فَلْيَفْعَلْ؛ فَإِنَّا لَا نَتَاوَشُ فِي الْأَلْفَاظِ^(٢).



(١) أي: كون الصورة حادثة، والذهن محلاً لها.

(٢) لأنَّ أصحاب العلوم الحقيقيَّة القدسيَّة لا يلتفتون إليها، بل أنظارهم العالية مقصورة دائماً على حقائق المعاني وكنهها، فكنَّ منهم لا عنهم!

التقرير الآخر للفاضل الخير آبادي على المطلوب المستطور

ثم لو أغمضنا عن هذا كله، نقول: لا يخلو إما أن تكون الماهية الإنسانية - مثلاً - محتاجة في تقويمها إلى موضوع ما، فتكون ماهية عرضية لا ماهية جوهرية^(١)، ويكون أفرادها موجودة في الأعيان أيضاً قائمة بالموضوعات^(٢). أو تكون غنية في تقويمها عن كل موضوع، فلمّا ذا يحتاج في تقويمها في الذهن إلى موضوع؟ هو الذهن^(٣).

فإن قالوا: إنها بجوهر طباعها غنية عن الموضوعات إلا أنها قد عرّضها خصوص وجود أخوجها إلى موضوع هو الذهن.

قلنا: لمّا جاز أن يعرضها خصوص وجود يخوجها إلى الذهن، فلم لا يجوز أن يعرضها خصوص يخوجها إلى موضوع ما في الخارج؟ مع أن هؤلاء وافقوا في إحالة ذلك!

فقد استبان بساطع البرهان أن هؤلاء لا يستطيعون سبيلاً إلى المحيص^(٤) عن هذا الإغصال العويص. ولعمري الطيب! إنهم يستحيون أن يقولوا: «إن الحاصل في

(١) لأن المحتاج إلى الموضوع لا يكون جوهرًا، فكيف يكون ماهية جوهرية.

(٢) لأن مقتضى الطبيعة الواحدة لا تختلف أفرادها في لوازم ذاته.

(٣) لأنها نسبة الموضوعات إليها على السوية فالقيام باحداها دون الآخر يستلزم الترجيح بلامرجح وهو باطل عندهم.

(٤) المحيص: التخلص.

الذهني هو الشبح والمثال، مع أنهم ما أتقوا في الصور العقلية المأخوذة من الجوهر إلا رسم الجوهر. فلأترخصهم الحمية أن يتوبوا عن القول بحصول الأنفس حية العار! والله الهادي. فقد طلع نير^(١) الحق من أفق البيان، فأنكشفت غياهب^(٢) الرينغ والطغيان، ولأح أن الحاصل في الذهني هو المثال بساطع البرهان. ولنا عليه برهان آخر أقوم طريقاً، وأوضح سبيلاً، وأوثق عروة من هذا البيان، بيناه في ما تحقق في الفلسفة الحق اليمانية، والحكمة اليقينية الإيمانية^(٣) من أن الوجود عين الماهية^(٤). طويناه ههنا؛ مخافة الإطناب. والله أعلم بالصواب.



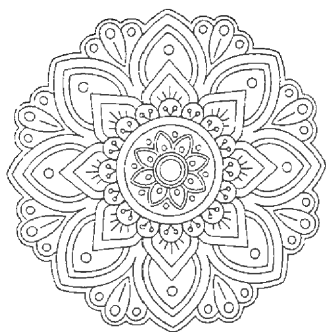
(١) النير: القمر.

(٢) الغياهب: جمع الغيب: ما اشتد سواده.

(٣) أي: الحكمة المتعالية.

(٤) لقد حقق هذه المسئلة الشريفة، المصنف - رضي الله تعالى عنه - تحقيقاً لطيفاً نفيساً بما

لامزيد عليه، في حواشيه على شرح القاضي محمد مبارك: ٦٠ - ٦٤.



الرسالة في تحقيق العلم والمعلوم

قُلْتُ: وَهَمْ وَنَهْتُهُ مَا أَظْنُكَ بَعْدَ مَا أَسْمَعُكَ وَعَلَمْتُكَ الصَّدَقَ أَنْ لَا يَصْغِيَ إِلَى مَا يَهْتَدِي بِهِ جَمَاعَةٌ وَيُؤْوِلُونَ أَلَيْسَتْهُمْ مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ: اتِّحَادُ الْعَالِمِ مَعَ الْمَعْلُومِ، أَوِ الْعَقْلُ الْفَعَالُ. وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَصِيرُ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُمَا إِنْ بَطَلَا، أَوْ وُجِدَا مُتَحَاذَيْنِ^(١) فَلَا اتِّحَادَ. وَكَذَا إِنْ بَطَلَ الثَّانِي فَقَطْ، أَوْ بَطَلَ الْأَوَّلُ فَقَطْ، إِنْ عَدَمَ وَحْدَتَ بَعْدَ عَدَمِهِ شَيْءٌ، أَوْ لَمْ يَخْدُثْ فَلَمْ يَكُنْ بَطْلَانُهُ مُتَّحِدًا مَعَ الثَّانِي. ثُمَّ الْعَالِمُ بَعْدَ اتِّحَادِهِ مَعَ الْمَعْلُومِ، أَوِ الْعَقْلُ الْفَعَالُ، إِنْ بَقِيَ - كَمَا كَانَ - اسْتَوَى الْعِلْمُ وَالْجَهْلُ، وَإِنْ بَطَلَ صِفَةُ فَهُوَ اسْتِحَالَةٌ، لَا اتِّحَادَ. وَإِنْ بَطَلَ ذَاتُهُ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَعْلَمُ؟

وَإِنْ كَمَلَ كَمَالًا تَوْعِيًّا فَيَكُونُ ذَاتُهُ جِنْسًا وَالْمَعْلُومُ أَوِ الْعَقْلُ الْفَعَالُ فَضْلًا، وَالْمُرَكَّبُ تَوْعًا. وَهُوَ سَفْسَطَةٌ، أَوْ كَمَالًا ثَانِيًا فَيَكُونُ وَجُودُهُ صِفَةً لَا اتِّحَادًا عَلَى أَنَّ الْمَعْقُولَ مِنَ الْإِتِّحَادِ إِمَّا الذَّائِرِي وَهُوَ لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْحَقَائِقِ الْمُتَبَايِنَةِ، أَوِ الْعَرَضِي فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْمُتَّحِدِينَ نَعْتًا لِلْآخِرِ. وَلَا يُمَكِّنُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، سِيمَا الْجَوْهَرِ. وَمَنْ يَتَوَهَّمُ الْعَاقِلَ مُتَّحِدًا مَعَ الْمَعْلُومِ لَا مَحِيدَ لَهُ مِنْ إِرْتِكَابِ الْإِتِّحَادِ بَيْنَ الْمَقُولَاتِ الْمُتَبَايِنَةِ. وَمَنْ يَظُنُّهُ مُتَّحِدًا مَعَ الْعَقْلِ الْفَعَالِ مِنْ أَنْ يَجْعَلَ النَّفْسَ عَاقِلَةً

بِالْكُلِّ، إِنْ اتَّحَدَ مَعَ ذَاتِ الْعَقْلِ أَوْ يَجْعَلَ الْعَقْلَ مُتَّحِيزًا، إِنْ اتَّحَدَتْ مَعَ بَعْضِهِ، مَعَ
أَنَّهُ يَلْزَمُهُ اتِّحَادُ الْعَالِمِينَ عَلَى أَنَّ هَذَا كُلَّهُ جُزَافٌ لَا يَلِيْقُ الْإِسْتِعَالُ بِهِ.



شرح الرسالة

أَقُولُ: لَمَّا فَرَعْنَا مِنْ تَحْقِيقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ رَأَيْنَا أَنْ نَتَعَرَّضَ عَمَّا نُقِلَ عَنِ
 الْمَشَائِئِيَّةِ فِي الْعِلْمِ مِثْلَ^(١) الْأَقْدَمِينَ؛ صَوْنًا لِأُذْهَانِ الْمُتَعَلِّمِينَ. وَإِنَّمَا اخْتَرْنَاهُ إِلَى
 هَهُنَا؛ لِأَنَّا لَمَّا رَأَيْنَا النَّاسَ قَدْ أَكْبَوْا عَلَى مَا رَاجَ حِينَ كَسَادِ سُوقِ الْعِلْمِ مِنْ كَوْنِ الْعِلْمِ
 صُورَةً أَوْ حَالَةً مُتَّحِدَةً مَعَهَا وَجُودًا، قَدَّمْنَا الْجِدَّ عَنِ الزُّيُوفِ، فَقَدْ حَقَّقْنَا حَقِيقَةَ الْعِلْمِ
 وَمَا يَتَعَلَّقُ هُوَ بِهِ، وَلَمْ يَبْقَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ إِلَّا الْكَلَامُ فِيمَا نُقِلَ مِنْ قُدَمَاءِ الْمَشَائِئِيَّةِ،



[مَذْهَبُ الْحَكِيمِ الْفَرُفُورِيِّسِ أَنَّ الْعِلْمَ عِبَارَةٌ عَنِ اتِّحَادِ الْعَاقِلِ وَالْمَعْقُولِ]

فَنَقُولُ: إِنَّ جَمَاعَةً مِّنَ الْأَقْدَمِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ اتِّحَادُ الْعَالِمِ مَعَ الْمَعْلُومِ،
وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَن يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ اتِّحَادُ الْعِلْمِ مَعَ الْعَقْلِ الْفَعَّالِ. وَقَالَ الشَّيْخُ: «وَكَانَ
لَهُمْ رَجُلٌ يُعْرَفُ بِفَرُفُورِيُوسَ عَمِلَ فِي الْعَقْلِ وَالْمَعْقُولِ كِتَابًا، يَتَنَبَّيْ عَلَيْهِ الْمَشَاوُونَ.
وَهُوَ حَشَفٌ كُلُّهُ. وَهُمْ يَعْلَمُونَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ لَا يَفْهَمُونَ وَلَا فَرُفُورِيُوسَ نَفْسَهُ»^(١).



[الرَّدُّ عَلَى الْقَوْلِ بِاتِّحَادِهِ مَعَ الْمَعْلُومِ
أَوْ مَعَ الْعَقْلِ الْفَعَالِ بِوُجُوهِ ثَلَاثَةٍ عَامَّةٍ لَهُمَا]

[بَيَانُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ]

وَهَذَانِ الرَّأْيَانِ بِاطِّلَالٍ مِنْ وَجْوهٍ، مِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِوَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، مِنْهَا مَا
يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِهِمَا جَمِيعًا، أَمَّا الْوُجُوهُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِهِمَا فَثَلَاثَةٌ: الْأَوَّلُ: أَنَّ
صَبْرُورَةَ الشَّيْءِ شَيْئًا وَاتِّحَادُهُ مَعَهُ، غَيْرٌ^(١) مَعْقُولَةٌ؛ لِأَنَّ ذَيْنِكَ الشَّيْئَيْنِ الْمُتَّحِدَيْنِ
إِمَّا كُلُّ مَنَّهُمَا مَعْدُومٌ فَلَا اتِّحَادَ؛ إِذِ الْمَعْدُومُ لَا شَيْءَ يَبْحَثُ، فَلَا نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِحُكْمٍ مَا
فَضْلًا عَنِ الْإِتِّحَادِ،

أَوْ كُلُّ مَنَّهُمَا مَوْجُودٌ، فَلَا اتِّحَادَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْوُجُودَ مَعْنَى مُضَدِّرِي، يَخْتَلِفُ
بِاخْتِلَافِ الْمُصَافِ إِلَيْهِ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُوْجَدَ الشَّيْئَانِ بِوُجُودٍ وَاحِدٍ اسْتِقْلَالًا.

أَوْ أَحَدُهُمَا مَوْجُودٌ، وَالْآخَرُ مَعْدُومٌ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ الْمَعْدُومُ هُوَ الشَّيْءُ الْمُصِيرُ
إِيَّاهُ، فَلَا مَعْنَى لِلْإِتِّحَادِ، أَوْ يَكُونُ الْمَعْدُومُ هُوَ الشَّيْءُ الْأَوَّلُ - أَغْنِي: الصَّائِرُ - فَعَلَى
هَذَا قَدْ إِنْ عَدَمَ الصَّائِرُ، سَوَاءٌ حَدَثَ بَعْدَ عَدَمِهِ شَيْءٌ، أَوْ لَمْ يَحْدُثْ. فَلَمْ يَكُنْ مُتَّحِدًا
مَعَ الشَّيْءِ الثَّانِي الْمُصِيرِ إِيَّاهُ فَعَلَى التَّقَادِيرِ لَا اتِّحَادَ.^(٢)

(١) (ب): ساقط، وهو غلط.

(٢) راجع: حواشي شرح القاضي محمد مبارك على السلم: ١٧٩.

فَإِنْ قُلْتُ: فَمَاذَا يَقُولُونَ فِي صَيْرُورَةِ بَعْضِ الْعَنَاصِرِ بَعْضًا، كَصَيْرُورَةِ مَاءِ هَوَاءَ، وَبِالْعَكْسِ؟ وَفِي صَيْرُورَةِ الْعَنَاصِرِ الْمُرَكَّبَةِ الْمُمْتَرِجَةِ؟

قُلْتُ: أَمَّا صَيْرُورَةُ بَعْضِ الْعَنَاصِرِ بَعْضًا فَلَا تَعْنِي بِهِ أَنَّ عُنْصُرًا بِعَيْنِهِ صَارَ عُنْصُرًا آخَرَ، فَالْهَوَاءُ نَفْسُهُ لَا يَصِيرُ مَاءً؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ هَوَاءَ فَلَيْسَ مَاءً، وَإِنْ كَانَ مَاءً فَلَيْسَ هَوَاءَ، بَلْ مَعْنَاهُ: أَنَّ الْهَيُولَى الْعُنْصَرِيَّةَ تَخْلَعُ صُورَةَ الْهَوَاءِ، فَيَفْسُدُ الْجِسْمُ الْهَوَائِيُّ، وَتَكْتَسِبِي الصُّورَةَ الْمَائِيَّةَ فَيَكُونُ الْجِسْمُ الْمَائِيُّ. وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْإِتِّحَادِ فِي شَيْءٍ. وَأَمَّا صَيْرُورَةُ الْعَنَاصِرِ بَعْدَ امْتِزَاجِهَا مُرَكَّبًا فَلَيْسَتْ مِنَ الْإِتِّحَادِ، بَلِ الْعَنَاصِرُ إِذَا امْتَرَجَتْ فَاضَ عَلَيْهِ صُورَةُ مُرَكَّبَةٍ فَتَكُونُ الْمُرَكَّبُ^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَفَلَمْ تَذْهَبِي إِلَى أَنَّ الْحَمَلَ هُوَ اتِّحَادُ الْمُتَغَايِرِينَ وَجُودًا فَهَلَّا يَسْتَقِيمُ هَذَا الْبَيَانُ^(٢) هُنَاكَ؟ فَقُولِي: الْمَوْضُوعُ لَا يَنْحَازُ^(٣) عَنِ الْمَحْمُولِ فِي الْوَاقِعِ وَجُودًا. وَلَيْسَ فِي الْوَاقِعِ إِلَّا شَيْءٌ وَاحِدٌ، ثُمَّ الْعَقْلُ بِضَرْبٍ مِنَ التَّحْلِيلِ يَنْتَرِعُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْجُودِ الْوَاحِدِ مَفْهُومَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ^(٤)، يُحْمَلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْأَمْرُ الْوَاحِدُ بِنَفْسِهِ مُضَاقًا لَهَا، أَوْ لَا.

فَلَيْسَ هُنَاكَ إِثْنَانِ اتِّحَادًا وَجُودًا، بَلْ وَاحِدًا يَنْتَرِعُ مِنْهُ اثْنَيْنِ: فَإِمَّا هُمَا مَوْجُودَانِ بِالذَّاتِ؛ لِإِتِّحَادِهِمَا، مَعَ ذَلِكَ الْوَاحِدِ الْمَوْجُودِ بِالذَّاتِ، أَوْ أَحَدُهُمَا مَوْجُودٌ بِالْعَرَضِ

(١) راجع: شرح القاضي ميرحسين الميذي على هداية الحكمة: ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) في (١): ساقط.

(٣) أي: لا يمتاز.

(٤) كالجسم الطبيعي الموجود في الخارج؛ فَإِنَّهُ مَوْجُودٌ وَاحِدٌ لَكِنْ يَفْرَضُ فِيهِ بِمَعُونَةِ الْعَقْلِ أَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ أَجْزَاءٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ، مَعَ أَنَّهَا لَا تَكُونُ مَوْجُودَةً فِيهِ بِالْفِعْلِ.

نُسِبَ وَجُودُ صَاحِبِهِ بِالذَّاتِ إِلَيْهِ بِالْعَرَضِ؛ لِاتِّحَادِهِ مَعَهُ بِالْعَرَضِ هَذَا ظَاهِرٌ. نَعَمْ ذَلِكَ
الْمَفْهُومُ بَعْدَ انْتِزَاعِهِ اثْنَانِ مَوْجُودَانِ بِوُجُودَيْنِ، يَسْتَحِيلُ أَنْ يَتَّحِدَا فِي هَذَا النَّحْوِ مِنَ
الْوُجُوهِ.



[بَيَانُ الْوَجْهِ الثَّانِي]

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْعِلْمَ بَعْدَ مَا اتَّخَذَ مَعَ الْمَعْلُومِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُونَ، أَوْ الْعَقْلِ الْفَعَالِ^(١) كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَخْرُونَ إِمَّا أَنْ يَبْقَى كَمَا كَانَ قَبْلَ الْإِتِّحَادِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَسْتَوِيَ حَالُ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ، أَوْ لَا يَبْقَى كَمَا كَانَ: فَإِمَّا أَنْ يَبْطُلَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ، يَكْمُلُ. وَعَلَى الْأَوَّلِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْبَاطِلُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ اسْتِحَالَةً لِتِلْكَ الصِّفَةِ، لَا اتِّحَادَ الْعَالِمِ بِالْمَعْلُومِ أَوْ الْعَقْلِ، أَوْ يَكُونُ الْبَاطِلُ ذَاتَ الْعَالِمِ، فَحِينَ حُصُولِ الْعَالِمِ يَكُونُ مَعْدُومًا فَمَنْ ذَا الَّذِي يَعْلَمُ؟

وَعَلَى الثَّانِي: فَإِمَّا أَنْ يَكْمُلَ ذَاتُ الْعَالِمِ كَمَا لَا أَوْ لَا تَوْعِيًا^(٢)، فَيَكُونُ ذَاتُهُ جِنْسًا، وَالْمَعْلُومُ أَوْ الْعَقْلُ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَذْهَبَيْنِ فَضْلًا، وَالْمُرْكَبُ مِنْهُمَا تَوْعًا. وَهُوَ سَفْسَظَةٌ صَرِنَحُ الْبُطْلَانِ؛ إِذْ رُبَّمَا يَخْلُو الْعَالِمُ عَنِ الْعِلْمِ كَمَا فِي الْعَقْلِ الْهَيُولَانِيِّ، فَيَلْزَمُ تَخْصِيصُ الْجِنْسِ بِذَوْنِ الْفَصْلِ عَلَى أَنْ يُطْلَأَ أَجْلَى مِنْ كُلِّ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَيْهِ^(٣).

(١) أي: العقل العاشر.

(٢) واعلم أن ما يتم به الشيء، إِمَّا فِي حَقِيقَتِهِ كَالصُّورَةِ التَّوَعِيَّةِ تَتِمُّ بِهَا حَقِيقَةُ النَّوعِ، وَيَسْمَى كَمَا لَا أَوَّلًا، وَإِمَّا فِي وَصْفِهِ كَالْأَعْرَاضِ تَتِمُّ بِهَا الشَّيْءُ فِي وَصْفِهِ، وَيَسْمَى كَمَا لَا ثَانِيًا.

(٣) لِأَنَّ الْحُكَمَاءَ قَدْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ الْجِنْسَ أَمْرٌ مَبْهُمٌ فِي الْعَقْلِ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ أَنْوَاعًا كَثِيرَةً، هُوَ عَيْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الوجودِ، وَلَيْسَ هُوَ مُتَحَصِّلًا مُطَابِقًا لِمَاهِيَةِ نَوْعٍ مِنْهَا بِتَمَامِهِ، وَإِنَّمَا الْفَصْلُ يَحْصُلُهُ وَيَشْخُصُهُ إِذَا انْزَمَ الْفَصْلُ إِلَيْهِ وَصَارَ مَعِيْنًا وَمَشْخُصًا، فَيَكُونُ الْفَصْلُ عِلَّةً =

وَأَمَّا أَنْ يَكْمَلَ كَمَالاً ثَانِياً بَعْدَ تَحْصِيلِ حَقِيقَتِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ الْكَمَالُ وَجُودَ صِفَةٍ لَهُ، لَا اتِّحَادَهُ مَعَ غَيْرِهِ^(١).



= لتشخص الفصل، وإلا تبقى الماهية الحقيقية مبهمّة، وذا باطل.

(١) هذا التقرير مأثور عن شرح بحر العلوم عبد العلي الكهنوي على سُلّم العلوم: ٢٢٥، وهذا التقرير أجمع ممّا في «الإشارات».

[بيان الوجه الثالث]

الوجه الثالث: أَنَّ الْمَعْقُولَ مِنَ الْإِتِّحَادِ نَحْوَانِ: الْأَوَّلُ: الْإِتِّحَادُ الذَّاتِيُّ كَمَا بَيْنَ الذَّاتِ وَالذَّاتِيَّاتِ^(١). وَالثَّانِي: الْإِتِّحَادُ الْعَرَضِيُّ كَمَا بَيْنَ الْعَارِضِ وَالْمَعْرُوضِ^(٢). وَالْأَوَّلُ لَا يُمْكِنُ فِي الْحَقَائِقِ الْمُتَبَايِنَةِ^(٣)، فَكَيْفَ يَذْهَبُ وَهُمْ عَاقِلٌ إِلَى أَنَّ الْعَالِمَ يَتَّحِدُ مَعَ الْمَعْلُومِ أَوْ الْعَقْلَ الْفَعَالِ إِتِّحَاداً ذَاتِيّاً، مَعَ تَبَايُنِ حَقِيقَتَيْهِمَا^(٤).

وَالثَّانِي: يَسْتَدْعِي أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْمُتَّحِدِينَ نَاعِثاً لِلْآخَرِ. وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ لِأَسِيمَا الْجَوَاهِرِ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ طَبَائِعَ نَاعِثَةٍ^(٥)، إِنَّمَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي الْمُشْتَقَّاتِ وَمَا يَحْدُو حَذْوَهَا، فَكَيْفَ يُظَنُّ أَنَّ الْمَعْلُومَاتِ تَصِيرُ مُتَزَعَةً عَنِ الْعَالِمِ، نَاعِثَةً إِيَّاهُ؟ وَأَنَّ الْعَالِمَ يَسْتَرْعُ مِنْهَا فَيَتَّبِعُهَا^(٦)؟ وَأَنَّ الْعَقْلَ الْفَعَالِ يَسْتَرْعُ مِنْهُ؟

(١) كاتحاد الإنسان مع الحيوانية والناطقة.

(٢) كاتحاد الإنسان مع الكتابة والضحك.

(٣) لأن الماهية المركبة من المقولات المتباينة لا تكون حقيقة واقعية، بل اعتبارية.

(٤) لأن المعلوم، ربما يكون كيفاً، وكمّاً، وإنفعلاً... وغيرها، وأمّا حقيقة العقل الفعّال فهو جوهر مجرد عن المادّة. فعلى ذلك لا يكون العلم من الحقائق الواقعية، بل يكون تابعاً للمعلوم فيلزم فساد كثيرة كما سلف بيّناها.

(٥) لأن النظم الطبيعي قد وقع على أن يكون ما قام به متعوتاً وموضوعاً، وما قام نعتاً ومحمولاً له، ولو انعكس الأمر يلزم خلاف النظم الطبيعي.

(٦) لأن أمر الانتزاعي تابع لمنشأه.

وَأَمَّا الْوَجْهَ الَّذِي يَخُصُّ بِإِبْطَالِ أَوَّلِ الْبَرَاهِينِ فَهُوَ أَنَّ الْعَالِمَ، لَوْ اتَّحَدَ مَعَ الْمَعْلُومَاتِ لَزِمَ أَنْ تَتَّحِدَ الْأَشْيَاءُ الْمُتَبَايِنَةُ؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ إِذَا عَقَلَ جَوْهَرًا فَاتَّحَدَ مَعَهُ^(١)، ثُمَّ عَقَلَ حَقَائِقَ عَرْضِيَّةً مِنْ مَقُولَاتٍ شَيْءٍ فَاتَّحَدَ مَعَهَا، فَاتَّحَدَ الْجَوْهَرُ مَعَ مَقُولَاتٍ عَرْضِيَّةٍ، وَاتَّحَدَتْ هِيَ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ. فَلَا مَحِيدَ لِمَنْ تَوَهَّمَ الْعَقْلَ مُتَّحِدًا مَعَ الْمَعْلُومِ مِنْ اِتِّحَادِ الْمَقُولَاتِ الْمُتَبَايِنَةِ^(٢). وَهُوَ جُزَافٌ^(٣) وَهَيْيٌ^(٤) يَتَخَلَّلُهُ الْجَهْلَةُ الْعَامَّةُ مِنْ رُمُوزِ الصُّوفِيَّةِ الصَّافِيَةِ الْكِرَامِ^(٥) رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ.



(١) لِأَنَّ التَّقْدِيرَ اِتِّحَادُ الْعَالِمِ مَعَ الْمَعْلُومِ.

(٢) اِتِّحَادِ الْمَقُولَاتِ الْمُتَبَايِنَةِ قَوْلًا بِالْمُتَنَافِيَيْنِ، كَمَا لَا يَخْفَى مِنْ تَدْبِيرٍ فِي رِسْمِ الْمَقُولَاتِ تَدْبِيرًا صَادِقًا.

(٣) الْجَزَافُ: كَلَامٌ فَارَعٌ عَنِ الْبَصِيرَةِ.

(٤) إِشَارَةٌ إِلَى مُنْشَأِ هَذَا الْجَزَافِ بِأَنَّهُ نَشَأَ مِنْ تَغْلِبِ ظِلْمَةِ الْأَوْهَامِ عَلَى أَنْوَارِ الْعَقْلِ.

(٥) هَذِهِ هَذَيَانَاتُ الْعَامَّةِ الَّذِينَ مَا رَزَقُوا تَجْرِيدًا نوريًّا؛ لِأَنَّ الصُّوفِيَّةَ الْكِرَامَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ السَّلَامَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْوُجُودَ وَاحِدٌ وَهُوَ حَقِيقَةٌ مُطْلَقَةٌ لِلْوَاجِبِ سُبْحَانَهُ، وَتَعْيُنَاتُهُ مُمْكِنَةٌ وَالْعِلْمُ كُلُّهُ عِبَارَةٌ عَنْ تَعْيُنَاتِهِ، فَلَا يِلْزَمُ إِمْكَانُ الْوَاجِبِ، وَوُجُوبُ الْمُمْكِنِ كَمَا ظَنَّهُ بَعْضُ الْأَغْيَاءِ، وَحَقِيقَتُهُ تَعَالَى إِنَّهَا هِيَ مُطْلَقَةٌ لَا مَبْهَمَةَ؛ لِأَنَّهَا مُصَدِّاقُ الْوُجُودِ، وَالْمُمْكِنَاتُ قِيودُ لَهَا، دُونَ أَفْرَادِهَا فَلَا يِلْزَمُ إِبْهَامُ حَقِيقَةِ الْوَاجِبِ تَعَالَى، وَوُجُوبُ أَفْرَادِ الْمُمْكِنِ أَبَدًا. رَاجِعٌ لِلتَّفْصِيلِ لِهَذِهِ الْمَسْئَلَةِ الْمُبَارَكَةِ إِلَى: «الرُّوْضِ الْمَجُودِ فِي تَحْقِيقِ مَعْنَى وَحْدَةِ الْوُجُودِ» لِلْمُصَنِّفِ الْعَلَّامِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

[الردُّ على القولِ باتِّحادهِ مع العقلِ الفعَّالِ على وجهٍ إجماليٍّ]

وَأَمَّا الْوَجْهُ الَّذِي يَخْتَصُّ بِإِبْطَالِ الرَّأْيِ الثَّانِي فَهُوَ أَنَّ جَمِيعَ الْمَعْلُومَاتِ عِنْدَهُمْ حَاصِلَةٌ فِي الْعَقْلِ الْفَعَّالِ. فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ عِبَارَةً عَنِ الْإِتِّحَادِ مَعَ الْعَقْلِ الْفَعَّالِ، فَإِمَّا أَنْ يَتَّحِدَ مَعَ ذَاتِ الْعَقْلِ، فَيَلْزَمُهُمْ أَنْ يَعْلَمَ الْعَالِمُ عِنْدَ عِلْمِهِ بِمَعْلُومٍ جَمِيعَ الْمَعْلُومَاتِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ^(١). أَوْ يَتَّحِدَ مَعَ بَعْضِهِ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْعَقْلُ الْفَعَّالُ مُتَحَيِّزًا بَعْضًا وَهُوَ أَيْضًا مُحَالٌ^(٢).



(١) لأنَّ مرتبة العقل الهولاني تأباه فتأمل.

(٢) هو أيضًا مبنيٌّ على الترجيح بلا مرجح؛ لأنَّ نسبة اتحاده مساوية الإقدام.

[تبيين الدليل السابق]

وَلَكِ إِن مُفَصَّلَ هَذَا الْبُرْهَانِ فَتَقُولُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَاتُ الْعَقْلِ الْفَعَالِ شَيْئًا ذَا أَجْزَاءٍ وَأَبْعَاضٍ^(١)، حَتَّى يَكُونَ النَّفْسُ الَّتِي تَعْلَمُ شَيْئًا، تَتَّحِدُ مَعَ أَجْزَاءِ أُخَرَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ، وَهَكَذَا لَزِمَ أَوَّلًا: أَنْ يَكُونَ الْعَقْلُ مُتَحَيِّزًا بَعْضًا، فَلَا يَكُونُ مُجَرَّدًا. هَذَا خُلِفَ^(٢).

ثَانِيًا: أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْأَجْزَاءُ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ بِالْفِعْلِ؛ لِعَدَمِ تَنَاهِيِ النَّفْسِ الْعَاقِلَةِ بِالْفِعْلِ عِنْدَ الْفَلَاسِفَةِ.

وِثَالِثًا: أَنْ لَا يَكُونَ النَّفْسُ الْوَاحِدَةُ ذَاتًا وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ النَّفْسَ قَدْ تَعْلَمُ بَعْضَ الْمَعْلُومَاتِ، فَحِينَئِذٍ يَتَّحِدُ مَعَ جُزْءٍ مِّنْ أَجْزَاءِ الْعَقْلِ، ثُمَّ تَعْلَمُ بَعْضًا أُخَرَ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ فَيَتَّحِدُ مَعَ جُزْءٍ أُخَرَ مِنْ أَجْزَاءِ الْعَقْلِ.

وَرَابِعًا: أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ الْعَقْلُ الْفَعَالُ ذَاتًا وَاحِدَةً مِنْ بُدْوِ الْفِطْرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَصِيرَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةً. وَكِلَاهُمَا بَاطِلَانِ، أَمَّا الْمُلَازِمَةُ؛ فَلِأَنَّ اتِّحَادَ النَّفْسِ مَعَ الْعَقْلِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ بُدْوِ فِطْرَةِ الْعَقْلِ، فَلَا يَكُونُ ذَاتُ الْعَقْلِ ذَاتًا وَاحِدَةً، بَلْ ذَوَاتًا مُتَعَدِّدَةً حَسَبَ تَعَدُّدِ النَّفُوسِ.

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْإِتِّحَادُ حَادِثًا، فَيَكُونُ الْعَقْلُ مِنْ بُدْوِ الْفِطْرَةِ ذَاتًا، ثُمَّ

(١) أي: الأجزاء التحليلية.

(٢) لأنَّ العقول تكون دائماً مطهرة عن أرجاس المادة.

يَصِيرُ بَعْدَ اتِّحَادِهِ مَعَ النَّفْسِ ذَوَاتًا مُتَعَدِّدَةً. وَأَمَّا بُطْلَانُ اللَّازِمَيْنِ؛ فَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَاتُ الْعَقْلِ فِي بُدْوِ الْفِطْرَةِ ذَاتًا وَاحِدَةً بَلْ ذَوَاتًا مُتَعَدِّدَةً بِحَسَبِ تَعَدُّ النَّفْسِ فَلَيْسَتْ عَقْلًا، بَلْ هِيَ نَفْسٌ مُتَعَدِّدَةٌ. وَلَا تَعْنِي إِطْلَاقُهُمُ الْعَقْلَ عَلَى الذَّوَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ شَيْئًا.

وَصَيْرُورَةُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةً بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْوُجُودَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. فَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَهُ وَجُودٌ وَاحِدٌ فَإِذَا صَارَ ذَلِكَ أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةً بَطُلَ ذَلِكَ الْوُجُودُ؛ إِذْ بَقَاءُ الْمَوْجُودِ مَعَ بُطْلَانِ الْوُجُودِ بَاطِلٌ، فَيَكُونُ ذَلِكَ إِنْْعِدَامًا لِلْمَوْجُودِ الْوَاحِدِ وَحُدُوثًا لِلْمَوْجُودَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ، لَا صَيْرُورَةَ شَيْءٍ وَاحِدٍ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً. وَهُوَ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَتَّحِدَ الذَّاتُ الْعَاقِلَةُ لَا اتِّحَادَ جَمِيعِهَا مَعَ الْعَقْلِ الْفَعَالِ هَذَا.

وَالْعَاقِلُ اللَّيِّبُ وَكُلُّ مَنْ يُرْعِي الْعِلْمَ أَنَّ هَذَا كُلَّهُ جَزَافٌ لَا يَلِيْقُ بِعَاقِلٍ فَضْلُ الْإِسْتِعَالِ وَالْإِكْتَارِ مِنَ الْإِمْعَانِ فِي إِبْطَالِهِ. فَهُوَ لَا يَبَالُغُ فِسْطَائِيَّةَ أَشْبَهُ مِنْهُمْ بِالْفَلَاسِفَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.



الرسالة في تحقيق العلم والمعلوم

لَعَلَّكَ تَشْتَأُقِ الْآنَ إِلَى مَعْرِفَةِ أَقْسَامِ الْعِلْمِ. فَاعْلَمْ أَنَّهُ - قَدِيمًا كَانَ أَوْ حَادِثًا -
إِذْعَانٌ فَهُوَ تَصْدِيقٌ. فَإِنْ كَانَ جَازِمًا فَإِمَّا أَنْ يُطَابِقَ فَمَعَ التَّكْرُّرِ يَفِينُ وَيُدْوِنُهُ تَقْلِيدٌ،
أَوْ لَا، فَجَهْلٌ وَإِلَّا فَظَنٌّ. وَيَتَعَلَّقُ بِالنِّسْبَةِ لَا بِطَرَفَيْهَا؛ لِإِفْرَادِهِمَا. وَلَا يَحْمِلُ الْعَقْدُ؛ إِذْ
يُذَعَرُ يَدْوِنُهُ. وَمَنْ ظَنَّهُ غَيْرَ الْعِلْمِ تَوَهَّمَ الْعِلْمَ صُورَةً.

أَوْ غَيْرُ إِذْعَانٍ فَهُوَ تَصَوُّرٌ. وَيَتَعَلَّقُ بِكُلِّ شَيْءٍ، فَمَا يَتَعَلَّقُ مِنْهُ بِالْمُفْرَدِ إِحْسَاسٌ،
وَتَحْيِيلٌ، وَتَوَهُّمٌ، تَعَقُّلٌ. وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّسْبَةِ فَقَطُّ، شَكٌّ، وَوَهْمٌ، وَإِنْكَارٌ.

وَتُؤْخَذُ تَارَةً مُقَارِنًا لِلْإِذْعَانِ، وَتَارَةً لِعَدَمِهِ، وَتَالِثَةً أَعْمٌ فَلَا أَوَّلَ يَصْدُقُ عَلَى
نَفْسِهِ وَنَقِيضِهِ، إِذَا كَانَ حَاشِيَتِي الْعُقُودِ الْمُذْعَنَةِ لَا حِينَ إِنْفِرَادِهِمَا. وَالثَّانِي بِالْعَكْسِ.
وَالثَّالِثُ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ، هَذَا. وَاللَّهُ أَسْتَلَّ الْحَتْمَ بِالْحُسْنَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ،
وَبِإِجَابَةِ الدُّعَاءِ جَدِيرٌ. وَعَلَيْهِ التَّوَكُّلُ فِي الْبَدَاءِ وَالْمَصِيرِ، نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ.



شرح الرسالة

أقول: لَمَّا عَلَّمْنَاكَ حَقِيقَةَ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ، وَقَصَصْنَا عَلَيْكَ مَذَاهِبَ النَّاسِ فِي أَمْرِهِ، فَلَعَلَّكَ تَشْتَاقُ الْآنَ إِلَى مَعْرِفَةِ أَقْسَامِ الْعِلْمِ، فَاعْلَمْ أَنَّ الْعِلْمَ - أَعْنِي: مَا حَقَّقْتَهُ مِنْ الْكَيْفِيَّةِ النَّفْسَانِيَّةِ^(١)، سَوَاءٌ كَانَ قَدِيمًا كَمَعْلُومِ الْمَقَارِقَاتِ^(٢) عَلَى مَزْعُومِ الْفَلَاسِفَةِ، أَوْ حَادِثًا كَعُلُومِنَا - يَنْقَسِمُ إِنْقِسَامًا أَوَّلِيًّا إِلَى قِسْمَيْنِ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ إِذْعَانًا لِلنَّسَبَةِ^(٣) أَوْ لَا يَكُونَ. وَالْأَوَّلُ: هُوَ التَّصْدِيقُ^(٤)، وَالثَّانِي: هُوَ التَّصَوُّرُ^(٥). فَالتَّصْدِيقُ وَالتَّصَوُّرُ نَوْعَانِ مِنْهُ مُتَبَايِنَانِ^(٦).

(١) حاصل التحقيق: أَنَّ الحالة الإدراكية «علم»، والصورة بمعنى الشبح بطريق حصول الأشياء بأشباحها «معلومة».

(٢) أي: العقول المجردة.

(٣) إيجابية كانت أو سلبية، حملية كانت أو اتصالية أو انفصالية.

(٤) وينقسم إلى الجزم والظن، وهما نوعان تحته، خلافًا للإمام رحمه الله؛ حيث زعم أنه عبارة عن مجموع الإدراكات الثلاثة والحكم. قال السيد الشريف قدس سره الشريف: إِنَّ مِنْ عِلْمٍ غَرَضُ هَذَا الْفَنِّ أَيقِنَنَّ الْحُكَمَاءَ عَلَى الْحَقِّ. راجع: شرح بحر العلوم على السلم: ٢٢٦، حواشي العطار على شرح التهذيب: ٣٨.

(٥) وهو إحساس، وتخيل، وتوهم، وتعقل، وهذه الأربعة متعلقة بالمفرد، وروهم وتخيل وشك، وهذه الثلاثة متعلقة بالخبر والقضية، فالتصور نوع إضافي تحته أنواع سبعة.

(٦) كونهما نوعين متباينين من الإدراك أمرٌ بديهي؛ لِأَنَّ للتصور عموم التعلُّق فيتعلَّق بكل شيء حتى بتقيضه أيضًا، وللتصديق خصوص التعلُّق ولا يتعلَّق إِلَّا بالموضوع والمحمول بشرط =

[الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ]

تَحْقِيقُ أَنَّ مَوْرِدَ الْقِسْمَةِ فِي التَّصَوُّرِ

وَالْتَّصَدِيقِ مُطْلَقُ الْعِلْمِ، وَعِلْمُ الْمُبَادِئِ تَنْصِفُ بِهِمَا]

وَهَهُنَا مَبْحَثَانِ: الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ فِي أَنَّ الْمُتَقَسِّمَ إِلَى التَّصَوُّرِ وَالتَّصَدِيقِ مُطْلَقُ الْعِلْمِ - قَدِيمًا كَانَ أَوْ حَدِيثًا - فَقَدْ سَبَقَ إِلَى الْأَذْهَانِ الْعَامَّةِ أَنَّ الْمُتَقَسِّمَ إِلَيْهِمَا هُوَ الْحَادِثُ مِنَ الْعِلْمِ. وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَّا عَلَى الْإِلْفِ^(١)؛ فَإِنَّا قَدْ حَقَّقْنَا فِيمَا سَبَقَ^(٢) أَنَّ الْقَدَمَ وَالْحَدُوثَ الْعَارِضَيْنِ لِلْعِلْمِ لَيْسَا مِنَ الْفُضُولِ الْمُقَوِّمَةِ^(٣) لِحَقِيقَةِ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ، بَلْ مِنَ الْعَوَارِضِ اللَّاحِقَةِ لِهَوِيَّتَيْهِمَا. فَكَيْفَ تُوجِبُ مُخَالَفَةُ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ لِعِلْمُونَا بِالْقَدَمِ أَنَّ لَا يَكُونُ^(٤) تَصَوُّرًا وَتَّصَدِيقًا؛ فَإِنَّ الْعَوَارِضَ الْمُخْتَلِفَةَ اللَّاحِقَةَ

= النسبة كما هو التحقيق في متعلق التصديق. قال بحر العلوم في شرحه على سلم العلوم: والاستدلال باختلاف لوازمها مبني على كون اللوازم لوازم الماهية، وللمنع فيه مجال. ثم هذا الكلام نص على أن التصديق إدراك كما هو المشهور، لا كما زعم الإمام الرّازي قدس سره أنه فعل، كما لا يخفى. وربما يقال: إنه من لواحق الإدراك وليس بإدراك كالكشف والوهم كما حققه العلامة ميرزا هادي الهروي في حواشي الرسالة القطبية. والمتأخرون ذهبوا إلى اتحادهما نوعًا، وهو سخيّف.

(١) الإلْف: المناسبة العادية.

(٢) راجع: ص: ٤٢.

(٣) الداخلة في ماهية العلم.

(٤) العلم المنقسم.

لِلهُوَيَاتِ لَا تُوجِبُ اخْتِلَافَ الْحَقَائِقِ.

فَإِذَنْ عُلُومُ الْمَبَادِي مِنَ الْمَفَارِقَةِ تَصَوُّرَاتٌ وَتَصْدِيقَاتٌ^(١)؛ إِذْ يَصْدُقُ عَلَيْهَا حَدُّهُمَا. وَمَنْ كَانَ يَعْجَبُهُ أَنْ لَا يُطْلَقَ عَلَى عُلُومِهَا لَفْظُ التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ فَلْيَفْعَلْ إِلَّا أَنَّ هَذَا لَا يَفِيدُ مُرَادَهُ. وَأَيْضاً؛ فَإِنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ فِي كِتَابِ النَّفْسِ: أَنَّ الْكُلِّيَّاتِ مِنَ الْعُقُودِ الصَّادِقَةِ أَوْ الْكَاذِبَةِ لَا تَرْتَسِمُ إِلَّا فِي النَّفْسِ، دُونَ الْمَشَاعِيرِ؛ لِكَوْنِهَا قُوَى جِسْمَانِيَّةً، وَأَنَّ مُدْرِكَهَا النَّفْسُ بِلَا تَوْسِطٍ قُوَّةً جِسْمَانِيَّةً وَآلَةً جَسَدَانِيَّةً^(٢).

غَايَةُ الْأَمْرِ: أَنَّ الْوَهْمَ يَغْلُطُ النَّفْسَ، وَيَسْتَوْلِي عَلَيْهَا كَسُلْطَانِهِ، فَيَضْطَرُّهَا إِلَى تَصْدِيقِ الْكُذُوبِ. وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُدْرِكاً إِيَّاهَا بِتَوْسِطِهِ وَاسْتِخْدَامِهِ، كَأَدْرَاكِهَا الْمَعَانِي الْجُزْئِيَّةَ بِاسْتِخْدَامِهِ. فَإِذَنْ لَا بُدَّ لِمُدْرَكَاتِ النَّفْسِ الْكُلِّيَّةِ مِنْ خَزَانَةٍ غَيْرِ الْحَيَالِ وَالْحَافِظَةِ؛ لِطَرَيَانِ الذُّهُولِ وَالنَّسْيَانِ عَلَيْهَا^(٣). فَلَا مَحِيدَ مِنَ الْقَوْلِ بِاقْتِرَانِ الْمُدْرَكَاتِ الْكُلِّيَّةِ فِي الْعُقُولِ الْفَعَّالَةِ. فَلَا مُحَالَةَ يَكُونُ مُدْرِكاً بِهَا؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِحُلُولِ الْمُدْرَكَاتِ فِي الْمَفَارِقِ مِنْ دُونِ أَنْ يُدْرِكَهَا، فَإِذْرَاكِهَا إِيَّاهَا إِرْتِسَامِيٌّ. فَمَا

(١) هذا هو المختار عند المحققين منهم العلامة الدواني ومن تبعه.

(٢) راجع إلى: التعليقات للشيخ الرئيس: ١١٤، ٩٨.

(٣) تقريره: أَنَّ النفس مدركة للكلّيات بواسطة القوة العقلية كما أَنَّها مدركة للجزئيات بواسطة القوة الوهمية، وكما تذهل النفس عن الجزئيات، كذلك تذهل هي عن الكلّيات. والذهول عبارة عن زوال المندرك عن المدركة مع بقاءه في الخزانة، فيجب أن يكون للكلّيات خزانة تكون هي فيها عند ذهول النفس عنها وزوالها عن المدركة. ولا يمكن أن خزانتها هي الحافظة؛ لِأَنَّهَا قُوَّةٌ جِسْمَانِيَّةٌ، فَلَا تَرْتَسِمُ فِيهَا الْكُلِّيَّاتُ، فَيَكُونُ لَهَا خزانة أُخْرَى تَرْتَسِمُ فِيهَا صُورُ الْكُلِّيَّاتِ، وَهِيَ الْعُقُولُ الْفَعَّالَةُ، فَلَا بُدَّ مِنْ ارْتِسَامِ صُورِ مُدْرَكَاتِ النَّفْسِ الْكُلِّيَّةِ فِيهَا. راجع: حاشية العلامة ميرزا هادي الهروي على الرسالة: ٢٨١، شرح القاضي محمد مبارك على سُلَّمِ الْعُلُومِ: ٣٦، حاشية العلامة فضل حق الخير آبادي على شرح السلم للقاضي: ١٣٢.

يَتَعَلَّقُ بِالْعُقُودِ الصَّوَادِقِ تَصْدِيقٌ، وَمَا تَعَلَّقَ مِنْهُ بِالْكَوَاذِبِ تَصَوُّرٌ^(١).

وَلَا مَسَاعَ لَهُ مِنْ تَصْدِيقِ الْكَوَاذِبِ؛ لِأَنَّهَا بَرِيئَةٌ عَنْ عَوَاثِ الْجَهْلِ^(٢). وَلَا ضَيْرَ فِي أَنْ تَخْتَلِفَ مُدْرَكَاتُ النَّفْسِ فِي نَحْوِ الْإِذْرَالِ^(٣)، حَتَّى وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْكَوَاذِبِ الْمُصَدِّقَةُ لِلنَّفْسِ مُصَدِّقَةُ لِلْخَزَائَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْقَدْرَ الصَّرُورِيَّ لِلْخَزَائَةِ فَقَطْ ذَاتُ الْمَعْلُومِ، لَا حِفْظَ نَحْوِ الْعِلْمِ، بَلْ ذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِاسْتِحَالَةِ انْتِقَالِ شَخْصِ الْعَرَضِ مِنْ مَوْضُوعٍ إِلَى مَوْضُوعٍ^(٤). فَقَدْ اسْتَبَانَ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى انْكَارِ كَوْنِ الْعُلُومِ الْقَدِيمَةِ

(١) تقريره: أَنَّ ارتسام صور الأشياء مع ما فيها في العقول ممَّا لا ينكر كما هو متقررٌ في محلِّه، والمرتمسُ في النفوس، التصديقات الصَّوَادِقُ والكواذب كلاهما، فالعقول عالمة بما ارتسم فيها من الصَّوَادِقِ والكواذب. فالبداية قاضيةٌ بأنَّ علمها لهما لا يكون على نحوٍ واحدٍ، فلا بدَّ وأن يكون شأنها بالنسبة إلى الكواذب مجردُ الحفظ أي: التَّصَوُّر، وبالنسبة إلى الصَّوَادِقِ الحفظ والتصديق لها، فيكون علمُ العقول المجردة تصوُّراً وتصديقاً. وعلمُها قديمٌ؛ لعدم سبق الجهل على علمها؛ فَإِنَّ مناط حدوث العلم وقدمه سبقُ الجهل عليه، وعدم سبقه. فيكون العلم الحَصُولِيُّ الْقَدِيمُ أَيْضًا منقسمًا إلى التَّصَوُّر والتصديق فتأمل.

(٢) تقريره: أَنَّ العقول العالية بل العقل الفَعَّال بالنسبة إلى التصديقات الكاذبة مجردُ الارتسام والحفظ، لا التصديق؛ لِتَنَزُّهِ العقول عن ضلالات الوهم وتوابع المادَّة. فالعقل الفَعَّال يعلم الكواذب من حيث التَّصَوُّر لا من حيث التصديق والصَّوَادِقُ أي: التصديقات الصادقة، من حيث التصديق، فيكون علم العقل الفَعَّال تصوُّريًا وتصديقًا. فثبت أَنَّ العلم الحَصُولِيُّ الْقَدِيمَ أَيْضًا تصوُّرٌ وتصديقٌ.

(٣) كعلم الباري تعالى؛ فَإِنَّهُ تعالى يعلم الجزئيات المتغيرة من حيث هي بطريق كليٍّ لا جزئيٍّ. فالتفاوتُ إِنَّمَا نحو الإدراك دون المدرك حتى يلزم الجهلُ! كما حَقَّقَهُ الْعَلَّامَةُ الدَّوَّانِيُّ فِي شَرْحِ الْعَقَائِدِ الْعَضْدِيَّةِ، فَلَا يَتَوَجَّهُ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الْفَلَّاسِفَةَ يَنْكُرُونَ عِلْمَ الْبَارِي تَعَالَى بِالْجَزْئِيَّاتِ، فَتَدَبَّرْ؛ فَإِنَّهُ مِنْ مَطَارِحِ الْأَذْكِيَاءِ.

(٤) لِأَنَّ الْمَعْلُومَ أَنَّ لَا مَعْنَى لِلْخَزَائَةِ إِلَّا خَزَائَةُ الْمَعْلُومَاتِ؛ إِذَا انْتَقَلَ الْعِلْمُ عَنِ الْمَدْرَكَةِ إِلَى =

تَصَوُّرَاتٍ وَتَصْدِيقَاتٍ^(١).



= الخزانة مستحيل؛ لأنَّ العلم عرضٌ في المدركة، وانتقاله عنها إلى الخزانة انتقال العرض من موضوع إلى موضوع؛ لأنَّ الموضوع الأوَّل هو المدركة، والآخر هو الخزانة.

(١) راجع للتفصيل إلى: حواشي العلامة فضل حق الخير آبادي على شرح السَّلم للقاضي: ١٣٣.

[رَدُّ الْعَلَامَةِ فَضْلُ حَقِّ الْخَيْرِ أَبَدِيٍّ]

عَلَى السَّيِّدِ بَاقِرِ الدَّامَادِ الْحُسَيْنِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُمَا]

[نَصُّ كِتَابِ الْقَبَسَاتِ]

وَمِنْ مُحَدَّثِي الْفَلَسَفَةِ مَنْ يَسْتَحْيِي أَنْ يُطْلَقَ عَلَى عُلُومِ الْمُقَارِقَاتِ الْفَعَالَةِ لَفْظُ
التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ، وَيَتَدَرَّعُ^(١) بِذَلِكَ إِلَى التَّشْيِيعِ وَالتَّشْدِيقِ عَلَى الْحُكَمَاءِ الْعِظَامِ مِنْ
أَصْحَابِ التَّحْقِيقِ وَأَرْبَابِ التَّحْدِيقِ، فَيَقُولُ فِي بَعْضِ أَقَاوِيلِهِ بِهَذِهِ الْبَيَانَةِ: «التَّحْقِيقُ أَنْ
اعْتَبَرَ كَوْنُ الشَّيْءِ مُتَحَقِّقًا فِي حَدِّ نَفْسِهِ لَا يَتَعَمَّلُ وَاعْتِمَالِ مَنْ الْعَقْلِ فِي لَوْحِ الذَّهْنِ
أَمْ فِي مَتْنِ الْخَارِجِ. وَالصَّوَادِقُ مُرْتَبِئَةٌ فِي الْعَقْلِ الْفَعَالِ بِمَا هِيَ مُتَحَقِّقَةٌ فِي حَدِّ
نَفْسِهَا. وَالْكَوَادِبُ بِمَا سُوءُ اسْتِعْدَادِ النَّفْسِ اسْتَحَقَّ بِذَنْبِكَ الْإِعْتْيَازَ بِطَبْعِهَا بِهَا وَهُوَ
خَزَائِنُ الْمَعْقُولَاتِ مِنَ الصَّوَادِقِ الْحَفِظِ وَالتَّصْدِيقِ مَعًا، وَمَعَ الْكَوَادِبِ الْكَذِبِ دُونَ
التَّصْدِيقِ أَيْ: الْحَفِظِ عَلَى سَبِيلِ التَّصَوُّرِ دُونَ الْإِدْعَانِ؛ لِإِبْرَأَتِهِ عَنِ الشُّرُوزِ وَالْأَسْوَءِ
الَّتِي هِيَ مِنْ تَوَاجِعِ الْمَادَّةِ فَلَيْسَ عَلَى سُنَّةِ التَّحْصِيلِ؛ أَلَيْسَ مِنَ الْمُقَرَّرِ فِي مَقَرِّهِ: أَنَّ
التَّصَوُّرَ وَالتَّصْدِيقَ أَمَّا هُمَا نَوْعَا الْعِلْمِ الْإِنْطِبَاعِيِّ الْمُتَجَدِّدِ فِي الْفِطْرَةِ الثَّانِيَةِ. وَأَمَّا
الْعُلُومُ الْحُضُورِيَّةُ كَعِلْمِ النَّفْسِ الْعَاقِلَةِ بِذَاتِهَا الْمُجَرَّدَةِ، وَالْعُلُومُ الْإِنْطِبَاعِيَّةُ الْغَيْرُ
الْمُتَجَدِّدَةِ كَعُلُومِ الْعُقُولِ الْفَعَالَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهَا، الْغَيْرِ الْمُسْلَخَةِ عَنْهُ بِحَسَبِ

الْوُجُودِ الْعَيْنِيِّ فِي الْفِطْرَةِ الْأُولَى فَغَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي الْمَقْسَمِ^(١). اِنْتَهَى كَلَامُهُ بِأَلْفَاظِهِ.

[تنقيد العلامة فضل حق الخير آبادي]

وَأَنْتَ وَكُلُّ مَنْ تُرْعَعُ^(٢) عَنِ الْعَامَّةِ - وَلَوْ قَلِيلًا - وَبِالْجُمْلَةِ كُلُّ مَنْ بَلَغَ إِلَى دَرَجَةِ الْخِطَابِ لَا بَلَّ كُلُّ مَنْ فَطِمَ عَنِ اللِّسَانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَرْتَفِعُ بِدَارَةِ^(٣) الْفِكْرَةِ وَالْإِكْسَابِ، يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِسْهَابِ^(٤)، لَيْسَ لَهُ مَزِيدُ فَضْلٍ عَلَى طَيْنِ الدُّبَابِ^(٥) وَنَعِيقِ الْغُرَابِ^(٦) بَلَّ عَلَى قَعْقَعَةِ النَّبَابِ^(٧). أَفَلَيْسَ أَنَّ هَذَا الْمُتَفَلِّسَ اعْتَرَفَ بِإِنْطِيعِ الصَّوَادِقِ وَالْكَوَاذِبِ فِي الْعَقْلِ الْفَعَالِ؟ فَإِنَّمَا أَنَّ تَكُونَ النَّسَبُ الْعَقْدِيَّةُ الْمُتَرَسِّمَةُ فِيهَا، مُصَيِّفَةً بِالصِّدْقِ وَالْكِذْبِ، فَهِيَ صَوَادِقُ وَكَوَاذِبُ، وَالْمَبَادِئُ الْمُفَارِقَةُ مُصَدِّقَةٌ وَمَكْذُوبَةٌ، فَعُلُومُهَا تَصْدِيقَاتٌ وَتَصَوُّرَاتٌ^(٨)، فَلَا يَتَقَعَّدُ أَنَّ يُجْحَدَ بِكَوْنِ الْعُلُومِ الْإِنْطِيعِيَّةِ الْغَيْرِ الْمُتَجَدِّدَةِ تَصَوُّرَاتٍ وَتَصْدِيقَاتٍ.

(١) راجع: الْقَبَسَاتُ لِلدَّامَادِ: ٣٨٦، مطبوع باهتمام مهدي محقق، من انتشارات دانشگاه تهران: ١٣٦٧، لا يخفى على من راجع إليه أَنَّ هَذَا النَّصَّ مَأْخُوذٌ بِالْمَعْنَى، شَوَارِقُ الْإِلَهَامِ فِي شَرْحِ تَجْرِيدِ الْكَلَامِ لِلْفَاضِلِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الْبَلَاهِي: ١ / ٦٨٥.

(٢) ترعع بالمعنى: يكبر الإنسان بمرور الزَّمان.

(٣) الدَّارَةُ: كُلُّ أَرْضٍ وَاسِعَةٍ بَيْنَ الْجِبَالِ.

(٤) الْإِسْهَابُ: التَّطْوِيلُ.

(٥) الطَّيْنُ: صَوْتُ الدُّبَابِ.

(٦) النَّعِيقُ: صِيَاحُ الْغُرَابِ.

(٧) الْقَعْقَعَةُ: صَوْتُ الشَّيْءِ الْيَابِسِ عِنْدَ التَّحْرِيكِ.

(٨) لِأَنَّ الْبِدَاهَةَ الْعَقْلِيَّةَ قَاضِيَةً أَنَّ ارْتِسَامَ الصَّوَادِقِ وَالْكَوَاذِبِ فِي الْعُقُولِ الْفَعَّالَةِ لَيْسَ عَلَى نَهْجٍ وَاحِدٍ.

وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ^(١) مُتَعَالِيَةً عَنِ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ جَمِيعًا عَلَى مَا يُلَوِّحُ مِنْ كَلَامِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ^(٢) حَيْثُ قَالَ: «النَّسَبُ الْعَقْدِيَّةُ الْمُتَحَقِّقَةُ فِي الْأَنْوَارِ الْقُدْسِيَّةِ أَجَلٌ مِنْ أَنْ تُوصَفَ بِالصِّدْقِ، فَذَلِكَ وَهُمْ بَاطِلٌ؛ أَفَلَمْ يَعْتَرِفْ هَذَا الْقَائِلُ بِأَنَّ اعْتِبَارَ النَّفْسِ الْأَمْرِ هُوَ اعْتِبَارُ كَوْنِ الشَّيْءِ مُتَحَقِّقًا فِي حَدِّ نَفْسِهِ لَا بِتَعَمُّلٍ وَاعْتِمَالٍ مِنَ الْعَقْلِ؟، وَأَنَّ الصَّوَادِقَ مُرْتَسِمَةً فِي الْعَقْلِ الْفَعَالِ بِمَا هِيَ مُتَحَقِّقَةٌ فِي حَدِّ أَنْفُسِهَا؟

فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى إِنْكَارِ اتِّصَافِ مِصْدَاقِ الْعُقُودِ الْمُرْتَسِمَةِ فِي الْعَقْلِ الْفَعَالِ بِالصِّدْقِ؛ إِذِ الصِّدْقُ: هُوَ مُطَابَقَةُ الشُّبَّةِ الذَّهْنِيَّةِ الْمُحَاكِمَةِ لِمَا عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ. وَقَدْ اعْتَرَفَ^(٣) هُوَ نَفْسَهُ بِأَنَّ الصَّوَادِقَ الْمُرْتَسِمَةَ فِي الْعَقْلِ الْفَعَالِ بِمَا هِيَ مُتَحَقِّقَةٌ فِي حَدِّ أَنْفُسِهَا، فَكَيْفَ يَذْهَبُ الْوَهْمُ إِلَى أَنَّهَا أَجَلٌ مِنْ أَنْ يُوصَفَ بِالصِّدْقِ؟.

وَمِنْ سَبِيلٍ آخَرَ حَكَمِيٍّ: أَلَيْسَ مِنْ مِصَادِقِ بَعْضِ الْعُقُودِ، كَقَوْلِنَا: «الْوَاجِبُ - مُبَحَّاثُهُ» أَنَّهُ وَاحِدٌ وَ«أَنَّ شَرِيكَهُ مُمْتَنِعٌ»، وَكَقَوْلِنَا: «الْمَبَادِي الْعَالِيَةُ مُمَكِّنَةٌ» مُتَحَقِّقَةٌ قَبْلَ وَجُودِ تِلْكَ الْمَبَادِي الْمُفَارِقَةِ، لَا سِوَمَا عِنْدَ مَنْ^(٤) صَبَّحَ عُمُرُهُ فِي إِنْثَابِ الْحُدُوثِ

(١) أي: أن تكون النسب العقديَّة المرتسمة فيها خالية عن الصدق والكذب.

(٢) راجع: الأفق المبين لباقر الداماد: ٩٨، مطبوع بتحقيق حامد ناجي الأصفهاني، تهران - مؤسسة مطالعات إسلامي دانشگاه آزاد.

(٣) كما اعترف به في نص كتاب القيسات، السابق.

(٤) هذا التعريض على السيد باقر الداماد؛ فإنه أثبت الوجود الدهري - وهو عبارة عن كون وجود الشيء مسبوقاً بالعدم المطلق الواقعي الذي لا يتقدَّرُ بمقتدَّرات زمانية، ولا يتجدَّدُ بتجدُّدات امتدادية بمعنى أنَّ عدم العالم في الواقع ونفس الأمر، مقدَّمٌ على وجوده في متن الواقع ومطابق نفس الأمر، ويقال لهذا التقدُّم تقدُّماً دهرتياً. والسيد الداماد لم يزل حاملاً لتلك الفكرة في حياته. راجع: القيسات للسيد الداماد: ٦، شرح القيسات للفاضل أحمد علوي العاملي: ٦٦. وللشيخ أمان الله البنارسي صاحب محكم الأصول، كتاب فيه محاكمة بين الفاضل =

الدَّهْرِيَّ لِلْجَانِبَاتِ سَافِلَهَا، وَعَالِيَهَا، وَمُجَرَّدَهَا، وَمَادِّيَهَا.

فَلَا مُحَالَةٌ يَكُونُ قَبْلَ اِرْتِسَامِ تِلْكَ الْعُقُودِ فِيهَا لَا بِالزَّمَانِ. فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْعُقُودُ فِيهَا، وَإِنْ كَانَتْ قَبْلَهُ لَا بِالزَّمَانِ، فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْعُقُودُ مُطَابِقَةً لِإِيَّاهَا، فَلَا يَكُونُ مِنَ الْمَبَادِي السَّاهِقَةِ مُصَدِّقَةً بِهَا، أَوْ لَا تَكُونُ مُطَابِقَةً لِإِيَّاهَا، وَهُوَ خُلْفٌ بَاطِلٌ.

وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ: أَلْقَضَايَا الْمُنْطَبِعَةِ فِي تِلْكَ الْأُذْهَانِ لَمْ تَنْسَلِخْ عَنِ الْعَقْدِيَّةِ، فَكَيْفَ يُظَنُّ أَنَّهَا مُتَعَالِيَّةٌ عَنِ الصِّدْقِ وَالْكِذْبِ^(١).

وَمِنْ الْعَجَبِ الْعَجِيبِ الَّذِي لَيْسَ أَعْجَبَ مِنْهُ: أَنَّهُ قَدْ قَالَ: اِرْتِسَامُ الصَّوَادِقِ فِي الْعَقْلِ الْفَعَالِ بِمَا هِيَ مُتَحَقِّقَةٌ فِي حَدِّ أَنْفُسِهَا، وَارْتِسَامُ الْكَوَادِبِ فِيهِ مِنْ تَلْقَاءِ سُوءِ اسْتِعْدَادِ النَّفْسِ. وَهَلْ هَذَا إِلَّا مِنْ فُضَالَةٍ مِنْ بَقِيَّةِ بَعْضِ سَقَطَةِ الْمُقَلِّدِينَ. غَايَةُ الْأَمْرِ: أَنَّهُ أَسْقَطَ لَفْظَ التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ، وَحَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ التَّلَفُّظَ بِهِمَا. فَالشَّعِيرُ يُؤْكَلُ وَيُذَمُّ^(٢)! مَعَ مَا فِي مَقَالِهِ مِنَ الْقَوْلِ بِإِنْفِعَالِ^(٣) الْعَقْلِ الْفَعَالِ مِنْ سُوءِ اسْتِعْدَادِ النَّفْسِ الَّتِي هِيَ أَسْفَلُ مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ أَمْنَعُ فِي مُوَاحَدَةٍ عَلَى إِطْلَاقِ التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ حَتَّى قَالَ^(٤) بِلِسَانِهِ الْمَاضِي أَهْلَ التَّحْدِيقِ بِالتَّشْدِيقِ، هَذَا. فَقَدْ اسْتَبَانَ أَنَّ الْعُلُومَ الْقَدِيمَةَ تَصَوُّرَاتٌ وَتَصْدِيقَاتٌ، وَهُوَ الَّذِي كُنَّا بِصَدْدِهِ.

= الجونفوري والسيد الباقر الداماد في مشكلة الحدوث الدهري أيضًا.

(١) لأن الماهيات تكون محفوظة ذهناً وخارجاً، ولا تختلف باختلاف الظروف والإطلاقات.

(٢) هذا ضرب المثل الشهير، يضرب في من يقدم الخير، فيجازى بالشرِّ. راجع: معجم الأمثال

للميداني: ١ / ٣٦٥.

(٣) (١): ساقطٌ.

(٤) أي: وَصَفَ.

الْمُبْحَثُ الثَّانِي

فِي ذِكْرِ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالتَّصَوُّرِ وَالتَّصَدِيقِ

[الْمَقَامُ الْأَوَّلُ: الْمَقَالَةُ الْأُولَى فِي تَفْسِيمِ التَّصَدِيقِ]

وَفِيهِ مَقَامَانِ: الْمَقَامُ الْأَوَّلُ فِي التَّصَدِيقِ، وَفِيهِ ثَلَاثُ مَقَالَاتٍ: الْأُولَى فِي تَفْسِيمِهِ فَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَازِمًا أَوْ غَيْرَ جَازِمٍ، وَالْجَازِمُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ ^(١) أَوْ لَا يَكُونُ، وَالْمُطَابِقُ لِلْوَاقِعِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْإِعْتِقَادُ فِيهِ مُكَرَّرًا ضَاعِفًا بِأَنْ يَتَعَقَّدَ مَعَ ثُبُوتِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ^(٢) إِمَّا بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْقُوَّةِ الْقَرِينَةِ وَهُوَ «يَقِينٌ»، أَوْ لَا يَكُونُ مُكَرَّرًا، بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يُبْطَلَ اسْتِحْكَامُ أَصْلِ الْإِعْتِقَادِ أَنْ يَعْزِضَ الذَّهَنُ نَقِيضَهُ وَهُوَ «التَّقْلِيدُ». وَمَا لَا يَكُونُ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ فَ«جَهْلٌ مُرَكَّبٌ». وَمَا لَا يَكُونُ جَازِمًا فَ«ظَنٌّ»، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْعِلْمِ الرَّاجِحِ لَا الْمُرَكَّبِ مِنَ الرَّاجِحِ وَالْمَرْجُوحِ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِقَضِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَالنِّسْبَةُ الْوَاحِدَةُ تَسْجِيلُ أَنْ تَكُونَ رَاجِحَةً وَمَرْجُوحَةً مَعًا ^(٣).

(١) أي: لنفس الأمر دون الخارج.

(٢) أي: الاعتقاد بأن لا يكون هذا مخالفاً للنفس الأمر.

(٣) هذا هو الحق؛ لأنَّ الظَّنَّ إِذْعَانٌ بَسِيطٌ وَهُوَ الرَّاجِحُ الْمُتَعَلِّقُ بِالنِّسْبَةِ الْإِيجَابِيَّةِ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَوْجِبَةِ، وَالسَّلْبِيَّةِ فِي الْقَضِيَّةِ السَّالِبَةِ لَكِنَّهُ بَحِثٌ لَوْ لَاحِظَ الظَّنُّ الطَّرْفَ الْمُقَابِلَ لِمُتَعَلِّقِهِ، جَوِّزُهُ تَجْوِيزًا ضَعِيفًا، وَأَيَّدَ بَسَاطَتَهُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُرَكَّبًا لَصَارَتْ أَجْزَاءُ الْقَضِيَّةِ فِي حَالَةِ الظَّنِّ أَرْبَعَةً وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ، رَاجِعٌ لِلتَّفْصِيلِ إِلَى: شَرْحِ الْفَاضِلِ حَمْدِ اللَّهِ السَّنْدِيلِيِّ عَلَى السَّلْمِ: ١٤، وَمَا =

[المقالة الثانية في تحقيق متعلق التصديق]

الثانية في متعلقه: فالحق أنه يتعلّق^(١) بالنسبة الرابطة المحاكية بما هي ملحوظة^(٢) بين الطرفين؛ إذ من المعلوم بالضرورة أنه لا يتعلّق بما هو خارج عن القضية. والموضوع والمحمول؛ لكونيهما مفردين لا يصلحان أن يتعلّق هو بهما^(٣).

= ذهب إليه الفاضل الخيرآبادي من البساطة هو الحق في نفس الأمر، لا كما زعم البعض أنه عبارة عن مجموع الراجح والمرجوح. قال السيد السند في حواشي مختصر الأصول: ١/ ٢١٥؛ إن المذكور في عبارة القوم: أن الظن هو الحكم بأحد النقيضين مع تجويز الآخر، وتبادر منه أنه مركّب من اعتقادين فأشار أنه بسيط، وأن خطور النقيض الآخر لا يجب أن يكون بالفعل. ولعلم أن البساطة ليست مختصة بالظن بل اليقين، والوهم، والإنكار، بل الشك أيضاً من البسائط والطرفان في الشك خارجان عنه.

(١) أي: يتعلّق التصديق بالنسبة المحاكية؛ لأنها معلومة بالذات فيكون متعلقه أيضاً معلوماً بالذات. (٢) لا يخفى عليكم أن الإسناد من حيث ملاحظة العقل إيّاه، وحصوله فيه آلة ومرآة؛ لتعرف نفسه من حيث إنه حال الطرفين، وقائم بهما، محصوله في العقل أيضاً إنما يكون من حيث إنه حال من أحوال الطرفين، ومعنى من المعاني القائمة بهما، ومن البين أن حصول النسبة وملاحظتها من تلك الجهة إنما يتأتى بعد حصول الطرفين وملاحظتهما.

(٣) حاصله: أن النسبة الخيرية الرابطة إنما يتعلّق بها التصديق تبعاً لا قصداً، وبالعرض لا بالذات، وإيذه بأن النسبة المذكورة إنما هي من المعاني الحرفية التي لا تلاحظ بالاستقلال في المفهومية، فلم تكن صالحة لأن يتعلّق بها التصديق أولاً وبالذات؛ إذ التصديق إنما هو من الأشياء المقصودة بالذات، فلا يتعلّق إلا بما هو كذلك، وإذا لم يتعلّق بها أولاً وبالذات، =

وَمَا يُظَنُّ^(١) «أَنَّ مُتَعَلِّقَ التَّصْدِيقِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقِلًّا» سَاقِطٌ؛ إِذِ اسْتِقْلَالُ مُتَعَلِّقِ التَّصْدِيقِ مِمَّا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ بُرْهَانٌ^(٢)، وَلَمْ يَحْكَمْ بِهَا وَجْدَانٌ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى [أَنَّ] تَعَلُّقَ التَّصْدِيقِ بِالنِّسْبَةِ^(٣) أَوْ بِمَا النِّسْبَةُ جُزْءٌ مِنْهُ^(٤)؛ لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهِمَا، وَذَهَبَ^(٥) إِلَى تَعَلُّقِ التَّصْدِيقِ بِأَمْرِ مُجْمَلٍ يُفْصَلُهُ الْعَقْلُ إِلَى الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ وَالنِّسْبَةِ الرَّابِطَةِ.

وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ كَثِيرًا مَّا يُصَدَّقُ بِصَوَادِقِ الْعُقُودِ، وَيَطْوَى الْكُشْحُ عَنِ اخْتِمَالِ

= ومن الظاهر امتناع تعلقه بالمفردات المحضة من حيث كذا، لزم تعلقه بها ثانياً وبالعرض.
(١) الظانُّ هو القاضي محمد مبارك الكوفاموي شارح السلم تقليداً لبعض الفضلاء السابقين عليه.

(٢) ولا يكون مبرهناً أيضاً.

(٣) أي: النسبة الرابطة من حيث هي رابطة أي: ملحوظة بلحاظ غير استقلالي كما هو محتمل عبارة العلامة الرازي، وإنما اشترطنا باللحاظ المذكور؛ لعدم استقلال النسبة مع أنَّ التصديق أمرٌ استقلالي.

(٤) وهو نفس القضية ومعناها المركب من صورة الموضوع والمحمول الملحوظين باللحاظ الاستقلالي.

(٥) هذا الذهب يظنُّ أنَّ متعلق التصديق لابدُّ من أن يصحَّ محكوماً عليه، وملحوظاً بالذات، والقضية المجملة أيضاً كذلك. أمَّا الأول؛ فلأنَّه يقال: «هذه القضية نقیض تلك القضية»، وأمَّا الثاني؛ فلأنَّ الملحوظ بالذات هو المعنى الاستقلالي عند التحقيق، ولا شك أنَّ القضية المفصلة لأجل كون لحاظها عبارة عن لحاظات متعددة مفصلة، وعدم استقلال لحاظ النسبة ليست بمستقلة. فلانكون ملحوظة بالذات. ومن ثمة حين كونها محكوماً عليها بالأحكام تكون مجملة ملحوظة بلحاظ وحداني بخلاف المجملة؛ فإنَّ اللحاظ الوجداني فيها يتعلَّق بالمجموع بما هو مجموع بالذات، فتدبّر.

الإجمال^(١)، على أن هذا الأمر المُجْمَل إمَّا مُحْتَوٍ عَلَيْهَا فَهُوَ مُنْسَلِكٌ فِي نِظَامِ الْمُفْرَدَاتِ، فَسَاكِلَتُهُ شَاكِلَتُهَا. فَمَا بَالُهُ يَصْلُحُ لِأَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ التَّصْدِيقُ ذَوْنَهَا^(٢).



(١) راجع للتفصيل ولتحقيق الحق: حاشية الإمام فضل حق الخير آبادي على شرح القاضي مبارك: ١٩٠.

(٢) يعني: أن الأمر المجهول الذي هو مفاد الهيئة الحملية إمَّا مشتملٌ على النسبة الحاكية الغير المستقلة بما هي كذلك فهو ليس بمجهول، بل هو نفس القضية المفصلة، أو غير مشتمل على النسبة الحاكية، الغير المستقلة فهو داخلٌ في المفردات. والحقائق التصورية لا يمكن أن يتعلّق به التصديق على أنّ كثيرًا ممّا ندع عن القضية، ولا يخطر ببالنا الأمر المجهول أصلًا، واستقلال متعلّق التصديق ليس ضروريًا، ولا مبرهنًا عليه كما مرّ. والحق أن التصديق لا يتعلّق إلّا بالنسبة الحاكية من حيث كذلك. وأمّا المحكي عنه فهو وإن كان في بعض الصور متعلّقًا بالذات، كما إذا تحقّقت الحكاية بعد التصديق، لكن تعلّق التصديق به ليس كليًا؛ لأنّه في الأكثر معلوم بالعرض بواسطة الحكاية، وهي عنوان له ومرآة لملاحظته فهو متعلّق بالعرض، وكونه مقصودًا بالذات لا يستلزم تعلّق التصديق به؛ فإنّ مدار تعلّق التصديق ليس إلّا كون الشيء معلومًا بالذات، لا كونه مقصودًا كذلك على أنّه لا يمكن القول بتعلّق التصديق بالمحكي عنه في الكواذب؛ إذ ليس لها محكي عنها، ولألم تبق كواذب، وهذا التحقيق أفاده الإمام عبد الحق الخير آبادي في شرحه على المرقاة: ١٦.

[المقالة الثالثة: في تحقيق

أَنَّ التَّصْدِيقَ نَوْعٌ مُسْتَقِلٌّ ^(١) لَا أَنَّهُ مِنْ لَوَاحِقِ الْإِدْرَاكِ

الْثَّالِثَةُ فِي إِبْطَالِ مَا يُظَنُّ: أَنَّ التَّصْدِيقَ لَيْسَ بِعِلْمٍ ^(٢). إَعْلَمَ أَنَّ سُرُومَةً مِنَ الَّذِينَ ذَمُّوا إِلَى كَوْنِ الْعِلْمِ هُوَ الصُّورَةُ الْحَاصِلَةُ، [لَكِنْ] لَمَّا رَاجَعُوا إِلَى وَجْدَانِهِمْ وَأَنْصَفُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجَدُوا التَّصْدِيقَ غَيْرَ الصُّورَةِ، فَمَا اسْتَطَاعُوا إِلَى جَلِّهِ مِنَ الْإِدْرَاكِ سَبِيلًا، فَأَصْبَحُوا يَظُنُّونَ ^(٣) أَنَّهُ كَيْفِيَّةٌ غَيْرُ إِدْرَاكِيَّةٍ تَلَحُّقٌ عَقِبَ الْإِدْرَاكِ.

(١) هذا هو الحقُّ وعلى هذا المذهب تكون قسمة العلم إلى التصوُّر والتصديق قسمةً حَقِيقَةً لَا مجازيةً كما وقع عن القاضي محمد مبارك تبعاً لآستاذه الفاضل الهرويِّ في شرحه: ٥٠، حيث قال: وفي عدِّ الكيفية الإدراكية من العلم تاسمخٌ.. إلخ بل التصديق أقوى أنحاء الإنكشاف، والتصوُّر من أضعفها فكيف يذهب وهم عاقلٍ إلى أَنَّهُ ليس بعلم وإدراك بل غيره؟ مع أَنَّ المحققين قد صرَّحوا: أَنَّ التصديق المنطقيَّ هو بعينه التصديق اللغويُّ وعلى هذا المذهب لا تتحقق العينية. وأيضاً أهل اللغة قاطبةً يعبرون عن معنى الإذعان والقبول الذي هو المعنى بالتصديق بالعلم حيث يقولون: عَلِمْتُ زَيْدًا قَائِمًا وظاهرُ أَنَّهُم لا يريدون بالعلم المتعدي إلى المفعولين إلَّا التصديق والإذعان ولهذا اختاره العلامة محب الله البهاريُّ في سَلَمِ العلوم وإليه تلميح كلام الشيخ الرئيس في «الشفاء» و«الإشارات» و«التجاء». راجع إلى: شرح شمس العلماء للفاضل عبد الحق الخير آبادي: ١١، حاشية العلامة فضل حق الخير آبادي على شرح السَلَمِ للقاضي: ١٨٦.

(٢) بل هو من لواحق الإدراك.

(٣) وهو العلامة ميرزا هاد الهرويُّ ومن تبعه في أَنَّ التصديق ليس قسماً من العلم بل هو من لواحق الإدراك، أي: الكيفية الإدراكية غير الكيفية الإذاعانية التي تحصل عقب الكيفية الإدراكية.

وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ كَثِيرٌ مَّا نَظُنُّ وَنُدْعِي الْقَضَايَا الَّتِي نَشْكُ فِيهَا، فَلَا يَزِيدُ عَلَى إِذْرَاكَاتِنَا الْحَاصِلَةِ لَنَا حِينَ الشَّكِّ إِذْرَاكَ آخَرُ، بَلْ حَالُهُ أُخْرَى، يُعْبَرُ عَنْهَا بِالتَّصْدِيقِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّصْدِيقَ غَيْرُ الصُّورَةِ، لَا أَنَّهُ غَيْرُ الْعِلْمِ^(١)؛ فَإِنَّهُمْ إِنْ أَرَادُوا أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى الصُّورَةِ الْحَاصِلَةِ حِينَ الشَّكِّ صُورَةً أُخْرَى حِينَ التَّصْدِيقِ فَحَقٌّ، إِلَّا أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ التَّصْدِيقُ غَيْرَ الصُّورَةِ. وَإِنْ أَرَادُوا أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى الْإِذْرَاكَاتِ الْمَوْجُودَةِ حِينَ الشَّكِّ إِذْرَاكَ آخَرُ، فَذَلِكَ مَمْنُوعٌ بَلْ يَزِيدُ الْإِذْرَاكَ التَّامُّ بِالنَّسْبَةِ الْعَقْدِيَّةِ.

وَرَبَّمَا يَقُولُ قَائِلٌ مِّنْ مَّشَاهِيرِهِ هُوَ لَاءٌ: «إِنَّ الذَّهْنَ قَدْ يَكُونُ مُلْتَفِتًا إِلَى قَضِيَّةٍ شَاكًا فِيهَا ثُمَّ يَتَيَقَّنُ أَنْ يُصَدِّقَ بِهَا، وَالْإِلْتِفَاتُ بَاقٍ. وَمِنْ الْمَحَالِّ بَقَاءُ الْإِلْتِفَاتِ مَعَ تَبَدُّلِ الْعِلْمِ. فَالشَّكُّ وَالتَّصْدِيقُ لَيْسَا مِنَ الْعِلْمِ؛ لِتَعَاقُبِهِمَا مَعَ بَقَاءِ الْإِلْتِفَاتِ بَعِيْنِهِ»

هَذَا فِي غَايَةِ السَّقُوطِ؛ إِذِ النَّسْبَةُ - حِينَ هِيَ مُشْكُوكَةٌ أَوْ مُذْعَنَةٌ - مَعْلُومَةٌ بِنَحْوَيْنِ مِنَ الْعِلْمِ: الْأَوَّلُ التَّخِيلُ، وَالثَّانِي: الْإِذْعَانُ وَالشَّكُّ. وَالْأَوَّلُ لَا يَدُلُّ الثَّانِي فَهُوَ بَاقٍ فِي حَالَتِي الْإِذْعَانِ وَالشَّكِّ. وَبَقَائُهُ بَقَاءُ الْإِلْتِفَاتِ. نَعَمْ لَوْ كَانَ الْعِلْمُ هُوَ الصُّورَةُ لَمَا أَمَكَّنَ الْقَوْلُ بِتَعَلُّقِ عِلْمَيْنِ بِالنَّسْبَةِ الْوَاحِدَةِ ضَرُورَةً.

وَمِمَّا يُقْضَى بِهِ الْعَجَبُ أَنَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ اسْتَشْهَدَ عَلَى إِذْعَانِهِ يَقُولُ الشَّيْخُ فِي الْحِكْمَةِ الْعَلَائِيَّةِ: «دَانِسْتَن دُو گُونِه است یکی گرویدن ودونمی در رسیدن^(٢)» مَعَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ لَهُ، بَلْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّيْخَ قَسَمَ الْعِلْمَ إِلَى هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ وَجَعَلَ التَّصْدِيقَ قِسْمًا مِنْهُ. فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ مَنْ ظَنَّ التَّصْدِيقَ غَيْرَ الْعِلْمِ ظَنَّ الْعِلْمَ صُورَةً. فَأَمَّا عَلَى مَا حَقَّقْنَاهُ فَالتَّصْدِيقُ نَوْعٌ مِنَ الْعِلْمِ، مُبَايِنٌ بِالْحَقِيقَةِ لِلتَّصَوُّرِ، وَيَتَعَاوَرُ هُوَ وَالشَّكُّ عَلَى

(١) فَإِنَّهَا حَاصِلَةٌ فِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ.

(٢) دَانِسْتَن نَامِه اَز شَيْخ رَئِيس بُو عَلِي ابْن سِينَا: ٥.

النَّسَبِ الْحَاكِمَةِ تَعَاوَرَ السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ عَلَى الْجِسْمِ، لَا كَمَا زَعَمَ شُرُذِمَةٌ قَلِيلُونَ
مِنْ اتِّحَادِهِ مَعَ التَّصَوُّرِ حَقِيقَةً مُغَايِرَةً إِنَاءَهُ، مُتَعَلِّقًا؛ فَإِنَّ الْفِطْرَةَ السَّلِيمَةَ قَاضِيَةٌ بِطُلَانِهِ.



[الْمَقَامُ الثَّانِي فِي تَحْقِيقِ التَّصَوُّرِ]

وَهُوَ - كَمَا عَرَفْتَ - عِبَارَةٌ عَنْ عِلْمٍ غَيْرِ الْإِذْعَانِ. وَيَتَعَلَّقُ بِكُلِّ شَيْءٍ؛ إِذْ لَا حُجْرَ فِيهِ، فَيَتَعَلَّقُ بِكُنْهِ التَّصَدِيقِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ حَقِيقَةُ إِمْكَانِيَّةٌ لَا امْتِنَاعَ فِي اكْتِنَاهِهَا. وَلَا يَلْزُمُ أَنْ يَتَّحِدَ^(١) مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ كَيْفِيَّةٌ لَا يَتَّحِدُ مَعَ مُتَعَلِّقِهَا. وَلَقَدْ أَعْضَلَ^(٢) بِذَلِكَ الَّذِينَ قَالُوا بِاتِّحَادِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ، فَلَمْ يَأْتُوا بِمُفْنِعٍ.

وَأَقْسَامُهُ الْأَوَّلِيَّةُ سَبْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْمُفْرَدِ، أَوْ يَتَعَلَّقَ بِالنِّسْبَةِ، فَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُفْرَدِ «إِحْسَاسٌ»: فَإِمَّا بِبَصَارٍ، أَوْ سَمْعٍ، أَوْ شَمٍّ، أَوْ ذَوْقٍ، أَوْ لَمَسٍ، أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِالصُّورَةِ الْمَخْزُوتَةِ فَ«تَحْيِيلٌ»، وَإِلَّا فَإِنْ بِالْمَعْنَايِ الْجُزْئِيَّةِ فَ«تَوْهَمٌ». وَإِنْ تَعَلَّقَ بِالْكُلِّيَّاتِ وَمَا فِي حُكْمِهَا كَالْجُزْئِيَّاتِ الْمَجْرَدَةِ إِنْ أُمِكنَ عِلْمُهَا بِمَا هِيَ جُزْئِيَّةٌ فَ«تَعَقُّلٌ».

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّسْبَةِ فَقَطُّ فَلِلَّاتَةِ أَقْسَامٍ: الشُّكُّ، وَالْوَهْمُ، وَالْإِنْكَارُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ إِذْعَانًا لِلنِّسْبَةِ، فَإِنْ كَانَ تَرَدُّدًا فِيهَا فَهُوَ «الشُّكُّ»، فَإِنْ كَانَ إِذْرَاكَ مَرْجُوحًا فَهُوَ «الْوَهْمُ» وَإِنْ كَانَ تَكْذِيبًا لَهَا فَهُوَ «إِنْكَارٌ»^(٣).

(١) أي: يتحد التصور بحسب المفهوم مع التصديق.

(٢) أي: أعياهم.

(٣) وههنا بحث وهو أنه يظهر من كلام السيد السند قدس سره في «حواشي شرح المعطالع»: ٩ / ١ = وكلام العلامة الشيرازي في «درة التاج»: ٢٩٤: أن التّكذيب بالنسبة الإيجابية هو التصديق =

[تَحْقِيقُ اعْتِبَارَاتِ مَاهِيَةِ التَّصَوُّرِ]

ثُمَّ التَّصَوُّرُ بِاعْتِبَارَاتِ ثَلَاثَةٍ: الْأَوَّلُ: اعْتِبَارُهُ بِمَا هُوَ مُقَارِنُ الْإِدْعَانِ كَتَّصُورِ
مَوْضُوعِ الْقَضِيَّةِ الْمُدْعَاةِ^(١)؛ فَإِنَّهُ تَصَوُّرٌ مُقَارِنٌ لِلْإِدْعَانِ^(٢).

وَالثَّانِي: اعْتِبَارُهُ بِمَا هِيَ مُقَارِنُ لِعَدَمِ الْإِدْعَانِ، كَتَّصَوُّرِ مَفْهُومِ^(٣) مَنْ دُونَ أَنْ
يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِإِيجَابٍ أَوْ سَلْبٍ.

= بالنسبة السلبية، هو أن يحصل في الذهن أن تلك النسبة واقعة أو مطابقة، إلا أن يقال: غرض
السيد رحمه الله أن بين تصديق إحد النسبتين، وتكذيب الآخر تلازماً. وليعلم أن التصور
نوع إضافي تحت هذه الأنواع. فلا يرد ما قال الفاضل آقا حسين الخونساري في «حواشي
الحاشية القديمة»: أن الشك، والوهم، والتخيل أنواع متخالفة، فما الوجه في جعل الجميع
نوعاً واحداً؛ لاشتراكها في طريق الكسب والتصديق نوعاً آخر، لعدم اشتراكه معه. راجع:
شرح المرقاة للفاضل عبد الحق الخيرآبادي: ١٠، حاشية العلامة ميرزا هادي الهروي على
شرح التهذيب للدواني: ١٠٦، حاشية العلامة الزاهد الهروي على شرح الرسالة القطبية:
١٤٥ - ١٥٦

- (١) نحو: «الله واجب الوجود». فتكون ماهية التصور بهذا الاعتبار في بمنزلة بشرط شي.
- (٢) فَلَاخَ مِنْهُ أَنَّ مَا قَالَ سَابِقًا: «إِنَّ التَّصَوُّرَ وَالتَّصَدِيقَ نَوْعَانِ مُتَبَايِنَانِ مِنَ الْإِدْرَاكِ» فَالتَّخَالُفُ
فِيهِمَا بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ لَا بِحَسَبِ الْمَصْدَاقِ، فَتَأَمَّلْ.
- (٣) نحو: تصور «الكتاب» من غير أن يحكم عليه بالإيجاب أو السلب، فيكون التصور على هذا،
بمنزلة بشرط لا شيء.

وَالثَّالِثُ: إغْيَاثُهُ عَلَى وَجْهِ أَعْمَ - سَوَاءَ كَانَ مُقَارِنًا لِلإِدْعَانِ أَوْ لِعَدَمِهِ^(١) - فَالْتَّصُورُ بِالِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ يَصْدُقُ عَلَى نَفْسِهِ وَيَقْضِيهِ بِالِاسْتِثْقَاءِ، إِذَا كَانَ نَفْسُهُ أَوْ تَقْيِضُهُ طَرَفًا مِنْ قَضِيَّةٍ مُذْعَنَةٍ، كَأَن يُقَالَ^(٢): «الْتَّصُورُ الْمُقَارِنُ لِلْحُكْمِ حَقِيقَةٌ» وَ«الْاَلْتَّصُورُ مَفْهُومٌ»، فَيَصْدُقُ عَلَى مَوْضُوعِ الْقَضِيَّةِ الْأَوَّلَى أَنَّهُ مَتَّصِرٌ تَصَوُّرًا مُقَارِنًا لِلإِدْعَانِ، وَكَذَا عَلَى مَوْضُوعِ الْقَضِيَّةِ الثَّانِيَةِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُفْرَدَيْنِ مِنَ الْعُقُودِ الْمُذْعَنَةِ، كَمَا إِذَا عَلِمَ هَذَا مَفْهُومَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا مِنْ دُونِ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِمَا بِنَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ، فَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِمَا أَنَّهُمَا مَتَّصِرَانِ مُقَارِنَانِ لِعَدَمِ الإِدْعَانِ. نَعَمْ، يَصْدُقُ هُوَ عَلَى نَفْسِهِ صِدْقًا أَوَّلِيًّا؛ لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ^(٣).

فَإِنْ قُلْتَ: مَفْهُومُ التَّصَوُّرِ الْمُقَارِنِ لِلإِدْعَانِ، لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ حِينَ إِفْرَادِهِ أَنَّهُ مَتَّصِرٌ يَتَّصِرُ مُقَارِنًا لِعَدَمِ الإِدْعَانِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذَاكَ يُقَارِنُهُ.

(١) فتكون ماهية التصور بهذا الاعتبار بمنزلة لا بشرط شيء.

(٢) في (١): كما في قولنا.

(٣) لَأَنَّ كُلَّ مَفْهُومٍ مَفْهُومًا كَانَ، أَوْ مَعْدُومًا، يَحْمَلُ عَلَى نَفْسِهِ، وَيَصْدُقُ عَلَيْهِ بِالْحَمْلِ الْأَوَّلِيِّ؛ لِأَنَّ مَدَارَهُ عَلَى الْعَيْنِيَّةِ، وَعَيْنِيَّةُ كُلِّ شَيْءٍ مَعَ نَفْسِهِ ضَرُورِيٌّ تُعْلَمُ بِأَدْنَى التَّوَجُّهِ، لَا عَلَى الْعَيْنِيَّةِ فِي الوجود، حَتَّى يَكُونَ الْمَفْهُومُ الْمَوْجُودُ مَحْمُولًا عَلَى نَفْسِهِ دُونَ الْمَفْهُومِ الْمَعْدُومِ، نَحْوُ: «الْإِنْسَانُ إِنْسَانٌ»؛ إِذْ مَنَاطُ الْحَمْلِ، كَوْنُ الْمَحْمُولِ عَيْنَ الْمَوْضُوعِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ مَفْهُومَ الْمَوْضُوعِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ، وَمُرْتَبَتُهُ مَاهِيَةٌ هِيَ عَيْنُ الْآخَرِ، وَهَذَا هُوَ الْحَمْلُ الْأَوَّلِيُّ، وَمِصْدَاقُ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ نَفْسُ مَرْتَبَةِ مَاهِيَةِ الْمَوْضُوعِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الوجودِ، فَجَمِيعُ الْمَفْهُومَاتِ الْمَوْجُودَةِ وَالْمَعْدُومَةِ يَحْمَلُ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ الْحَمْلِ. وَقَدْ يَفْرُقُ بَيْنَ «الْمِصْدَاقِ» وَ«مَا صَدَقَ عَلَيْهِ» بِأَنَّ الْمِصْدَاقَ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِلصِّدْقِ، بِخِلَافِ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ، كَمَا فِي قَوْلِنَا: زَيْدٌ قَائِمٌ، الْمِصْدَاقُ هُوَ الْقِيَامُ، وَمَا صَدَقَ عَلَيْهِ هُوَ ذَاتُ زَيْدٍ، وَقَوْلِنَا: اللَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَزَيْدٌ إِنْسَانٌ، الْمِصْدَاقُ وَمَا صَدَقَ عَلَيْهِ وَاحِدٌ هُوَ الذَّاتُ فَقَطْ.

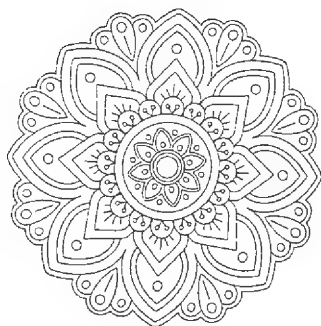
قُلْتُ: إِذَا حُكِمَ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ مُتَّصِرًا تَصَوُّرًا مُقَارِنًا لِعَدَمِ الْإِدْعَانِ، فَلَيْسَ مُضَادًّا هَذَا الْحُكْمَ هَذَا الْمَفْهُومَ حِينَ كَوْنِهِ حَاشِيَةً مِنْ هَذَا الْعَقْدِ؛ إِذِ الْمِضَادُّ لَا يَكُونُ مَرْهُونًا بِأَيْدِي الْحِكَايَةِ^(١)، بَلْ مُضَادُّهُ هُوَ هَذَا التَّصَوُّرُ، وَهُوَ مُفْرَدٌ لَيْسَ جُزْأً مِنْ قَضِيَّةٍ مُذْعَنَةٍ. وَهُوَ إِذْ ذَاكَ مُتَّصِرٌ تَصَوُّرًا مُقَارِنًا لِلْحُكْمِ. وَهَذَا ظَاهِرٌ بِتَلْطِيفِ الْقَرِيحَةِ.

وَالْتَّصُّورُ بِالِاعْتِبَارِ الثَّانِي - أَعْنِي: التَّصَوُّرُ الْمُقَارِنَ لِعَدَمِ الْإِدْعَانِ - يَصْدُقُ عَلَى نَفْسِهِ وَيَقْبِضُهُ اسْتِثْقَاكًا، إِذَا كَانَا مُتَّصِرَيْنِ مُفْرَدَيْنِ لَيْسَا جُزْئَيْنِ مِنَ الْقَضَايَا الْمُذْعَنَةِ؛ لِأَنَّهُمَا إِذْ ذَاكَ مُتَّصِرَانِ تَصَوُّرًا مُقَارِنًا لِعَدَمِ الْإِدْعَانِ، إِذَا كَانَا جُزْئَيْنِ مِنَ الْعُقُودِ الْمُذْعَنَةِ كَمَا فِي قَوْلِنَا: «التَّصَوُّرُ الْمُقَارِنُ لِعَدَمِ الْإِدْعَانِ حَقِيقَةٌ» وَ«الَّتَا تَصَوُّرُ مَفْهُومٍ» فَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِمَا أَنَّهُمَا مُتَّصِرَانِ تَصَوُّرًا مُقَارِنًا لِعَدَمِ الْإِدْعَانِ، بَلْ يَصْدُقُ أَنََّّهُمَا مُتَّصِرَا تَصَوُّرًا مُقَارِنًا لِلْإِدْعَانِ، نَعَمْ هَذَا التَّصَوُّرُ يَصْدُقُ عَلَى نَفْسِهِ صِدْقًا أَوَّلِيًّا^(٢).



(١) لِأَنَّهُا تَكُونُ أَمْرًا اعْتِبَارِيًّا.

(٢) رَاجِعَ لِلتَّفَصِيلِ إِلَى: حَوَاشِي الْعَلَامَةِ فَضْلِ حَقِّ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ عَلَى شَرْحِ السُّلَمِ لِلْقَاضِي: ١٩٧



[بَيَانُ تَتِمَّةِ الْكَلَامِ]

وَبِالْجُمْلَةِ، التَّصَوُّرُ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ^(١)، وَالتَّصَوُّرُ بِالْمَعْنَى الثَّانِي^(٢) مُعَاكِسَانِ. فَالْأَوَّلُ يَصْدُقُ عَلَى نَفْسِهِ وَيَقْبِضُهُ إِذَا كَانَ^(٣) حَاشِيَتِي الْعُقُودِ الْمُذْعَنَةِ لَا حِينَ إِنْفِرَادِهِمَا. وَالثَّانِي بِالْعَكْسِ.

وَالْأَوَّلُ^(٤) يَصْدُقُ عَلَى الثَّانِي^(٥) حِينَ هُوَ جُزْءٌ مِّنْ قَضِيَّةٍ مُذْعَنَةٍ، وَالثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ حِينَ إِنْفِرَادِهِ عَلَى مَا صَوَّرْنَا. وَالتَّصَوُّرُ بِالِاعْتِبَارِ الثَّالِثِ - لِعُمُومِهِ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ - يَصْدُقُ عَلَى نَفْسِهِ وَيَقْبِضُهُ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ، سَوَاءً كَانَا حَاشِيَتَيْنِ مِنَ الْعُقُودِ الْمُذْعَنَةِ أَوْ لَا. بَيِّنُ^(٦) أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى نَفْسِهِ بِنَحْوَيْنِ مِنَ الصَّدَقِ الْأَوَّلِيِّ وَالِاسْتِغْنَائِيِّ، وَعَلَى تَقْبِضِهِ بِالنَّحْوِ الثَّانِي فَقَطْ. وَلَقَدْ أَطْبَقْنَا الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْإِعْتِبَارَاتِ^(٧) مَعَ قَلَّةِ الْجَدْوَى^(٨)؛ لِأَنَّهَا قَدْ اشْتَبَهَ أَمْرُهَا عَلَى جَمَاعَةٍ، فَرَأَيْنَا فِيهَا مَرْعِي تَوْصِيَةِ الصَّدِيقِ

(١) أي: التصور بشرط الشيء.

(٢) أي: التصور بشرط لا شيء.

(٣) أي: المتصوران.

(٤) أي: التصور بشرط الشيء.

(٥) أي: التصور بشرط لا شيء.

(٦) أي: غير.

(٧) في (ب): العبارات.

(٨) أي: الفائدة.

الصَّادِقِ الْجَلِيلِ. فَيَا أَيُّهَا الشَّفِيعُ الْحَادِثُ النَّيْلُ إِنِّي قَدْ آتَيْتُكَ بِكِتَابٍ مُبِينٍ فِيهِ
حَقُّ الْيَقِينِ.



فهرس الموضوعات

- ٥..... تقديم الشيخ جمال الفاروق الدقاق حفظه الله الرزاق
- ٧..... تقريب الشيخ أبي الطيب مولود السريري الأشعري
- ٩..... مقدمة
- ١١..... [السند الأشعري الخيري آبادي]
- ١٣..... [ترجمة العلامة فضل حق الخيري آبادي رحمه الله تعالى]
- ١٣..... [مولده الشريف ونسبه القديس]
- ١٤..... «تخصيصة العلوم وثبت مشايخه»
- ١٥..... [ذكاوته المتوقدة]
- ١٧..... [علومه ومعارفه وآراء المشاهير فيه]
- ١٩..... [اشتغاله بالقصائد والمدائح]
- ٢٠..... [ثبت مناصبه وتدريسه وتلاميذه]
- ٢٢..... [مصنفات الإمام فضل حق الخيري آبادي قدس سره]
- ٢٤..... [زهدته وتصوفه]

- [إكرامه على الأصدقاء وإرشادهم]..... ٢٥
- [أسباب جهاد الحرية واشتغال الفاضل الخير آبادي بها]..... ٢٦
- [شهادته الحزينة]..... ٢٩
- [الحديث عن الرسالة في تحقيق العلم والمعلوم]..... ٣٠
- [نسبة الرسالة إلى المصنف وتاريخ تأليفه]..... ٣٢
- [منهج العلامة فضل حق الخير آبادي رحمه الله في الرسالة وغيرها من عامة تصانيفه]..... ٣٣
- [الآراء الخاصة للعلامة الخير آبادي في هذه الرسالة]..... ٣٥
- [الأسس في تحقيق النص]..... ٤٥
- [صور النسخ الخطية]..... ٤٩
- نص الرسالة في تحقيق العلم والمعلوم..... ٥٧
- متن الرسالة في تحقيق العلم والمعلوم..... ٦٣
- [شرح الرسالة]..... ٦٥
- [بيان مذاهب خمسة للمناطق في حقيقة العلم]..... ٦٥
- [بيان فهرس إجمالي لمصامين الكتاب]..... ٦٧
- [المقالة الأولى: في تحقيق مبحث الوجود الذهني]..... ٦٨
- [تحرير محل النزاع]..... ٦٨
- [بيان تعريف العلامة الخير آبادي على عامة المتكلمين التأين بالوجود الذهني]..... ٧٠

- ٧٢.....[بَيَانُ حُجَجِ ثُبُوتِ الوجودِ الذَّهْنِيِّ].
- ٧٢.....[الْحُجَّةُ الْأُولَى].
- ٧٥.....[الشكُّ الْأَوَّلُ عَلَى الْحُجَّةِ الْأُولَى].
- ٧٧.....[الْحُجَّةُ الثَّانِيَةُ لِثُبُوتِ الوجودِ الذَّهْنِيِّ].
- ٧٨.....[الشكُّ الثَّانِي عَلَى الْحُجَّةِ الثَّانِيَةِ].
- ٨١.....[الشكُّ الثَّالِثُ عَلَى حُجَّةِ الوجودِ الذَّهْنِيِّ].
- ٨٢.....[الْجَوَابُ عَنِ الشَّكِّ الثَّالِثِ مَعَ تَخْفِيفِ الْحَقِّ لِلشَّيْخِ فَضْلٍ حَقٍّ رَحِمَهُ اللهُ الْحَقُّ].
- ٨٤.....[حُلُّ شُبُهَاتٍ مُتَكَرِّرَةٍ الوجودِ الذَّهْنِيِّ].
- ٨٤.....[الشُّبُهَةُ الْأُولَى].
- ٨٦.....[الشبهة الثانية].
- ٨٨.....[الشبهة الثالثة].
- ٨٩.....[بَيَانُ مَذَاهِبِ الْحُكَمَاءِ فِي كَيْفِيَّةِ حُصُولِ الشَّيْءِ عِنْدَ الْعَقْلِ].
- ٨٩.....[مَذْهَبُ أَصْحَابِ حُصُولِ الْأَشْيَاءِ بِإِشْبَاحِهَا].
- ٩٠.....[مَذْهَبُ أَصْحَابِ حُصُولِ الْأَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا].
- ٩٢.....[بَيَانُ مَذْهَبِ السَّيِّدِ صَدْرِ الدِّينِ الشُّيرَازِيِّ].
- ٩٤.....[تَنْقِيزُ مَبْنًى لِلْعَلَامَةِ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ عَلَى فِكْرَةِ الْفَلَسَفَةِ الْمُشَاشِيَةِ].
- ٩٦.....[تَحْيِيلُهُمُ الثَّانِي: أَنَّ الْاِتِّحَادَ بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ عِلَّةٌ لِتَحَقُّقِ الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ مَبْدَأُ الْإِنْكَشَافِ].

- تَنْقِيذَاتُ الشَّيْخِ فَضْلٍ حَقٍّ الْخَيْرِ أَبَادِي عَلَى الْفَلَاسِفَةِ الْمَشَائِيَّةِ]..... ٩٧
- [التنقيذُ الأوَّلُ]..... ٩٧
- [التنقيذُ الثَّانِي]..... ٩٨
- [التنقيذُ الثَّالِثُ]..... ٩٨
- متن الرسالة..... ١٠١
- [شرح الرسالة]..... ١٠٤
- [الْمَقَالَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي افْتِنَاصِي رَأْيِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الصُّورَةُ]..... ١٠٤
- [بيانُ التَّوَجُّهِ عَنْ تَأْخِيرِ الْمُقْصِدِ]..... ١٠٤
- [بَيَانُ الْمُقْتَضَى لِذَلَالِ إِبْتِهَاتِ الْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ: أَنَّ الْحَاصِلَ فِيهِ لَيْسَ مُضَادًّا لِلْعِلْمِ]..... ١٠٥
- [بَيَانُ الْمُقْتَضَى لِذَلَالِ إِبْتِهَاتِ الْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ: أَنَّ الْحَاصِلَ فِيهِ لَيْسَ مُضَادًّا لِلْعِلْمِ]..... ١٠٧
- [رَدُّ اسْتِزَادِ الْكُلِّ فِي الْهِنْدِ مُلَّا نِظَامِ الدِّينِ - قُدَّسَ سِرُّهُ - عَلَى حُجَّتِهِمْ]..... ١٠٨
- [بَيَانُ الْبَرَاهِينِ عَلَى إِبْطَالِ كَوْنِ الْعِلْمِ الصُّورَةَ]..... ١٠٩
- [الْمُقَدِّمَاتُ التَّمْهِيدِيَّةُ لِسَانَ الْحُجَّةِ الْأُولَى]..... ١٠٩
- [تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ الْأُولَى]..... ١١٢
- [تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ الثَّانِيَةِ]..... ١١٥
- [تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ الثَّالِثَةِ]..... ١١٧
- [تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ الرَّابِعَةِ]..... ١١٨

- تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ الْخَامِسَةِ..... ١١٩
- تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ السَّادِسَةِ..... ١٢٠
- تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ السَّابِعَةِ..... ١٢٣
- تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ الثَّامِنَةِ..... ١٢٥
- تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ التَّاسِعَةِ..... ١٢٦
- تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ الْعَاشِرَةِ..... ١٢٧
- [مَتْنُ الرِّسَالَةِ فِي تَحْقِيقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ]..... ١٢٩
- شَرْحُ الرِّسَالَةِ..... ١٣١
- [بَيَانُ الْإِسْكَالِ الْعَوْنِيِّ عَلَى الْحُكَمَاءِ الْمَشَائِئِينَ]..... ١٣١
- [تَحْقِيقُ أَتَيْقَ عَنِ الصَّابِطَةِ: «الْمَوْجُودُ فِي الشَّيْءِ الْمَوْجُودِ مَوْجُودٌ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ»]..... ١٣٣
- [تَمَثُّلُ الْجَوَابِ الْمَعْقُولِ بِالشَّيْءِ الْمَخْمُوسِ]..... ١٣٤
- [وَلَا مُتَافَاةَ عِنْدَ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ فِي كَوْنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ جَوْهَرًا وَعَرَضًا]..... ١٣٥
- [تَنْقِيحُ الْفَاضِلِ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ لِكَلَامِ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ]..... ١٣٦
- [الرَّدُّ عَلَى السَّيِّدِ الصَّدْرِ الشَّيْرَازِيِّ]..... ١٣٨
- [الرَّدُّ عَلَى الْمُحَقِّقِ الْجَلَالِ الدَّوَّانِيِّ قَدَسَ سِرُّهُ النُّورَانِيَّ]..... ١٣٩
- [الرَّدُّ عَلَى الْعَلَّامَةِ شَمْسِ الدِّينِ الْخَفَرِيِّ]..... ١٤٠
- [نَظَرِيَّةُ الْفَاضِلِ مِيرِ بَاقِرِ الدَّامَادِ الشَّيْعِيِّ: أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الْوُجُودُ الْأَمْنِيَّاعِي]..... ١٤١

[تَفْهِيمَاتُ الْعَلَّامَةِ فَضْلِ حَقِّ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ عَلَى مَذْهَبِ الْفَاضِلِ الْبَاقِرِ الدَّامَادِ]..... ١٤٣

[التنقيذ الأول]..... ١٤٣

[التنقيذ الثاني]..... ١٤٥

[التنقيذ الثالث]..... ١٤٦

[التنقيذ الرابع]..... ١٤٧

متن الرسالة..... ١٤٩

شرح الرسالة..... ١٥١

[تحقيق أن العلم حقيقة وجودية لا إزالة عن النفس]..... ١٥١

[تحقيق أن العلم ليس عبارة عن أمر عديمي]..... ١٥٢

[تحقيق أن العلم ليس أمراً إنتراعياً]..... ١٦٠

[تحقيق أن مقولة العلم مقولة الكيف]..... ١٦٢

[ردُّ العَلَّامَةِ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ عَلَى الْعَلَّامَةِ الْفَاضِلِ بَاقِرِ الدَّامَادِ]..... ١٦٥

متن الرسالة..... ١٦٧

شرح المجالدة..... ١٦٨

[تحقيق العَلَّامَةِ الْخَيْرِ أَبَادِيٍّ أَنَّ مِضْدَاقَ الْمَعْلُومِ هُوَ الصُّورَةُ الْعِلْمِيَّةُ]..... ١٦٨

[إبطال مذهب جمهور الحكماء في المعلوم]..... ١٧٠

[نتيجة التحقيق أن حصول الأشياء بأشباحها حق حقيق بالقبول]..... ١٧٢

- [الرّد على القائلين بانتقال الشّخص الخارجيّ بعينه في الذّهن مع تشخّصه الخارجيّ]... ١٧٣
- [تكملة تحقيق العلّامة فضل حق الخير آباديّ]... ١٧٥
- [رّد العلّامة فضل حق الخير آباديّ على جواب العلّامة علاء الدّين القوشجيّ]... ١٧٦
- [رّد العلّامة الخير آباديّ على مذهب السيّد الصدر الشيرازيّ]... ١٧٩
- [تَحْقِيقُ تَقَرُّرِ مَقْضُواتِ الْجَوَاهِرِ الْمُطَهَّرَةِ عَنِ الْمَوَادِّ فِي أَنْفِهَا]... ١٨١
- [بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ تَعَقُّلِ النَّفْسِ الْجَوَاهِرِ الْمُجَرَّدَةِ وَالْمَادِّيَةِ]... ١٨٤
- [تلخيص كلام الشيخ الرئيس في المسئلة هذه]... ١٨٥
- [تَبْصِيرُهُ الْفَاضِلِ الْخَيْرِ آبَادِيِّ عَلَى كَلَامِ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ]... ١٨٧
- [اِسْتِدْلَالُ الْعَلَّامَةِ الْخَيْرِ آبَادِيِّ عَلَى الْمَطْلُوبِ، بِنَهْجِ الْفَلَاسِفَةِ]... ١٨٩
- [رَدُّ الْعَلَّامَةِ فَضْلِ حَقِّ الْخَيْرِ آبَادِيِّ عَلَى شُبْهَةِ الْفَاضِلِ مِيرِ بَاقِرِ بْنِ الدَّامَادِ بْنِ الْحُسَيْنِ]... ١٩٢
- [تبين كلام الشيخ الرئيس لإزالة منشأ الغلط للفاضل الداماد]... ١٩٤
- [تَحْقِيقُ الْعَلَّامَةِ بَخْرِ الْعُلُومِ عَبْدِ الْعَلِيِّ اللَّكْهَنَوِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ الْقَوِيُّ لِهَذَا الْإِشْكَالِ]... ١٩٥
- [تَمْهِيدُ الْجَوَابِ]... ١٩٥
- [بَيَانُ الْأَسْوَلةِ وَالْأَجَوِبَةِ عَلَى تَحْقِيقِ بَخْرِ الْعُلُومِ عَبْدِ الْعَلِيِّ اللَّكْهَنَوِيِّ]... ١٩٨
- [تَنْقِيذُ الْفَاضِلِ الْخَيْرِ آبَادِيِّ عَلَى الْكَلَامِ السَّابِقِ]... ٢٠١
- [تَقْرِيرُ اسْتِدْلَالِ الْعَلَّامَةِ الْخَيْرِ آبَادِيِّ عَلَى كَوْنِ الصُّورِ حَالَةً فِي الْأَذْهَانِ]... ٢٠٢
- [التَقْرِيرُ الْآخَرُ لِلْفَاضِلِ الْخَيْرِ آبَادِيِّ عَلَى الْمَطْلُوبِ الْمَسْطُورِ]... ٢٠٤

- الرسالة في تحقيق العلم والمعلوم..... ٢٥٧
- شرح الرسالة..... ٢٥٩
- [مذهب الحكيم الفرفوريوس أن العلم عبارة عن اتحاد العاقل والمعقول]..... ٢٦٠
- [الرد على القول باتحاده مع المعلوم أو مع العقل الفعال بوجود ثلاثة عامة لهما]..... ٢٦١
- [بيان الوجه الأول]..... ٢٦١
- [بيان الوجه الثاني]..... ٢٦٤
- [بيان الوجه الثالث]..... ٢٦٦
- [الرد على القول باتحاده مع العقل الفعال على وجه إجمالي]..... ٢٦٨
- [تبيين الدليل السابق]..... ٢٦٩
- الرسالة في تحقيق العلم والمعلوم..... ٢٢١
- شرح الرسالة..... ٢٢٢
- [المبحث الأول: تحقيق أن مورد القسمة في التصور والتصديق مطلق العلم، وعلم المبادئ تنصف بهما]..... ٢٢٣
- [رد العلامة فضل حق الخير آبادي على السيد باقر الداماد الحسيني قدس سرهما]..... ٢٢٧
- [نص كتاب القيسات]..... ٢٢٧
- [تنقيد العلامة فضل حق الخير آبادي]..... ٢٢٨
- [المبحث الثاني: في ذكر عما يتعلق بالتصور والتصديق]..... ٢٣١

- ٢٣١.....[الْمَقَامُ الْأَوَّلُ: الْمَقَالَةُ الْأُولَى فِي تَفْسِيرِ التَّصْدِيقِ]
- ٢٣٢.....[الْمَقَالَةُ الثَّانِيَّةُ فِي تَحْقِيقِ مُتَعَلِّقِ التَّصْدِيقِ]
- ٢٣٥.....[الْمَقَالَةُ الثَّالِثَةُ: فِي تَحْقِيقِ أَنَّ التَّصْدِيقَ نَوْعٌ مُسْتَقِلٌّ لَا أَنَّهُ مِنْ لَوَاحِقِ الْإِذْرَاكِ]
- ٢٣٨.....[الْمَقَامُ الثَّانِي فِي تَحْقِيقِ التَّصَوُّرِ]
- ٢٣٩.....[تَحْقِيقُ اعْتِبَارَاتِ مَا هِيَ التَّصَوُّرُ]
- ٢٤٣.....[بَيَانُ تَيْمَمَةِ الْكَلَامِ]
- ٢٤٥.....فهرس الموضوعات



